

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى
تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوى الحلبى الشهير بابن
العارى (١١٢٨هـ) (دراسةً وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوى
المدرس فى كلية اللغة العربية بالمنوفية - جامعة الأزهر
والأستاذ المساعد فى كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسةً وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السغاوي

المدرس في كلية اللغة العربية بالمنوفية - جامعة الأزهر

والأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ قبول البحث: ٢٣/٦/١٤٤٠هـ

تاريخ تقديم البحث: ١٤/٣/١٤٤٠هـ

ملخص الدراسة :

إن من أشهر شروح الأجرومية شرح العلامة الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، المتوفى سنة ٩٠٥هـ .

ثم جاء عبد الرحمن بن محمد العاري الأريحاوي الحلبي المتوفى سنة ١١٢٨هـ، فعلق على هذا الشرح بحاشية عظيمة القدر، حَقَّقَتْهَا على نسختين خطيتين، ودرستُها؛ لِيُقَيِّدَ منها محبو العربية وطلاب العلم، وأَبْرَزَتْ شخصية عبد الرحمن العاري النحوية، وذلك بالتعريف به ومؤلَّفاته، والوقوف على اختياراته النحوية، وكذلك من خلال توضيح قيمة هذه الحاشية؛ وما تتميز به من حيث: إعرابه الكامل لكثير من الشواهد والأمثلة، وأنه لم يقتصر على ما ذكره الشارح، بل زاد أشياء لم يذكرها في شرحه.

ومما دفعني إلى تحقيق هذه الحاشية: قيمتها العلمية، فهي حاشية على شرح نحوي مهم على مقدمة ذاع صيتها وعمت بركتها، وكثرت شروحها، كما أن فيه إبرازاً لجهود عالم من علماء الشام، لم يكتب له ولا لمؤلَّفاته الشهرة والانتشار بين طلاب العلم في عصرنا هذا.



المقدمة:

الحمد لله الذي لم يُسْتَفْتَحْ بأحسنَ من اسمه كَلَام، وعلى نبينا محمدٍ
الصلاة والسلام.

أما بعد

فإن المقدمة الآجرومية في أصول علم العربية، لمؤلفها أبي عبد الله
المعروف بابن آجروم المتوفى عام ٧٢٣هـ تعد من أهم المتون المباركة التي
عكف كثير من العلماء على شرحها، وإعرابها ونظمها.

وكان من أشهر شروحيها النافعة شرح العلامة الشيخ خالد بن عبد الله
الأزهري، المتوفى سنة ٩٠٥ هـ

ثم جاء عبد الرحمن بن محمد العاري الأريحاوي الحلبي المتوفى سنة
١١٢٨هـ، فعلق على هذا الشرح بحاشية سماها: (حاشية على بعض شرح
الآجرومية للشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ) وقال في سبب تأليفها:
"إنَّ بعضَ الطلبة الموقَّفين الكرام الراغبين في تحصيل العلم بالإتقان
والإحكام، قد التمسَ منِّي أن أُعلِّقَ إملاءً على بعضِ شرح الآجرومية للإمام
الشيخ خالد الأزهري - رحمه الله برحمته الزكية - فأجبتَه إلى مُلْتَمَسِهِ،
مستعينا بالله في ذلك، سائلُهُ -تعالى- أن يسلك بي أحسن المسالك، وأن
يعصمني من الخطأ والزلل، وأن يوفقني لما يرضاه من القول والعمل، وأن
يفعل ذلك بأحبابي وبالمسلمين أجمعين؛ فهو نعم المسؤول والمقصود المجيب
المعين".

وقد حَقَّقْتُ هذا الحاشية ودرستها؛ لئيفيدَ منها مُحبُّو العربية وطلابُ
العلم، فقد عَرَضَ المادَّةَ العلميَّةَ بأسلوبٍ تعليميٍّ سهِّلَ ميسَّرَ على المُبتَدِئِينَ،

وأبرزتُ شخصيةَ عبدِ الرحمنِ العارِي النَّحْوِيَّةَ، بالتعريفِ به، وباهتماماتهِ العلميَّةِ، وأشَرْتُ إلى اختياراتِه النَّحْوِيَّةِ، واعتراضاتِه على بعضِ النَّحْوِيِّينَ، وَوَضَحْتُ قيمةَ هذه الحاشيَّةِ؛ وما تميَّزُ به من حيثُ إعرابُه الكَامِلُ - غالبًا - لِكَثِيرٍ من الشواهدِ والآياتِ والأمثلةِ النَّحْوِيَّةِ؛ وذلك بِقَصْدِ تَمْرِينِ الطُّلابِ، وأنه لم يقتصرْ على ما ذَكَرَهُ الشارِحُ، بل زادَ فوائِدَ، وجمع بعضَ المتفرقاتِ، وحشد بعضَ التنبهاتِ، والقواعدِ الكليةِ، وزاد بعضَ عللِ نحويةِ، ولم يذكرها الشارِحُ في شرحِه.

وقد دفعني إلى تحقيقِ هذه الحاشيةِ: قيمتها العلمية؛ فهي حاشيةٌ على شرحِ نحويٍّ مهمٍّ، على مقدِّمةٍ ذاع صيتها وعمت بركتها، وكثرت شروحيها، وأفاد منها طلاب العربيةِ، وقاصدوها؛ ولم تحقق حتى الآن - فيما أعلم - وفي ذلك إبرازٌ لجهودِ عالمٍ من علماء الشام، لم يكتب له ولا لمؤلفاته الشهرة والانتشار بين طلاب العلم في عصرنا هذا.

هذا، ويتكون البحث من مقدمة، وقسمين، وخاتمة للدراسة، وثبت بالمصادر والمراجع، وفهرس عام للموضوعات، وذلك على النحو الآتي:

- المقدمة: تشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث.

- القسم الأول: الدراسة (العارِي وحاشيته)
- المبحث الأول: عبد الرحمن العارِي حياته وآثاره.
- المبحث الثاني: منهج العارِي في الحاشية.
- المبحث الثالث: موقفه من النحويين، واختياراته واعتراضاته.

- المبحث الرابع : التقويم.
- خاتمة الدراسة.
- القسم الثاني : التحقيق :
- توثيق نسبة الحاشية لعبد الرحمن العاري.
- وصف النسختين المعتمدتين في التحقيق.
- منهج التحقيق.
- صور من النسخ المخطوطة.
- النص المحقق.
- المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

رحم الله العاري رحمة واسعة، ونفع بما حققت، وجعله خالصا في موازين الحسنات، وصل اللهم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

القسم الأول: الدراسة (العاري وحاشيته)

المبحث الأول: عبد الرحمن العاري حياته وآثاره.^(١)

- اسمه ونسبه ولقبه: هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد الأريحاوي الشافعي، الشهير بالعاري، وقد يقال: ابن العاري^(٢).
أما الكتب التي ترجمت له فاقصر بعضها على اسمه واسم أبيه ولقبه هكذا: عبد الرحمن بن محمد العاري^(٣)، واقصر بعضها الآخر على اسمه ولقبه هكذا: عبد الرحمن بن العاري^(٤).
وقد ذكر الشارح اسمه في مقدمة الحاشية في النسختين: نسخة جامعة الإمام^(٥)، ونسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، فقال: "عبد الرحمن الشهير نسبه بابن العاري"^(٦).

-
- (١) لمزيد من الفائدة تنظر ترجمته للدكتور / أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، في تحقيقه لـ: "شرح الدرّة الدرية في نظم العوامل النحوية" منشور بمجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد التاسع والأربعون ص ٢٨، وما بعدها. ولم أترجم لابن آجروم صاحب المتن، ولا للشيخ خالد الأزهري صاحب الشرح؛ لشهرتهما وذيوع صيتهما بين النحويين، وكثرة تراجمهما.
(٢) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر لليبطار ١٢٨٨/٣، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للطباخ ١٢٧/٧.
(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي ٥٨/٨، وجامع الشروح والحواشي ٢٢/١، ١٢٤٧/٢.
(٤) ينظر: سلك الدرر ٣٢٩/٢.
(٥) الحاشية ٢/أ.
(٦) ينظر في: الحاشية نسخة جامعة الإمام ٢/أ، ونسخة مركز الملك فيصل ١/أ.

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهري تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

- مولده: لم تذكر المصادر التي ترجمت له تاريخ مولده، ولكن بعض هذه المصادر ذكر أنه كان مُعَمَّرًا^(١)، كما أنه أَلَّفَ كتابه (منية الراغب وبغية الطالب)، سنة ١٠٧٩هـ، أي قبل وفاته بتسع وأربعين سنة.

شيوخه وتلاميذه: وقفت على شيخ واحد، وهو شيخه: عَلِيُّ بْنُ عُثْمَانَ، الضَّرِيرُ الحَنَفِيُّ الحَمَوِيُّ^(٢)، هذا ما ذكره المحبِّي، وعبد الغني النابلسي^(٣).

وقد أخذ عن كبار علماء عصره، فقد قال المرادي^(٤): "استفاد من الجهابذة وأفاد".

- أما تلاميذه: فخمسة، وهم:

١- الحاج أحمد ولد إبراهيم: صرح باسمه في خاتمة إحدى نسخ مخطوطة شرح الدرّة الدرية، فإنه ناسخها، حيث قال^(٥): "وبعد، فوق الفراغ [من] تنميق هذه النسخة المباركة النافعة بعون الله - تعالى - على نسخة

(١) ينظر: سلك الدرر ٣٢٩/٢، وإعلام النبلاء ٤٥٤/٦.

(٢) ينظر في ترجمته: خلاصة الأثر ٢٠١/٣، ٢٠٢، والحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز ص ٧١: ٧٣، والتحفّة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ص ٥٩، ٦١، وكشف الظنون ١٢٠٠/٢، وإيضاح المكنون ٤٢٣/١، ٢٣٧/٢، وهديّة العارفين ٧٦١/١، ٧٦٢، ومعجم المؤلفين ٤٤/٧، وجامع الشروح والحواشي ١٢٤٧/٢.

(٣) ينظر: خلاصة الأثر ٢٠١/٣، والحقيقة والمجاز ص ٧١.

(٤) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمراي ٣٢٩/٢، وينظر: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٤٥٤/٦.

(٥) شرح الدرّة الدريّة في نُظْمِ العَوَامِلِ النَّحْوِيّةِ، حاشية (٢) من ص ٢٧٧، ولم أقف له على ترجمة.

شريفة بخط شارحها شيخنا وأستاذنا العالم العامل الورع الكامل الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ محمد الأريحاوي، الشهير بابن العاري... على يد الفقير الحقير المفتقر إلى عفوريه الكريم الحاج أحمد ولد إبراهيم، غفر الله له".

٢- حسن بن عبد الله بن محمد البخشي الحلبي (المتوفى سنة ١١٩٠هـ): قرأ عليه العربية^(١).

٣- السيد عبد القادر بن شاهين الشريف لأمه الحلبي (المتوفى في أوائل محرم سنة ١١٢٢هـ): قرأ عليه النحو والصرف^(٢).

٤- عمر بن شاهين الحنفي الحلبي الفاضل المتقن الضابط المقرئ، كان والده جنديا، (المتوفى بجلب سنة ١١٨٣هـ): قرأ عليه الآجرومية، وحصّة من شرح القطر^(٣).

٥- حفيده: محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد الأريحاوي الشافعي الشهير كجدّه بالعاري، العالم الفاضل المفتي الفقيه الشهير النسابة، ولد سنة ١١٠٨هـ^(٤)، وقرأ على جده ووالده، وانتفع بهما، وأخذ عنهما الكثير وسمع عليهما، وأفتى بأريحا بعد والده، وخطب وأمّ

(١) ينظر: سلك الدرر ٢/٢٧ - ٣١، ومعجم أعلام شعراء المدح النبوي - تأليف محمد أحمد درنيقة ص ١٢٣، وإعلام النبلاء ٧/٨٦، والأعلام للزركلي ٢/١٩٧.

(٢) ينظر: سلك الدرر ٣/٥٧ - ٥٨.

(٣) إعلام النبلاء ٧/٤٨ - ٤٩، وسلك الدرر ٣/١٧٢ - ١٧٣.

(٤) ينظر الأعلام للزركلي ٥/٣٠٤، ووقع خطأ في حلية البشر ٣/١٢٨٨، فذكر أنه ولد سنة ١٢٠٨هـ، ثم ذكر بعد ذلك أنه توفي بعد الألف والمائتين ٣/١٢٩٧.

بجامعها نحو ستين سنة، توفي سنة ١١٩٩هـ^(١)، وقيل: بعد ١٢٠٠هـ، ودفن خارج أريحا عند والده^(٢).

- مؤلفاته: له خمسة مؤلفات، معظمها في النحو، وهي تدل على تمكنه من علم العربية، سأوردُها مرتبةً على حسب الحروف:

١- إرشاد الطالبين إلى تحقيق أم البراهين، وذكره الحبشي بعنوان: (إرشاد الطالبين شرح أم البراهين)، فرغ من تأليفه سنة ١١٠٢هـ^(٣)، وأم البراهين هي العقيدة الصغرى للإمام السنوسي^(٤).

توجد منه نسخة في المكتبة التيمورية برقم (٥١٣) نُسخَت سنة ١١٥٣هـ، ونسخة أخرى في مخطوطات جوتا برقم (٦٧٩)، ونسخة ثالثة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم الحفظ: (٤٦١٥)، أوراقها ٢٥ ورقة.

(١) ينظر الأعلام للزركلي ٣٠٤/٥ - ٣٠٥.

(٢) ينظر: حلية البشر ١٢٩٧/٣، وإعلام النبلاء ١٢٨/٧، والأعلام للزركلي ٣٠٤/٥.

(٣) تاريخ الأدب العربي ٥٨/٨، وجامع الشروح والحواشي ٢٨١/١.

(٤) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، المتوفى سنة ٨٩٥هـ، وله - أيضاً - العقيدة الوسطى والكبرى، وشرحها جميعاً، ينظر: (شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص ٢٦٦، والأعلام ١٥٤/٧، وجامع الشروح والحواشي ٢٧١/١ وما بعدها).

٢ - حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهري وهي تلك الحاشية التي أقدمها محققة، وسيأتي الكلام عنها، أولها: "حمدا لمن منح الناحين نحو بابه ما يشاء من جزيل عطائه وجميل ثوابه...".

وورد هكذا في مراجع ترجمته: "حاشية على شرح الأجرومية"، ولكن العاري ذكر في مقدمة الحاشية أنه علق على بعض الشرح، فقال^(١): "إن بعض الطلبة الموفقين الكرام... قد التمس مني أن أعلق إملاءً على بعض شرح الأجرومية للإمام الشيخ خالد الأزهري - رحمه الله برحمته - الزكية، فأجبتَه إلى مُلْتَمَسِهِ".

توجد منه نسخة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (٣٣٢٥)، عدد أوراقها ٣٤ ورقة.

وله نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم الحفظ: (١١٢٩١)، وتقع في ٥٠ ورقة، بخط النسخ المعتاد.

وذكر بروكلمان أن له نسخة في مكتبة ميونيخ في ألمانيا^(٢).

وانفرد الحبشي، فذكرها بعنوان (الفوائد المضيئة على شرح الشيخ خالد على الأجرومية)، وذكر أنه تُسَخَّ سنة ١١٧٥ بخط مغربي، ضمن مجموع من الورقة ٦٣ إلى ١١٨، بالمكتبة الأحمدية بتونس برقم ٤٢٢٦، وأن له نسخة أخرى نسخت سنة ١١٦٧، ضمن مجموع برقم ١٧٥٥، بنفس المكتبة^(٣).

(١) حاشيته على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد ٢/أ.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٤١٦/٧، ٥٨/٨، وينظر في جامع الشروح والحواشي ٢٣/١.

(٣) جامع الشروح والحواشي ٢٢/١.

٣- شرح الدرّة الدرّية في نظم العوامل النحوية حققه د. أحمد محمد الجندي، منشور بمجلة العلوم العربيّة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، العدد التاسع والأربعون- شوال ١٤٣٩هـ.

٤- منية الراغب وبغية الطالب: هو كتاب جامع لقواعد النحو، ألفه سنة ١٠٧٩هـ، وذكره عمر كحالة بعنوان (منجاة الراغب وبغية الطالب)^(١). توجد منه نسخة من ٩٢ ورقة، ضمن مجموع في المكتبة المركزيّة بجامعة الإمام محمد بن سعود، رقم الحفظ: (١٥٢٩) عن الظاهريّة (٥٦٣٩/٥٣١). وله نسخة ثانية ذكرها بروكلمان^(٢) ضمن مخطوطات جوتا برقم (٣٣٩). ووقفت على مخطوطة في المكتبة المركزيّة بجامعة الإمام ضمن مجموع برقم (١٥١٧) عن الظاهريّة (٥١٢/٦٠٠٦)، كتب عليها في الفهارس (منية الراغب)، اطّلت عليها، فوجدتُ أنّها نظم الآجرومية له الآتي ذكره. وفي فهرس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة مخطوطة بعنوان (منية الراغب في بلغة الطالب)، ورقمها (٤٦٠٦)، لعبد الرحمن بن محمد العاري، وتقع في ٣٦٥ ورقة، واطّلتُ عليها، فوجدتُ أنّها كتاب في الفقه، وأنّها ليست لعبد الرحمن العاري.

٥- نظم الآجرومية: لم تذكره مصادر ترجمة عبد الرحمن العاري التي رجعتُ إليها، ولكنني وقفت على صورة منه في قسم المخطوطات بالمكتبة المركزيّة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، ضمن مجموع برقم

(١) معجم المؤلفين ١٤٢/٥.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٥٨/٨.

(١٥١٧)، عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الظاهرية برقم (٥١٢/٦٠٠٦)، وقد
وُضِعَ خَطًّا تحت عنوان "منية الراغب" السالف ذكره.
واستغرق النظم نحو ورقتين من هذا المجموع، وعدد أبياته خمسة وثلاثون
ومائة بيت، وتاريخ نسخه الثالث والعشرون من رجب الفرد سنة ١٢٠٢هـ،
وقد كتب في أوله: "نظم الآجرومية إلى الشيخ عبد الرحمن العاري".
- وفاته: أجمع من ترجم له على أن وفاته كانت في سنة ثمان وعشرين
ومائة وألف^(١)، ودفن بجلب.

* * *

(١) ينظر: سلك الدرر ٣٢٩/٢، وهديّة العارفين ٥٥٢/١، وتاريخ الأدب
العربي ٥٨/٨، وإعلام النبلاء ٤٥٥/٦، ومعجم المؤلفين ١٤٢/٥.

حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي
الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

المبحث الثاني: منهج العاري في الحاشية

- يمكن إجمال منهج العاري في (حاشيته) في النقاط الآتية:
- كان من أسلوبه في الحاشية أنه يعلق على بعض عبارة الشارح، وقد صرح بهذا المنهج في بداية الحاشية، فقال: "إن بعض الطلبة الموقنين الكرام الراغبين في تحصيل العلم بالإتقان والإحكام، قد التمس مني أن أعلق إملاءً على بعض شرح الآجرومية للإمام الشيخ خالد الأزهرى - رحمه الله برحمته الزكية - فأجبتة إلى مُلْتَمَسِهِ"^(١).
- أنه كان يحيل إلى كتب المطولات، بدلا من إيراد تفصيل المسائل، لأنه حشَى على شرح الشيخ خالد تحشية مختصرة، لم يتوسع فيها، وقد أفصح عن منهجه في ثنايا حاشيته، فقد نبه في مواطن أن الكلام له بسط في المطولات:
- فقال: "قد سُبِقْنَا إلى تفصيل الحمد ومعناه، وإلى تبين معنى لفظ الجلالة الشريفة، وما انطوت عليه فلا نطيل بذكره."^(٢)
- وقال: "وبحث الاسم الذي لا ينصرف طويل جدا [يوجد] في المطولات"^(٣).
- أن طريقته كانت تعليمية في خطابه، فيقول مثلا: "فتأمل، فتنبه، فاستفد، فتدبر، لا تغفل".

(١) الحاشية ٢/أ.

(٢) الحاشية ٢/ب.

(٣) الحاشية ١٠/ب، وينظر مثل ذلك في الحاشية ١١/أ، ١٣/ب، ١٤/أ، ب.

- أنه كان - في بعض الأحيان - يعرب نص المؤلف بكل وجه ممكن، ثم يختار إعراباً من هذه الأعراب بدليل يرجح اختياره، ومن ذلك قوله: " قوله: " حالان من تغيير" (١).

أي مؤولان باسم المفعول، أي: حال كون التغيير ملفوظاً به أو مقدرًا؛ لأن المصدر [متى] وقع حالاً [ووجب تأويله] باسم فاعل، أو باسم مفعول، على حسب ما يقتضيه المقام، [ويجوز فيهما أن يكونا] منصوبين على التمييز المحول عن نائب الفاعل؛ [لأن المصدر هنا هو: (تغيير) مأخوذاً من الفعل المبني للمفعول، فيصير التقدير، والمعنى، لا الإعراب]: هو أن يُعبر لفظاً أو آخر الكلم، أو يغير تقديرها، ولعل هذا أشبه؛ لسلامته من التأويل (٢)؛ [إذ القاعدة مقتضية متى أمكن عدم التأويل في الكلام فهو أولى] (٣)

- أنه كثيراً ما كان يُعرب الأمثلة والشواهد إعراباً كلياً، بقصد تدريب الطلاب الذين طلبوا منه حاشيةً على الكتاب (٤)، وقد يُعرب محلَّ الشاهد فقط؛ لكونه المقصود (٥)

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٦٣. يقصد إعراب: "لفظاً أو تقديراً" من قول المصنف: "الإعراب هو تغيير أواخر الكلم، لاختلاف العوامل الداخلة عليها، لفظاً أو تقديراً".
(٢) العاري هنا يختار إعرابها تمييزاً محولاً عن نائب الفاعل، ثم دعم اختياره بالدليل.
(٣) الحاشية ٧/ب.

(٤) ينظر على سبيل المثال الحاشية ١٠/ب، ١١، أ، ١٣/أ، ١٤/أ، ١٥/أ، ب، ١٦/أ، ١٧/أ، ب، ١٨/أ، ٣٣/ب، ٣٤/أ.

(٥) ينظر على سبيل المثال الحاشية ١٩/أ، وفيها شاهدان.

٦- أنه كان ينبه على قواعد كُليَّةٍ يَضْبُطُ بها الطلابُ إعرابهم، ومن ذلك قوله: "هذه قاعدةٌ في الضمير إذا كان على صيغة (نا)، واتصل بالفعل الماضي، وهي أن يقال: متى ما كان قبل (نا) ساكناً، وهو غير ألفٍ كانت فاعلاً، نحو: (نصرنا وأكرمنا) بسكون الراء والميم، فإن فُتِحَا صارت مفعولاً، نحو: (نصرنا زيداً، وأكرمنا) (١).

٧- أنه كانت له انفردات في الأعراب ومن ذلك:

- أنه جعل (فاعبُد) من قوله -تعالى- : (بَلِ اللّٰهُ فَاعْبُدْ) (٢) خبراً لمبتدئٍ محذوفٍ تقديرُهُ: (أنت)، حيث قال: "لا شك أن الابتداء أمرٌ معنويٌّ؛ لأنه الاهتمام بالشيء، والاهتمام معنى، أعني غير محسوس؛ فلذلك كان العامل في المبتدأ معنوياً على الأصح، وقَوْلُهُ: بحيث يكون الثاني خبراً عن الأول مخرجٌ لنحو لفظ الجلالة الشريفة في قوله -تعالى- : (بَلِ اللّٰهُ فَاعْبُدْ)، فإن الاسم العظيم مهتمٌ بتقديمه أولاً [١٧/أ]، لكن ليس ما بعده خبراً عنه، بل (اعبد) خبرٌ عن الضمير المستكن المقدّرِ بد(أنت) (٣) وهذا هو المخبرُ عَنْهُ" (٤).

(١) الحاشية ١٦/ب.

(٢) سورة الزمر من الآية (٦٦).

(٣) هذا الإعراب مما انفرد به العاري؛ حيث جعل (فاعبد) خبراً لمبتدأ محذوفٍ تقديره أنت - ولم أره لغيره فيما اطّلت عليه من كتب الإعراب - . وفيه اقتران الخبر بالفاء وهو جائز بشرط أن يكون الخبر أمراً أو نهياً. ينظر في شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٥٠.

(٤) الحاشية ١٧/أ، ب.

٨ - أنه كان يُحيلُ على لاحقٍ في حَاشِيَتِهِ، ثم يبينه في موضعه بَعْدُ، ومن ذلك أنه قال عند حديثه عن بناء المضارع المتصلة به نون التوكيد اتصالاً مباشراً: "وإذا باشرته نونُ التوكيدِ بُنيَ على الفتح، مخففةً كانت، أو مثقلةً، نحو: (لَأُكْرِمَنَّ، ولَأُضْرِبَنَّ)، ذِكْرُ عِلَّةِ ذلك بعدُ" (١).

ثم بين ذلك بَعْدُ، فقال: "اعلم أن علة بناء المضارع على السكون، إذا اتصل به نون جمع المؤنث، نحو: (يَتَرَبَّصْنَ)، حَمَلُهُ على الماضي [ب/٨] نحو: (ضَرَبَنَّ)، وعلة بنائه على الفتح، إذا اتصل به نونا التوكيد، نحو: (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا)، تَرْكَبُهُ معهما تَرْكَبُ خَمْسَةَ عَشَرَ" (٢).

٩ - أنه كان يذكرُ الرأيَ المختارَ، وَغالبًا - لا يصرِّحُ بصاحبه، ويذكرُ أنه الأصحُّ، دونَ ذِكْرِ لِلآراءِ الأخرى، فهو اختيارٌ ضمَنِيٌّ، كاختيارِهِ في (العامل في المبتدأ) (٣).

١٠ - ذِكْرُهُ أَوْجَهًا إعرابِيَّةً تَدْعُمُهَا لغاتُ العربِ، ومن ذلك:

- ما ذكره عند تعرضه لعمل (ما) الحجازية، حيث قال: "يشير بقوله: (حجازية) إلى أنه اُخْتِلفَ في إعمال (ما) النافية الداخلة على اسمين أصلهما مبتدأ وخبرٌ، فأهل الحجاز يعملونها عمل (ليس) بثلاثة شروط: أن يتأخر الخبر، وألَّا يفصل بـ(إن) بينها وبين اسمها، وألَّا يَنْتَقِضَ النفي بـ(إلَّا)،

(١) الحاشية ٩/أ.

(٢) الحاشية ٨/ب، ٩/أ.

(٣) الحاشية ١٧/أ.

فيقولون: (ما زيدٌ قائمًا)، وبنو تميمٍ يهملونها، فيقولون: (ما زيدٌ قائمٌ)، وبلغت أهل الحجاز جاء التنزيل^(١).

١٠- أنه لم يقتصر على ما ذكره الشارح، بل زاد أشياء لم ترد في الشرح أو استدرك، ومن أمثلة ذلك:

- ما ذكره من أن: "الموجب لبناء الاسم شبه الحرف في أحد أمور أربعة"، ثم فصل القول فيها، ولم يتعرض لها الشارح أصلًا^(٢).

- ما قاله^(٣) عند شرحه كلام الشيخ خالد: قوله^(٤): "فإن كانت محذوفة، نحو: جاء فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى، فإنك تقول في الرفع: ضمة مقدرة على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، وفي النصب فتحة مقدرة كذلك، وفي الخفض كسرة مقدرة كذلك"، مع قوله بعد: "فإن كانت محذوفة، نحو: جاء قاضٍ ومررت بقاضٍ، فإنك تقول في الرفع: علامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، وفي الجر: كسرة مقدرة، كذلك"^(٥).

هو فصل ذلك كما ترى، لكن لم يبين كيفية التقاء الساكنين، وبيان ذلك أنك إذا أردت أن تنون مثل: (فتى وقاضي)، فتجد الأول الألف، والياء في

(١) الحاشية ١٥/أ، وينظر مثل ذلك في الحاشية ٩/ب.

(٢) الحاشية ٧/أ.

(٣) الحاشية ٨/أ.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٦٦.

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٦٦.

الثاني ساكنين، والتنوين نون ساكنة، والساكن لا ينتقل إليه إلا من متحرك ضرورة، فتحذف الألف والياء؛ لضرورة الإتيان بالتنوين، والفرق بين التقاء الساكنين مع التنوين، وبين ما تقدم من نحو: (فَتَ الْأَمَاجِدِ، وَقَاضِ الْبَلَدِ)، أن الحذف هنا مع التنوين ضروري؛ لأن النطق [حَيِّئِذٍ بِالسَّاكِنِينَ] متعذر، [وَأَمَّا] في [مثل] الأول، فيمكن النطق به، فيقال: (فَتَى الْأَمَاجِدِ، وَقَاضِي الْبَلَدِ)^(١).

- استدرك على الشارح إغفاله النوع الثالث من أنواع المفعول لأجله، فقال: "كان ينبغي له أن يذكر النوع الثالث، وهو (المعرف بـ"أل" كما في قوله:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمْرُ الْأَعْدَاءِ

فالجبين هنا مفعول من أجله"^(٢).

- استدرك على الشارح أنه لم يمثل للنوع الآخر من أنواع الفاعل، فقال: "وكان ينبغي أن يمثل للقسم الآخر، وهو الفاعل لفعل قائم به، نحو: (مات زيد)، فالموت ليس بصادرٍ من زيدٍ، بل قائمٌ به، بمعنى أنه قد أخبر عن زيد أنه حصل له الموت"^(٣).

(١) الحاشية ٨/أ.

(٢) الحاشية ٣٣/أ.

(٣) الحاشية ١٦/أ.

- استدرک علی الشارح عدم ذکره أنواع (قد)، حیث قال: "قوله: " بخلاف (قد) الاسمية، فإنها مختصة بالاسم؛ لأنها بمعنى (حسب)، نحو: (قد زيد درهم)"(١).

كان ينبغي أن يقول: والفعلية -أيضا- لأن (قد) تأتي بمعنى الفعل -أيضا- لكن ربما يكون الشارح موافقا لمن يسميها اسم فعل حينئذ فتكون -أيضا- اسما، فإذا جرَّ (زيد) في المثال المذكور، فتكون (قد) محلها الرفع، على أنها مبتدأ، و(زيد) مجرورٌ بالإضافة، و(درهم) خبرها، والمعنى: حسب زيد درهم، وإذا نُصبَ: (زيداً) فالمعنى: يكفي زيدا درهم، ف(زيداً): مفعولٌ مقدمٌ، ودرهمٌ: فاعلٌ مؤخرٌ(٢).

١١ - أنه كان يستخدم الرمز: (ح) بدل كلمة (حينئذ)، وذلك في الحاشية كلها.

١٢ - أنه ترحم على الشارح بلفظ: "رحمه الله برحمته الزكية"، ولفظ "شكر الله سعيه" في موضعين أو ثلاثة، واكتفى بقوله: "قوله"، من غير دعاء له، أو ترحم عليه في بقية الحاشية.

١٣ - أنه استشهد بالآيات القرآنية المتواتر منها، حيث جاء استشهاده بستين شاهداً من القرآن الكريم، أما القراءات القرآنية، فقد استشهد بقراءة سبعية، ولم يذكر القارئ بها، وبقراءة شاذة -أيضاً- ولم يذكر القارئ بها.

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٨ - ٥٩.

(٢) الحاشية ٦/أ، ب.

- ١٤ - واستشهد بالشواهد الشعرية حيث جاءت واحداً وعشرين شاهداً، منها شاهدان غير مسوقين للاستشهاد النحوي (١).
- ١٥ - واستشهد بأمثال العرب وأقوالها مرتين اثنتين.
- ١٦ - واستشهد بالأحاديث النبوية في أربعة مواضع، واهتم بعرض روايات الحديث إن وردت فيه روايات (٢)
- ١٧ - كان - في الغالب - يذكر الأقوال والمذاهب النحوية، دون نسبتها إلى أصحابها، ولكنه قد ينسبها في بعض المواضع.
- ١٨ - كان - في الغالب - يذكر الراجح من آراء العلماء في المسألة، دون أن يذكر بقية الآراء، ولكنه قد يعرض آراء العلماء في المسألة، ويرجع أحدها، وقد يعرض الآراء دون ترجيح، وهو في كل هذه الحالات يتوخى الإيجاز والاختصار؛ التزاماً بما أخذه على نفسه في بداية الحاشية.
- ١٩ - لم يغفل ما جاء في الشرح من بلاغة، فقد عني بذلك، ومنه: كلامه عن جناس المقابلة وهو المسمى جناس المطابقة (٣)، والجناس المضارع (٤)، والجناس اللاحق (٥)، وبراعة الاستهلال (٦)، والبلاغة ومن

(١) الحاشية ٣/أ، ٢٨/أ.

(٢) الحاشية ٣٢/ب.

(٣) الحاشية ٢/أ.

(٤) الحاشية ٢/أ.

(٥) الحاشية ٢/أ - ٣/ب.

(٦) الحاشية ٢/ب.

يوصف بها^(١)، وفصاحة الكلام^(٢)، والتجريد، وأشار إلى أنه جناس معنوي، وأشار إلى أنواعه وإن لم يحصرها^(٣)، وتكلم عن تقديم الجار والمجرور، وأنه لا يراد به الحصر دوماً، بل قد يقدم للاهتمام ورعاية السجع^(٤)، ثم خلاف أهل المعاني في كون الخبر في الفائدة أم في لازم الفائدة^(٥)، ثم الاستعارة^(٦) ثم الكناية^(٧) واللَّفَّ والنَّشْرُ المُرْتَّبِ في غير موضع^(٨) واقتبس من القرآن الكريم^(٩).

٢٠- مناقشته للشارح في عدة مواضع من شرحه، وأنه لو قال: كذا، بدل قوله: كذا، لكان أفضل، وأنه أغفل كذا، وقد ذكرت ذلك عند استدراكاته على المادة العلمية التي ذكرها الشارح.

* * *

(١) الحاشية ٣/أ.

(٢) الحاشية ٣/أ.

(٣) الحاشية ٣/أ.

(٤) الحاشية ٣/ب.

(٥) الحاشية ٣/ب.

(٦) الحاشية ٢٠/أ.

(٧) الحاشية ١٩/ب.

(٨) الحاشية ٢٣/أ فيها موضعان.

(٩) الحاشية ٢٨/أ. والله يهدي السبيل.

المبحث الثالث: موقفه من النحويين، واختياراته واعتراضاته.

- ١ - المطلب الأول: موقفه من البصريين.
- ٢ - المطلب الثاني: موقفه من الكوفيين.
- ٣ - المطلب الثالث: موقفه من الشارح.
- ٤ - المطلب الرابع: اختياراته واعتراضاته.

المطلب الأول: موقفه من البصريين:

ذكر العاري البصريين صراحة في مواضع، واختار مذهبهم، ومن تلك المواضع:

- اختياره مذهبهم في أن يكون المضارع بعد ما عدا (أن ولن وإذن وكي) منصوباً بأن مضمرة، حيث قال: " اعلم أنهم لم يختلفوا في أن المضارع منصوب بعد العشرة، بل اختلفوا في ما عدا: (أن ولن وإذن وكي) هل المضارع منصوب بها نفسها) أو بأن مضمرة بعدها؟ والذي عليه العمل أنه منصوب بأن مضمرة بعدها، وهو مذهب البصريين، ودليلهم في ذلك ظاهر قوي، وهو أن لام كي، ولام الجحود، وحتى، استعملت حروفاً جارةً في الجملة، فلا تعمل بأنفسها عملاً آخر، ضد العمل الأول، والفاء والواو وأو، حروف عطف، ومن شأنها أن يُنَوَى العاملُ بعدها، أمّا هي فلا تعمل؛ لأنك إذا قلت: جاء زيدٌ وعمرو، مثلاً، ف(عمرو) مرفوعٌ عطفاً على (زيد)، والتقدير: وجاء عمرو، فكذلك الفاء والواو وأو-هنا- لا تعمل بأنفسها فتنبه" (١).

(١) الحاشية ١٣/أ.

- اختياره مذهبهم في أن يكون خبر (كان، ويكن) الآتين قبل لام الجحود محذوفاً عند البصريين متعلقاً به لام الجحود، حيث قال: "لام الجحود لا تأتي إلا بعد فعل منفي مشتق من الكون، كما مثل له بخلاف لام كي، فإنها تأتي بعد الإثبات، وبعد النفي، ولا يشترط أن يكون المنفي قبلها فعلاً؛ لأنه يقال: ما زيدٌ ذاهباً ليفعلَ شراً، فاللامُ هنا لامٌ كي، ومما ينبغي أن يُعلمَ أن خبر كان، ويكن، الآتين قبلَ لامِ الجحودِ محذوفٌ عندَ البصريين، متعلقٌ به لامُ الجحودِ؛ لأنها حرفٌ جرٌّ لا بد لها من متعلق، والتقدير: وما كان الله مريداً ليعذبهم، أي: لتعذيبهم، ولم يكن الله مريداً ليغفرَ لهم، أي: للغفرانِ لهم.

وذهب الكوفيون إلى أن جملة (يعذب) و(يغفر) من الفعل والفاعل الضمير، هي خبرُ كانَ ويكُنْ، وهذا لا يصح إلا إذا كانت اللامُ زائدةً، وقُدِّرَ مضافٌ محذوفٌ؛ ليصيرَ التقدير: وما كان الله ذا تعذيبهم، ولم يكن الله ذا غفرانٍ لهم، وهذا فيه تكلفٌ^(١).

- اختياره مذهبهم من كونِ المبتدأِ المخبرِ عنه بجملةٍ فعليةٍ لا يصحُ إعرابهُ فاعلاً، كما ذهب إليه الكوفيون، حيث قال: "ومفهومُ قوله، ولا يكونُ إلا مؤخراً أنك إذا قلت: زيد قام، لا يصح أن تقول: زيدٌ فاعلٌ لـ(قام) مقدّمٌ عليه، بل زيدٌ مبتدأٌ، وقامَ فعلٌ ماضٍ، فاعلهُ ضميرٌ يعودُ على زيدٍ، تقديرُه: (هو)، والفعلُ وفاعلهُ الضميرُ في محلِّ رفعٍ خبرٌ عن زيدٍ، هذا الذي عليه

(١) الحاشية ١٤/أ.

العمل، وهو مذهبُ البصريين. وخالف في ذلك الكوفيون، فجوزوا أن يكونَ زيدٌ فاعلاً لِ(قام) مقدماً عليه" (١)

- اختيارُهُ مذهبَهُم من كونِ الضمائرِ ليستْ بجمليتها ضمائرَ بل الضميرُ لفظُ (أن) فقط، حيث قال: "قد اختلفَ في هذه الألفاظِ، أي: الضمائرِ المذكورة هل هي بجمليتها ضمائرُ أم الضمير لفظ (أن) فقط؟، فذهب البصريون إلى الثاني، وأن اللواحق لها حروف تدل على اختلافها، وحجتهم أن الأصل عدم التغير في الأسماء أعني لو كان كلُّ لفظٍ هو ضميراً بجمليته لكثرتُ الأوضاعُ في الضمائرِ، وكلَّمَا قلَّ الوضعُ كان أولى.

وذهب الكوفيون إلى أن جميع ألفاظها موضوعة لما يراد بها، ولعل هذا هو الذي يؤيده العقل، وإن كان ضعيفاً؛ لأن الواضع لم يضع إلا ما يتبين به المراد، إلا ما قل من الألفاظ المشتركة، ولو كان الموضوع لجميعها هو (أن) لحصل فيها اشتراكٌ كثيرٌ، وهو أنها تستعمل ضميراً، ومصدريةً، وتفسيريةً، ومُخَفَّفَةً من الثقيلة، على أنهم لما تَبَّهوا على معاني الحروف، لم يقولوا إن (أن) تَنْتَقِلُ من الحرفية إلى الاسمية" (٢).

- اختيارُهُ مذهبَهُم في منع توكيدِ النكرة توكيداً معنوياً، حيث قال: "اعلم أنه اختلفَ هل تُؤكِّدُ النكراتُ بالتوكيدِ المعنويِّ أم لا؟ فذهب البصريون

(١) الحاشية ١٦/أ.

(٢) الحاشية ١٧/ب.

إلى المنع ؛ لأن ألفاظه كلها معرفة ؛ لأنها مضافةٌ إلى الضميرِ إما (١) لفظاً أو معنًى ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ؛ تمسكا بقول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجبٌ . . . يا ليت عدّة [حوّل] (٢) كله رجبٌ

فقالوا، أي: الكوفيون: فأكدَ (حوّل) ، وهو نكرةٌ بـ(كله) ، وهذا لا ينهض دليلاً إلا بعد ثبوت أن الرواية بكسرِ لامِ (كله) ؛ إذ يحتملُ أن يكونَ برُفْعِها ، على أنه مبتدأ ، و(رجبٌ) خبره ، والجمله محلُّها الرُفْعُ على أنها خبرٌ (ليت) ، لا يقالُ: كان ينبغي على هذا أن يقال: (كلها رجبٌ) ؛ ليعودَ الضميرُ على (عدّة) بالتأنيثِ " (٣) .

اختياره مذهب البصريين دون التصريح بهم.

ربما اختار مذهب البصريين دون أن يصرح بهم ، وهذا كثير ، ومنه :

- اختياره كون العامل في المبتدأ معنويًا وهو الابتداء ، وهو رأي البصريين حيث قال : " لا شك أن الابتداء أمرٌ معنويٌّ ؛ لأنه الاهتمامُ بالشيءِ ، والاهتمامُ معنى ، أعني : غير محسوسٍ ؛ فلذلك كان العاملُ في المبتدأ معنويًا على الأصح . " (٤) .

(١) زيادة من (ب) .

(٢) في (أ) : (شهر) . قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣/٣٠٠ : " ومن أنشد (شهر) مكان (حوّل) فقد حرفه " .

(٣) الحاشية ٢٥/أ .

(٤) الحاشية ١٧/أ .

- اختياره كون الضمير من (أنا) هو الهمزة والنون فقط حيث اقتصر على ذكر مذهبهم^(١)؛ لأن المسألة فيها خلاف، فالألْفُ والنون هو الاسمُ عند البصريين^(٢)، وذهب الكوفيون إلى أنّها بكمالها هي الاسمُ، حيث قال: "وفي (أنا، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن) الضمير هو (الهمزة والنون) فقط وما بعدهما حروف دالة على أصحاب الضمائر".

- اختياره مذهبهم في تنكير التمييز^(٣): " ذلك أنك إذا قلتَ: (جاء زيدُ المضروبُ العبدُ، أو الحسنُ الوجهُ) فـ(ألُ) في (العبدُ، والوجهُ) نائبةٌ عن الضميرِ العائدِ على: (المضروبُ، والحسنُ)، كأنَّكَ قلتَ: (المضروبُ عبدهُ، والحسنُ وجههُ)، فـ(العبدُ) نائبُ فاعلٍ: (مضروبُ)، و: (الوجهُ) فاعلُ: (حسنُ)، لأنَّ المضروبَ اسمُ مفعولٍ، فمرفوعه نائبُ فاعلٍ، والحسنُ صفةٌ مشبهةٌ، فمرفوعه فاعلٌ، ويكونُ حينئذٍ النعتُ سببياً، وإن نصبتَ (العبدُ، والوجهُ) فتكونُ قد أسكنتَ في (المضروبُ)، و(الحسنُ) ضميراً محلَّهُ الرفعُ على أنه نائبُ الفاعلِ في الأولِ، وفاعلٌ في الثاني، ويكونُ نصبُهُما، أي

(١) الحاشية ٧/أ.

(٢) الكتاب (٤/ ١٦٤)، وينظر في الحجة للقراء السبعة ٢/٣٥٩ - ٣٦٠، والتفسير البسيط ٤/٣٧٤، والمرتل ٣٣١، ٣٢٨، والبديع في علم العربية ٢/٧، وشرح المفصل ٥/٢، ٣٠٤/٣٣٥.

(٣) الحاشية ٢١/أ.

(العبد، والوجه) حَيْثُذِي عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، أَو التَّمْيِيزِ عَلَى أَنْ (أَل) زَائِدَةٌ فِيهِمَا".^(١)

- اختياره مذهبهم من أنه متى كان أول الجملة الحالية فعلا ماضيا لزم أن تكون (قد) داخلة على ذلك الفعل الماضي ظاهرة أو مقدره؛ حيث قال: "وجملة: (أَرخَى) [سُدُولُهُ]^(٢) [مِنَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ] ^(٣) مَحَلُّهَا الْجُرُّ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ ثَانِيَةٌ لـ: (لَيْلٍ)، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهَا النِّصْبَ؛ لِأَنَّهَا حَالٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ وَصِفَ أَوَّلًا، [فَصَحَّ إِتْيَانُ الْحَالِ مِنْهُ]^(٤) وَتَكُونُ [حَيْثُذِي]^(٥) (قد) مقدره، أي: قَدْ أَرخَى [سُدُولُهُ؛ لِأَنَّ الَّذِي ذَكَرُوهُ أَنَّهُ مَتَى كَانَ أَوَّلَ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ فَعَلًا مَاضِيًا، لَزِمَ أَنْ تَكُونَ (قد) داخلةً عَلَى ذَلِكَ الْفَعْلِ الْمَاضِي ظَاهِرَةً أَوْ مَقْدَرَةً".^(٦)

(١) العاري هنا يوافق مذهب البصريين وإن لم يصرح به من منع مجيء التمييز معرفة، وهذه مسألة خلافية ذكرتها في التحقيق.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) مذهب البصريين أنه يجب اقتران الماضي بـ(قد) ظاهرة أو مقدره. ينظر في: المقتضب ٤/ ١٢٣، ومشكل مكى ٢/ ٦٤١، الإنصاف ١/ ٢٠٥، والتبيين ٣٨٦. وتُسبب إلى الكوفيين القولُ بجواز وقوع الحال فعلا ماضيا غير مقترن بـ"قد" اعتمادا على ما جاء في القرآن الكريم من ذلك الآية الكريمة: (أَوْ جَاءَ وَكُم حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ) ينظر في: معانى القرآن للأخفش ١/ ٢٤٤، وأمالي ابن

اقتصره على ذكر بعض الآراء في المسألة دون التصريح بالرأي الآخر.
قد يقتصر على بعض الآراء، ولا يذكر الرأي الآخر وهذا يعد اختياراً
منه للرأي :

١- ومن ذلك اختياره كون الضمير في (ضربتما، وضربتم
وضربت) هو (التاء) وحدها دون تصريح بمذهب المخالفين، حيث قال (١): "
فالتاء في (ضربت) حرفٌ واحدٌ، وكذلك في (ضربتُما، وضربْتُم وضربْتُنَّ)
الضميرُ هو (التاء) فقط، وما بعدهُ حروفٌ دالةٌ على التثنية، وجمع المذكرِ،
والمؤنثِ." (٢)

٢- جعله (غير) في الاستثناء منصوبة على الحال، دون تصريح بمذهب
المخالفين (٣)، وهو ظاهر مذهب سيوييه، والمبرد، وإليه ذهب الفارسي
وجماعة، وذكره ابن مالك ورجحه...، قال العاري: "بيان ذلك أنك

الشجري ١٤٦/٢، الإنصاف ٢٠٥/١، والتبيين ٣٨٦، والتذييل ١٥١/٤،
والهمع ٤١٨/١.

والعاري هنا اختار رأي البصريين وبنى عليه، ولم يذكر مذهب الكوفيين.

(١) الحاشية ١٧/أ.

(٢) المسألة فيها مذهبان، الأول: أن الضمير هو (التاء) وحدها، وما بعده حروف دالة
على التثنية وجمع المذكر والمؤنث، ينظر في: المقتضب ٢٦٩/١، شرح المفصل لابن
يعيش ٢٩٥/٢، المرتجل ٣٣٦، تعليق الفرائد ٨٧١/٢.

والثاني: أن الضمير هو التاء وما بعدها، ينظر في: شرح الأجرومية للرمل ١٣٣-
١٣٤.

(٣) الحاشية ٣١/أ.

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي
الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

تقول: (جاء القومُ غيرَ زيدٍ)، تُنصبُ (غيرَ) ليسَ إلا؛ لأنك لو قلتَ: (جاء القومُ إلا زيداً)، تنصبُ (زيداً) وجوباً، فتتقلُّ نَصْبَهَا إلى (غيرَ)، ويكونُ نَصْبَهَا حينئذٍ على الحالِ، والتقديرُ: جاءَ القومُ حالَ كونهم مغايرينَ زيداً، وكذلك سيوى زيدٍ، وسوى زيدٍ أو سَوَاءَ زيدٍ، الثلاثةُ منصوبةٌ على الحالِ".

أما أعلام المدرسة البصرية فلم يصرح بأحد منهم سوى سيبويه، وذلك في موضعين:

١- حيث قال: "وهذا هو المذهب المتصورُ بيأنه أن الأمرَ عندَ سيبويه فعلٌ مستقلٌ ليسَ مُقتَضِباً، أي: مأخوذاً من المضارع، وهذا هو الذي عليه العملُ؛ لأنه لا تكلفَ فيه، ويُؤيِّدُه أن البناءَ أصلٌ في الأفعالِ، فلا يُعربُ إلا المضارعُ لشبهِهِ الاسمَ".

٢- وقال: "اختلفَ في (إِذَا مَا) هل هي حرفٌ أو اسمٌ، والأصحُّ الأولُ، وهو مذهبُ سيبويه، وخالفه بعضهم، وذهبَ إلى أنها اسمٌ، وقال: إنها لَمَّا كانتَ (إِذَا) بغيرِ (مَا)، كانتَ اسماً بمعنى: (حين) فكيفَ تُرَدُّهَا (مَا) إلى الحرفيةِ؟، وردَّ على المخالفِ بأنَّ التغيرَ قد تحقَّقَ حتى في معناها، فإنها لما كانتَ (إِذَا) بغيرِ (مَا) كانتَ ظرفاً لِمَا مَضَى من الزمانِ، فلما اتَّصَلَتْ بها (مَا) أفادتْ تعليقَ أحدِ أمرينِ بآخرٍ في المستقبلِ". (١).

رده بعض المذاهب التي خالفت الجمهور، واختياره مذهب الجمهور: ومن ذلك:

(١) الحاشية ١٥ / ب.

رده مذهب جعفر بن صابر الذي جعل الكلام أربعة أقسام بزيادة اسم الفعل، واختياره مذهب الجمهور حيث قال: "قَوْلُهُ: "ولا التفات لمن زاد رابعاً وسمّاهُ (خالفةً)، وَعَنَى بِذَلِكَ اسْمَ الفِعْلِ، نحو: (صَه)، فَإِنَّهُ خَلَفَ عَنِ اسْكُتْ" (١).

١- هذا ردُّ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ صَابِرٍ (٢)؛ فَإِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ أَقْسَامَ الكَلَامِ أَرْبَعَةٌ، وَسَمَّى الرَّابِعَ خَالَفَةً وَأَرَادَ بِهِ أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ، مِثْلُ: (صَه)، بِمَعْنَى: (اسْكُتْ)، وَ: (رُوَيْدَ)، بِمَعْنَى: (أَمْهَلْ)، وَ(وِي) بِمَعْنَى (أَعْجَبَ)، وَبَاقِيهَا كُلُّ لَفْظٍ مِنْهَا بِمَعْنَى فِعْلٍ كَمَا صَرَحُوا بِهِ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الأِسْمِ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا لَمْ تَقْبَلْ عِلَامَاتِ الأِسْمِ، وَلا عِلَامَاتِ الفِعْلِ، حَكَمُوا عَلَيْهَا بِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ إِحْقَاقًا لَهَا بِالأَشْرَفِ، وَلَمْ تُجْعَلْ حُرُوفًا؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا، وَالحَرْفُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، بَلْ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهَا تَقَعُ رَكْنًا لِلإِسْنَادِ بِخِلَافِ الحَرْفِ" (٣)

٢- رَدُّهُ مَذْهَبَ عَبْدِ القَاهِرِ حَيْثُ أَعْرَبَ (السَّمَاوَاتِ) مِنْ قَوْلِهِ - تَعَالَى - : (خَلَقَ اللّهُ السَّمَاوَاتِ) مَفْعُولًا مُطْلَقًا فَقَالَ: "أَيُّ: والثاني هو الذي ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ، وَخَالَفَهُ جَمْهُورُ النُّحَاةِ، وَحُجَّتُهُ أَنَّ المَفْعُولَ بِهِ مَا كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ وَقُوعِ الفِعْلِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: (زَيْدًا) مِنْ:

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٤.

(٢) في بغية الوعاة ١ / ٣١١: "أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي، الذَّاهِبُ إِلَى أَنَّ للكلمة قسما رابعا، وسمّاهُ الخالفة".

(٣) الحاشية ٥ / أ.

(ضربتُ زيداً)، فإنَّ (زيداً) كَانَ موجوداً قبل وقوع الضَّرْبِ عليه، وأُجِيبَ بأنَّ هذا أغلبيُّ، لا كليُّ، وَلَا يَخْرُجُ عن المفعولِ به، مثل: (بَنَيْتُ دَاراً)، و (صَنَّفْتُ رِسَالَةً) ونحوهما، ويؤيدُ قولَ الجمهورِ أَنَّ المفعولَ المطلقَ هو عَيْنُ فِعْلِهِ [ب/٩]، نحو: (ضَرَبْتُ ضَرْباً)، وليس السَّمَاوَاتُ عَيْنَ الخَلْقِ، فَإِنَّمَا نَصِفُ اللهَ بالخَالِقِيَّةِ، لا بالسَّمَاوَاتِ، بخلافِ نَحْوِ: (ضَرَبْتُ ضَرْباً)، فَإِنَّ المتكلمَ به يُوصَفُ بالضَّارِبِيَّةِ". (١).

المطلب الثاني: موقفه من الكوفيين.

لم يصرح العاري بالكوفيين إلا في ثلاثة مواضع من هذه الحاشية، وردَّ مذهبهم فيها:

١ - قال عند حديثه عن معاني (الواو): " ذهب الكوفيون إلى أنها تفيدُ الترتيبُ، ومن أبلغ الردِّ عليهم قولُهُ -تعالى- إخباراً عن منكري البعث: (وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا) (٢)، فلو كانت تفيدُ الترتيبَ، لكَانَ تناقضاً؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ أنهم مُقَرَّرُونَ بالبعثِ مع أنهم مُنْكَرُوهُ، وأما ما أجابَ به الكوفيون بأنَّ معنى ذلك: يموتُ كبارنا، ونحيا، أي: تُوَلَّدُ

(١) الحاشية ٩/ب، ١٠/أ.

(٢) سورة الجاثية من الآية (٢٤) ونص الآية مثبت من نسخة (ب)، وقد خلطت النسخة (أ) والنص فيها (وقالوا إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا) وهي في سورة المؤمنون: (إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين) ٣٧. بدون (وقالوا)، وفي الأنعام (وقالوا إن هي إلا حياتنا الدنيا وما نحن بمبعوثين) ٢٩.

صغارنا، فُيردُّ بأن هذا التأويل فيه تكلفٌ جدًّا من غير ضرورةٍ داعيةٍ إليه، وردُّ -أيضاً- بغير هذا" (١).

٢- قوله عند شرحه قول الشيخ خالد: "قوله: "وما ذكرناه من أن (الكاف) أو (الهاء) وحدها هي الضميرُ هو الصحيح" (٢).

يَدُلُّ على ذلك أن الذي يَتَغَيَّرُ ليس بضميرٍ، وما عدا (الكاف) و(الهاء) يتغيَّرُ فليس بضميرٍ، بل هو دالٌّ على مَنْ يعودُ الضميرُ إليه، وذهب الكوفيون إلى أن الكلَّ ضميرٌ، وقد أشار الشارحُ إلى أن قولهمُ ذاك فاسدٌ، والأصحُّ يقابلُ الصحيحَ، والمشهورُ يقابلُ الغريبَ، والأظهرُ يقابلُ الظاهرَ، فاستفد" (٣).

٣- قوله عند شرحه قول الشيخ خالد: "قوله: "خلافًا للكوفيين" (٤)، ولا حجة لهم في قول الشاعر:

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا... صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
لِإِمْكَانِ حَمَلِ (أَلِ) عَلَى الزِّيَادَةِ" (٥).

استدل الكوفيون - على أن التمييز يأتي معرفة - بقول الشاعر في البيت المذكور، فإن (النفس) فيه تمييزٌ عن نسبة الطيب إلى المخاطب، وفيه

(١) الحاشية ٢٣/أ.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٥٤.

(٣) الحاشية ٢٧/أ.

(٤) قبله: ولا يكون التمييز إلا نكرة...

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٦٩.

(أَلْ) الْمُعْرِفَةُ، وأجابَ الشارحُ بأنه لا يَصْلُحُ دَلِيلًا ؛ لِإِمْكَانِ حَمَلِ (أَلْ) عَلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ ؛ لِاسْتِقَامَةِ الْوِزْنِ [أ/٣٠] وَأَصْلُهُ : (وَطِبْتَ نَفْسًا). وقد ذكروا في بحثِ الحالِ - أيضًا - أنه يأتي معرفًا بـ(أَلْ) ، وتُحْمَلُ عَلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ ؛ لِاسْتِقَامَةِ الْوِزْنِ ، كما في القِراءَةِ الشاذَّةِ : {لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذْلَّ} ، فالمعنى : (لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ حَالَ كَوْنِهِ أَدْلَّ)"(١).

المطلب الثالث: موقفه من الشارح.

تابع المحشي الشارح في هذا الشرح كثيرًا، فقد كان يُجِلُّهُ وَيُقَدِّرُهُ فقد تابعه في أغلب المسائل النحوية في هذا الشرح، ولكنه كان يستدرك عليه أحيانًا، أو يَنْتَقِدُ بعض عباراته أو كلماته في الشرح.

- فمن استدراكاته على المادة العلمية التي ذكرها الشارح :

١- أنه أنكر عليه كون (أَلْمَا) للتقرير مثل (أَلْم) فقال: "قَوْلُهُ: "ف (أَلْمُ) حرفُ تقريرٍ" مع قولِهِ: "ف (أَلْمَا) حرفُ تقريرٍ وجزمٍ" ولو قال: أداةُ تقريرٍ، لكان أولى؛ لأنَّ كُلًّا مِنْهُمَا حرفان، (الهمزة، وَاَلْمُ) و(الهمزة، وَاَلْمَا)، فلما دخلتْ همزةُ الاستفهامِ عليهما صارتا للتقرير، أي: لِحَمَلِ الْمُتَكَلِّمِ الْمُخاطَبَ عَلَى أَنْ يُقَرَّرَ وَيُعْتَرَفَ بِذَلِكَ، وهذا في (أَلْمُ) ظاهرٌ، فإنَّ اللَّهَ - تعالى - يُذَكِّرُ رَسولَهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِشَرْحِ صَدْرِهِ لَهُ ؛ لِيُقَرَّرَ بِهَذِهِ النِّعْمَةِ، وبِما بَعْدَهَا وَيُعْتَرَفَ، وأما في (لَمَّا) ففيهِ تَكَلُّفٌ، وليسَ هذا محلَّ بَسْطٍ، فليتأمل."(٢).

(١) الحاشية ٣٠/أ، ب.

(٢) الحاشية ١٥/أ.

٢- استدرك عليه في بعض الأعراب فقال: " وَقَوْلُهُ: (بِمُؤْمِنِينَ) في موضع نصبٍ، فيه تسامحٌ، وكذلك في قوله: (فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) (١) في موضع جزمٍ، بيانُ التسامح في الأول: أن قوله: (في موضع) يُشعرُ بأنها جملةٌ وَقَعَتْ خَبَرَ (مَا)، وليس كذلك، بل (الباءُ) صلةٌ مزيدةٌ، و(مُؤْمِنِينَ) هو الخبرُ، فهو من قبيل الإخبارِ بالمفردِ، وبيانُ التسامح في الثاني: أن قوله: (فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) في موضع جزمٍ، ينبغي ألا يُدخَلَ فيه الفاءُ؛ لأنها رابطةٌ ليست من الجملة التي محلُّها الجزمُ" (٢).

استدرك الشيخ خالد على ابن آجروم إغفاله لمثالين فذكر العاري العذر لابن آجروم في ذلك، ثم أورد الاستدراك نفسه على الشيخ خالد حيث قال: "قَوْلُهُ: "وهذا المثالُ ساقطٌ من أصلِ الْمُصَنَّفِ" (٣).

قد يُجابُ عَنْهُ بأنه إنما أُسْقِطَ اكتفاءً بما قَبْلَهُ؛ لأنَّ كُلَّا مِنْهُ، ومن الذي قَبْلَهُ، أي: في: (ضَرَبْتَا، وَضَرَبَا) فيه الألفُ ضميرُ المثنى، والألفُ تدلُّ عليهما من غير فرقٍ فيهما؛ إذ يُقالُ: (هما قائمان، وهما قائمتان)، مع أن الشارح -أيضا- لم يذكرهُ في الأزهرية، فَهَلَّا تَبَّهَ على نفسه. (٤).

٣- تعقب العاري الشارح لمنعه أن يكون تقدير الخبر المتعلق بالجار والمجرور والظرف كان أو استقر حيث قال الشارح: "قَوْلُهُ: "والصحيحُ أن

(١) سورة الأعراف من الآية (١٣٢).

(٢) الحاشية ١٥/أ.

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٠٦.

(٤) الحاشية ١٦/ب.

الخبر متعلق الجارّ والمجرور، والظرف المحذوف، لا هما، وأن تقديره: كائن، أو مستقرّ، لا كان، أو استقرّ^(١).

فقال العاري: "يشير بذلك إلى أن قولهم في مثال: (زيد في الدار) أو (عندك): إن (في الدار) أو (عندك) خبر عن [ب/ ١٧] (زيد) مجازاً؛ لأنه لا مناسبة بين (في الدار) و (عندك)، وبين (زيد) حتى يُحمَلَ واحدٌ منهما عليه، وفي الحقيقة أن الخبرَ فيهما متعلقُ الجارِّ والمجرورِ والظرفِ، وهو (كائنٌ أو مستقرٌّ) على ما صحَّحه الشارحُ؛ لأن الأصلَ في الخبرِ الإفرادُ، وقد صحَّح بعضهم، أن تقديرَ (كان) تامّةً، أو (استقرّ) أولى؛ لأنَّ الفعلَ أصلٌ لأنَّ يُتعلَّقَ به، وعلى كلِّ تقديرٍ يكونُ محلُّ الجارِّ والمجرورِ والظرفِ في الحقيقةِ نصباً، على أنه مفعولُ اسمِ الفاعلِ أو الفعلِ، لكنَّهم نقلوا الضميرَ المرفوعَ المستكنَ في (مُستقرٌّ، أو استقرّ) إلى الجارِّ والمجرورِ، والظرفِ حتى صحَّ أن يُقالَ فيهما: إنهما الخبرُ، وعلى هذا فتعبيرُ الشارحِ بقوله: والصحيحُ إلى آخره فيه نظرٌ؛ لأنه يُفهمُ أنَّ للنحاة قولاً: أنَّ الجارِّ والمجرورَ، والظرفَ هو الخبرُ حقيقةً، ولا قائلَ به، بل هما خبرٌ مجازاً؛ لأنَّ الضميرَ الذي هو في متعلِّقه ما نُقلَ إليهما واستقرَّ فيهما، كما تقدَّم ذكرُه؛ ولذلك يُسمَّى ذلك بالظرفِ المستقرِّ؛ لاستقرارِ الضميرِ فيه، وغيرُه بالظرفِ اللغوِّ؛ لإلغاءِ الضميرِ فيه، نحو: (مررتُ بزيدٍ)، ف (بزيدٍ) ظرفٌ له، وتسميةُ الجارِّ والمجرورِ ظرفاً اصطلاحاً للنحاة^(٢).

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١١٩.

(٢) الحاشية ١٧/ب، ١٨/أ.

٤- تعقب العاري الشارح في إثباته معنى الرجحان لـ "زعم" (١) قال الشارح: "أربعةٌ منها تفيدهُ ترجيحٌ وقوع المفعولِ الثاني" (٢).
 فقال العاري: "هذا في (ظننتُ وحسبتُ وختلتُ) مسلّمٌ، لكن في زعمتُ غيرُ مسلّمٌ؛ لأن المشهورَ في قولهم: (إنَّ زعمَ مطيةُ الكذب) ويكفي في ذلك دليلاً قَوْلُهُ -تعالى- : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا) (٣) فهم كاذبون في ذلك قطعاً، فعلى هذا كان ينبغي أن يفرّقَ بين (زَعَمْتُ) وبين الثلاثة المتقدمة، بأن يقول: ثلاثةٌ منها تفيدهُ الترجيحُ، وواحدٌ يفيدُ عدمَ الترجيحِ، وهو: (زَعَمْتُ) (٤)

٥- وقد ينبه على ما أخذ وقع فيه ابن آجروم والشيخ خالد ومن ذلك: قَوْلُهُ: " في فصيح الكلام" (٥).
 إن أراد (أل) المعرفةَ فظاهرٌ، وإلا فيردُّ عليه أن (أل) تدخلُ على الأعلام في فصيح الكلام، نحو: النعمان والعباس، إذا لُمِحَتِ الصفةُ المنقولُ عنها، فلو قال: بشرطِ كونِ (أل) تُؤثِّرُ فيه التعريفَ لَسَلِمَ ممَّا يردُّ عليه، وإلى ذلك أشار ابن مالكٍ - رحمه الله - في خلاصته، حيث قال:
نَكْرَةٌ قَائِلُ أَلْ مُؤَثِّرًا... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

(١) الحاشية ٢٠/أ.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٧.

(٣) سورة التغابن من الآية (٧).

(٤) الحاشية ٢٠/أ.

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٧. (دخول الألف واللام عليه) في فصيح الكلام؛ فهو نكرة.

فَقَوْلُهُ: "مؤثراً" يُخرجُ الأعلامَ التي تَدْخُلُ عليها (أل)؛ فإنها تَدْخُلُ عليها لا للتأثير، وَقَوْلُهُ: "أو واقع... إلخ" يريدُ به، نَحْوُ: (ذو) بمعنى (صاحب)، فإذا قلتَ: (جاءني ذو مالٍ)، لم يعرفْ؛ لأنه نكرةٌ، فإنه في معنى ما يقبلُ (أل)، وهو (صاحبٌ) فيقالُ: (الصاحبُ).^(١)

٦- استدرِك على الشارحِ إغفاله النوعَ الثالثَ من أنواعِ المفعولِ لأجله فقال: "كان ينبغي له أن يذكرَ النوعَ الثالثَ، وهو المعرفُّ بـ"أل"، كما في قوله:

لا أفعُدُ الجُبْنَ عن الهَيْجاءِ... ولو تواترَ زُمُرُ الأعداءِ

ف(الجبن) هنا مفعولٌ من أجليه^(٢).

٧- تعقبه الماتن والشارح، حيث جعلوا المخفوض بالتبعية أحد أقسام الجر، فقال: قَوْلُهُ: "وقسمٌ مخفوضٌ بالتبعية على رأي الأَخْفَشِ والسُّهَيْليِّ، وهو ضَعِيفٌ"^(٣).

يعني: أنَّ الأصحَّ أنَّ هذا ليسَ قِسْماً من المخفوضاتِ مستقلاً؛ لأنَّ العاملَ في التابع هو العاملُ في المتبوع، وكلامُهُما يُوهِمُ، بل يُشْعِرُ أن المتبوع هو العاملُ في التابع، وهو بَعِيدٌ، بيانُ ذلك: أنا إذا قلنا: (مررتُ بزَيْدٍ

(١) الحاشية ٢٢/ب.

(٢) الحاشية ٣٣/أ.

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٨٣ - ١٨٤. قال السيوطي في الهمع (٢/٤١٣):

(الجر إما بحرف أو إضافة) لا ثالث لهما ومن زاد (التبعية) فهو رأي الأَخْفَشِ

مرجوح عند الجمهور"

وعمرُو)، فالذي عليه العملُ أن العاملَ في (عمرُو) الحفَضَ، هو (الباءُ) العاملُ في (زيدِ)، الحفَضَ، فكأنَّا قلنا: (مررتُ بزيدٍ وبعمرُو)، وعلى قولِهِمَا العاملُ في: (عمرُو) هو: (زيدِ)، وهذا في غاية السقوطِ والبُعدِ. إلا أن يُقالَ: مُرادُهُمَا بذلك أن التابعَ مجرورٌ؛ لأنَّ متبوعَهُ مجرورٌ، إلا أنَّ المرادَ لا يمنعُ ألا يُرادَ". (١).

٨- استدراكه على الشارح أنه لم يمثل للنوع الآخر من أنواع الفاعل فقال: " وكان ينبغي أن يمثَّلَ للقسمِ الآخِرِ، وهو الفاعلُ لفاعلٍ قائمٍ به، نحو: (ماتَ زيدٌ)، فالموتُ ليسَ بصادرٍ من زيدٍ، بل قائمٌ به، بمعنى أنه قد أُخبرَ عن زيدٍ أنه حَصَلَ لَهُ المَوْتُ" (٢)

وما انتقد فيه بعض عبارات الشارح أو كلماته:

١- انتقاده عبارته، فقال: " وفي تعبيره بـ(ترديد) تَسَامُحٌ؛ لأنَّ التردُّدُ يُرادُ الشكَّ، والترديدُ يرادُ التشكيكُ، اللهم إلا أن يقالَ: قد يستعارُ صفةُ (تَفْعِيلٍ) لـ (تَفَعُّلٍ)، كما في قوله تعالى: (وَتَبَّتْ لَهُ تَبَّتِيلاً) (٣)، أي (تَبَّتْ لَهُ)؛ لأنَّ القياسَ أن يقالَ: تَبَّتْ لَهُ تَبَّتِيلاً، وَتَبَّتْ لَهُ تَبَّتِيلاً، فتدبر". (٤)

(١) الحاشية ٣٣/ب.

(٢) الحاشية ١٦/أ.

(٣) سورة المزمل من الآية (٨).

(٤) الحاشية ٢/ب.

٢ - انتقد قول الشارح: " بخلاف (قد) الاسمية فإنها مختصة بالاسم ؛ لأنها بمعنى (حسب) نحو: (قَدْ زِيدِ دَرَهْمًا)" (١).

فقال: "كان ينبغي أن يقول: (والفعلية) -أيضا- لأن (قد) تأتي بمعنى الفعل، - أيضا، لكن ربّما يكونُ الشارحُ موافقًا لمن يسميها اسمَ فعلٍ حَيِّثُ، فتكونُ -أيضًا- اسمًا، فإذا جُرَّ (زيدٌ) في المثالِ المذكورِ، فتكونُ (قد) محلُّها الرفعُ، على أنها مبتدأ، و(زيدٌ) مجرورٌ بالإضافة، و(درهمٌ) [٦/أ] خبرُها، والمعنى: (حسبُ زيدٍ درهمٌ)، وإذا نُصب (زيدًا) فالمعنى: (يكفي زيدًا درهمٌ) (٢) ف(زيدًا): مفعولٌ مقدّمٌ، و(درهمٌ): فاعلٌ مؤخرٌ". (٣).

٣ - قوله: " وكان حقه أن ينصب بالفتحة" (٤). قال العاري: " وذلك قَوْلُهُ: وكان حقه أن يُنصبَ بالفتحة [١١/أ]، وكذلك قَوْلُهُ: وكان حقه أن يُخفضَ بالكسرة، وكذلك قَوْلُهُ: وكان حقه أن يُجزَمَ بالسكون. أوردَ بعضهم على تعبيره بذلك اعتراضًا، وهو أنه قد عَلِمَ أن الواضعَ حَكَمَ يعطي الأشياءَ ما تستحقه، أي: ما يليقُ بها، ففي تعبيره بذلك اتهامٌ للواضع، والعبارةُ المستحسنةُ أن يقال: والأصلُ في النصبِ أن يكونَ بالفتحة... إلخ، وإنما عدَلَ عن الأصلِ في الثلاثة لعلَّ نورِدُها، وإن أورثت تطويلًا، فالعلةُ في أن جمعَ المؤنثِ السالمِ لا تدخله الفتحة. أنهم لما حملوا النصبَ على الجرِّ في

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص٥٨ - ٥٩.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) الحاشية ٦/أ، ب.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص٨٠.

جمع المذكر السالم، الذي هو أشرفُ من جمع المؤنث السالم، بأن جعلوا إعرابهُ بـ(الياء) في حالتَي الجرِّ والنصب، جعلوا جمعَ المؤنث -أيضاً- كذلك، بأن حملوا نصبه على جرِّه؛ لثلا يبقى للفرع مزيةً على الأصل؛ لأن المؤنث فرغُ المذكر" (١).

٤- أنه في تعليقه على قول الشارح: "ولو قال: والفاء والواو في الجواب، لكانَ أوضح؛ لأن الجوابَ منصوبٌ، لا ناصبٌ" (٢).
- أورد انتقاداً فقال: لا شك أنك إذا قلت -مثلاً- (أسلم فتدخل الجنة) أن الجواب هو (تدخل)، وهو منصوبٌ، كما ترى، وقد يُجاب عنه أنه من باب القلب، والجواب مَقْدَرٌ من متأخِّرٍ، والمعنى: وبعد الفاء والواو يُنصبُ الجوابُ، وقد يقال: كان ينبغي أن يقدمَ الماتِنُ (أو) على (الفاء والواو)؛ لثلا يُوهمُ أنَّ الجوابَ بعدَ (أو)، أيضاً" (٣).

٥- انتقد عبارة الشارح فقال: "قوله: 'ف (ألم) حرفُ تقريرٍ' مع قوله: 'ف (ألمّا) حرفُ تقريرٍ وجزمٍ' ولو قال: أداةُ تقريرٍ، لكان أولى؛ لأن كليهما حرفان، (الهمزة، ولم) و(الهمزة، ولمّا)، فلما دخلتْ همزةُ الاستفهامِ عليهما صارتا للتقرير، أي: لِحَمَلِ المتكلمِ المخاطبَ على أن يُقرَّرَ ويعترفَ بذلك" (٤).

(١) الحاشية ١١/ب.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٩١.

(٣) الحاشية ١٥/أ.

(٤) الحاشية ١٥/أ.

قال الشارح: "مقرونة بما المصدرية الظرفية" (١). فقال العاري: "يتأتى فيه ما تقدّم في (ما زال) وأخواتها، أعني: أن الماتن لو قال: ودأماً مجردةً كان ينبغي للشارح أن يقول: مقرونةً ب(ما)، وإلا ففيه تحصيلُ الحاصل" (٢).

٦- انتقاده عبارة الشارح في قوله: "وهو ما دل على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه" (٣).

فقال: "قيل: كان ينبغي أن يقول: "وهو ما وُضِعَ... إلخ"؛ لئلا يُراد به الاشتراك—مثلاً— فمسمياتُ (زيدٍ) كثيرةٌ، فيقال: زيدٌ يدلُّ على كثيرين، وقيدُ الوضعية يمنع ذلك، أعني إذا اعتبرنا أن: (أبا زيدٍ)—مثلاً— لِمَا وُلِدَ له ابنٌ عَلَّقَ عليه، أي: وَضَعَ لَهُ اسْمَ (زيدٍ)؛ ليدلَّ عليه، ولا يتناولُ غيره، باعتبار أصلِ الوضع، وكان ينبغي—أيضاً— أن يقول: غير متناولٍ غيره؛ لما تقدم أن المشابهة تحصلُ في شيءٍ ما، والمراد هنا انتفاءُ المغايرة بيانه أن (زيداً)—مثلاً— يَصِحُّ أن يُستعملَ اسماً لكلِّ رجلٍ، ولا يَصِحُّ أن يُستعملَ في باقي الحيوانات، فقوله: "غير متناولٍ ما أشبهه" يُشعرُ أنه متى سَمِينَا باسمِ رجلًا، لا يَصِحُّ أن نُسمِّيَ بذلك الاسمِ رجلاً آخر" (٤).

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٣.

(٢) الحاشية ١٩/أ.

(٣) شرح المقدمة الآجرومية في أصول علم العربية ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٤) الحاشية ٢١/ب.

٧- انتقاده عبارة الشارح في قوله: "قَوْلُهُ: "نَحْوُ (رجلٍ) فإنه شائعٌ في جنس الرجال، صادقٌ على كلِّ حيوانٍ، ذَكَرَ ناطقٍ بالغٍ من بني آدم" (١) بقوله: "تقييدهُ ببالغٍ بالنسبة إلى المتعارفِ، وإلا ففي علمِ الفرائضِ يرادُ برجلٍ مطلقُ الذَّكْرِ، قال -تعالى- : (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً) (٢) فيرادُ به الذَّكْرُ، صغيراً كان، أو كبيراً، وقد يرادُ به المميزُ كما في صحة الاقتداء به في الصلاة، وفي نقضِ وضوءِ المرأةِ غيرِ المحرمِ بلمسِهِ عندَ الأئمةِ الشافعيةِ، رضيَ اللهُ -تعالى- عنهم." (٣).

المطلب الرابع: اختياراته واعتراضاته:

العاري له اختيارات بارزة في مسائل نحوية عدَّة، فكان يوافق البصريين أحياناً- كما سبق- ويوافق الكوفيين- وإن لم يصرح بمذهبهم- أحياناً، ويوافق غيرهم أحياناً أخرى، كما كان يعترض على هؤلاء أو أولئك أحياناً أخرى.

وطريقته في الاختيار أنه كان -أحياناً- يذكر الآراء المختلفة في المسألة، ثم يختار أحدها، ثم يقول: "وهو الأصحُّ"، أو "على الصحيح"، أو "وهو الأظهر".

وقد يذكر قبل القول الذي يُرجِّحُه عبارةً تدلُّ على اختياره له، مثل قوله: "والذي عليه العملُ كذا..."، أو "في الأصح..."، أو "على الأصح...".

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٦.

(٢) سورة النساء من الآية (١٢).

(٣) الحاشية ٢٢/ب. وتنظر بعض هذه الانتقادات أيضاً في: الحاشية ١٧/ب، ١٨/أ.

وربما اقتصر على ذكر الرأي الراجح في المسألة، دون أن يُعقبه بشيءٍ من هذه العبارات، ودون أن يذكر معه آراءً أخرى.

وأما اعتراضاته فكانت -أحياناً- اعتراضاتٍ صريحةً، حيث يصرح بردِّ قول معين، وكانت أحياناً أخرى اعتراضاتٍ ضمنيةً، حيث يختار رأياً ما، ويردُّ به قولاً آخر، وقد يختار رأياً ما مقتصرًا عليه، ويفهم من هذا أنه يرُدُّ ما سواه.

ومن خلال استعراض اختيارات العاري واعتراضاته يمكن القول بأن مذهبه النحوي موافق في الغالب لمذهب البصريين، فقد كان في معظم اختياراته موافقاً للبصريين، وإن كان قد وافق الكوفيين - وإن لم ينسب الرأي إليهم - قليلاً، كما كانت موافقته للنحويين الآخرين أقلَّ من هذا وذاك.

فمن اختياراته التي وافق فيها جمهور البصريين غير ما سبق:

١- اختياره مذهب الجمهور في أن جملة: (يقول) من قولك - مثلاً-: (سمعت زيدا يقول) في محل نصب على الحال من المفعول، ورد مذهب الفارسي حيث قال: "قوله: " هذا على رأي أبي علي الفارسي في قوله: إن سمعتُ إذا دخلتُ على ما لا يُسمع تعدت لاثنين، والجمهور على أن جملة: (يقول) من قولك -مثلاً- (سمعتُ زيدا يقول) في محل نصب على الحال من المفعول؛ لأن أفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى واحد^(١).

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٨.

بيان ذلك أنّ (سَمِعْتُ) إذا دَخَلَتْ على ما يَصِحُّ سماعُهُ لا تتعدَّى إلا إلى واحدٍ إجماعًا، نَحْوُ: (سمعتُ القرآنَ)، فإذا دَخَلَتْ على الذاتِ التي يَصْدُرُ منها ما يَصِحُّ سماعُهُ، نَحْوُ: سمعتُ زيدًا منشيدًا، فذهبَ الجمهورُ إلى أن منشيدًا حالٌ من زيدٍ، وخالفَهُم أبو عليُّ الفارسيُّ وجعلَ [٢٠/أ] منشيدًا مفعولًا ثانيًا لـ(سَمِعْتُ)، وكانَ الفارسيُّ توَهَّم أن الحالَ ما تحصلُ الفائدةُ بدونها، وهنا لا تحصلُ الفائدةُ، ما لم يكن (منشيدًا) في هذا المثال. والتحقيقُ أن الحالَ ما لا يُسْتَعْنَى عن ذِكْرِهَا، وأما قولُهُم: إن الحالَ لا تكونُ إلا بعدَ تمام الكلامِ، فمعناه أنها لا تقعُ إلا بعدَ جملةٍ". (١)

٢- اختياره مذهب جمهور البصريين ورده مذهب ابن مالك والشارح، حيث قال الشارح "قوله: "بالألفِ رفعًا، وبالياءِ فيهما جرًّا ونصبًا" (٢).

فقال العاري: "ذهب بعضهم إلى أن (ذانٍ وتانٍ) مثنيان حقيقة، فيعربان في حالِ الرفعِ بالألفِ، وفي حالِ الجرِّ والنصبِ بالياءِ، وهذا قولٌ مرجوحٌ، والراجحُ أنهما صيغتان موضوعتان وُضِعَ المثني رفعًا وجرًّا ونصبًا، وكذلك (الذانِ، واللذانِ) في الموصولاتِ، فإذا قلتَ - مثلًا - : (جاء هذانِ واللذانِ ضربًا)، تقولُ: محلُّ (هذانِ) الرَّفْعُ؛ لأنه فاعلُ (جاء)، و(الذانِ) معطوفٌ عليه محلُّه الرفعِ -أيضًا- ولا تقلُّ علامةُ رفعِهِ الألفُ؛ لأنه مثنيٌ، وكذا في حالتي الجرِّ والنصبِ، إذا قلتَ -مثلًا- : (مررتُ بهذينِ واللذينِ

(١) الحاشية ٢٠/أ، ب.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٥.

ضَرْبًا)، و: (رَأَيْتُ هَٰذِينَ وَاللَّذِينَ ضَرْبًا)، تقولُ: محلُّ كلِّ منهما الجرُّ، والنصبُ، ولا تقلُ: علامةُ جرِّهما أو نصبهما الياءُ؛ لأنهما مثنى حقيقةً. وإنما لم يكن ذلك مثنى حقيقةً؛ لأن من شرط المثنى أن يصحَّ تنكيرُهُ، ولذلك صحَّ قولنا -مثلاً- (جاء الزيدان) بلام التعريف، فلولا أنه قُدِّرَ (زيد) مكررتين لما عرف، وهن، أي: (ذان وتان) و(اللدان واللتان) لازمتان التعريف^(١).

٣- اختياره مذهب الجمهور اختياراً ضمناً، دون أن يصرح بأنه رأيهم، حيث قال^(٢): (إن حتّى) تأتي ابتدائيةً، أي: يأتي بعدها جملةٌ مستأنفةٌ أولها مبتدأٌ، أو غيره، فمثالُ الأولِ قولُ جريرٍ [الشاعر]:
فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تُمَجُّ دِمَاءَهَا... بدجلة حتّى ماء دجلة أشكلُ
ف(ماء) مبتدأ، (أشكلُ) خبرُهُ، ولا محلٌّ لهذه الجملة؛ لأنها ابتدائيةٌ مستأنفةٌ^(٣).

٤- اختياره مذهب الجمهور من كون السموات من قوله تعالى "الَّذِينَ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ" مفعولاً به^(٤)، وينظر فيما سبق: (رده بعض المذاهب التي خالفت الجمهور، واختياره مذهب الجمهور).

(١) الحاشية ٢٢/أ.

(٢) الحاشية ٢٤/ب.

(٣) ينظر في: مغني اللبيب ٥٠٦، موصل الطلاب ٥٢، الهمع ٣٣٢/٢، شرح قواعد الإعراب ٤٠، وكونها مستأنفة هو مذهب الجمهور.

(٤) الحاشية ٩/ب، ١٠/أ.

٥- اختياره مذهب الجمهور من كون (لن) لا تفيد تأييد النفي،
وحكمه بفساد مذهب الزمخشري، حيث قال: "وزعم بعضهم^(١)، أن: لن
تفيد تأييد النفي، وهو فاسد؛ لأنها جاءت قبل (حتى) المفهمة للانتهاء، كما
في قوله تعالى -إخبارا- : (فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي)^(٢)
ومفهومه: إذا أذن لي أبي برحتها"^(٣)

ومن اختياراته التي وافق فيها الكوفيين - مع عدم نسبة الرأي لهم -
وهي قليلة:

- ١- اختياره أن "أل" يجوز أن تأتي عوضاً عن الضمير المضاف إليه، وهو رأي الكوفيين، حيث قال: "إذا قلت: جاء زيد المضروب العبد أو الحسن الوجه فـ(أل) في العبد والوجه نائبة عن الضمير العائد على المضروب والحسن، كأنك قلت المضروب عبده، والحسن وجهه"^(٤).
- ٢- اختياره رأي الكوفيين في أن رافع المضارع هو تجرده عن الناصب والجازم، حيث قال: "أندع]: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من ناصب وجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين"^(٥).

(١) هو الزمخشري ينظر الكشف ١٥٤/٢.

(٢) سورة يوسف من الآية (٨٠).

(٣) الحاشية ١٣/ب.

(٤) الحاشية ٢١/أ.

(٥) الحاشية ١٠/ب.

- وقال: "و(تبلون): فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع لتجرده من ناصب وجازم، وعلامة رفعه النون المحذوفة؛ لتوالي النونات؛ إذ أصله: (لتبلوونن) [ب/١٠] بنون الرفع". (١)

ومن اختياراته التي وافق فيها أعلام النحويين، وإن لم يصرح بهم:

١- اختياره رأي سيويه والجرجاني وابن مالك في أن المستثنى منصوب بـ"إلا"، فقد صحّحه واقتصر عليه، بما يفهم منه رده المذاهب الأخرى في المسألة، حيث قال: "ملخص ذلك أنك إذا قلت: (ما رأيتُ القومَ إلا زيدا)، ف(زيداً) منصوبٌ على كِلَا الحالينِ: البدليّة والاستثناء، لكن على البدليّة يُقدَّرُ لفظُ (منهم)؛ لأنه بدلٌ بعضٍ، وهو يشترطُ فيه ضميرٌ يعودُ على البدليّة منه، ثمَّ والحالة هذه، أي: إن قدَّرَ نصبُهُ على البدليّة كان الناصبُ له: (رأيتُ) مقدَّرةً؛ لأن العاملَ في المبدلِ منه هو العاملُ في البدلِ، فيكونُ التقديرُ: (ما رأيتُ القومَ بل رأيتُ زيدا منهم)، وإن قدَّرَ نصبُهُ على الاستثناء، يكونُ الناصبُ له نفسَ (إلا)، كما صحّحه ابنُ مالكٍ، رحمه الله". (٢)

٢- اختياره نصب (غير) - من قولنا: (جاء القومُ غيرَ زيدٍ) - على الحالية كما هو مذهب سيويه والمبرد والفراسي واختاره جماعة منهم ابن

(١) الحاشية ١٠/ب، ١١/أ.

(٢) الحاشية ٣٠/ب.

مالك^(١)، حيث قال: "تقولُ: (جاء القومُ غيرَ زيدٍ)، تُنصبُ (غيرَ) ليسَ إلا؛ لأنك لو قلتَ: (جاء القومُ إلا زيداً)، تنصبُ (زيداً) وجوباً، فتقلُّ نَصْبَهَا إلى (غيرَ)، ويكونُ نَصْبُهَا حِينَئِذٍ على الحالِ، والتقديرُ: جاءَ القومُ حالَ كونهم مغايرينَ زيداً، وكذلك سَوَى زيدٍ، وسَوَى زيدٍ أو سَوَاءَ زيدٍ، الثلاثةُ منصوبةٌ على الحالِ"^(٢).

٣- اختياره مذهب الزجاج - وإن لم يصرح باسمه - في كون اسم الفعل (صه) له موضع من الإعراب حيث قال: "فإعراب (صه) أن يقال: (صه): اسم فعل محله الرفع، على أنه مبتدأ، والضمير المستكن المقدر بـ(أنت) في محل رفع [٥/أ] فاعل (صه) سد مسد الخبر^(٣) وخالف بعضهم

(١) الكتاب ٣٤٣/٢، المقتضب (٤/٤٢٣)، وشرح السيرافي ٦٠/٣، والحجة للقراء السبعة ١٦٠/١، التذييل ١٨٥/٨، تمهيد القواعد ٢٢١٨/٥، شرح ابن الناظم ٣٠٤، ارتشاف الضرب ١٥٤١/٣، توضيح المقاصد ٦٧٧/٢، والتصريح ٥٥٧/١.

(٢) الحاشية ٣١/أ.

(٣) هذا رأي الزجاج في أن أسماء الأفعال لها موضع من الإعراب حيث صرح بذلك عند إعراب قوله تعالى: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) [المؤمنون: ٣٦] مَنْ قَرَأَ (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ) وموضعها الرفعُ، وتأويلها: البُعدُ لما تُوعَدُونَ؛ فَلِأَنَّهَا بمنزلة الأصواتِ، وَكَيْسَتْ مُشْتَقَّةً من فِعْلٍ، فُبَيِّنَتْ (هَيْهَاتَ) كَمَا يُبَيِّنُ (رُبَّتْ) ينظر في معاني القرآن للزجاج ١٢/٤، وتهذيب اللغة ٢٥٦/٦، ومشكل إعراب القرآن ٥٠٢/٢، المخصص ٨٠/٥، التفسير البسيط ٥٧٤/١٥، البحر المحيط ٥٦١/٧، ٥٦٢، الدر المصون ٣٣٥/٨.

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

فقال (١): أسماء الأفعال لا محل لها (٢).

٤ - اختياره مذهب الفارسي، وابن الطراوة من أن المضارع موضوع حقيقة للحال، ومجاز للاستقبال، فقال: "أُخْتَلِفَ في المضارع هل هو موضوع حقيقة للحال، ومجازاً للاستقبال (٣) أو بالعكس (٤)، أو هو مشترك، أي: يُسْتَعْمَلُ فيهما حقيقة (٥)، أقوال ثلاثة، لكل قائل، والأرجح الأول؛ لأنه إذا قال لك أحد: (زيد يقرأ) -مثلاً- تبادرَ إلى ذهنك تبادراً أولياً أنه مُتَلَبِّسٌ

(١) هذا مذهب الأخفش ينظر في ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣١١، وتوضيح المقاصد ٣ / ١١٥٩، ومغني اللبيب ٤٦٣، والمساعد ٢ / ٦٥٨.

(٢) الحاشية ٥ / أ، ب.

(٣) نسب هذا القول للفارسي، ولابن الطراوة، ومستند الفارسي أن اللفظ إذا صلح للقريب والبعيد كان القريب أحق به؛ بدليل أنك تقول: أنا وزيد قمنا، وأنت وزيد قمتما؛ فتغلب المتكلم والمخاطب لقربيهما، وزمن الحال أقرب من المستقبل فهو أحق. ينظر في ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٢٩، والتذييل ١ / ٩١، وتمهيد القواعد ١ / ١٨٨، همع الهوامع ١ / ٣٧.

(٤) نسب لابن طاهر القول بأنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال. ينظر في تمهيد القواعد ١ / ١٨٨، همع الهوامع ١ / ٣٧.

(٥) هو مذهب الجمهور، وهو أنه يكون للحال، ويكون للاستقبال. وينظر تفصيل القول في: الكتاب ١ / ١٢، شرح كتاب سيويه للسيرافي ١ / ١٨، وعلل النحو لابن الوراق ٥٦٣، وشرح المقدمة المحسبة ١ / ٢٠١، والبديع في علم العربية ١ / ٣٢، وتوجيه اللمع ١٠١ - ١٠٢، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٢٩، وما بعدها، والتذييل ١ / ٨٤، وتمهيد القواعد ١ / ١٨٣، وما بعدها، وتعليق الفرائد ١ / ٩٩ - ١٠٠.

بالقراءة حالًا، فإن قامت قرينة تمنع إرادة الحال، كأن رأيت زيدًا المخبر عنه بذلك نائمًا، حُمِلَ على أنه يوجد القراءة في المستقبل". (١).

٥- اختياره رأي ابن جني من جواز إدخال (لا) التي بمعنى (ليس) على المعارف حيث قال: "فالنصبُ في اللفظِ في المضافِ، والمشبهِ بهِ، نَحْوُ: (لا طالبَ علمٍ ممقوتٌ)، و: (لا خيرًا من زيدٍ عندنا)، والنصبُ في المحلِّ في المفردِ، نَحْوُ: (لا رجلَ في الدارِ)، فد: (رجلٌ مبنيٌّ على الفتح، محلُّه النصبُ. ومن فهمَ أن المراد من قوله: أو محلًّا، مثلُ: (لَا مَنْ جَاءَكَ جاهلٌ) زاعمًا أن (مَنْ) للعمومِ محلُّها النصبُ، بلْ فقدُ وهِمَ وأبعدَ؛ لأن الظاهرَ أن (مَنْ) هنا اسمٌ موصولٌ، محلُّه الرفعُ على أنه اسمٌ (لا) بمعنى (ليس)، فيقالُ (جاهلًا) بالنصبِ، وإنما فهم ذلك؛ لأنه يقولُ: لو كانت بمعنى (ليس) لم ترفعَ المعرفةَ، ويمكنُ أن يُقالَ لهُ: جَوَزَ بعضهم في (لا) بمعنى (ليس) أن ترفعَ المعرفةَ (٢)، مُستدلًّا بقوله:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَأَنَا بَاغِيًّا... سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاخِيًا (٣)

* * *

(١) الحاشية ١٢/أ.

(٢) منهم ابن جني، وابن الشجري، ينظر في ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٩، والجنى الداني ٢٩٣، مغني اللبيب ٣١٦، والأشموني ١/٢٦٥، واختاره ابن مالك فقال: "والقياس على هذا شائع عندي". شرح التسهيل ١/٣٧٧.

(٣) الحاشية ٣١/ب.

المبحث الرابع: التقويم

المطلب الأول: محاسن الحاشية.

المطلب الثاني: مآخذ على الحاشية.

المطلب الأول: محاسن الحاشية:

- في هذه الحاشية عدة محاسن تميزت بها وقد ذكرت بعضها في أثناء الكلام على منهج العاري وموقفه من النحويين، ومن أهم تلك المحاسن:
- أن هذه الحاشية جاءت بأسلوب سهل مناسب لمقدرة الطلاب الذين طلبوا من الشيخ وضع تعليق على شرح الشيخ خالد، فقد ابتعد العاري فيها عن الغموض والتكلف، وسلك سبيل الإيضاح؛ تعليماً لطلابه.
 - أنه هذه الحاشية مع كونها مختصرة، فقد جمع فيها صاحبها، ما تفرق في بطون الكتب^(١)، وبين فيها بعض العلل النحوية، والقواعد الكلية.
 - أنه أعرب بعض الأبيات في الشرح تمريناً للطلاب. كما أعرب كثيراً من الآيات والأحاديث، والأمثلة.
 - مناقشته الشارح في مواضع ليست بالقليلة، فقد استدرك عليه في المادة العلمية التي ذكرها، وتَعَقَّبَهُ في بعض عباراتهم، وقد سبقت الإشارة

(١) كشرحه المراد بالمفرد) في الأبواب النحوية، حيث قال: قَوْلُهُ: " والمراد بالمفرد -هنا- ما ليس بجملة ولا شبهها، ولو كان مثني، أو مجموعاً، فإنه في هذا الباب يُسَمَّى مفرداً" إشارة إلى أن المفرد له مقابلات، فتارةً تقابله الجملة وشبهها، كما هو هنا، وتارةً تقابله التثنية والجمع على حدّها، كما هو في باب الإعراب، وتارةً يقابله المضاف وشبهه، كما هو في باب (لا) التي لنفي الجنس، وباب المنادى، وتارةً يقابله المركب، كما هو في تعريف الكلمة والكلام". ينظر الحاشية ١٧/ب.

إلى نماذج من هذه الاستدراكات في المبحث السابق في أثناء الكلام على موقفه من الشارح. وفي المبحث الثاني: منهج العاري في الحاشية.

• أنه كانت له اختيارات واعتراضات، فقد وافق البصريين غالباً، وخالفهم أحياناً، ووافق رأي الكوفيين - دون نسبة الرأي لهم - قليلاً، وخالفهم أحياناً أخرى، واختار رأي بعض أعلام النحويين ودعم ذلك بأدلته، أو خالفهم معتمداً على أدواته النحوية - أيضاً - وقد تقدمت الإشارة إلى موقفه من النحويين، واختياراته واعتراضاته.

• أنه كانت له اختيارات في الأعراب، وكانت له انفرادات، أيضاً.

• دقته النحوية في مواطن حيث يقرر قاعدة، ومن خلال اطلاعه يظن أنها معترض عليها؛ فيأتي في كلامه بسبب وعلة تدفع الاعتراض عن كلامه، دون إشارة إلى هذا الاعتراض. ومن ذلك:

١- جعله (ظَلَّ) بمعنى: (صَارَ): قوله تعالى: (ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا) (١) أي: صَارَ (٢)؛ لأنه بُشِّرَ بِالْأَنْثَى لَيْلًا (٣).

(١) من سورة النحل من الآية (٥٨)، ومن سورة الزخرف من الآية (١٧).

(٢) (ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا) يعني (صار) بلغة هذيل ينظر في: اللغات في القرآن ٣٣. وينظر - أيضاً - في الفصل ٣٥٣، البديع في علم العربية، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٥٧، ٣٥٨، شرح الكافية الشافية ١/٣٩٣، الكناش ٢/٤٢، شرح قطر الندى ١٣٤، تمهيد القواعد ٣/١٠٩٩، تعليق الفرائد ٣/١٩٠، همع الهوامع ١/٤٢٠. وقد نقل أبو حيان اعتراضاً على هذا المعنى فقال: "وذهب لكذة الأصهباني والمهابازي شارح "اللمع" إلى أن "ظل" لا تكون بمعنى "صار"، بل لا تستعمل إلا في فعل النهار. وقال نحوه السيرافي، قال: ظل لما يستعمله الإنسان نهاراً، ولا تستعمل إلا ناقصة. وقال أبو بكر: هو مشتق من الظل، وإنما يستعمل في الوقت الذي للشمس فيه ظل، وهو من طلوع الشمس إلى غروبها" التذييل (٤/١٥٨)

(٣) كون البشارة كانت (ليلاً) يجاب به عن الاعتراض الذي أورده أبو حيان، ينظر في ذلك شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٥٨، ومعاني النحو للدكتور فاضل السامرائي ١/٢٣٦.

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

٢- وجعله جملة والموت يطلبه حالية: " اعلم أن جملة: (والموتُ يطلبُهُ) حالية، والعامل فيها الفعل الذي نابت (يا) عنه، وصح مجيء الحال من غافلا؛ لأنه بالإقبال عليه في الجملة صار له بعض قرب من المعرفة(١)".

❖ أنه كان يمدح الشارح حين إجادته فقال: والشارح - شكر الله سعيه - لم يقصر في ذكر أمثلة النعت السببي؛ لأنه مما ينبغي أن يعتنى به(٢).

(١) الذي عليه كثير من النحويين هنا أن تكون الواو استثنائيةً لا حاليةً، إذ لو جعلتْ حاليةً لكان هذا المثال من الشبيه بالمضاف؛ لعمله النصب في الجملة التي هي حال من ضمير "غافلا" المستتر فيه، وكان هذا مما يردُّ على العاري. ينظر في: حاشية الصبان، حيث قال: قوله: "(يا غافلاً والموت يطلبه) قال البعض: الواو استثنائية؛ ليصح كونه مثلاً للنكرة غير المقصودة؛ إذ لو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف، لا مما نحن بصدده اهـ. ٢٠٦/٣

وكان العاري قد تنبه لهذا الاعتراض، فجاء تخريجه للمثال على أن العامل في الحال الفعل الذي نابت (يا) عنه، وصح مجيء الحال من غافلا؛ لأنه بالإقبال عليه في الجملة صار له بعض قرب من المعرفة.

ورجح الصبان كون المعنى على الحالية حيث قال: " وفيه أن المعنى على الحالية، لا على الاستثناء، فالأولى عندي أنه من شبيه المضاف، لا من المفرد، وإن درج عليه الشارح، وغيره لما عرفته فتدبر" ٢٠٦/٣. وفي توجيه العاري ما يدعم هذا المعنى إلا أن توجيهه يجعلها من النكرة المقصودة؛ لأن جعل العامل في الحال ليس كلمة غافلا، بل الفعل الذي نابت (يا) النداء عنه وهو: (أدعو).

(٢) الحاشية ٢١/أ.

❖ أنه كان يدعم الرأي الذي يختاره بالأدلة النحوية -غالبا- ومن ذلك اختياره جواز دخول (أل) على (كل، وبعض) حيث قال: "قوله - أي: الشارح - : " ومنع المحققون دخول (أل) على (كل وبعض)"^(١).

فقال العاري: " قال بعضهم هذا المنع ليس في محله ؛ لأن غالب العلماء استعملوه كذلك ، أي : استعملوا كل واحد من لفظ (كل) و(بعض) ب(أل)، وشبهةُ المانع ودليلُهُ ضعيفان ؛ لأنهم علَّلوا ذلك أن (كلًا) و(بعضًا) لا يكونان إلا مضافين في اللفظ أو المعنى ، و(أل) و(الإضافة) لا يجتمعان ، قلنا : لا يلزم من اجتماع (الإضافة وأل) بالفعل عدم دخول (أل) على ذلك اللفظ ، إذا قطع عن الإضافة ، كما تقول : جاء طالبُ العلم ، ثم تقول : جاء الطالبُ ، ففي حالِ إضافته إلى العَلْم لا تدخلُ عليه (أل) ، أي : المعرفةُ ، وتدخلُ عليه إذا قُطِعَ عن الإضافة ، وإنما قلنا المعرفةُ ؛ لأنه يصحُّ أن تقول : جاء الطالبُ العَلْم ، على أن (أل) فيه موصولةٌ .

❖ اهتمامه بتوضيح الصور البلاغية أثناء تعليقه على كلام الشارح.

المطلب الثاني : مآخذ على الحاشية :

هناك بعض المآخذ على العاري في حاشيته ، ولا يسلم عمل بشري هذا ، فمنها مآخذ نحوية ، ومآخذ أسلوبية ، من أهمها ما يأتي :

(١) شرح المقدمة الآجرومية ، ص ١٤٧ .

فمن المآخذ النحوية :

١ - خلطه بين الشبه الاستعمالي والشبه الإهمالي حيث مثل للإهمالي بأسماء الأفعال والنحويون مجمعون أنه شبه استعمالي ، حيث قال (١) :
" والشبه الإهمالي (٢) كما في أسماء الأفعال [مثل] : (صه ورويد) وبقائها مشهور [فسر بنائها] شبهها الحرف في الإهمال ، أي : كما أن الحرف مهمل يعمل ، ولا يعمل فيه غيره ، كذلك أسماء الأفعال عاملة غير معمولة (٣) .

(١) الحاشية ٧/أ.

(٢) هذا الشبه الذي ذكره أورده ابن مالك في الكافية الكبرى ومثل له في شرحها بأوائل السور فإنها تشبه الحروف المهملة ك (بل ولو) في كونها لا عاملة ولا معمولة وهذا على القول بأن أوائل السور لا محل لها من الإعراب لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه وقيل إنها في محل رفع على الابتداء أو الخبر أو نصب ب قرأ ، أو جر قسما وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب وأسماء الهجاء المسرودة كآلف باء تاء ثاء جيم وأسماء العدد كواحد اثنين ثلاثة . همع الهوامع (١ / ٧٠)

والفرق بين الشبه الإهمالي والشبه الاستعمالي أن الشبه الإهمالي يكون الاسم غير عامل ولا معمول ، كالحروف المهملة ، ومثل ذلك الأسماء قبل التركيب ، كفواتح السور ، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة ، أما الشبه الاستعمالي ، فهو موجود في أسماء الأفعال ، فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها ، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب . ينظر في : الأشموني ٤٣/١ ، والتصريح ٤٨/١ .

(٣) الذي مثل به هنا للشبه الإهمالي يجمع النحاة على أنه المسمى الشبه الاستعمالي : ينظر في : توضيح المقاصد ٣٠٠/١ ، أوضح المسالك ٥٧/١ ، شرح المكودي على الألفية ص ١٠ ، الحدود في علم النحو للأبدي ٤٥٦ ، الأشموني ٤٣/١ ، همع

٢- حكمه على الحرف بأنه لا يسند إليه، واعترض على ما ذهب إليه بأن ذلك ليس على إطلاقه، حيث قال: "الموصول الاسمي يصح الإسناد إليه وحده، بخلاف الموصول الحرفي؛ لأن الحرف لا يسند [١٣/أ] إليه (١) فتدبر" (٢).

٣- استعماله "أم" في عطف المفردات بعد الاستفهام بـ"هل" حيث قال: "وهذا الخلاف له التفات إلى الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية" (٣).

- وقال: "قد اختلف في هذه الألفاظ أي الضمائر المذكورة، هل هي بجملتها ضمائر أم الضمير لفظ (أن) فقط؟" (٤).

الهوامع ١/٦٩، دليل الطالبين لكلام النحويين ٢١، حاشية الصبان على الأشموني ١/٨١. وهو مخالف لما ذهب إليه النحاة.

(١) ينظر في شرح التسهيل لابن مالك ١٠/١٠، وشرح الكافية الشافية ١/١٦٠، التذليل ١/٤٥، توضيح المقاصد ١/٢٨٧، ١٩٦، إرشاد السالك ١/٨٢، حاشية الخضري ٢٢.

وهذا ليس على إطلاقه قال المرادي: "وأورد على الناظم أنه أطلق الإسناد، وهو قسمان: معنوي ولفظي فالمعنوي: هو الخاص بالأسماء. واللفظي: مشترك يوجد في الاسم والفعل والحرف: نحو "زيد" ثلاثي، و"ضرب" فعل ماض، و"من" حرف جر. قلت: التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء، ولا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكما باسميتهما". توضيح المقاصد ١/١٩٦.

(٢) الحاشية ١٣/أ، ب.

(٣) الحاشية ٤/أ.

(٤) الحاشية ١٧/ب.

- وقال: " اعلم أنه أُخْتَلِفَ هل تُؤَكِّدُ النكراتُ بالتوكيدِ المعنويِّ أمْ لَأ؟" (١).

- وقال: " هل الناصبُ لـ(قعوداً ووقوفاً) (جلستُ، وقمتُ)، أم هما دالَّانِ على ناصبِهِمَا؟" (٢).

٤- عدم دقته في الرواية الشعرية:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِأُبْتَلَى (٣).

..... (لأُبْتَلَى) (٤): اللام لام كي، (أُبْتَلَى): فعل مضارع مبني

للمفعول، منصوب بـ(أن) مضمرة بعد لام (كي)، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف. (٥)

ومن المآخذ الأسلوبية:

١- زيادة الواو بين اسم لا النافية للجنس وخبرها، وهذا الأسلوب غير

مقيس؛ لأن الاستعمال الصحيح مخالف لهذا الأسلوب، حيث قال:

(١) الحاشية ٢٥/أ.

(٢) الحاشية ٢٧/أ.

(٣) في ب (لِبَيْتِي) وهي رواية الديوان - أيضا - والبيت من قصيدة لامية مكسورة، ولم أقف على رواية غير هذه الرواية، ومتابعته على هذه الرواية يحدث عيبا من عيوب القافية، الانتقال من الكسر إلى الفتح وليس له مندوحة في ذلك.

(٤) الرواية في الديوان (لِبَيْتِي) ولم أقف على رواية غيرها.

(٥) الحاشية ٣٣/ب، ٣٤/أ.

"والألف أخت الواو أي شبهها في المد واللين، إلا أن الألف لا تكون إلا حرف مد و لين؛ لأنها (لا بد وأن يكون) ما قبلها مفتوحاً" (١)

٢- إدخاله "أل" على "غير" وذلك في قوله: "بيان شبه الاسم (الغير) المنصرف بالفعل نذكره في مثال واحد" (٢).

٣- تعبيره بالفصاحة في الكلمة؛ والكلمة لا توصف بالفصاحة، حيث قال (٣): "والفصاحة في الكلمة خلوها من ضعف التأليف، ومن التنافر، ومن التعقيد" (٤)

* * *

(١) الحاشية ٨/ب.

(٢) الحاشية ١١/ب.

(٣) الحاشية ٣/أ.

(٤) لعله يقصد بـ"الكلمة" "الكلام" لأن ما ذكره من شروط فصاحة الكلام لا من فصاحة الكلمة، وفصاحة الكلمة تشمل في: خلوها من تنافر الحروف، ومن الغرابة، ومخالفة القياس، ينظر في: البغية مع الإيضاح ١/١٠.

١- خاتمة الدراسة:

بعد هذه الدراسة لمخطوط (حاشية الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١٢٨هـ) على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهري)، قد وُقِّفَتْ على نتائج أُبرِزْ أهماً فيما يأتي:

١- أن العاري كانت له اختيارات في الإعراب، وكانت له انفرادات، أيضاً.

٢- أنه كانت له اعتراضات على بعض النحويين، دعمها بالأدلة النحوية.

٣- أن طريقته كانت تعليمية ميسرة، فيخاطب القارئ: استفد، تأمل، تدبر... إلخ.

٤- أنه كان يعنى بضبط بنية الكلمة، ويذكر ما فيها من إعلال وإبدال أو حذف^(١)

٥- أن العاري كان يذكر الآراء النحوية دون التصريح بذكر أصحابها.

٦- أن الحاشية مختصرة، كما نصَّ هو على ذلك في غير موضع منها.

٧- أن العاري لم يقتصر على ما ذكره الشارح، بل زاد واستدرك عليه^(٢).

(١) ينظر على سبيل المثال ١٢/ب، ٢٠/ب.

(٢) ينظر ذلك بشيء من التفصيل في المبحث الثاني: منهج العاري في الحاشية، وفي: مطلب موقفه من الشارح، أيضاً.

- ٨- أن العاري أعرب بعض الآيات، والآيات، والأمثلة النحوية إعراباً كاملاً تمريناً للطلاب.
- ٩- أن العاري كانت له اختيارات بارزة، على الرغم من كون هذا الشرح مختصراً.
- ١٠- أن العاري كان موافقاً للبصريين في معظم اختياراته.
- ١١- كثرة استشهاده بالمتواتر من الآيات القرآنية، فقد استشهد بحوالي ستين شاهداً من القرآن الكريم، وبشاهدين من القراءات القرآنية.
- ١٢- أنه كان له موقفٌ من الشارح، فقد تَعَقَّبَ عبارتهُ في عدة مواضع، ونَصَّ على إمكانية تغيير بعض العبارات والكلمات في الشرح.
- ١٣- اهتمامه بالنص على لغات العرب، كلغة ربيعة، ولغة تميم، ولغة أهل الحجاز.
- ١٤- أنه لم يغفل ما جاء في الشرح من بلاغة فقد أشار إليها وأبرزها.

* * *

القسم الثاني: التحقيق

توثيق نسبة الحاشية لعبد الرحمن العاري.

هذه الحاشية ثابتة النسبة لعبد الرحمن بن محمد الأريحاوي الشهير بالعاري، ولا شك في هذه النسبة، ومن الأدلة على ذلك:

١ - أنه ذكر ذلك في مقدمته، حيث قال (١): "يقول العبدُ المفتقرُ إلى خَفِيّ الطافِ ربه، المكبَلُ بالمعاصي، أسيرٌ وضمّةُ ذنبه، راجي عفو مولاه الكريم الباري: عبد الرحمن الشهير نسبه بابن العاري، نبهه الله للخطب العظيم، وأسبغ عليه من فضله العميم: إن بعض الطلبة الموقنين الكرام الراغبين في تحصيل العلم بالإتقان والإحكام، قد التمس مني أن أعلق إملاءً على بعض شرح الآجرومية للإمام الشيخ خالد الأزهري - رحمه الله برحمته الزكية - فأجبتَه إلى مُلْتَمَسِهِ".

٢ - أنه ذكر ذلك - أيضاً - في خاتمة الشرح، كما ذكر تاريخ فراغه من تأليفه، حيث قال (٢): "قال كاتبها مؤلفها - عفا الله عنه، وشكر سعيه - فرغت من تبييضها ظهريّة يوم الثلاثاء، خامس شهر محرم الحرام افتتاح، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين، آمين".

٣ - أن بعض من ترجم للعاري ذكر أنها ضمن مؤلفاته، وأن لها نسخةً في مكتبة ميونيخ في ألمانيا وهو بروكلمان (٣).

(١) الحاشية ٢/أ.

(٢) الحاشية ٣٤/ب.

(٣) تاريخ الأدب العربي ٤١٦/٧، ٥٨/٨.

٤ - وانفرد الحبشي، فذكرها بعنوان (الفوائد المضيئة على شرح الشيخ خالد على الآجرومية)، وذكر أنه نُسخَ سنة ١١٧٥ بخط مغربي، ضمن مجموع من الورقة ٦٣ إلى ١١٨، بالمكتبة الأحمدية بتونس برقم ٤٢٢٦، وأن له نسخة أخرى نسخت سنة ١١٦٧، ضمن مجموع برقم ١٧٥٥، بنفس المكتبة (١).

وصف النسختين المعتمدتين في التحقيق:

النسخة الأولى تحتفظ بها المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم: (٣٣٢٥) وهي مشترة من مكتبة دعبول، ورقمها فيها (١٤٦) قائمة (٢٤) تقع النسخة في (٣٤) لوحة (٦٨) صفحة.

مسطرتها ٢٧ سطرا، وعدد كلمات كل سطر - غالبا - ١٢ سطرا، كتبت بخط النسخ، وهو خط واضح سهل القراءة، وهي نسخة كاملة، ليس فيها نقص تبدأ بالبسملة، وتنتهي بالحمد.

تمتاز بوجود التعقيبة في أسفل الصفحة اليمنى في جميع الصفحات.

ناسخها مؤلفها لذلك جعلتها أصلا ورمزت لها بالرمز (أ).

- ويلاحظ على هذه النسخة أن الناسخ لم يهتم بكتابة الهمزة في أوائل الكلمات، وكذلك لم يهتم بكتابتها في وسط الكلمة.

- استعمل الرمز: (ح)، وأراد به كلمة: (حَيْثُ) في جميع النسخة.

- وفي أعلى الصفحة الأولى، وهي لوحة العنوان: (هذه حاشية على

شرح الشيخ خالد في النحو، رحم الله مصنفها)، وتحت بمسافة كتب: (من

(١) جامع الشروح والحواشي ٢٢/١.

منه تعالى على عبده الفاني السيد محمد أبو السعادات، نجل السيد حسن سليم، مفتي يافا الدجاني في يوم الجمعة بعد الصلاة، الواقع في اثنين وعشرين مضت من صفر سنة ١٣٢٠/٢٢ ثلاثمائة وعشرين بعد الألف، بستة قروش.

- النسخة الثانية تحتفظ بها مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. رقم الحفظ: (١١٢٩١) وتقع في (٥٠) ورقة بخط النسخ المعتاد، ورمزت لها بالرمز (ب)، عدد الأسطر (٢١) سطرا، وعدد كلمات كل سطر (٩) كلمات غالبا، نسخة كاملة، ليس فيه نقص، لكن فيها بعض تقديم وتأخير لبعض الفقرات في بعض المواضع، وقد أشرت إليها في موضعها، وقد تصرف الناسخ في اللفظ في بعض الأحيان، وقد أشرت إلى ذلك في موضعه، وهي تبدأ بالبسملة وتنتهي بالحوقة.

- ليس فيها ما يدل على اسم ناسخها، ولا على الأصل الذي نسخت منه، وليس فيها تعقيبة.

لم يرد ذكر للمؤلف في الصفحة الأخيرة عكس الأولى.

- ويلاحظ أن الناسخ أهمل كتابة الهمزات في أول الكلمة، وأهملها كذلك في وسط الكلمة.

- كتب على صفحة العنوان: (شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري)، وكتب بعدها بمسافة أربعة أبيات للبستي (١)، وهي:

(١) الأبيات من المنسرح في ديوان أبي الفتح البستي ص ٢٩١ وهو في: مرآة الزمان في تاريخ الأعيان ١٧/٤٦٠، والغيث المنسجم في شرح لامية العجم ١/٣٠٢.

مَنْ جَعَلَ الصَّبْرَ فِي مَقَاصِدِهِ ❖❖❖ وَفِي مَرَاقِيهِ سُلْمًا سَلِمًا
وَالصَّبْرُ عَوْنُ الْفَتَى وَنَاصِرُهُ ❖❖❖ وَقَلَّ مَنْ عَنْهُ نَدَمًا نَدِمًا
كَمْ صَدْمَةٌ لِلزَّمَانِ مُنْكَرَةٌ ❖❖❖ لَمَّا رَأَى الصَّبْرَ صَدًّا مَا صَدَمًا
فَاصْبِرْ فَإِنَّ الزَّمَانَ عَنْ كُتْبِ ❖❖❖ يَأْسُو عَلَى الرَّغْمِ كُلَّمَا كَلَّمَا

منهج التحقيق : اتبعتُ في تحقيقي لهذه الحاشية الخطوات العلمية المتبعة في

تحقيق المخطوطات ، وذلك على النحو الآتي :

- نسختُ النص من نسخة الأصل (أ) ، متبعاً قواعد الإملاء المعروفة ، ثم قابلته على النسخة الأخرى (ب) ، مع إثبات فروق النسخ في الحاشية.
- عزوتُ الآيات القرآنية إلى سورها ، ذاكراً السورة ورقم الآية ، وذلك في الحاشية.

- خرجت ما ورد من القراءات القرآنية من أمهات كتب القراءات.

- خَرَجْتُ الأحاديث النبوية ، والأمثال ، والأقوال ، والشواهد الشعرية من مظانها.

- عَلَّقْتُ على الآراء والمسائل الخلافية التي ذكرها المؤلف ، ذاكراً ما فيها من مذاهب للعلماء ، وقد أذكر بعض نصوص العلماء التي تكشف عن الخلاف النحوي الدائر بين العلماء ، وذلك بصورة مختصرة في الغالب.

- خَرَجْتُ أقوال العلماء من نحويين ، وغيرهم من كتبهم إن وجدتها ، فإن لم أجدها في كتبهم رجعت إلى كتب غيرهم ، وأما الأقوال غير المنسوبة ، فقد كنت أعزوها إلى قائلها إن استطعت ذلك ، مُخَرِّجاً إياها من كتبهم إذا وجدتها فيها ، أو من كتب غيرهم إن لم يتيسر ذلك.

- ضبطت الألفاظ الغريبة والأعلام ، وغيرها من الألفاظ التي تحتاج إلى ضبط.

صور من النسخ المخطوطة :

٣

١٠٠ ٨٨٠

٣٢٥٥

الرقم :

٩٠هـ : ما شئت على بعض شرح الأجر وعين الشيخ فالله اعلم

الفن :

المؤلف : عبد الرحمن الشيمر ابن العاردي

مصادره :

أولاه :

أخوه :

اسم النسخ : ما نسخها بفتح لهما . عبد الرحمن ابن العاردي

نوع الخط وتاريخ النسخ : كتبتهم يعلم النسخ في هابس في شهر محرم الحرام

ملاحظات : هاشتت على اربع بلفظ (قول) بالجودة . وعليها ورقة الدخان عصابة الجودة تدل على علمها

عدد الاوراق : ٢٤٠ عدد الاسطر : ٧٠٠ القياس : $15\% \times 1/15$ سم

المكتبة المصدر عنها المخطوط ورقه فيها : تيسر من مكتبة بصرى بدمشق . (١٠٤٦) قايمة (٥٤٠)

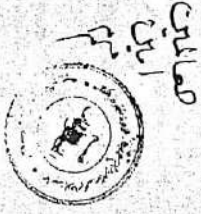
صحة العمل مصدر نسخة (٢١)

فانما يصعب العلم بالماضي من الغيب والطبيعي وكذا انما لا بد وقتها الحياتيات
 وبنفسه في هذا بينا وهو انما يتبين في وقتها الحياتيات من خروج الابل الى البرية
 وتوسيع الموضع الذي ساروا فيه في وقتها الحياتيات كما بينا في كتابنا الاصل
 وروى انما الخصال وهي في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 وازيد انما كان ذلك في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 اعلا في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات

في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات
 في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات في وقتها الحياتيات والماضي الحياتيات

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

فقد ارسى الامر وعاملنا نكاحا بالابن بفتح الالف
والاكام قال في كتابها فطلبها على اسمها
فحيث غنت بفتحها لم يترد يوم الثلاثاء
خاصة بفتحهم الاكام اقتناعا جدي
اسمها سينا محمد بن علي بن محمد بن
اجمعين وكلمة سر رب

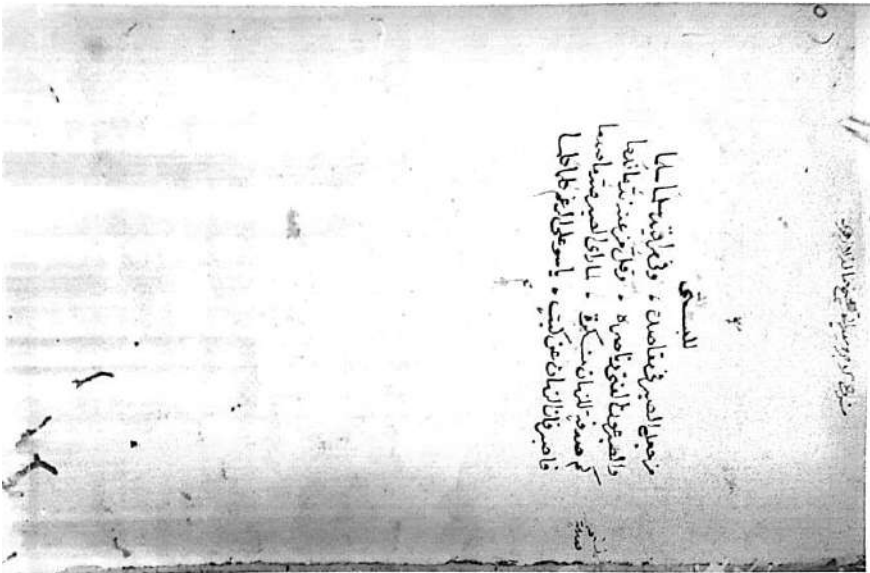


الصفحة الأخيرة من نسخة رقم ١٢

في كتابها فطلبها على اسمها فحيث غنت بفتحها لم يترد يوم الثلاثاء
خاصة بفتحهم الاكام اقتناعا جدي
اسمها سينا محمد بن علي بن محمد بن
اجمعين وكلمة سر رب
فقد ارسى الامر وعاملنا نكاحا بالابن بفتح الالف
والاكام قال في كتابها فطلبها على اسمها
فحيث غنت بفتحها لم يترد يوم الثلاثاء
خاصة بفتحهم الاكام اقتناعا جدي
اسمها سينا محمد بن علي بن محمد بن
اجمعين وكلمة سر رب

في دار

صفحة بعنوان من الأثر



شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى

المستقى

رضيحه الصبر في المناصير . وفيها في بيانها
والصبر في المناصير . وفيها في بيانها
كم صمد النيات . في بيانها في المناصير
فأصبحت أثارها في كتاب . باسم علي بن محمد

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي
الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

في معرفة النسخة التي

وذا النسخة التي

أو العرفية بقوله تعالى الفيل الفيل الذي هو له الذئبية
 جانبا بعد من ان يترك لهم في عامه اسم الله عليه السلام
 واخره على الذين انفقتم ثمنها ثمنها انتم اكلوا مما تركنا
 من ابراهيم اجدها جاسر القابله وورثين لمحمد ومولاه
 وبين القير والذين المانحة جاسر المشايخ وهو بين
 الذي والقبلي ويمنعنا الا ان المشايخ عونا بشراة والنا
 والنا من استايرت الا ان يخرجها المانع فاذا استايرت لقوات
 في الخرج سعيها في جاسر الا حتى غاصها ومنعها اذا خرج
 من الجاني والتم من الغزو جعلها ذلك العلم المانع واللطف
 من الله تعالى فيعلم المعينة والتوقيت لها كذاته في ذا
 من الله تعالى فيعلم المعينة والتوقيت لها كذاته في ذا
 معصم اسمها لعينه من الماصحي تقديرات به ولكنك
 اذا وقعت الاطاعت وينتدربح غيرها تنتسبوا موت الابنية
 اهل عندنا على ترجح الا ان يرويه ووصف اللطف
 به عننا ان الراجع وتسعى صفة كاشفة لاوله اللطف لا
 يكون في خفية والظلمة واصح لذلك واول خبره
 عليه والتحيث مظهره ولوا بره المحسان والخي
 البليغ انما يعنى الكل ان ان سائله تعالى كعبه
 احسانه انما ان لا يخصصه ههنا ولو جعل على
 بنون ان يكونوا بنون العبد فيستحقون ان يرجع اليه
 في المنصوح الظلمة لانها في النسخة المبررة وان
 مقام النصيبين نسخ اولها النصيبين منهم المستبد

في معرفة النسخة التي
 في معرفة النسخة التي
 في معرفة النسخة التي
 في معرفة النسخة التي

المعرفة الشهيرة من نسخة ١٠

والله اعلم بما في القلوب والنجس والبرص والشر والحق في ذلك
 فيم خاض في حقيقته المومنون لهم زبرد انزك ان الملام في
 لوم ويزد في جليلهم فالقرب سلف الفساد والفساد في
 اكل من جانا ونوعنا ما لم يجرها الفساد كما نقيم في جسد
 يا الله يا الله يا الله يا الله يا الله يا الله يا الله يا الله
 والفساد في جسدنا وفساد في قلوبنا وفساد في قلوبنا
 فان روت في جسدنا ففساد في قلوبنا وفساد في قلوبنا
 وفساد في قلوبنا وفساد في قلوبنا وفساد في قلوبنا
 يا اخوت - ذال في النهج والسير - مثلها في حقيقته
 يجرها في القلوب وفساد في القلوب وفساد في القلوب
 فيم يجرها في القلوب وفساد في القلوب وفساد في القلوب
 علي جسدنا وفساد في القلوب وفساد في القلوب
 وعلى اننا في جسدنا وفساد في القلوب وفساد في القلوب
 ذال في القلوب وفساد في القلوب وفساد في القلوب
 انه وفساد في القلوب وفساد في القلوب وفساد في القلوب
 انيب ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

كتاب التلخيص
 محمد بن ابراهيم السخاوي

النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. (١)

لربِّ يسرُّ، رَبِّ تَمَمَّ بِالْخَيْرِ (٢) حمداً لمن منح الناحين نحو بابهِ ما يشاء من جزيل عطائه، وجميل ثوابه، ورفع قدر من انتصب لِنفع عباده، وخفض من جزم باعتقاده غير الحق؛ لعناده، وصلاة وسلاماً على رسوله خير البرية، سيدنا محمد حائز قصب السبق، فارس العربية، وعلى آله وصحبه أرباب البلاغة وأصحاب الفصاحة، ذوو (٣) الشجاعة، والجود والكرم والسماحة، يدومان عليهم (٤) وعلى الأنبياء جميعاً، وعلى من انخرط في سلكهم (٥) وكان لهم (٦) متبعاً مطيعاً ما تجلَّى برونق الإعراب (٧)، وتجلَّى طريق العرفان والرشاد (٨) والصواب.

لوبعد فيقول (٩): فيقول العبدُ المفتقرُ إلى خَفِيِّ الطَافِ رَبِّهِ، المَكْبَلُ بالمعاصي، أسيرٌ وَصَمَةٌ ذَنْبِهِ، راجي عفو مولاه الكريم الباري: عبد الرحمن

(١) في (ب) بزيادة: وبه ثقني.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) رفع (ذو) هنا، وهي في الظاهر صفة مجرور، وأوردها بالرفع، خيراً لمبتدأ، حُذِفَ جوازا، والتقدير: هم ذوو الشجاعة.

(٤) في (ب): عليه وعليهم.

(٥) في (ب): (حزبهم) بدل (سلكهم).

(٦) في (أ): (إليهم) والمثبت من (ب) هو الصحيح.

(٧) في (ب): ما تحلى كلام برونق الإعراب.

(٨) في (ب): (والسداد) بدل (والرشاد).

(٩) في (أ): قوله، والمثبت من (ب) هو الصحيح.

الشهير نسبه بابن العاري، نبهه الله للخطب^(١) العظيم، وأسبغ عليه من فضله العميم: إن بعض الطلبة الموقنين الكرام الراغبين في تحصيل العلم بالإتقان والإحكام، قد التمس مني أن أُعَلِّقَ إملاءً على بعض شرح الآجرومية للإمام الشيخ خالد الأزهرى^(٢) - رحمه الله برحمته الزكية^(٣) - فأجبتُه إلى مُلْتَمَسِهِ، مستعيناً بالله في ذلك، سائلُهُ -تعالى- أن يسئلكَ بي أحسنَ المسالكِ، وأن يعصمني من الخطأ والزلل، وأن يوفقني لما يرضاه من القول والعمل، وأن يفعل ذلك بأحبابي وبالمسلمين أجمعين؛ فهو نعم المسؤول والمقصود^(٤) المجيب المعين.

أول قوله^(٥): "يقول العبدُ الفقيرُ إلى مولاهُ الغنيُّ، خالدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي بكرِ الأزهرى، عاملهُ اللهُ بلطفِهِ الحَفِيّ، وأجرَاهُ على عوائدِ برِّهِ الحَفِيّ"^(٦).
 قد اشتمل هذا الكلامُ على جناسين من البديع، أحدهما: جناسُ المقابلة، ويُسمَّى -أيضاً- المطابقة^(٧)، وهو بين (العبدُ، مولاهُ)، وبين (الفقيرُ، والغنيُّ)^(٨)، الثاني: الجناسُ المضارع^(٩) وهو بين (الحَفِيّ،

(١) في (ب): للخطر.

(٢) في (ب): (بكرة وعشية) بدل (برحمته الزكية).

(٣) في (ب): المقصود.

(٤) في (ب): مقوله.

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٤٩.

(٦) هو الجمع بين المتضادين، أي: المعنيين المتقابلين في الجملة. بغية الإيضاح الشيخ عبد المتعال الصعيدي ٤/٤ طبعة مكتبة الآداب. ١٩٩٧ م.

(٧) في (ب): الفقير والغني.

(٨) هو ما اختلفت فيه كلمتان في نوع الأحرف، وكان الاختلاف بين حرفين متقاربين في المخرج، مثل: (وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ) الأنعام(٢٦)، ومنه الحديث: (الْحَيْلُ

والْحَفِيِّ^(١)، وَيُسَمَّى مَضَارِعًا؛ لِأَنَّ الْمَضَارِعَةَ، هِيَ الْمَشَابَهُةُ، وَ(الْحَاءُ وَالْحَاءُ) مِثْلَابَهُانِ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَهُمَا الْحَلْقُ، فَإِنَّ^(٢) اخْتَلَفَ الْحُرْفَانِ^(٣) سُمِّيَ بِالْجِنَاسِ الْآلِاحِقِ^(٤)، كَمَا هُوَ بَيْنَ^(٥) (إِصْبَاحٍ، وَمِصْبَاحٍ)؛ إِذِ الْهَمْزَةُ مِنَ الْحَلْقِ، وَالْمِيمُ مِنَ الْفَمِ [لَعَلَّهُ مِنَ الشَّفَةِ]^(٦)، وَمَحَلُّ بَسْطِ ذَلِكَ عِلْمُ الْبَدِيعِ.

وَاللُّطْفُ مِنَ اللَّهِ يَشْمَلُ الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ؛ إِذْ هُمَا رُكْنَاهُ؛ [٢/أ] إِذَا عَصَمَ اللَّهُ الْعَبْدَ^(٧) مِنَ الْمَعَاصِي، فَقَدْ لَطَّفَ بِهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَّعَهُ لِلطَّاعَاتِ، وَيَنْدَرِجُ فِيهِمَا تَيْسِيرُ أُمُورِهِ الدُّنْيَوِيَّةِ؛ إِذْ هِيَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ تَرْجِعُ إِلَى الدِّينِيَّةِ^(٨)، وَوَصِفُ اللَّطْفِ بِالْحَفِيِّ بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ، وَتُسَمَّى صِفَةً كَاشِفَةً؛ لِأَنَّ اللَّطْفَ لَا

مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامِ) فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ بِرَقْمِ ٤، ٥٤٢/٥٢٠٠. يَنْظُرُ عِلْمُ الْبَدِيعِ د. بَسِيُونِي فَيُود، طَبْعَةُ مَوْسَسَةِ الْمُخْتَارِ، طَبْعَةُ ثَانِيَّةٌ ١٩٩٨ م. ٢٨٣ - ٢٨٤.

(١) فِي (ب): فَإِذَا.

(٢) فِي (ب) بِزِيَادَةِ: فِي الْمَخْرَجِ.

(٣) هُوَ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ الْكَلِمَتَانِ فِي نَوْعِ الْأَحْرَفِ، وَكَانَ الْحُرْفَانِ الْمُخْتَلِفَانِ مِتْبَاعِدِي الْمَخْرَجِ، مِثْلُ: (وَيْلٌ لِكُلِّ هَمْزَةٍ لُمَزَةٍ) الْهَمْزَةُ (١)، وَلَا أُغْرَسُ الْأَيْدِي فِي بِلَادِ الْأَعَادِي. السَّابِقُ ص ٢٨٤.

(٤) فِي (ب): (نَحْوُ) بَدَلُ (كَمَا هُوَ بَيْنَ).

(٥) سَاقَطَ مِنْ (ب)

(٦) فِي (ب): (عِصْمَ اللَّهِ - تَعَالَى - عِبْدَهُ) بَدَلُ (عِصْمَ اللَّهِ الْعَبْدِ).

(٧) فِي (ب): الْأُخْرَوِيَّةِ.

يكونُ إِلَّا خَفِيًّا، وذهبَ بعضُهُمُ إلى أن اللهَ لطفًا خَفِيًّا ولطفًا جَلِيًّا^(١)، وأورد لذلك دلائلَ، ورُدَّ عليه، والتحقيقُ هو الأولُ، والبرُّ هو الإحسانُ، والحفيُّ هو الشاملُ^(٢)، فمعنى الكلام: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا عَوَّدَهُ إِحْسَانَهُ الشَّامِلَ سَأَلَهُ أَلَّا يَقْطَعَ ذَلِكَ^(٣).

قَوْلُهُ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ رَافِعٌ مَقَامَ الْمُنْتَصِبِينَ لِنَفْعِ الْعَبِيدِ، الْخَافِضِينَ جَنَاحَهُمْ لِلْمُسْتَفِيدِ، الْجَازِمِينَ بِأَنَّ تَسْهِيلَ النَّحْوِ إِلَى الْعُلُومِ مِنَ اللَّهِ -تَعَالَى- مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَلَا تَرْدِيدٍ"^(٤).

قد سُبِقْنَا إِلَى تَفْصِيلِ الْحَمْدِ، وَمَعْنَاهُ^(٥)، وَإِلَى تَبْيِينِ مَعْنَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ الشَّرِيفَةِ، وَمَا انْطَوَتْ عَلَيْهِ فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِهِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي كَلَامِهِ هَذَا مِنْ بَرَاعَةِ الْاسْتِهْلَالِ^(٦) [المشار إليها في علم البديع]^(٧)، وهو^(٨) أن يذكرَ

(١) في (ب): (لأن اللطف لا يكون إلا خفيا، ولطفًا جليا) وفي حاشية (ب) قبل: لطفًا جليا، وقال بعضهم: (إن لله)

(٢) في (ب): والحفي البليغ الشامل.

(٣) في (ب): أنه سأل الله تعالى، كما عودته إحسانه الشامل ألا يقطعه عنه، هذا ويحتمل على بعد أن لا يكون يقول العبد.. إلخ من مقول الشارح، بل من مقول بعض الطلبة، لما نسخ الشرح).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٠.

(٥) في (ب): قد سبقنا إلى الحمد وتفصيله وما بينه وبين الشكر من العموم والخصوص.

(٦) في (ب): من الجناس المسمى في البديع ببراعة استهلال.

(٧) ساقط من (ب).

(٨) وعُرِّفَتْ فِي مَخْتَصَرِ الْمَعَانِي لِلْعَلَامَةِ سَعْدِ الدِّينِ التَّفْتَازَانِيِّ ضَمَّنَ شُرُوحَ التَّلْخِيسِ ٤/ ٥٣٣ بِأَنَّهَا: "كُونَ الْإِبْتِدَاءَ مَنَاسِبًا لِلْمَقْصُودِ مِنْ بَرَعِ الرَّجُلِ إِذَا فَاقَ أَصْحَابَهُ فِي الْعِلْمِ".

المصنّفون في ابتداء كُتِبِهِمُ ألفاظاً وتراكيباً، يُفهِمُ منها أن ما هم بصدده من العلم الذي يشتمل عليها^(١).

وقوله: "الخافضين جناحهم"^(٢).

يعني: المتواضعين للطلبة ليأنسُوهم^(٣)؛ فإن أخذ العلم من المتكبر المحتشم متعذراً، أو متعسراً^(٤).

وقوله: "بأن تسهيل النحو إلى العلوم... إلخ"^(٥).

النحو هنا بمعنى: (القصد)^(٦)، و(إلى) متعلقة به، لا بد (تسهيل)، لوهو وإن كان متعدياً بنفسه، لكنه ضمّن معنى (السعي)، أو يقال: جيء بحرف

(١) في (ب) بزيادة: "وهي في قوله رافع، والمتصين، والخافضين، والجازمين، ففيه إشارة إلى أن هذا العلم الذي نحن بصدده يشتمل على الرفع والنصب والخفض، والجزم".

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٤٩.

(٣) في (ب): ليأنسوا بهم.

(٤) في (ب) بزيادة: مأخوذ من قوله تعالى: (وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ).

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٤٩.

(٦) يبين أن المقصود بالنحو هنا المعنى اللغوي لا الاصطلاحي، قال الليث: النَّحْوُ الْقَصْدُ نَحْوَ الشَّيْءِ، نَحَوْتُ نَحْوَ فُلَانٍ أَي قَصَدْتُ قَصْدَهُ. قَالَ: وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ وَضَعَ وَجُوهَ الْعَرَبِيَّةِ وَقَالَ لِلنَّاسِ: انْحُوا نَحْوَهُ فَسُمِّي نَحْوًا.... وَأَخْبَرَنِي الْمُنْذِرِيُّ عَنِ الْحِرَانِيِّ عَنِ ابْنِ السَّكَيْتِ قَالَ: نَحَا نَحْوَهُ يَنْحُوهُ إِذَا قَصَدَهُ، وَنَحَا الشَّيْءَ يَنْحَاهُ وَيَنْحُوهُ إِذَا حَرَّفَهُ، وَمِنْهُ سَمِّي النُّحُوِيَّ لِأَنَّهُ يُحَرِّفُ الْكَلَامَ إِلَى وَجُوهِ الْإِعْرَابِ. تهذيب اللغة (٥/ ١٦٣)، وينظر في كتاب الزينة في الكلمات العربية الإسلامية للرازي ٩١/١.

الجرُّ؛ لتقوية العامل الضعيف^(١)، ولفظ (النحو) مجرورٌ بالإضافة، ومحلُّه
النصبُ على أنه مفعول^(٢) (تسهيل)؛ [لأنَّه]^(٣) مصدرٌ^(٤)، فيكونُ محصلُ
المعنى: أن تسهيلَ القصدِ إلى العلومِ كائنٌ من الله، من غيرِ أن يُشكَّ في ذلك
ولا يُتردَّد^(٥) [فيه]^(٦)، أي: [فلولا]^(٧) أن الله سهَّلَ ذلكَ لَمَا صارَ أحدٌ
عالمًا، وفي بعضِ النسخِ (للعلم) باللام، [فهو]^(٨) بمعنى (إلى)^(٩)، وفي

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ): (على مفعول) و ما في (ب) أوضح.

(٣) في (أ): (لأن)، وفي (ب): (لأنه)، وهو الصواب.

(٤) من إضافة المصدر إلى مفعوله، وهو قليل، ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم:
"وَحَجَّ البَيْتَ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا"، جزء من حديث في مصنف عبد الرزاق برقم
(٥٠١٢) ١٢٥/٣، والمعجم الكبير للطبراني برقم (١٤٠٧٦) ١٣/٢٩٧. وشعب
الإيمان برقم (٢٤٩٧) ٤/٢٦٦، ف"حج"، مصدر يحل محله "أن" والفعل، وهو
مضاف إلى مفعوله، أي: وأن يحج البيت المستطع. ينظر في أوضح
المسالك ٣/١٧٨، المقاصد النحوية ٣/١٤٠٥، والتصريح ٢/٩.

(٥) في (أ): ولا يردد.

(٦) ساقط من (ب).

(٧) في (ب): لولا.

(٨) في (ب): (وهي).

(٩) في (ب): بزيادة: "ويراد بالنحو حينئذ: العلم المعهود، ويصير من الله حال، أي:
كائنا من الله فيكون المعنى، أن علم النحو يسهل غيره من العلوم، أي يكون سببا
لذلك، وهو كذلك؛ إذ من لا يتقن علم النحو قاصر في العلوم"

تعبيره بـ(ترديد)^(١) تَسَامُحٌ ؛ لأن التردد يُرادفُ الشكَّ، والترديدُ يرادفُ التشكيكَ^(٢)، اللهم إلا أن يقال: قد يستعارُ صفةُ (٣) (تَفْعِيلٍ) لـ (تَفَعَّلٍ) (٤)، كما في قوله تعالى: (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) (٥)، أي (تَبْتَّلًا)؛ لأنَّ القياسَ أن يقال: تَبَتَّلَ هو تَبْتَّلًا، وَبَتَّلَ غيرهُ تَبْتِيلًا، فتدبر! (٦)

قوله: "والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المعرب باللسان الفصيح عمًا في ضميره من غير غرابة، ولا تنافر [حروف] (٧) ولا تعقيد، وعلى آله [وصحبه] (٨) أولي الفصاحة والبلاغة والتجريد" (٩).

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٤٩ - ٥٠ "الجازمين بأن تسهيل النحو إلى العلوم من الله تعالى من غير شك ولا ترديد".

(٢) في (ب): "لأن قياسه (تردد) إذ هو بمعنى (الشك)، و(الترديد) بمعنى (التشكيك)، والمراد: مرادفة الشك لا التشكيك".

(٣) في (ب): "تستعار صيغة".

(٤) قال ابن السجري في أماليه: ١ / ٣٧١: "مصدر تَفَعَّلَت: التَفَعَّلَ، فأما التَفَعِيلُ فمصدر فَعَّلَت، كقوله: كلمته تكليما، وسلّمت تسليما، ولكن المصدرين إذا تقارب لفظاهما مع تقارب معنيهما جاز وقوع كل واحد منهما موضع صاحبه، كقوله تعالى: (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)"، وينظر في: التبيان في إعراب القرآن ٢١٦، البحر المحیط ٢ / ٦٦٦، الدر المصون ٨ / ٤٧٧.

(٥) سورة المزمل من الآية (٨).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) كلمة (حروف) ليست في نص الشيخ خالد. ولا في (ب).

(٨) في (ب): وأصحابه.

(٩) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٠.

كذلك قد سبقنا إلى (ذَكَرِ)^(١) بيان معنى الصلاة والسلام، وإلى (بيان) (٢) [٢/ب] اشتقاق الاسم الشريف، على مسماهُ نبينا ورسولنا أفضل الصلاة، وأتم السلام، لو إلى معنى الآلِ والصحبِ الكرام، فنتكلمُ على ما سِوى ذلك [٣].

فمعنى (المعربُ): المبيّن، فتعديته (حيثُئذٍ) (٤) بد(عن)؛ لتضمُّنه (المعبرُ)؛ (لأنه) (٥) يقال: بيّنَ ما في ضميره، وعبرَ عنه، ووصفُ اللسانِ بالفصيحِ مجازٌ؛ لأنه آلةُ الكلامِ الذي يوصفُ بأنه فصيحٌ حقيقةً، وكذلك الكلمةُ والمتكلمُ، فيقالُ: هذه كلمةٌ فصيحةٌ، وهذا كلامٌ فصيحٌ، ومتكلمٌ فصيحٌ، لو الفصاحةُ في الكلمةِ خلؤها من ضعفِ التأليفِ، ومن التنافرِ، ومن التعقيدِ (٦)، وقد بيّنتُ أمثلةً ذلك في علم البيان. والفصاحةُ في المتكلمِ: ملكةٌ، أي: كيفيةٌ راسخةٌ، يُقْتَدَرُ بها على التعبيرِ عن المقصودِ بكلامِ

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): "ذكر" بدل "بيان".

(٣) في (أ): (وإلى آله وأصحابه الكرام، الذي يوصفُ فتكلمُ على ما سِوى ذلك) والثبت من (ب) هو الأوفق للمعنى..

(٤) ساقط من (ب).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) لعله يقصد بـ"الكلمة" "الكلام" لأن ما ذكره من شروط فصاحة الكلام لا من فصاحة الكلمة، وفصاحة الكلمة تشمل في: خلوها من تنافر الحروف، ومن الغرابة، ومخالفة القياس، ينظر في: علم المعاني د. إبراهيم التلب، ينظر الإيضاح مع البغية ٢٠/١.

فصيح^(١). والبلاغةُ يوصفُ بها الكلامُ والمتكلمُ، لا الكلمةُ؛ لأنه لم يُسمعَ: هذه كلمةٌ بليغةٌ^(٢) [فالبلاغةُ في الكلامِ مطابقتُهُ لمقتضى الحالِ، مع فصاحتهِ^(٣)]، فإذا قيلَ لمن هو خاليِ الذهنِ من قيامِ زيدٍ: (إنَّ زيداً قائمٌ)، فليسَ القائلُ بليغاً؛ إذ ليسَ في هذا الكلامِ بلاغةٌ، فإنَّ مقتضى الحالِ أن يقالَ لخاليِ الذهنِ: (زيدٌ قائمٌ)، وجملَةٌ: (إنَّ زيداً قائمٌ) تُقالُ^(٤) لمُنكرِهِ ابتداءً^(٥).

والتجريدُ هو جناسٌ معنويٌّ^(٦)، وهو أنواعٌ^(٧)، منها: أن يُتزعَ من شيءٍ شيءٌ آخرٌ مثلهُ؛ مبالغةٌ، كقولهم: لي من فلانٍ صديقٌ حميمٌ، أي:

(١) ساقط من (ب).

(٢) السابق ٣٠ التلب

(٣) ينظر في: بغية الإيضاح ٢٠/١.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) في (ب): بزيادة: "ذكره علماء البديع".

(٧) منها: ١- أن يكون بدخول في على المتزع منه مثل: (لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ) فصلت

٢٨.

٢- أن يكون بدخول الباء على المتزع منه، مثل: لئن سألت فلانا لتسألن به البحر.

٣- أن يكون بدخول من على المتزع منه مثل: لي من فلان صديق حميم.

٤- أن يكون بدخول باء المعية على المتزع منه:

شوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى ❖❖❖ بمستلثم مثل الفنيق المرحل.

يريد: تعدو بي ومعني من نفسي مستلثم أي: لابس لأمة؛ وذلك لكمال استعداده

للحرب، فقد جرد من نفسه مستلثما مستعدا للحروب.

بليغٌ جداً في الصداقة^(١)، إلى أن يُجَرِّدَ منه شخصاً آخرُ خالصٌ في صداقتي،
ومودتي^(٢)، وليس هذا مما نحن بصدد^(٣)، ولكن لما ذَكَرَ الشارحُ ذلكَ أشرنا
إلى بعضِ تفسيرِهِ^(٤)، ومحلُّ بسطِهِ علمُ المعاني^(٥) والبديع.

٥- أن يكون التجريد مستفاداً من السياق والقرائن من غير توسط حرف من الحروف
كقول الشاعر:

فلئن بقيت لأرحلن بغزوة❖❖❖ تحوي الغنائم أو يموت كريم
فهو يعني بالكريم نفسه على سبيل التجريد؛ إذ انتزع من نفسه كريماً للمبالغة في اتصافه
بالكرم.

٦- أن يكون بطريق الكناية، كما في قول الأعشى:
يا خير من يركب المطي ولا... يشرب كأساً بكف من بخلا
فقوله: "ولا يشرب كأساً بكف من بخلا" كناية عن شربه بكف الكريم، وبهذا يكون قد
جرد من نفسه كريماً يشرب بكفه هو.

٧- أن يكون بمخاطبة الإنسان نفسه... كقول الأعشى:
ودع هريرة إن الركب مرتحل... وهل تطيق وداعاً أيها الرجل
فقد جرد من نفسه شخصاً آخر، وأخذ يخاطبه: "ودع" وهل تطيق "أيها الرجل".
ينظر علم البديع د. بسيوني فيود (٢٠٥ - ٢٠٧).

(١) في (ب): أي: فلان بلغ معي حداً في الصداقة".

(٢) في (ب): "المودة".

(٣) في (ب): "وليس هذا من صددنا".

(٤) في (ب): ولكن لما جاء به الشارح بينا بعضه.

(٥) في (ب): البيان "بدل": المعاني".

قَوْلُهُ: "ينتفعُ به المبتدئ، ولا يحتاجُ إليه المنتهي، عملتُهُ للصغارِ في الفنِّ والأطفالِ، لا للممارسينَ للعلمِ"^(١) من فُحُولِ الرجالِ"^(٢).

هذا بالنسبةِ إلى فهمِهِ وفهمِ أمثاله، وأما بينَ الجملةِ والتفريقِ ففيهِ مباحثُ يحتاجُ إليها المنتهي، ويقفُ عندها المبتدئُ"^(٣)، وسُننَبُهُ عليها بحسبِ الإمكانِ - إن شاء اللهُ تعالى - وقَيَّدَ الصُّغَارَ بقولِهِ: "في الفنِّ"^(٤)، أي: في علمِ النحوِ [دفعُ]^(٥) لما يُوهِمُ أن المرادَ بالصغارِ من حيثِ العمرِ"^(٦) (وكذلك هو مأخوذٌ في الأطفالِ)^(٧)، وإلا فَكَمْ مِنْ غيرِ بالغٍ له إلمامٌ بهذا الفنِّ جدًّا، وكم من طاعنٍ في السنِّ لم يصلُ إلى أدنَاهُ.

قَوْلُهُ: "إنه على ذلك قديرٌ، وبالإجابةِ جديرٌ"^(٨). [٣/أ]

لا يخفى أن تقديمَ الجارِّ والمجرورِ هنا على متعلقِهِما، وهو (قديرٌ، وجديرٌ) لا يصحُّ أن يكونَ مرادًّا به الحصرُ، على معنى أنه قديرٌ على ذلك، لا

(١) في (ب): في العلم.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٠.

(٣) في (ب): ففيهِ مباحث يقفُ عندها المبتدئ، وربما يحتاجُ إليها المنتهي.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٠.

(٥) هكذا في (أ) (دفعُ)، ويكونُ المعنى: التقييدُ دفعُ، ويجوزُ أن نقولَ "وقَيَّدَ الصُّغَارَ..... دفعًا".

(٦) ساقط من (ب).

(٧) في (ب): وهو مراد في الأطفال -أيضا- إشارة إلى أنه ليس المراد منه العمر والسن.

(٨) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٠.

على غيره، وجديراً^(١) بالإجابة لا غيرها، فإن^(٢) لهذا مقتضى الحصر، وهو^(٣) فاسدٌ هنا؛ (لأنَّ تقديمَ المعمولِ كما يُؤتى به للحصرِ يُؤتى به لغيره كالاتمام، ورعاية السجع، ومنه)^(٤): (وَيَالِأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ)^(٥)، لا يفهم منه أنهم لا يستغفرون إلا بالأسحار^(٦)، فإذا قلت^(٧): مررتُ بزيدٍ، فيجوزُ أن تكونَ مررتَ بغيره—أيضا— وإذا قلتَ: بزيدٍ مررتُ، فيجوزُ أن تكونَ مررتَ—أيضا— بغيره، لكنْ قدَّمتهُ للاهتمامِ بذكره، ويجوزُ^(٨) أن تكونَ قصدتَ الحصرَ، فلا تكونَ مررتَ بغيره^(٩)، فهنا التقديمُ لرعاية^(١٠) السجع؛ (لأنه لو قال: قديرٌ على ذلك، وجديراً بالإجابة، لفات السجع، مع أنه مطلوبٌ في تحسين الكلام)^(١١) وبينَ (قديرٌ، وجديراً) الجنسُ اللاحقُ؛

(١) في (ب) بزيادة: أي حقيق.

(٢) في (ب): لأن.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): بل التقديم هنا إما للاهتمام، وإما لرعاية السجع، كما في قوله تعالى.

(٥) سورة الذاريات الآية (١٨).

(٦) في (ب): فليس المراد أنهم لا يستغفرون إلا في الأسحار.

(٧) في (ب): فإنك إذا قلت.

(٨) ساقط من (ب).

(٩) في (ب): بزيادة ويجوز أن تكون قد اهتمت بالإخبار عن مرورك به، فقدمته مع

جواز مرورك بغيره أيضاً.

(١٠) في (ب): "قدما لرعاية".

(١١) في (ب): لأنه مطلوب في تحسين الكلام، فلو قال: قدير على ذلك، وجدير

بالإجابة، لما حصل التحسين

لاختلافٍ مخرجي القافِ والجيمِ، [وقد مرَّ مثلهُ أنفًا^(١)]، ومعنى: جديرٌ: حقيقٌ، فاستفدًا^(٢).

[الكلمة والكلام]

قَوْلُهُ: "في اصطلاح النَّحْوِيِّينَ، أَي: عُرْفِهِمْ"^(٣).
فسَّرَ الاصطلاحَ بِالْعُرْفِ؛ إِشَارَةً^(٤) إِلَى تَرَادُفِهِمَا، فَإِذَا قِيلَ: مَعْنَى كَذَا (اصطلاحًا أو عرفًا، فيحمل^(٥)) على اصطلاح علماء ذلك الفنِّ وعرفهم، فالكلامُ معناه في اللغة: ما يحصلُ به الغرضُ، ولو إشارة^(٦) ونحوها^(٧)، ويُقالُ: معناه^(٨): ما يُتكلَّمُ به، قليلاً كان، أو كثيراً^(٩)، ويُطلَقُ على الكلامِ النَّفْسِيِّ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ^(١٠)، قال^(١١):

(١) الحاشية ٢/أ.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٠.

(٤) في (ب): "للإشارة".

(٥) في (ب): "في الاصطلاح أو في العرف فإنه يحمل".

(٦) في (ب): "فيدخل فيه حينئذ الإشارة".

(٧) ينظر في: نتائج الفكر ص ٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٧٠.

(٨) في (ب): بزيادة: "لغة".

(٩) ينظر في: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ص ٥٤٢، والفوائد الضيائية ١/٩٠، ١٦٥، وجامع العلوم في اصطلاحات العلوم ٣/٩٣. وقالوا عن لغة: "وهي فُعلة" من لغوت: أي تكلمت ينظر في الخصائص ١/٣٤، والمحكم والمحيط الأعظم (لغو) ٦٢/٦.

(١٠) "الكَلَامُ النَّفْسِيُّ: هُوَ مَعْنَى فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِالْعِبَارَةِ أَوْ الْكِتَابَةِ أَوْ الْإِشَارَةِ" جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٣/٩٦).

(١١) البيت من الكامل منسوب للأخطل في التنزيل ١/٢٣، الدر المصون ١/٤٤١، شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٥، حاشية الخضري، ولم أقف عليه في ديوانه.

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا... جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

ومعناه^(١) في اصطلاح النحويين، وعرفهم ما ذكره الماتن^(٢) من أنه اللفظ^(٣)... إلخ.
واعلم أن معنى لُغَةً^(٤) في اللغة: هو النطق^(٥)، وفي العرف: ما يُعبرُ به كُلُّ قَوْمٍ عَنْ غَرَضِهِمْ^(٦).

وقد ذكر البيت هنا للاستشهاد على أن الكلام قد لا يكون ظاهرًا مسموعًا؛ وإنما يراد به المعنى القائم بالنفس. شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/١.

(١) في (ب): "ومعنى الكلام".

(٢) في (ب): "صاحب المتن".

(٣) في متن الأجرومية صه "اللفظ المركب المفيد بالوضع"، ويلاحظ أنه نفس تعريف الشلوبين، ينظر المقدمة الجزولية ص ٣، قال الأشموني في شرحه على الألفية (١/ ٢٣): "خرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام: كالحظ، والرمز، والإشارة، وبالمفيد المفرد، نحو: زيد، والمركب الإضافي، نحو: غلام زيد، والمركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة: كالنار حارة، وغير المستقل كجملة الشرط، نحو: "إن قام زيد"، وغير المقصود، كالصادر من الساهي والنائم".
(٤) في (ب): "اللغة".

(٥) "اللغو: النطق. يُقَالُ: هَذِهِ لُغَتُهُمُ الَّتِي يَلُغُونَ بِهَا أَي يَنْطِقُونَ. وَلُغَوِي الطَّيْرِ: أَصْوَاتُهَا. وَالطَّيْرِ تُلَغَى بِأَصْوَاتِهَا أَي تَنْغَمُ" لسان العرب (١٥/ ٢٥٢)

(٦) في (ب): "أغراضهم".

وعرفها علماء اللغة فقالوا: "أما حدها" فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" ينظر في الخصائص ٣٤/١، والمحکم والمحيط الأعظم، مقلوبه "وغ ل" ٦٢/٦، صيد الخاطر ٢٦٢، والتعريفات للجرجاني ١٩٢.

ويقال: اللغة: ما وَضَعَهُ الواضعُ عموماً، والاصطلاحُ: ما اصطَلَحَ عليه علماءُ ذلك الفنِّ خصوصاً، بيانهُ^(١) لَفْظُ: (نحو)، فإنه (يُطْلَقُ)^(٢) في اللُّغَةِ^(٣)، ويُرادُ به: (الجِهَةُ)، كَمَا فِي^(٤): (سِرْتُ نَحْوًا)^(٥) البلدِ، أي: جِهَتُهُ^(٦)، ويُرادُ به: (المقدارُ)، كما في [نحو]^(٧): (عندي نَحْوُ عشرينَ كتابًا)^(٨)، أي: مقدارُ عشرينَ^(٩)، ويُرادُ به: (المِثْلُ)، كما يقالُ: (المبتدأُ والخبرُ، نحوُ: زيدٌ قائمٌ)، أي: مثلُ، ويُرادُ به: (النَّوعُ)، نحو^(١٠): (الْتَفَتُ إِلَيْهِ نَحْوًا مِنَ الالْتِفَاتِ)، أي: نوعًا منه^(١١).

(١) في (ب) بزيادة: "مثلاً".

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في (ب) بزيادة: "يراد به: القصد، كما في: (نحوت نحوك)، أي: أي قصدت قصدك".

(٤) في (ب) بزيادة: "نحو".

(٥) ساقط من (ب).

(٦) الجِهَةُ: النَّحْوُ. يُقَالُ: أَخَذْتُ جِهَةً كَذَا، أي: نَحَوُهُ. العين، باب (الهاء والجيم) (٦٦ / ٤).

(٧) ساقط من (ب).

(٨) في (ب): "رطل زيتاً بدل: "عشرون كتاباً".

(٩) في (ب): "أي: مقداره".

(١٠) في (ب): "كما يقال" بدل من "نحو".

(١١) قال الفاكهي في شرح كتاب الحدود ص ٥١، في تعريف النحو: "وهو لغة - يطلق على أحد معانٍ بمعنى القصد، وبمعنى البيان، وبمعنى الجانب، وبمعنى المقدار، وبمعنى المثل، وبمعنى النوع، وبمعنى البعض، وبمعنى القريب، وبمعنى القسم".

فعلماء (هذا الفن) (١) خَصُّوهُ بأنَّ معناه القصد (٢)، وذلك أنَّ (٣) أمير المؤمنين عليًّا - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَكَرَّمَ وَجْهَهُ (٤) - لَمَّا جَمَعَ مِنْهُ أَشْيَاءَ دَفَعَهَا، لِأَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ (٥) وَقَالَ لَهُ: أَنْحُ (٦) هَذَا النَّحْوُ، أَي: أَقْصِدْ هَذَا الْقَصْدَ، وَزِدْ فِيهِ مَا يُنَاسِبُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ (٧) فَيَسْمَى مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ: (عِلْمُ [ب/٣] النَّحْوِ)، أَي: الْقَصْدِ (٨)، وَتَعْرِيفُهُ (٩): عِلْمٌ (١٠) بِأَصُولٍ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَوْ آخِرِ الْكَلِمِ (١١) إِعْرَابًا وَبِنَاءً (١٢).

(١) في (ب): "النحو" بدلا من "هذا الفن".

(٢) سبق معنى هذا.

(٣) في (ب): "لأن".

(٤) (وكرم وجهه) ساقطة من (ب).

(٥) هو ظالم بن عمرو الدؤلي الكناني / توفي [٦١ - ٧٠ هـ] أول من أسس علم العربية ووضع النحو. انظر: تاريخ الإسلام ٧٣٥/٢، سير أعلام النبلاء ٨١/٤ - ٨٢، الوافي بالوفيات ٣٠٥/١٦.

(٦) في (أ): "نحو" وهو خطأ؛ لأنه أمر للواحد المخاطب فيني على حذف حرف العلة.

(٧) ينظر في: نزهة الألباء في طبقات الأدياء ص ١٨، ومعجم الأدياء ٤/١٤٦٧، والمدارس النحوية ص ١٥.

(٨) في (ب) بزيادة: "لما ذكرنا".

(٩) وعرفه ابن جني فقال: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها" الخصائص (١/٣٥)، وينظر في المحكم ٤/٢٠، ولسان العرب ١٥/٣١٠.

(١٠) في (ب) بزيادة: "أنه".

(١١) في (ب) بزيادة: "العربية".

(١٢) في (ب) بزيادة: "وفائدته الاحتراز عن الخطأ في اللسان العربي، والاستعانة على فهم معاني كلام الله -تعالى- وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام".

قَوْلُهُ: "وهو جعلُ اللفظِ دليلاً على المعنى؛ (بأن يكونَ من الأوضاع العربية)"(١).

كما قال بعضهم ، وقال جمهورُ الشارحين : المرادُ بـ(الوضع) [هنا](٢) القصدُ(٣) ، وهو أن يقصدَ المتكلمُ إفادةَ السامعِ(٤) ، وهذا الخلافُ له التفاتٌ إلى الخلافِ في أن دلالةَ الكلامِ هل هي وضعيَّةٌ أم عقليَّةٌ؟ ، والأصحُّ الثاني(٥) ، فإنَّ من عَرَفَ مُسَمَّى (زيدٍ) ، و[عَرَفَ](٦) مُسَمَّى (قائِمٍ) ، وسمِعَ: (زيدٌ قائِمٌ) بإعرابهِ المخصوصِ ، فَهَمَّ بالضرورةِ معنى هذا الكلامِ"(٧).

(١) النص في (ب) بزيادة هذه العبارة التي بين القوسين ، وكذلك في : شرح المقدمة الأجرومية للشيخ خالد ص ٥١ .

(٢) ساقط من (ب).

(٣) اختلفوا في مراده بالوضع ، قفيل : "معنى بالوضع : بالقصد" ينظر التذييل ٣٥/١ ، شرح الأزهرية ٤ .

(٤) ينظر في شرح الأزهرية ص ٤ .

(٥) وهو ما ذهب إليه في التصريح أيضا ١٦/١ ، وقد اعترض عليه الشيخ يس في اختياره هذا فقال : " وهذه طريقة ضعيفة ، والصحيح أنها وضعيَّة ، وما ذكره دليلا على مدعاه غير مثبت له ؛ لأنه لا يلزم من الفهم بالضرورة أن تكون دلالة الكلام عقليَّة ؛ لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل ، وقد صرح بعض المحققين من المناطق عند تقسيم الدلالة إلى وضعيَّة وعقليَّة وطبيعية بأن المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل لا ما للعقل فيه مدخل ، وإلا كانت جميع الدلالات عقلية ؛ لأن العقل له مدخل في الجميع " . حاشية الشيخ يس على التصريح ٢٢/١ .

(٦) ساقط من (ب).

(٧) شرح المقدمة الأجرومية ، ص ٥١ . وزاد في التصريح ١٦/١ : "وهو نسبة القيام إلى زيد"

الوضع^(١): تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ، متى أُطلق أو أُحسَّ الأولُ فهمَ منه الثاني^(٢)، وإنما قالوا: (أو أحس)؛ ليدخل^(٣) مثلُ دلالةِ الدخانِ على النارِ؛ لأنَّ الدلالةَ^(٤) إمَّا وضعيَّةٌ، كدلالةِ اللفظِ على ما وُضعَ له^(٥)، فإذا أُطلقَ لفظُ (رجلٍ) (يُرادُ به)^(٦) كلُّ ذَكَرٍ من بني آدمَ، لأيِّ بالنسبةِ إلى علمِ الفرائضِ، ويُرادُ به: (الدَّكْرُ المميِّزُ) بالنسبةِ إلى إمامتِهِ في الصلاةِ عندَ الأئمةِ الشافعيَّةِ، ونقضِهِ وضوءَ المرأةِ، ويُرادُ به: الدَّكْرُ البالغُ في غالبِ الأحكامِ^(٧) وإذا أُطلقَ لفظُ (زيدٍ) يُرادُ به^(٨): شخصٌ من ذلك الجنسِ. وإما عقليةٌ، كدلالةِ الدخانِ على النارِ^(٩)، وإما طبيعيةٌ، كدلالةِ "أح أح" على وَجَعٍ في^(١٠) الصدرِ^(١١).

- (١) عرفه الجرجاني فقال: "الوضع في اللغة جعل اللفظ بإزاء المعنى، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء متى أطلق، أو أحس الشيء الأول، فهم منه الشيء الثاني" التعريفات، للجرجاني ص ٢٥٢ - ٢٥٣.
- (٢) في (ب): "أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني".
- (٣) في (ب): "ليدخل فيه".
- (٤) الدلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم بها العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول. التعريفات للجرجاني، ص ١٠٤.
- (٥) ينظر في: قواعد الاستنباط من ألفاظ الأدلة عند الحنابلة ص ٤٦.
- (٦) في (ب): "يفهم منه" بدل: "يراد منه".
- (٧) ن ساقط من (ب)
- (٨) في (ب): "يفهم منه" بدل: "يراد منه".
- (٩) ومثالها أيضا: "دلالة الكلام على حياة صاحبه" ينظر في قواعد الاستنباط من ألفاظ الأدلة عند الحنابلة ص ٤٦.
- (١٠) (في) ساقطة من (ب).
- (١١) ينظر في: الفوائد الضيائية ١/١٦١، وقواعد الاستنباط من ألفاظ الأدلة عند الحنابلة ص ٤٦.

ودلالة الكلام على ما قصد به عقلية في الأصح، كما قال الشارح؛ وذلك لأن الواضع لم يضع إلا المفردات، كما ذكره في محله. وأيضا دلالة (زيد قائم)، مثلا على أن ذاتا معينة متلبسة بالقيام العام^(١) لا تُدرك إلا بالعقل، بيانه أن (زيدا) يدل على ذات مشخصة، و(قائم) يدل على (كل)^(٢) ذات متصفة بالقيام، فحمل العام على الخاص - أي: (قائم) على (زيد) - لا يكون إلا بالعقل، وهذا معنى قولهم: "فهم بالضرورة"، أي: باستعمال العقل^(٣) وهو ما تُدرك به الضروريات، سواء كانت عادة كوجود، النهار لطلوع الشمس، أو غيرها كاستحالة اجتماع الضدين، ولهذا البحث زيادة تحقيق، لا يليق ذكرها هنا.

قوله: "وقيل: لا حاجة إلى ذكر التركيب؛ للاستغناء عنه بالمفيد؛ إذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركبا"^(٤).

ذكر بعضهم أنه (كان)^(٥) يُكتفى أن يقال: الكلام هو اللفظ المفيد بالوضع؛ لأن التركيب لازم للإفادة^(٦)، أو يقال في جوابه: إن^(٧) التعريف

(١) كلمة (العام) ساقطة من (ب).

(٢) كلمة (كل) ساقطة من (ب).

(٣) في (ب) بزيادة: "لأن العقل".

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٣، وينظر التصريح ١٦/١.

(٥) (كان) ساقطة من (ب).

(٦) ينظر في: التصريح ١٦/١.

(٧) في (ب): "ويجاب بأن".

لا يكون باللوازم [والملزومات] (١)، بل بالتصريح؛ لأنه موضحٌ، والتلازمُ يخفى على البعض (٢)، وهذا كما قال بعضهم: حقهم في العقائد أن يكتفوا (٣) بالبرهان على وجوب الوجود لله - تعالى - [٤/أ]، وبالبرهان على استحالة عدمه - تعالى - عن برهان قديمه وبقائه، وعن برهان [استحالة] (٤) حدوثه، وطُرِّقَ العدم عليه تعالى (٥)، [وأجيب بأنهم إنما] (٦) برهنوا على الجميع إيضاحًا؛ لأن التلازم مما يخفى على كثيرين، وأين دلالة المفهوم من المنطوق، فتأمل ترشد بعون الله تعالى.

قوله (٧): "ويخرج بقوله: (المفيد): غير المفيد، كالمركب الإضافي، ك(عبد الله) والمزجي ك(بعلبك)، والتقييدي ك(الحيوان الناطق) علمًا،

(١) (والملزومات) ساقطة من (ب).

(٢) هذا اعتراض على قول الشيخ خالد: "لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب" وقد اعتذر عنه الشيخ يس في حاشيته على التصريح فقال: "فإن قيل القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا تكفي دلالة الالتزام، ولذلك قالوا: إنها مهجورة في التعاريف" قلت: "أهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا في أمثال ذلك، ويرد عليه الألفاظ المسرودة فإنها مفيدة، ولا تركيب فيها لا لفظا ولا تقديرا". حاشية الشيخ يس/٢٢.

(٣) في (ب): "وهذا كما قال بعضهم في علم العقائد: لو اكتفى".

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ب) بزيادة: "لحصل المقصود".

(٦) في (أ): (وأجيب وإنما) والمثبت من (ب) هو الأوفق ليستقيم معنى الكلام.

(٧) بياض في (ب).

والإسنادي المتوقف على غيره، نحو: (إن قام زيد^(١))، والمعلوم للمخاطب، نحو: (السماء فوقنا، والأرض تحتنا، والنار حارّة^(٢)) والمجعولِ علمًا، نحو: (برق نحره^(٣)) .

بيان ذلك: أن من المركبات ما لا يفيدُ، فلا يكونُ كلامًا؛ لأنه وإن كان مركبًا يدلُّ على شيءٍ واحدٍ، فلا يكونُ فيه إسنادٌ، والكلامُ يُعتبرُ فيه التركيبُ الإسناديُّ، (فالمركبُ الإضافيُّ)، مثل: (عبدُ الله) ليس بكلام^(٤)، والمزجيُّ كذلك، مثل: (بعلبك^(٥))؛ لأنهما يدلّانِ على شيءٍ واحدٍ^(٦)، ويقعانِ أحدَ رُكْنَيْ الإسنادِ فقط، إمّا مخبرًا عنهما، نحو: (عبدُ الله فاضلٌ)، و: (بعلبكٌ بعيدٌ)، وإمّا مخبرًا بهما، نحو: (هَذَا عبدُ الله)، و: (هذه بعلبك^(٧))، وكذلك المركبُ التقيديُّ، وهو عبارةٌ عن موصوفٍ وصفته، وُضِعَا علمًا، كما إذا يُسمَّى أحدُ بـ (الحيوانُ الناطقُ)، أو (الإنسانُ الفاضلُ)^(٧)، وكذلك

(١) ينظر في الأشموني ٢٣/١.

(٢) النص في شرح المقدمة الآجرومية للشيخ خالد بزيادة هذه العبارة التي بين القوسين ص٥٣، وينظر ذلك في الأشموني ٢٣/١. وما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص٥٣.

(٤) ينظر في: توضيح المقاصد ٢٦٨/١، وحاشية الصبان ٣١/١.

(٥) ينظر في: حاشية الصبان ٣١/١.

(٦) في (ب): وذلك مثل عبد الله وبعلبك فكل منها يدل على شيء واحد.

(٧) ينظر في: توضيح المقاصد ٢٦٨/١، وحاشية الصبان ٣١/١.

فَعْلٌ وفاعلُهُ، جُعِلَا عَلَمًا لشخصٍ، نحو: (بَرَقَ نَحْرُهُ)^(١) فكلُّ من ذلك لا يُسَمَّى كلامًا؛ لأنه يقع أحدَ رُكْنَيْ الإسنادِ فقط^(٢)، فيقالُ: الحيوانُ الناطقُ إذا هبَّ^(٣)، و: [هذا] بَرَقَ نَحْرُهُ، وأما قَوْلُهُ: نحو: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ) فغيرُ مفيدٍ؛ لأنَّ (إِنْ) الشرطيَّةَ أخرجتُهُ عن صلاحيتِهِ للإفادَةِ^(٤)، فلا يكونُ مفيدًا إلا إذا جيءَ بجوابِ الشرطِ، كما هو مقررٌ^(٥)، وفي قوله: (السماءُ فوقنا) خلافٌ لأهلِ المعاني، فإنهم يُسمُّونُهُ كلامًا؛ لأنهم يقولون: الفائدةُ في الخبرِ

(١) قال الشيخ خالد في التصريح (١٦ / ١): "ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالإضافي نحو: (غلام)، والمزجي ك(بعلبك)، والإسنادي المسمى به ك(بَرَقَ نَحْرُهُ)، والمعلوم للمخاطب ك(السماءُ فوقنا، والأرضُ تحْتَنَّا، إذْ كُلُّ منهما لفظٌ وليس بمفيدٍ". وينظر الأشموني ٢٣ / ١.

(٢) في (ب) بزيادة: "كما تقدم".

(٣) زيادة من (ب).

(٤) في (ب) "جاء".

(٥) قال ابن جني في الخصائص (٦٢ / ٢): "... قولك: (قَامَ زَيْدٌ)... هذا كلام تام، فإن زدت عليه فقلت: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ) صار شرطًا، واحتاج إلى جواب".

(٦) قال ابن السراج: "إِنْ" التي للجزاء لا تكون إلا صدرًا، ولا بُدَّ من شرط وجواب، فالجزاء مشبه بالابتداء والخبر إذ كان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يتم الكلام إلا بالجميع". الأصول (٢ / ٢٣٦)، وقال السيرافي: "وأما حروف المجازاة والشرط فإنما جزمت ما بعدها؛ لأنها محتاجة إلى أجوبة من أفعال وجمل، فاستطالوا الكلام فأعطوه الجزم تخفيفًا له؛ من أجل طوله؛ وذلك أنك إذا قلت: "إن تكرمني" لم يكن كلامًا تامًا، حتى تجيء له بجواب فتقول: "أكرمك"، أو فأنا مكرم لك، أو نحو ذلك من الأجوبة، فلذلك آثروا الجزم". شرح كتاب سيبويه (٣٨ / ١).

أو في لازمِهِ، وَيُثْبِتُونَ لِلْأَزْمِ الْخَبْرَ بِنَحْوِ: (السَّمَاءُ فَوْقَنَا)، فَاَلْمَخَاطَبُ^(١) قَدْ اسْتَفَادَ أَنْ قَائِلُهُ لَا يَجْهَلُ ذَلِكَ، وَتَكْفِي هَذِهِ الْفَائِدَةُ عِنْدَهُمْ.

قَوْلُهُ^(٢): "وَيُخْرِجُ (بِقَوْلِهِ)^(٣) بِالْوَضْعِ عَلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ، مَا لَيْسَ بَعْرَبِيًّا كَالْعَجْمِيِّ، وَالْمَفِيدُ بِالْعَقْلِ، كِإِفَادَةِ حَيَاةِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ، وَيُخْرِجُ عَلَى التَّفْسِيرِ الثَّانِي كَلَامُ النَّائِمِ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ، وَمَنْ جَرَى عَلَى لِسَانِهِ مَا لَا يَقْصِدُهُ^(٤)، وَمَحَاكَاةُ^(٥) بَعْضِ الطُّيُورِ الْمَعْلَمَةِ"^(٦).

وَمُلَخَّصُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا فَسَّرَ الْوَضْعَ الَّذِي فِي التَّعْرِيفِ بِالْوَضْعِ الْعَرَبِيِّ لَزِمَ أَلَّا يَكُونَ غَيْرُ الْعَرَبِيَّةِ كَلَامًا^(٧)، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِنُذِرَ الْقَوْمَ الَّذِي كَفَرُوا^(٨)) [٤/ب]، أَي:

(١) في (ب) بزيادة: "بذلك".

(٢) بياض في (ب).

(٣) ساقط من (ب)

(٤) في (ب): "يقصد".

(٥) في (أ): "محكاة" والمثبت من (ب) هو الصواب.

(٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٣. وليست فيه كلمة "المعلمة"

(٧) الظاهر أن مراده الوضع العربي الذي هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام، كما قال الشاطبي وغيره، ليخرج كلام الأعاجم لا القصد؛ لأنه أدرجته في الإفادة بناءً على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح. ينظر في المقاصد الشافية ١/٣٧، وحاشية الصبان ١/٣١، وحاشية الخضري ١/١٥.

(٨) سورة إبراهيم من الآية (٤).

بُلَغْتِهِمْ^(١) فدلَّ على أن غير العربية كلامٌ. ^(٢).

ويكونُ حينئذٍ - أي: ذكر الوضع على هذا التفسير - مخرجاً للدلالة العقلية، كما إذا سمعنا مَنْ يتكلمُ مِنْ وراءِ جدارٍ، استدلُّنا بالعقلِ على حياته، وكذلك دلالة الدخانِ على النَّارِ.

وإذا فسر، أي: الوضعُ بالقصدِ [خَرَجَ] ^(٣) به كلامُ النائِمِ، وَمَنْ زالَ عقلُهُ، ومن جرى على لسانه ما لا يقصدهُ، وتلفظ الطيور المعلمة بما تعلم^(٤)، فإن ذلك كلهُ وإن حصلَ لسامعِهِ فائدةٌ لا يُسمَّى كلاماً (نحوياً) ^(٥)؛

(١) ينظر في: تفسير الطبري ٥٩٢/١٣، والكشف والبيان للشعبي ٣٠٥/٥، والتفسير البسيط ٣٩٩/١٢، والوسيط في تفسير القرآن المجيد ٢٣/٣، وزاد المسير ٥٠٤/٢، وتفسير القرطبي ٣٤٠/٩. قال الفارسي في توضيح هذا: "ليس يخلو اللسان من أحد معنيين: إما أن يكون الجارحة، أو الذي بمعنى الكلام، كقوله عز وجل: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ)، كأن المعنى: بلغتهم، مما يقوى ذلك أفراد اللسان حيث أريد به اللغة، وجمعه حيث أريد به الجارحة، قال عز وجل: (وَإِخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ)، وأنشد أبو زيد:

ندمتُ على لسانِ كان منِّي... فليتَ بأنَّه في جوفِ عكم
فهذا تعلم أنه لا يريد به الجارحة؛ لأن الندم لا يقع على الأعيان، إنما يقع على معان".
كتاب الشعر للفارسي ١/٢٤١ - ٢٤٢، وينظر في: العين ٧/٢٥٦.

(٢) تكررت في (أ) عبارة (وهذا ليس بشيء؛ لقوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ)، وليست في (ب).

(٣) في (ب): "يخرج".

(٤) ينظر في توضيح المقاصد ٢٦٨/١، تعليق الفرائد ٧١/١، شرح شذور الذهب للجوجري ١/١٦٢، المزهر للسيوطي ١/٣٩.

(٥) ساقطة من (ب).

(لانتفاء القصد في الأربعة). (١)

قوله^(٢): "ولما كان كلُّ مركبٍ لا بدَّ له^(٣) من أجزاءٍ يتركَّبُ منها، احتاج إلى ذكرِ أجزاءِ الكلامِ معبراً عنها بالأقسامِ مجازاً"^(٤).
مرادهُ بذلك أنه كان القياسُ أن يقولَ: وأجزاءُهُ ثلاثةٌ؛ لأنَّ الأجزاءَ تُستعملُ^(٥) في الأجسامِ وغيرها^(٦)، فالأقسامُ استعمالها حقيقةً في لأجسام^(٧)، فأجابَ عن ذلك بما حاصله: أن تعبيره بالأقسام^(٨) مجازٌ (عن

(١) في (ب): في الاصطلاح لانتفاء القصد"

قال الشاطبي في المقاصد الشافية ١/٣٦ - ٣٧: "أما من يقول: معنى "بالوضع":
"بالقصد" أي يقصد المتكلم الإفادة تحرزا من كلام الساهي والنائم والمجنون وكلام
بعض الطير، فإنه لم يقصد في كل ذلك الإفادة، فليس بكلام اصطلاحاً".
وذهب جماعة من النحاة إلى أن ذلك يكون كلاما لغة، لا اصطلاحا، ينظر شرح المقدمة
الجزولية ١/١٩٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/٨٧، شرح التسهيل لابن
مالك ١/٧، الكافية الشافية ١/٣٥٠، ١٥٨ - ٣٥١، المساعد ١/١٥، توضيح
المقاصد ١/١٥، التصريح ١/٢١.

(٢) بياض في (ب).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٤.

(٥) في (ب): "الجزء يستعمل".

(٦) في (ب): "في الأجسام مجازا، وفي غيرها حقيقة".

(٧) في (ب): "والقسم يستعمل حقيقة في الأجسام، مجازا في غيرها".

(٨) في (ب) بزيادة كلمة: "هنا".

الأجزاء(١) فلا اعتراضَ عليه(٢)؛ لأن ذلك مما يتداولونه.

قَوْلُهُ: " من مجموعها، لا من جميعها"(٣).

يعني أن الكلام يُؤلَّفُ ويُركَّبُ(٤) مما يُجمَعُ من هذه الثلاثة، ف(زيدٌ قائمٌ) مجموعٌ من اسمين، و(قامَ زيدٌ) من فعلٍ واسمٍ(٥)، و(إنَّ زيدا قائمٌ) من حرفٍ واسمين، و(قدَ قامَ زيدٌ) من حرفٍ وفعلٍ واسمٍ(٦)، وهكذا (لو)(٧).

(١) (عن الأجزاء) ساقطة من (ب).

(٢) في (ب) بزيادة كلمة: "فيه".

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٤.

(٤) في (ب): "فيركب" بدل: "ويركب".

(٥) في (ب): "من اسم وفعل" والصواب ما في (أ).

(٦) "صور تأليف الكلام ست، وذلك لأنه يتألف إما من اسمين، أو من فعل واسم، أو من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء، أما ائتلافه من اسمين، فله أربع صور، إحداهما: أن يكونا مبتدأ وخبراً، نحو: (زيدٌ قائمٌ)، والثانية: أن يكونا مبتدأ وفاعلاً سد مسد الخبر، نحو: (أقائمُ الزيدان) وإنما جاز ذلك؛ لأنه في قوة قولك: (أيقومُ الزيدان)، وذلك كلام تام لا حاجة له إلى شيء، وكذلك هذا، الثالثة: أن يكون مبتدأ، ونائباً عن فاعل سد مسد الخبر، نحو: (أمضروبُ الزيدان)، الرابعة: أن يكون اسم فعل وفاعله، نحو: (هيئاتُ العقيقُ) فـ (هيئات) اسم فعل وهو بمعنى (بُعِدَ) و(العقيقُ) فاعلٌ به. وأما ائتلافه من فعل واسم فله صورتان، إحداهما: أن يكون الاسم فاعلاً، نحو: (قامَ زيدٌ) والثانية: أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل، نحو: (ضربَ زيدٌ). وأما ائتلافه من الجملتين فله صورتان —أيضاً— إحداهما: جملة الشرط والجزاء، نحو: (إن قامَ زيدٌ قمتُ)، والثانية: جملتا القسم وجوابه، نحو: (أحلفُ بالله لزيدٌ قائمٌ). وأما ائتلافه من فعل واسمين فنحو: (كانَ زيدٌ قائمًا). وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء فنحو: (علمتُ زيداً فاضلاً). وأما ائتلافه من فعل وأربعة أسماء فنحو: (أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً)، فهذه صور التأليف وأقل ائتلافه من اسمين أو فعل واسم". ينظر شرح قطر الندى، ص ٤٤.

(٧) في (ب): "ولو".

كان المعنى من جميعها، لكان لا يوجد كلامٌ إلا إذا اجتمع اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، وليس كذلك. (١)

قوله: "ولا التفات لمن زاد رابعاً وسمّاهُ (خالفةً)، وعنّى بذلك اسمَ الفعل، نحو: (صه)، فَإِنَّهُ خَلَفَ عَنْ اسْكُتَ" (٢).

[هذا ردٌّ على] (٣) جَعْفَرِ بْنِ صَابِرٍ (٤)؛ فَإِنَّهُ دَهَبَ إِلَى أَنْ (٥) أَقْسَامَ الْكَلَامِ أَرْبَعَةً، وَسَمَّى الرَّابِعَ خَالْفَةً (٦) وَأَرَادَ بِهِ أَسْمَاءَ

(١) في (ب) بزيادة: "فتأمل".

(٢) شرح المقدمة الأجرومية، ص ٥٤.

(٣) في (ب): "هذا فيه رد على علي".

(٤) في بغية الوعاة ١ / ٣١١: "أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي، الدَّاهِبُ إِلَى أَنْ للكلمة قسماً رابعاً، وَسَمَّاهُ الْخَالْفَةَ".

(٥) في (ب): "إِنَّهُ قَالَ".

(٦) قسم سيبويه كالم العربية أقساماً ثلاثة هي: الاسم، والفعل، والحرف؛ فقال في كتابه: "فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" الكتاب ١٢/٢. وقد تبع كثير من نحاة العربية سيبويه في هذه القسمة الثلاثية؛ بل إن ابن فارس نقل إجماع النحاة على هذه القسمة، الصاحبى ص ٨٢.

لكن بعض النحاة بعد ابن فارس نقلوا أن أبا جعفر بن صابر عدّ في الكلام قسماً رابعاً سمّاه (الخالفة) وهذا القول لم يلق قبولا لدى بعض النحاة؛ إذ قال الزجاجي: "والمُدَّعى أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه مُحَمَّنٌ أو شاك؛ فإن كان مُتَيَقَّنًا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام؛ ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلاً؛ وليس يجب علينا ترك ما قد تَيَقَّنَّاهُ وعرفناه

الأفعال^(١)، مثل: (صَهْ)، بمعنى: (اسْكُتْ)، و: (رُوَيْدْ)، بمعنى: (أَمْهَلْ)، و^(٢) (وي) بمعنى (أعجب)، وياقِها كل لفظ منها بمعنى فَعَلٍ كما صرحوا به، (والتحقيق أنها داخلة في الاسم)^(٣)؛ لأنها لما لم تقبل علامات الاسم، ولا علامات الفعل^(٤) حكموا عليها بأنها أسماءٌ إلحاقاً لها بالأشرف، ولم تُجعل حروفاً؛ لأنها تدل على معنى في نفسها، والحرف لا يدل على معنى في نفسه، بل في غيره؛ ولأنها تقع ركناً للإسناد بخلاف الحرف^(٥)، فأعراب (صه) ^(٦) أن يقال: (صه): اسم فعل محله الرفع، على

حقيقة وصح في العقول لشكَّ مَنْ شكَّ بغير دليل ولا برهان؛ لأن الشكوك لا تدفع الحقائق" الإيضاح في علل النحو ص ٤٣، وقال ابن هشام بعد نقله القسمة الثلاثية: إنها "باتفاق من يُعتدُّ به"؛ فيُفهمُ منه أنه لم يعتدُّ بقول من خالف هذه القسمة. شرح الملححة البدرية ١ / ١٦٢. ومثله الصبان، انظر قوله بعد ذكره القسمة الثلاثية للكلم: "والنحويون مجمعون على هذا، إلا مَنْ لا يعتدُّ بخلافه" حاشية الصبان ١ / ٣٦.

وهذا يعني أن العاري يعتدُّ برأي الجمهور دون رأي بعض النحاة - جعفر بن صابر - الذي يجعل الكلمة أربعة أقسام، بزيادة الخالفة - اسم الفعل - على الثلاثة المذكورة.

(١) في (ب): "اسم الفعل".

(٢) في (ب) بزيادة: "هيئات" بمعنى: (بعد)

(٣) في (ب): "والتحقيق: أنها، أي: أسماء الأفعال من قبيل الاسم".

(٤) في (ب): لما لم تقبل شيئاً من علامات الاسم ولا من علامات الفعل".

(٥) تنظر هذه الأدلة في ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨٩ - ٢٢٩٠، تمهيد القواعد ١ / ١٣٦،

المقاصد الشافية ١ / ٤٠، شرح شذور الذهب للجوجري ٢ / ٧١٠.

(٦) في (ب) بزيادة "مثلاً".

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

أنه مبتدأ، والضمير^(١) المستكن المقدر بـ(أنت) في محل رفع^(٢) [٥/أ] فاعل
(صه) سد مسد الخبر^(٣) وخالف بعضهم

(١) في (ب): "والضمير".

(٢) في (ب) بزيادة: "على أنه".

(٣) هذا رأي الزجاج في أن أسماء الأفعال لها موضع من الإعراب حيث صرح بذلك عند إعراب قوله تعالى: (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ)، مَنْ قَرَأَ (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ) وموضعها الرفع، وتأويلها: البعد لما تُوعَدُونَ؛ فَلِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ، وَكَيْسَتْ مُشْتَقَّةً مِنْ فِعْلٍ، فُبَيِّنَتْ (هَيْهَاتَ) كَمَا يُبَيِّنُ (رُبَّتْ) "معاني القرآن وإعرابه ٤/١٢، وينظر في: تهذيب اللغة ٦/٢٥٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/٥٠٢، المخصص ٥/٨٠، التفسير البسيط ١٥/٥٧٤، البحر المحيط ٧/٥٦١، ٥٦٢، الدر المنون ٨/٣٣٥.

وتعقب الرضي هذا الرأي بقوله: "اعلم أن بعضهم يدعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها، كما في: (أقائمُ الزيدانِ)، وليس بشيء، لأن معنى (قائمٌ)، معنى الاسم وإن شابه الفعل، أي: ذو قيام، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ، فإن في قولك: (تسمع بالمعيدي) (تسمع) مبتدأ، وإن كان لفظه فعلا؛ لأن معناه الاسم، فاسم الفعل، إذن، ككاف (ذلك)، وكالفصل عند من قال إنه حرف، كان لكل واحد منهما محل من الإعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا إلى معنى الحرفية، لم يبق لهما ذلك، لأن الحرف لا إعراب له، فكذا اسم الفعل، كان له في الأصل محل من الإعراب، فلما انتقل إلى معنى الفعلية، والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل، لم يبق له محل من الإعراب." شرح الرضي على الكافية (٣/٨٦).

وقد ذُكرَ في إعراب أسماء الأفعال رأي آخر، وهو كونها منصوبة على المصدرية وهو مذهب سيويه ينظر في الكتاب ١/٢٥٢، ٢٥١، ونسب للمازني، ينظر في ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣١١، وتوضيح المقاصد ٣/١١٥٩، والمساعد ٢ / ٦٥٨، والأشموني ٣/٩١ - ٩٢، وقد اعترض ابن الحاجب في أماليه على هذا المذهب، فقال عن أسماء الأفعال: " في إعراب مكانها مذهبان: أحدهما: أن تكون مصدرًا، فتكون في موضع نصب على المصدر، كما في قولك: (سقيًا ورعيًا) وشبهه، كأنك قلت في (أف): تضحجرا، وفي (أمين): استجابة... وهو ضعيف وإن كان اختياراً لكثير من المحققين. ووجه ضعفه هو أنه إذا جعل مصدرًا، فلا يخلو إما أن يكون كالمصدر الذي قام مقام الفعل حتى صار الفعل نسيًا منسيًا، أو كالمصدر الذي يجوز ذكر الفعل معه. ولا يجوز أن يكون الثاني؛ لأنه لا يجوز ذكر الفعل معه، فلا ينبغي أن يجرى مجرى ما يجوز ذكر الفعل معه؛ لاختلافهما في الحكم لذلك. وإذا وجب أن يحمل على المصدر الذي لا يجوز ذكر الفعل معه، فالأصل لا يجوز أن يرتفع به ظاهر. ألا ترى أنك لو قلت: سقيا زيدًا عمرا، لم يجز. وقد ثبت في هذا الباب: شتان زيد وعمرو. فلما ارتفع به الظاهر دل على أنه ليس منزلاً منزلة المصدر، لما ذكرناه من أن مثل ذلك في أصله لا يجوز. وإذا امتنع في أصله فالفرع أحرى بالمنع" أمالي ابن الحاجب (١ / ٣٦١ - ٣٦٢).

(١) هذا مذهب الأخفش ينظر في ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣١١، وتوضيح المقاصد ٣/١١٥٩، ومغني اللبيب ٤٦٣، والمساعد ٢/٦٥٨، ثم قال ابن عقيل: "ونقله الخضر اوي عن الجمهور واختاره" وعزاه ناظر الجيش للأخفش والفارسي ينظر في تمهيد القواعد ١/٢٤٣، والتصريح ١/٤٥، والأشموني ٣ / ٩١. قال أبو حيان: "إن صه" اسم فعل، فمدلوله لفظ فعل، وإذا كان مدلوله لفظ فعل فكيف يؤول بمصدر؟ ولو كان مؤولاً بمصدر على مذهبه لكان له موضع من الإعراب،

أسماء الأفعال لا محل لها^(١).

قوله: "واحترز بقوله^(٢): جاء لمعنى من^(٣) حروف التهجي، إذا كانت أجزاء كلمة، كـ"زاي"^(٤) (زيد)، ويائه، وداليه، لا مطلقاً؛ لأن^(٥) حروف التهجي إذا لم تكن كذلك، فهي أسماء لمعان، فـ(جيم) مثلاً اسم (جه)^(٦) (والدليل على أنها اسم قبولها لعلامات الاسم، نحو: (كتبتُ جيمًا)، وهذه الجيم أحسن من جيمك)^(٧).

يشير بهذا الكلام إلى أن الحروف إما مفردة كـ(الباء، والكاف)، وإما غير مفردة، كـ(من، وهل)، فالقسم الأول، أعني: الحروف المفردة، منها ما لا

والمصنف لا يرى له موضعاً من الإعراب؛ لأنه من حيث أوله بمصدر لا بد أن يكون ذلك المصدر إما في موضع رفع أو نصب أو جر، فيلزم من حيث إنه لا موضع له من الإعراب ألا يكون مؤولاً بمصدر". التذييل (٣/ ١٧ - ١٨)، وينظر في شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٤، وأوضح المسالك ٤/ ٧٨ - ٧٩.

(١) في (ب): "وخالف بعضهم فقال: لا محل لأسماء الأفعال، كما أن الأفعال التي بمعناها لا محل لها، إذ الفعل لا محل له من الإعراب".

(٢) في (ب): واحترز به أي: بقوله.

(٣) في (ب): عن.

(٤) في (ب): كزاء.

(٥) في (ب): فإن.

(٦) في (ب) (لجه). قال ابن الحاجب: "حروف الهجاء أسماءً لمفردات الكلم لفظاً وخطاً، متصلة أو منفصلة، فـ(الجيم) اسم (جه)، من (جعفر) ونحوها. وجعل أولها

مسماهما لما أمكن، تبعيداً للغلط في المسمى. أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧١٦)

(٧) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٥، وينظر في شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٤.

يكونُ لمعنى ، ك(الجيم والدال) ، ومنها ما يكونُ لمعنى ، ك(الباء والكاف) ، وقد يُستعملُ هذا -أيضا- للتهجِّي ، فإنَّ الباءَ في (بالقلم) للاستعانة ، وفي (كتاب) للتهجِّي ، والكافَ في (كالأسد) للتشبيه ، وفي (كتاب) للتهجِّي ، والتاءَ في (تالله) للقسم ، وفي (كتاب) للتهجِّي (١) (٢) ، وهذا معنى قوله : لا مطلقاً . إلخ . فإن حروفَ التهجِّي إذا لم تكن كذلك ، أي : لم تكنْ لمعنى ، بل للهجاءِ المحضِ ، فهي أسماءٌ لمعانٍ ، أي : تدلُّ على معنى في أنفسها ،

(١) حروف التهجي إذا كانت أجزاء كلمة فلا معنى لها مطلقا بالوضع ؛ لأنها حروف مبان ، وإذا لم تكن أجزاء كلمة فهي مسميات لمعان ، قال ابن جنى في المحتسب (٢/ ٣٦) : " أما على الجملة فإن الإمالة والتفخيم في حروف المعجم ضرب من الاتساع ؛ وذلك أن الإمالة والتفخيم ضربان من ضروب التصرف ، وهذه الحروف جوامد لا حظ لها في التصرف ؛ لأنها ك"ما" و"لا" و"هل" و"قد" و"بل" و"إنما" . وإنما أتاه ذانك من قبل أنها إذا فارقت موضعها من الهجاء صارت أسماء ، كقولنا : الهاء حرف هاو ، والواو والياء والألف و حروف الإعلال" . وقال الزمخشري في الكشف (١/ ١٩) : " اعلم أنّ الألفاظ التي يتهجى بها أسماء ، مسمياتها الحروف المبسوطة التي منها ركبت الكلم ، فقولك - ضاد - اسم سمى به "ضه" من ضرب إذا تهجيته" . وينظر في شرح السيرافي ٤/ ٣٢ - ٣٣ ، والمفصل ٢٧١ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣١٢ - ٣١٣ ، الباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٩٣ ، ٤٥٨ .

(٢) ما بين المعقوفين من (ب) وهي أوضح مما في (أ) والذي في (أ) : " يشير بهذا الكلام إلى أن الحروف الهجائية كلها مفردة ، وأن التي للمعاني إما مفردة وإما غير مفردة ، فقد يكون الحرف المفرد له اعتباران ، ف(الكاف والتاء والباء) مثلا في نحو (كتاب) للتهجِّي ، وفي (كالأسد) و(تالله) و(بزيد) لمعانٍ فـ(الكاف) للتشبيه ، و(التاء) للقسم ، و(الباء) للإلصاق ، وهذا معنى قوله : لا مطلقاً . إلخ" .

وَيُسْنَدُ إِلَيْهَا، وَبِهَا، فَيُقَالُ مَثَلًا: (الْحَاءُ حَرْفٌ حَلْقِيٌّ) وَ(الْمِيمُ حَرْفٌ شَفِيءٌ)،
وَ(هَذِهِ حَاءٌ)، وَ(هَذِهِ مِيمٌ) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ^(١)

وَالْقِسْمُ الثَّانِي، أَعْنِي: غَيْرَ الْمَفْرَدَةِ^(٢) لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَعَانٍ^(٣) مِثْلُ:
(مِنْ) [فَهِيَ^(٤)] لِلابْتِدَاءِ فِي مِثْلِ: (جِئْتُ مِنَ الْبَيْتِ)، وَالتَّبْعِيضِ^(٥) فِي مِثْلِ:
(شَرِبْتُ مِنَ الْمَاءِ) [إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَمِثْلُ: (هَلْ)، فَمَعْنَاهَا الِاسْتِفْهَامُ فِي:
(هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ)؟^(٦)، وَقَدْ فَصَّلَ جَمِيعُ ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ.

قَوْلُهُ: "وَإِذَا أُرِدَتْ مَعْرِفَةُ كُلِّ مِنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ"^(٧).

أَقْدَرُ الشَّارِحُ أَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ هَكَذَا؛ لِيُفِيدَ أَنَّ (الْفَاءَ)^(٨) فِي قَوْلِ الْمَاتِنِ:
"فَالْأَسْمُ"^(٩) رَابِطٌ لْجَوَابِ (إِذَا) الْمَقْدَرَةِ، وَتُسَمَّى هَذِهِ (الْفَاءُ) بِالْفَصِيحَةِ^(١٠)،
مِثْلَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ❖ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا)^(١١)....

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (أ): المفرد.

(٣) في (ب): إلا من أقسام الكلام وهي في الأصل للمعاني.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ب): وللتبعيض.

(٦) في (ب): وهل للاستفهام، مثل: هل قام زيد.

(٧) شرح المقدمة الآجرومية ص ٥٥.

(٨) في (أ): قدر ذلك إشارة إلى أن (الفاء).

(٩) متن الآجرومية ص ٥.

(١٠) ينظر في الكشف ١/١٤٤، ٤/٣٧٣، الدر المصون ١/٣٨٥، التصريح ٢/١٨٦.

(١١) سورة هود من الآية (١٠٥ - ١٠٦).

الآية، التقدير - والله أعلم - إذا أردتم أن تعلموا [جزاء كل] (١) من الفريقين
[فَأَمَّا الَّذِينَ]... إلخ (٢)"

قوله: "نحو: زيدٍ ورجلٍ، وصهٍ، ومسلماتٍ، وحيثُ" (٣)

يشير بهذه الأمثلة إلى أنواع التنوين المختصة بالاسم، [فَأَمَّا الَّذِي] (٤) في:
(زيدٍ، ورجلٍ) يُسَمَّى بـ: (تنوين [التَّمَكُّنِ]) (٥)؛ لأنه يدلُّ على أن مدخوله
متمكِّنٌ في الاسمِية، [بِحَيْثُ] (٦) دَخَلَهُ حركاتُ الإعرابِ كُلِّها مع هذا
التنوين (٧)، والذي في (صه) يسمى (تنوينَ التَّنْكِيرِ)؛ لأنه يدلُّ على أن
مدخوله نكرةٌ (٨)، بيأئُهُ: إذا قلتَ لمن يتكلمُ: (صه) فيُفهم منه أن

(١) في (ب): جزء ما لكل.

(٢) في (ب): إلى آخره.

(٣) شرح المقدمة الأجرومية، ص ٥٦، وينظر في شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٢.

(٤) في (ب): (فالذي).

(٥) في (ب): (التمكين).

(٦) في (ب): (حيث).

(٧) قال سيبويه: "فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما
يستقلون". الكتاب ٢٢/١، وشرح السيرافي ١/١٦٩، وشرح المقدمة المحسبة ١٨٧،
البديع في علم العربية ٢/١، ٤٤٦/١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٨٨،
والأشْمُونِي ٣١/١.

(٨) قال الشيخ خالد: "تنوين التَّنْكِيرِ، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيات للدلالة
على التَّنْكِيرِ"، قياساً في باب العلم المختوم بـ"وَيْه" وسماعاً في باب اسم الفعل
المختوم بالهاء أو غيرها، وفي اسم الصوت، "تقول: سيبويه"، بلا تنوين، إذا
أردت شخصاً معيناً اسمه ذلك "أي: اسمه سيبويه". "و" تقول "إيه"، بكسر الهمزة

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي
الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

يَسْكُتُ^(١) سَكُوتًا مَّا ، فِي وَقْتِ مَّا ، وَإِذَا قَلْتَ : (صَهْ) بغيرِ تَنْوِينٍ ، فَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ يَسْكُتُ السَّكُوتَ الْمَعْرُوفَ ؛ لِثَلَا يَتَكَلَّمُ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ بِشَيْءٍ^(٢) ، وَالَّذِي فِي : (مَسْلَمَاتٍ) يُسَمَّى (تَنْوِينَ الْمَقَابِلَةِ) ؛ لِأَنَّهُ يُقَابَلُ النُّونَ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ^(٣) أَي :

وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء ، بلا تنوين ، "إذا استزدت مخاطبك" ، أي : طلبت منه زيادة من حديث معين ، فإذا أردت شخصا ما" أي شخص كان اسمه سيويوه ، أو "أردت استزادة من حديث ما" أي حديث كان ، "نونتهما" فقلت : "سيويوه" و"إيه" بالتنين فيهما ، ف"سيويوه" بلا تنوين معرفة بالعلمية ، و"إيه" بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف ب"أل" العهدية ، أي : الحديث المعهود. التصريح ١ / ٢٤ .

(١) في (ب) : (تسكت).

(٢) ينظر في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ١٢ ، الأصول لابن السراج ٢ / ١٣١ ، شرح كتاب سيويوه للسيرافي ١ / ٩٧ ، المسائل الحليبات ٢١٣ ، شرح المقدمة المحسبة ١ / ١٨٤ ، ١٨٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٧ .

(٣) قال ابن بابشاذ : "تنوين المقابلة ، وهو يكون في جمع المؤنث السالم ، إذا سُمِّيَ به ، من نحو امرأة سميتها بـ "مسلمات" ، ففيها التعريف والتأنيث ، فكان يجب ألا تنون لاجتماع علتين . ولكن التنوين بإزاء النون التي تكون في المذكرين ، من نحو قولك : المسلمون ، والصالحون ؛ فسُمِّيَ هذا التنوين (تنوين مقابلة) ، فخرج عن الأقسام المتقدمة . يدل على ذلك قوله سبحانه وتعالى : (فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ) ، فعرفات معرفة مؤنث ، وقد دخله التنوين مع اجتماع علتين ، فليس لذلك علة غير ما ذكر من الحكاية والمقابلة" . شرح المقدمة المحسبة ١ / ١٨٩ ، وينظر في شرح المفصل ٥ / ١٥٩ .

[أَنَّ] (١) كُلاَ منهما جَمْعٌ سَلِمَ فِيهِ بِنَاءُ مَفْرِدِهِ، وَدَخَلَ التَّنْوِينُ فِي جَمْعِ الْمُؤنَّثِ، فَقَابَلَ النُّونَ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ؛ [لَأَنَّ] التَّنْوِينُ عِبَارَةٌ عَنِ نُونِ سَاكِنَةٍ، تَثْبُتُ [ب/هـ] فِي آخِرِ مَدْخُولِهَا لَفْظًا، لَا خَطَأَ [٢]، وَالَّذِي فِي: (حَيْثُئِذٍ) يُسَمَّى (تَّنْوِينَ الْعَوَاضِ)، وَهُوَ [إِمَّا عَوَاضٌ] [٣] عَنِ جَمَلَةٍ [٤] [كَمَا هُوَ فِي: (حَيْثُئِذٍ)] [٥]، قَالَ

(١) فِي (ب): (لَأَنَّ).

(٢) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٣) فِي (ب): (عَوَاضٌ إِمَّا).

(٤) قَالَ ابْنُ بَاشَاذٍ: "تَّنْوِينُ الْعَوَاضِ فِي مِثْلِ: يَوْمئِذٍ وَسَاعَتئِذٍ، وَحَيْثُئِذٍ. وَإِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا التَّنْوِينُ (عَوَاضًا)؛ لِأَنَّهُ عَوَاضٌ مِنْ جَمَلَةٍ كَانِ الظَّرْفُ مِضَافًا إِلَيْهَا الَّذِي هُوَ "إِذ"، لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنْ "إِذ" تَضَافُ إِلَى الْجَمَلَةِ فَحَذَفَتْ تِلْكَ الْجَمَلَةُ وَعَوَاضٌ مِنْهَا التَّنْوِينُ اخْتِصَارًا؛ فَلِذَلِكَ سُمِّيَ التَّنْوِينُ (عَوَاضًا)، كَقَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زُلْزَالَهَا ❖ وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ❖ وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا ❖ يَوْمئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا). فَالْأَصْلُ: "يَوْمَ إِذْ تَزَلْزَلَتِ الْأَرْضُ زُلْزَالَهَا، وَتُخْرِجُ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا، وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا"، حَذَفَتْ هَذِهِ الْجَمَلُ الثَّلَاثُ، وَنَابَ مَنَابِهَا التَّنْوِينُ، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، الذَّالُ مِنْ "إِذ" وَالتَّنْوِينُ، فَكَسَرَتْ الذَّالُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ". شَرَحَ الْمَقْدَمَةَ الْمَحْسَبَةَ (١ / ١٨٨).

(٥) فِي (ب): (كَمَا فِي حَيْثُئِذٍ).

تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينْتُمْ تَنْظُرُونَ)^(١)، أي: حِينْتُمْ [بَلَّغَتْ] ^(٢) الحلقوم، [فحذَفَ
الفعلَ والفاعلَ والمفعولَ، وِعَوَّضَ عنها تنوينَ] ^(٣) الدَّالِ ^(٤).

(١) سورة الواقعة الآية (٨٤).

(٢) في (ب): (بلغت الروح).

(٣) في (ب): (فحذف الفعل، وهو (بلغت) والفاعل، وهو (الروح) والمفعول،
وعوض عنها التنوين في).

(٤) ينظر في شرح ابن عقيل على الألفية ١٧/١، تمهيد القواعد ٣٢٢٧/٧، همع
الهوامع ١٧٥/٢.

قال ابن مالك في شرح التسهيل (٢٠٧/٢): "وزعم الأخفش أن كسرة "إذ" كسرة إعراب
بالإضافة، وأظن حامله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة،
فلما زالت من اللفظ صارت معربة. وردّ بعض النحويين عليه بقول العرب: كان
ذلك إذ، بالكسر دون مضاف إلى إذ، ولم يغفل الأخفش هذا، بل ذكره وأنشد:

نَهَيْتِكَ عَنْ طَلَايِكَ أُمَّ عَمْرٍو... بعافيةٍ وأنتِ إذِ صحیحُ

ثم قال: أراد وأنت حينئذ صحیح، فحذف المضاف وأبقى الجر. ينظر في معاني القرآن
للأخفش ٢٩٥/١.

ثم رد قول الأخفش فقال: "وهذا منه غير مرضي لأن المضاف لا يُحذف ويبقى الجر به
إلا إذا كان المحذوف معطوفا على مثله كقولهم: ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك،
و: "ما كل بيضاء شحمة، ولا سوداء تمرّة"، فحذف "مثل" المضاف إليه أخيك،
و"كل" المضاف إلى سوداء؛ لدلالة ما قبلها عليها، و(إذ) في البيت المذكور بخلاف
ذلك فلا يحكم لها بحكمه. وأيضا فإن حذف المضاف وإعراب المضاف إليه بإعرابه
أكثر من حذف المضاف وجرّ المضاف إليه، ومع أنه أكثر مشروط بعدم صلاحية
الباقى لما صلح له المحذوف، كالتقريب بالنسبة إلى الأهل. فلو صلح الباقي لما صلح له

وإما عوضٌ عن كلمةٍ^(١)، كما في قوله تعالى: (قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ)^(٢)، أي: كلُّ إنسانٍ^(٣). لو خالف بعضهم في هذا بما لا يجدي، فَجَعَلَهُ تَنْوِينًا تَمْكِينًا^(٤)

وإما عوضٌ عن حرفٍ، كما في نحو: (جوارٍ وغواشٍ)، [أصلُهُمَا]^(٥): (جوارِيٌّ وغواشِيٌّ)^(٦).

المحذوف امتنع الحذف، فلأن يمتنع عند ذلك حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورا أحق وأولى.

ومعلوم أن "إذ" من قولك: (حينئذٍ) صالح لما يصلح له (حين) فلا يجوز فيهما الحذف المذكور، كما لا يجوز في (غلامٌ زيدٌ). شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٠٧ - ٢٠٨)، وينظر مخالفة النحويين لرأي الأخصس هذا - أيضا - في شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٠٢، ١٥٦/٥، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٨٣، ١١١، الملحة في شرح الملحة ١/١٥٦، التذييل ٧/٢٩٥، الجنى الداني ١/١٨٧، الدر المصون ١/٢٤٨، مغني اللبيب ١١٩، تمهيد القواعد ٧/٣٢١٨.

(١) قال الأشموني: "ومن تنوين العوض ما هو عوض عن (كلمة)، وهو تنوين "كل" و"بعض" عوضا عما يضافان إليه". الأشموني (١/٣٢).

(٢) سورة الإسراء من الآية ٨٤.

(٣) ويلحظ هنا أنه مثل لـ "كل" ولم يمثل لـ "بعض" ومنه قوله تعالى: (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ). وقوله: (طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ).

(٤) زيادة في (ب).

(٥) في (ب): أصله.

(٦) ذكر ابن عقيل أن من أقسام التنوين ما: "يكون عوضا عن حرف: وهو اللاحق لـ (جوارٍ وغواشٍ) ونحوهما رفعا وجرا، نحو: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، فحذفت (الياء)، وأتى بـ (التنوين) عوضا عنها". شرح ابن عقيل ١/١٧.

والملاحظ هنا أن العاري لم يشر إلى تنوين الترنم والغالي؛ لعدم اختصاصهما بالأسماء؛ ولأن الشيخ خالد لم يشر إليهما.

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهري تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

قَوْلُهُ: " وعكسَ الترتيبَ الطبيعيَّ؛ لِطُولِ الكلامِ على حروفِ
الْخَفْضِ" (١).

يعني كان الأنسبُ أن يذكرَ من العلاماتِ للاسمِ أولاً ما يدخلُ في أوَّلِهِ،
وهو (الألفُ واللامُ)، و(حروفُ الخفضِ)، ويذكرُ ثانياً ما يدخلُ في آخِرِهِ،
وهو (الخفضُ والتنوينُ)، فاعتدَرَ عنه بأنه إنما فعلَ ذلك؛ لأنه أرادَ أن يتكلمَ
على حروفِ الخفضِ، فأخَّرَ ما كان ينبغي تقديمُهُ؛ حتى يبقى الكلامُ
متَّصلاً. (٢)

قَوْلُهُ: "ثم استطرَدَ، فَذَكَرَ جُمْلَةً من حروفِ الخفضِ" (٣).
الاستطرادُ [ذِكْرُ] (٤) الشيءِ في غيرِ موضِعِهِ لمناسبةٍ ما؛ ولذلك ذَكَرَهَا ثانياً
في موضعها، وهو [في باب] (٥) مخفوضاتِ الأسماءِ، وزادَ هناك ما لَزادَ (٦) من
(واوِ رَبِّ)، و[مُذٌ ومُنْذٌ] (٧)، لَفَقَدَ يُقالُ: يُفهم من قولِهِ: وَعَكْسٌ... إلخ،
أنه اضطر الماتن حتى عكس، وفي قولِهِ: ثم استطرَدَ، أنه غيرُ مضطرٍّ،
ويُجاب بأنهم قد يجعلون المناسبةَ في مقامِ الاضطرارِ، كما منعوا صرفَ الاسمِ

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٦.

(٢) في (ب) بزيادة: بعضه ببعض.

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٦.

(٤) في (ب): (هو ذكر).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) في (ب): (زاده).

(٧) في (ب): (ومنذ ومنذ).

للاضطرارِ والمناسبة، وصرفوا الممنوعَ لأجلها -أيضا- وقد ذكروا هذا في محله^(١).

قَوْلُهُ: "وَأَصْلُهَا الْوَاوُ، وَقَدْ تُجْعَلُ (هَاءً)، نَحْوُ: (هَالِلٌ لِأَفْعَلَنَ)، وَقَدْ تَخَلَّفَهَا اللَّامُ، نَحْوُ: (لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجْلُ)"^(٢).

يعني: (التاء) في القَسَمِ مُبَدَّلَةٌ مِنْ (الواوِ)، كما [أُبدلت] (٣) في: (تُرَاثٍ) فإنَّ أَصْلَهُ: (وِرَاثٌ)، [فكذلك أصل] (٤) (تالله): (والله) (٥)، وقد يقال: (هَالِلٌ) بإبدالِ التاءِ هاءً (٦)؛ لأنَّ التاءَ يُوقَفُ عليها بالهاءِ في نحو:

(١) ساقط من (ب).

(٢) شرح المقدمة الأجرومية، ص ٥٨.

(٣) في (ب): (أبدلت منها).

(٤) في (ب): (فأصل).

(٥) قال الجوهري: "والتاء في القسم بدل من الواو، كما أبدلوا منها في تترى، وتراث، وتخمّة، وتجاه. والواو بدل من الباء، يقال: تالله لقد كان كذا. ولا تدخل في غير هذا الاسم" الصحاح (٦/ ٢٥٤٩)، وينظر في سر صناعة الإعراب ١/ ١٠٢.

(٦) شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٦٥) "ولما كان إقسامهم ب"الله" أكثر من غيره خصص في القسم بدخول التاء عليه.

وتحذف جارة بغير عوض قليلا، وبعوض كثيرا. والعوض: إما همزة الاستفهام ممدودة، وإما قطع همزة الوصل، وإما هاء ثابتة الألف وساقطتها، فيقال: "الله لأفعلن" و"قائله لأفعلن" و"ها الله" - بالمد - و"هالله" - بلا مد.

ومن العرب من يقول: "ها الله" - بالمد والهمز - و"هالله" - بهمزة دون مد - ومذهب الأخصش "أن الجر - هنا - بالعوض من الحرف لا بالحرف المحذوف. وتبع الأخصش في هذا جماعة من المحققين وهو مذهب قوي؛ لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء، والتاء من الواو."

(مسلمة) ؛ فلها [بها] (١) مناسبة (٢)، وقد تخلّفها أي [تخلّف] (٣) الهاء اللام، ويصحُّ أن يكون الضمير في تخلّفها للتاء، ومثّل له بقوله: (لِّله لا يُؤخَّرُ الأجلُ)، والظاهر أن هذا المثال سُمِعَ من العرب (٤).
قوله: "بخلاف (قد) الاسمية، فإنها مختصة بالاسم؛ لأنها بمعنى (حَسَبُ)، نحو: (قد زيد درهم)" (٥).

كان ينبغي أن يقول: (والفعلية) -أيضا- لأن (قد) تأتي بمعنى [الفعل، أيضا] (٦)، لكن ربّما يكون الشارح موافقا لمن يسميها اسمَ فعلٍ

(١) ساقط من (ب).

(٢) ينظر في: الكتاب ١/٥٩، ٣/٤٨٧، وشرح المقدمة المحسبة ١/٢٧٠.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ينظر في شرح الكافية الشافية ٢/٨٦٤، وقال حاجي عوض عند ذكره معاني اللام: "وخامسها: بمعنى الواو التي في القسم للتعجب وذلك لا يكون إلا في الأمور العظام التي تستحق أن يتعجب منها، كما في نحو: لِّله لا يُؤخَّرُ الأجلُ، أي: والله لا يؤخر الأجل، ففيه معنى التعجب، وكما في قول الهذلي [من البسيط]:

لِّله يَبْقَى على الأيام ذو حَيْدٍ... بِمُشْمَخِرٍ به الظِّئَانُ والآسُ.

أي: والله لا يبقى". شرح كافية ابن الحاجب له: ص (١١١٤).

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٥٨ - ٥٩.

(٦) في (ب): بمعنى يكفي.

قال المبرد: "أما (صه)، و (مه)، و (قد) التي بمعنى (حَسَبُ)، فمبنيات على السكُون؛ حركة ما قبل أواخرها، وأنها في معنى (فعل)". المقتضب (٣/١٧٩) فهو يقرر أنها في معنى الفعل وليست فعلا.

لِحَيْثُهَا^(١)، فتكونُ -أيضاً- اسماً^(٢)، فإذا جُرَّ (زيدٌ) في المثالِ المذكورِ [فتكونُ]^(٣) (قدٌ) محلُّها [الرفعُ، على أنها]^(٤) مبتدأ، و(زيدٌ) مجرورٌ بالإضافة، و(درهمٌ)^(٥) [أ/٦] خبرُها، والمعنى: (حسبُ زيدٍ درهمٌ)، [وإذا نُصب (زيداً) فالمعنى: (يكفي زيداً درهمٌ)]^(٦) [ف(زيداً)]^(٧): مفعولٌ مقدَّم، و(درهمٌ): فاعلٌ مؤخرٌ، وفي لحوقِ نونِ الوقايةِ بـ(قدٌ) غيرِ الحرفيةِ بحثٌ طويلٌ، لا يليقُ بنا ذكرُه^(٨).

(١) ساقط من (ب).

(٢) قال ابن مالك عند حديثه عن (قد) في شرح التسهيل لابن مالك (٤ / ١٠٦): "فإذا كانت اسما فهي على ضربين: أحدهما: اسم فعل ماض بمعنى (كفى)، فتستعمل استعمال أسماء الأفعال، فيتم بها الكلام مع الفاعل، ولا يبرز معها ضميره، وتنصب المفعول، كقولك: (قد زيداً درهمان، والدرهمان قد زيداً)، ولا يجوز "قدأ"، كما يجوز: كفيا، لأن (قد) اسم فعل.

والثاني: أن تكون بمعنى (حَسَبُ)، أي "كافٍ" فتوافقها في الإضافة إلى المفعول، وفي لزوم استعمال أحد جزأي الابتداء، كقولك: (قد زيدٍ درهمٌ)، كما تقول: (حَسَبُ زيدٍ درهمٌ)، فـ(قد) في هذا (اسم)؛ لمرادفتها لما ثبتت اسميته معنًى واستعمالاً، وهي مبتدأ، و(درهم) الخبر، ولكنها مبنية على السكون؛ لوضعها على حرفين، وشبهها بـ(قد) الحرفية، فلم يظهر فيها الرفع."

(٣) في (أ): تكون، وما أثبتته من (ب) أوضح.

(٤) في (ب): رفع لأنها.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) في (ب) (فزيد).

(٧) في (ب) بزيادة (هنا).

[باب الإعراب]

قَوْلُهُ: "عند من يقول: إنه معنوي"^(١).

يشير بذلك إلى أنه وقع خلاف بين النحويين في أن الإعراب الاصطلاحي هل هو لفظي أو معنوي، أي: محسوس، أو غير محسوس، فمن قال: إنه معنوي، عرفه بما قاله الماتن؛ لأنَّ التغيير غير محسوس؛ لأنه مصدر، والمصادر غير محسوسة، ومن قال: إنه لفظي، عرفه بأنه: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من رفع، أو نصب، أو خفض، أو جزم، والتعريفان متقاربان^(٢)، بيان ذلك إذا قيل: (جاء زيد)، و(رأيتُ زيداً)، و(مررتُ بزيد)، فعند من قال: إنه معنوي، [الانتقال من نصب (زيد) إلى خفضه، بعدما كان مرفوعاً، وانتقل إلى نصبه هو الإعراب]^(٣)، فلا يكون عنده الإعراب [نفس الحركات]^(٤)، وعند من قال: إنه لفظي: الإعراب^(٥) [هو

-
- (١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٦١. والنص فيها: "الإعراب في اصطلاح من يقول إنه معنوي".
(٢) الإعراب في الاصطلاح ففيه مذهبان: الأول: أنه لفظي، أي نفس الحركات، وعرفوه بأنه: "ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف" والثاني: أنه معنوي والحركات دلائل عليه، وعرفوه بأنه: "تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً" ينظر في التسهيل ٧، شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/١، ارتشاف الضرب ٨٣٣/٢، والتذليل ١١٥/١ - ١١٦، المقاصد الشافية ٧١/١، شرح شذور الذهب للجوجوري ٢٢٧/١، الأشموني ٤١/١.
(٣) في (ب): الانتقال من الرفع زيد إلى نصبه، وخفضه هو الإعراب.
(٤) في (ب): لها مجموع الحركات.
(٥) في (ب) زيادة: (موجود في حركة واحدة وهذا هو الصحيح؛ لأن (زيداً) كان قبل دخول العامل عليه موقوفاً فلما دخل عليه العامل جيء بمقتضاه من رفع أو نصب

نفس الحركات، وهذا هو الظاهر، كما برهنوا عليه في محله، وأجمعوا على أن (زيداً) - مثلاً - كان قبل تركيبه مع العامل مَوْقُوفًا إلا ابن الحاجب، فقد قال: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ؛ لأنه قال في كافيته: فالمعربُ المركبُ الذي لم يُشْبِهْ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ^(١)، فَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ الْمَعْرَبَ مَا وُجِدَ فِيهِ شَرْطَانِ، أَحَدُهُمَا: عَدَمِيٌّ، وَهُوَ أَلَّا يُشْبِهَ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ، وَهُوَ الْحَرْفُ، أَوْ الْفِعْلُ الْمَاضِي، وَالثَّانِي: وَجُودِيٌّ، وَهُوَ أَنْ يُرَكَّبَ مَعَ عَامِلِهِ هَذَا^(٢). وقد قال بعضُ الْمُحَقِّقِينَ^(٣): مرادُ ابنِ الْحَاجِبِ بِذَلِكَ: (المعربُ بالفعل) وإلا فهو - أي: ابنُ الْحَاجِبِ - لَا يُنْكَرُ أَنْ يُمَثَّلَ: (زيدٌ) قبلَ التَّركيبِ معربٌ بِالْقُوَّةِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ قَابِلٌ لِلْإِعْرَابِ، فَلْيَتَأَمَّلْ^(٤).

قَوْلُهُ: "حَقِيقَةٌ كَأَخْرِ (زيدٍ)، أَوْ حُكْمًا كَأَخْرِ (يدٍ)"^(٥).

لَا شَكَّ أَنَّ أَخَرَ (زيدٍ): (الدالُّ) حَقِيقَةٌ، وَأَخَرَ (يدٍ) لَيْسَتْ^(٦) الدالُّ حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا آخِرُهُ (الياءُ)؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: (يَدِيٌّ)، فَإِذَا قُلْتَ: (جاءَ زيدٌ)، وَ(رَأَيْتُ زيداً)، [و(مررتُ بزيدٍ)]، فَقَدْ تَغَيَّرَ آخِرُهُ حَقِيقَةً، وَإِذَا قُلْتَ: (هذه

أَوْ خَفَضَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأِسْمِ، وَرَفَعَ أَوْ نَصَبَ أَوْ جَزَمَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفِعْلِ، نَحْوُ: يَضْرِبُ، وَلَنْ يَضْرِبَ، وَلَمْ يَضْرِبْ، فَتَنْبَهْ)

(١) الكافية ١١.

(٢) ينظر في الكناش ١/١١٨، والفوائد الضيائية ١/١٧٨، وحاشية الصبان ١/٨٥.

(٣) ينظر في شرح ابن الناظم ١٦، همع الهوامع ١/٧٥.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) شرح المقدمة الأجرومية، ص ٦١.

(٦) في (ب) (ليس).

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهريرابن العاري (١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

يَدٌ)، و(رَأَيْتُ يَدًا) [١] و(نظرتُ إلى يَدٍ)، فقد تغيرَ الدالُّ من (يَدٍ) وليس هو آخرها حقيقةً، بل الأصلُ: هذه يديُّ، ورأيتُ يديًّا، ونظرتُ إلى يديِّ (٢)، فالدليلُ على أن أصلَهُ الياءُ، ظهورُها في الجمعِ، فيقالُ: أَيديُّ (٣)؛ لأنَّ الجمعَ يَرُدُّ الألفاظَ إلى أصولِها (٤).

قَوْلُهُ: " والمرادُ بالكلمِ (٥) - هنا - الاسمُ المتمكَّنُ، والفعلُ المضارعُ الذي لم يتصلْ بآخرِهِ شيءٌ من نونِ [إِناتِ] (٦)، مثلُ: (يَتَرَبِّصَنَّ) (٧)، فإنه مبنيٌّ على السكونِ، ومن نونِ التوكيدِ المباشرةِ، مثلُ: (لَيُنَبِّدَنَّ) (٨)، فإنه لمبنيُّ (٩) على الفتحِ " (١٠) يريدُ بالاسمِ المتمكَّنِ أنه الذي ليسَ بمبنيِّ (١١)،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) وزدته من (ب)؛ لإكمال النص.

(٢) ينظر في أمالي ابن الحاجب ١/٣٢٥.

(٣) قال السيرافي في شرح كتاب سيويه ٥/١١٣: "إذا جمعت (يَدًا) قلت (أَيَدٍ) فجئت بياء في الجمع، كأنك جمعت (بَدِيٌّ) فقلت: (أَيَدِيٌّ)".

(٤) ينظر في: الكتاب ٣/٣٢٢، وحاشية الصبان ٣/٢٩٥.

(٥) في (أ) (بالكلام) وما أثبتته من (ب) هو الأصح.

(٦) في (ب): (الإِنات).

(٧) من سورة البقرة ٢٢٨: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)، ومن الآية ٢٣٤: (وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ).

(٨) سورة الهزمة ٤ الآية: (كَلَّا لَيُنَبِّدَنَّ فِي الْحُطَمَةِ).

(٩) في (ب): (بيني).

(١٠) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٦١، وقد زاد المؤلف في نص الأزهري التمثيل بالآيتين، والشرح.

(١١) في (ب): (يريد بالمتكَّن الاسم الذي ليس بمبني).

فيدخلُ فيه الاسمُ الذي لا ينصرفُ، فإنه يسمى متمكناً لا أمكن؛ لأنه [٦/ب] مُنعَ من التنوينِ وإحدى الحركاتِ، وهي [الجرُّ] (١)، فقد عُلِمَ أن الأسماءَ بالنسبةِ إلى التمكنِ، وغيرِهِ [على] (٢) ثلاثة أقسامٍ: متمكنٌ أمكنُ، وهو الاسمُ المعربُ، المنصرفُ، ومتمكنٌ غيرُ أمكنَ: وهو الاسمُ [المعربُ] (٣) غيرُ (٤) المنصرفِ، وغيرُ متمكنٍ ولا أمكنَ: وهو الاسمُ المبني (٥).

واعلم أن الإعرابَ أصلٌ في الأسماءِ، والبناءُ فرعٌ فيها، وأن البناءَ أصلٌ في الأفعالِ، والإعرابُ فرعٌ فيها (٦)، والموجبُ لبناءِ الاسمِ شبه الحرفِ في

(١) في (ب) وهي (الكسرة).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب) (الغير). والصواب ما في (أ).

(٥) قال ابن السراج في الأصول (١ / ٥٠): "الأسماء تنقسم قسمين: أحدهما معرب، والآخر مبني، فالمعرب يقال له: متمكن، وهو يتقسم -أيضاً- على ضربين: فقسم: لا يشبه الفعل، وقسم: يشبه الفعل، فالذي لا يشبه الفعل، هو متمكن منصرف يرفع في موضع الرفع، ويجر في موضع الجر، وينصب في موضع النصب، وينون، وقسم يضارع الفعل غير منصرف لا يدخله الجر، ولا التنوين".

(٦) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢ / ٨٣٤: "الإعراب عند البصريين أصل في الأسماء، فرع في الأفعال وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال، وعند بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم، وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة"

أحد أمورٍ أربعة^(١): (الوضع، أو المعنى، أو الإهمال، أو الافتقار)، فالشبهُ
الوضعيُّ كما في الضمائرِ، فهي مبنيةٌ؛ لأنها مشبهةٌ للحرف في الوضع؛ إذ
الحرفُ الذي هو من أقسامِ الكلامِ [موضوعٌ]^(٢) على حرفٍ هجائيٍّ، أو
حرفين^(٣)، والضمائرُ كذلك، فالتاءُ في (ضربتُ) حرفٌ واحدٌ، وكذلك في

تنظر هذه المسألة في: المرتجل لابن الخشاب ٢٧٢، ١٠٦، والتبيين عن مذاهب النحويين
ص ١٥٣، ومسائل خلافية في النحو ٨٧، توجيه الممع ٦٥، ٦٩، التذليل ١٢٢/١،
وارتشاف الضرب ٨٣٤/٢، و تمهيد القواعد ٢٢٧/١، همع الهوامع ٦٢/١.

(١) ذكر ابن مالك قسماً خامساً، وهو: (الشبه اللفظي والمعنوي معاً)، فقال: "وأما
القراءة المشهورة "حاشى لله" بلا تنوين. فالوجه فيها أن يكون (حاشا) مبنياً لشبهه
ب(حاشى) الذي هو حرف، فإنه شبيه به لفظاً ومعنى فجرى مجراه في البناء كما
جرى (عن) في قوله: [من الكامل]

من (عن) يميني تارة وأمامي

مجرى (عن) في نحو: (رويت عن زيد)، و(أعرضت عن عمرو). شرح التسهيل لابن
مالك (٢ / ٣٠٩)، وينظر في التذليل ٨ / ٣٢٥.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) قال الشاطبي في المقاصد الشافية ١ / ٧٤ - ٧٥: "الشبه الوضعي وهو كون الاسم
وُضِعَ وَضِعَ الحرف، على حرف واحد أو حرفين على ما يتبين، فلما أشبهه من هذا
الوجه حُكِمَ عليه بالبناء، الذي هو أصل في الحرف، إعمالاً للشبه المذكور، ومثله
الناظم باسمي (جِئْتَنَا) وهما (التاء ونا)، ف(التاء) موضوعة في الأصل على حرف
واحد ك(اللام، والباء والكاف، والواو، والهمزة) وما أشبهها، ويدخل في ضمن
هذا المثال كلُّ ما وضع من الأسماء ذلك الوضع ك(الكاف) في (أكرمك)، و(الياء)
في (تضربين) على مذهب سيوييه، و(الواو) في (ضربوا)، و(الألف) في (ضربا).

(ضربْتُمَا، وضربْتُم وضربْتُنَّ) الضميرُ هو (التاء) فقط، وما بعدهُ حروفٌ دالَّةٌ على التثنية، وجمع المذكرِ، و(١) المؤنَّث [٢]، وفي [٣] (أنا، وأنتَ، وأنتِ، وأنْتُمَا، وأنْتُمْ، وأنْتُنَّ) الضميرُ هو (الهمزة والنون) فقط، وما بعدهُمَا (٤) حروفٌ دالَّةٌ على أصحابِ الضمائرِ (٥).

و(النون) في (ضربن)، وما كان مثلها، و(نا) في قوله: (جئنا) موضوعة على حرفين - ثانيهما حرف لين - وضِعاً أوَّلِيًّا، ك(ما) و(لا) و(يا). وينظر في الأشموني ٤٢/١.

(١) في (ب): هنا بزيادة كلمة: (جمع).

(٢) المسألة فيها مذهبان، الأول: أن الضمير هو (التاء) وحدها، وما بعده حروف دالة على التثنية وجمع المذكر والمؤنث، ينظر في: المقتضب ١/٢٦٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢٩٥/١، المرتجل ٣٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٢٢، والكناش ١/٢٤٣، تمهيد القواعد ١/٤٥٣، تعليق الفرائد ٢/٨٧١، وشرح الأجرومية للرملي ١٣٣ - ١٣٤.

والثاني: أن الضمير هو التاء وما بعدها، ينظر في: شرح الأجرومية للرملي ١٣٣ - ١٣٤.

(٣) في (ب): (وهو) والصواب ما في (أ).

(٤) في (ب): (وبعدها).

(٥) العاري هنا مختار مذهب البصريين حيث اقتصر على ذكر رأيهم؛ لأن المسألة فيها خلاف، فالألف والنون هو الاسم عند البصريين، يقول سيويه: "ومن ذلك قولهم "أنا" فإذا وصل قال "أن" أقول ذلك لا يكون في الوقف في "أنا" إلا الألف". الكتاب (٤/ ١٦٤)، وينظر في الحجة للقراء السبعة ٢/٣٥٩ - ٣٦٠، والتفسير البسيط ٤/٣٧٤، والمرتل ٣٣١، ٣٢٨، والبديع في علم العربية ٢/٧، وشرح

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

فإن قيل: يخرج عما نقول لفظ: (نحن) (١)، فإن حروفه الثلاثة
موضوعة له. لأجيب (٢) بأن هذا فردٌ نادرٌ، [فألحق] (٣) بالأعم الأغلب (٤).

المفصل ٥/٢، ٢٣٥/٣٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٢)، وشرح ألفية
ابن معط (١/ ٦٦٢)، والتذييل (٢/ ١٩٤)، وتوضيح المقاصد ١/٣٦٥ - ٣٦٦،
وتمهيد القواعد ١/٤٩٨، وتعليق الفرائد ٢/٦٩، وشرح الأشموني (١/ ٩٠)،
وحاشية الصبان ١/١٧٠.

وذهب الكوفيون إلى أنها بكمالها هي الاسم، واحتجوا لذلك بقول الشاعر [من
الوافر]:

٤٤٧ - أنا سيفُ العشيِّرةِ فاعرُفوني... حميدٌ قد تدرّيتُ السنّاماً

وجهُ الشاهد أنه أثبت الألفَ في حالِ الوصلِ، ومنه قراءةُ نافع: (أنا أُحيي) قالوا:
فإثباتها في الوصلِ دليلٌ على ما قلناه. ينظر في: شرح المفصل ٢/٣٠٤، ٥/٢٣٥،
شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٢)، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٩٥،
التذييل ٢/١٩٥، وتوضيح المقاصد ١/٣٦٥ - ٣٦٦، والمساعد (١/ ٩٨)، وتمهيد
القواعد ١/٤٩٩، والتصريح ١/١٠٣، والأشموني (١/ ٩٠)
واختاره ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ١٤١) حيث قال: "والصحيح أن (أنا) بثبوت
الألفِ وقفاً ووصلاً هو الأصل، وهي لغة بني تميم."

(١) في (ب): يرد ما قلتُم نحن.

(٢) في (ب): فيجاب.

(٣) في (ب): فلحق.

(٤) وهو ما ذهب إليه مرعي بن يوسف الكرمي - أيضاً - في كتابه دليل الطالبين

ص ٢١، حيث قال: "فالشبه الوضعي: أن يكون الاسم موضوعاً في الأصل على

حرفٍ واحدٍ كـ "تاء" قمت، أو على حرفين وإن لم يكن ثانيهما حرف لين، كـ "الضمائر"، ولا يرد "نحن" لأنه فردٌ نادر فألحق بالأعم الأغلب". وليست هذه العلة الحقيقية لبناء "نحن" بل هي مبنية؛ لأنها من الضمائر، قال الشيخ خالد عند حديثه عن الشبه الوضعي: "فإن قيل: نحن نجد بعض الأسماء الثلاثية مبنياً كـ "نحن"، فالجواب: أن بناء نحو "نحن" ليس لهذا الشبه، بل لشبه آخر يأتي في بناء المضمرات".
التصريح ٤٣/١، وينظر في المرتجل ٣٣١.

والحقيقة أنهم قد اختلفوا في سبب بنائها، فقيل: شبه الحرف في المعنى؛ لأن كل مضمرة مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهي من معاني الحروف، وقيل: شبه الحرف في الوضع؛ لأن أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين، وحمل الأقل على الأكثر، وقيل: شبه الحرف في الافتقار؛ لأن المضمرة لا تتم دلالاته على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها، وقيل: شبه الحرف في الجمود، وقيل: اختلاف صيغه لاختلاف معانيه. ينظر في شرح كتاب سيويه للسيرافي ١٠٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٢٩٤/٢، تسهيل الفوائد ٢٩، شرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/١ - ١٦٧، شرح ابن الناظم ٣٥، توضيح المقاصد ٣٦٢/١، إرشاد السالك ١١٤/١، تعليق الفرائد ١٣١/١، التصريح ٩٩/١ - ١٠٠، حاشية الصبان ١٦٤/١.

والشبهُ المعنويُّ^(١)، كما في أسماء الاستفهام [وأسماء الشرط]^(٢) وأسماء الإشارة^(٣)، [مثل]^(٤): (متى، وأين، وكيف، [وذا، وذو، وغيرها])^(٥)، [فُبَيِّنَتْ (متى) الاستفهامية؛ حملًا لها على همزة الاستفهام، فإن جاءت،

(١) الشبه المَعْنَوِيّ وهو: أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف، لا بمعنى أنه حل محلها أو للحرف؛ كتضمن الظرف معنى في، والتمييز معنى "من"، بل بمعنى أنه خلف حرفًا في معناه، أي: أُدِّيَ به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم، سواء تضمن معنى حرف موجود كما في "مَتَى" فإنها تستعمل للاستفهام، نحو: متى تقوم؟ وللشرط، نحو: "متى تقم أقم"، فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الأول، ومعنى إن في الثاني، وكلاهما موجود. أو غير موجود "و" ذلك كما في "هنا" أي: أسماء الإشارة، فإنها مبنية؛ لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا، لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدي بالحرف كالخطاب والتنبيه. الأشموني ٤٢/١ - ٤٣.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) أسماء الإشارة إذا كانت مثناة كانت معربة: "أي نقول: في تشية المذكر "ذان" في الرفع، و"ذين" في الجر والنصب، وفي تشية المؤنث "تان" في الرفع و"تين" في الجر والنصب، تعربهما إعراب المثني. "وإن كانا مشابهيين للمبني؛ لأن التشية عارضت شبه الحرف؛ لكونها من خواص الأسماء فلم يؤثر شبه الحرف، ولم يش من أسماء الإشارة غير "ذا وتا". توضيح المقاصد (٤٠٧ / ١)

(٤) في (ب): فمثل

(٥) ساقط من (ب).

أي: (متى) شرطاً فُتْبِنِي؛ حملاً على (إِنْ) الشرطية^(١)، [وكذلك (أين) تأتي استفهاميةً وشرطاً^(٢)، ففيها ما تقدم في (متى)، و (كيف) لا تأتي في الأصحّ إلا استفهاميةً، فبناؤها حملاً على الهمزة^(٣)] ^(٤) وأسماء الإشارة أشبهت حرفاً كان ينبغي أن يوضع له لفظاً^(٥) فلم يوضع، وذلك [أَنَّ^(٦)] الإشارة معنًى من المعاني، [كالشرط^(٧)]، والاستفهام، فلم يوضع لها [حرفاً^(٨)]، بل كلها أسماء، فقالوا: أشبهت حرفاً مقدراً^(٩) لوجوده^(١٠)،

(١) العبارة في (ب) بلفظ: (إذا كان استفهاماً، بنيت لشبهها معنى همزة الاستفهام، وإذا كُنَّ شرطيات مع زيادة (ما) على كيف، بنيت لشبهها معنى (إِنْ) الشرطية).

(٢) في (أ): وشرط.

(٣) "بنيت (أين وكيف)؛ لوقوعهما موقع حرف الاستفهام" البديع في علم العربية ١/ ٥١، وينظر في: المسائل الحلييات ١٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٣.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) زيادة من (ب)

(٦) في (ب): (لأن).

(٧) في (ب): (كالخطاب).

(٨) في (أ): (حرفاً) وما أثبتته من (ب) هو الصواب.

(٩) ينظر في: التذييل ٢١٥/٣، تعليق الفرائد ٣٤٩/٢، التصريح ٤٤/١.

(١٠) زيادة من (ب)

وقال بعضهم: إنما بُنيتُ أسماءُ الإشارة؛ لأن [١] (بعضها مُشبهٌ للحرف في الوضع على حرفين هجائين، فحُمِلَ الباقي عليه) [٢].
والشبهُ الإهماليُّ [٣]، كما في أسماءِ الأفعالِ [مثل] [٤]: (صَهْ، ورُوَيْدُ)،

(١) في (ب) بلفظ: (لأن وضع بعضها على حرفين مثل (ذا) و(ذي) و(ذه) و(ته) فبنيت لشبهها الحرف في الوضع وحمل الذي على أكثر من حرفين مثل (ذان) و(تان)، و(ذين) و(تين)، وهؤلاء على ما وضع منها على حرفين).

(٢) قال أبو حيان في التذييل ٣ / ٢١٥: "وأما شبه الحرف وضعاً فهو ما منها على حرفين نحو "ذا" و"ذي" وأشبهت الحروف بذلك فبنيت، وحملت البواقي عليها؛ لأنها فروع لها أو كالفروع، نحو "هنا" وأخواتها، فإنها ليست فروعاً لـ"ذا" و"ذي" لكنها كالفروع؛ إذ قد يستغني عنها بـ"ذا" و"ذي". وينظر في: تعليق الفرائد ٢ / ٣٤٩، والمساعد ١ / ١٩٥.

(٣) هذا الشبه الذي ذكره أورده ابن مالك في الكافية الكبرى ومثل له في شرحها بأوائل السور، فإنها تشبه الحروف المهملة ك (بل ولو) في كونها لا عاملة ولا معمولة، وهذا على القول بأن أوائل السور لا محل لها من الإعراب؛ لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه، وقيل: إنها في محل رفع على الابتداء أو الخبر أو نصب بـ(اقرأ)، أو جر قسماً، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب وأسماء الهجاء المسرودة كألف باء تاء ثاء جيم وأسماء العدد كواحد اثنين ثلاثة". همع الهوامع (١ / ٧٠)

والفرق بين الشبه الإهمالي والشبه الاستعمالي أن الشبه الإهمالي يكون الاسم غير عامل ولا معمول، كالحروف المهملة، ومثل ذلك الأسماء قبل التركيب، كفتوح السور، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة، أما الشبه الاستعمالي، فهو موجود في أسماء الأفعال، فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب. ينظر في: الأشموني ١ / ٤٣، والتصريح ١ / ٤٨.

(٤) في (ب): (نحو).

وباقية مشهورٌ، [فسرُ بنائها] (١) شبهها الحرفَ في الإهمالِ، أي: كما أن الحرفَ مهملٌ يَعْمَلُ، ولا يَعْمَلُ فيه غيرهُ، كذلك أسماءُ الأفعالِ عاملةٌ غيرُ معمولةٍ (٢).

والشبهُ الافتقاريُّ (٣)، كما في الأسماءِ الموصولةِ، كالذي [٧/أ]، والتي، [وغيرها] (٤) فإنها بُنِيَتْ؛ لأنها مفتقرةٌ إلى الصلةِ في إفادةِ المقصودِ بها، فإنك إذا قلتَ: [جاءَ الذي]، وسَكَتَ، لم تحصلُ فائدةٌ، إلا بأن تقولَ

(١) في (ب): (وعلة بنائها).

(٢) الذي مثل به هنا للشبه الإهمالي يُجمَعُ النحاة على أنه المسمى الشبه الاستعمالي: ينظر في: توضيح المقاصد ٣٠٠/١، أوضح المسالك ٥٧/١، شرح المكودي ص ١٠٠، الحدود في علم النحو للأبدي ٤٥٦، الأشموني ٤٣/١، همع الهوامع ٦٩/١، دليل الطالبين لكلام النحويين ٢١، حاشية الصبان ٨١/١. فهو بذلك مخالف لما ذهب إليه النحاة.

(٣) قال الأشموني (١/٤٣): "الشبه الافتقاري، وهو: أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلاً - أي: لازماً - كالحرف، كما في "إذ" و"إذا" و"حيث" والموصولات الاسمية. أما ما افتقر إلى مفرد كـ"سبحان"، أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصل - أي: غير لازم - كافتقار المضاف في نحو: (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) إلى الجملة بعده؛ فلا يبنى؛ لأن افتقار "يوم" إلى الجملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ألا ترى أن "يوماً" في غير هذا التركيب لا يفتقر إليها؟ نحو: (هذا يومٌ مباركٌ)، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة، فإنها مفتقرة إليها لكن افتقاراً غير مؤصل؛ لأنه ليس لذات النكرة، وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار."

(٤) زيادة من (ب).

عَقِبَهُ: (قَامَ) أو (قَعَدَ) مثلاً، وكذلك الحرفُ، فإذا قلتَ [١]: (شَرِيتُ مِنْ،) وسَكَتَ، لم تحصلُ الفائدةُ إلا بأن تقولَ: (الماءِ) أو (العسلِ) [ونحوهما] [٢]، فتأمل، وقد أطلنا لهذا البحث؛ لأنه مما ينبغي أن يُضَبَّطَ [٣] وما تركنا بما ذكرنا [٤].

وأما قول الشارح: "والفعل المضارع... إلخ" [٥].

[فلا شك] [٦] أن المضارع إذا اتصلَ به نونُ الإناثِ بُنيَ على السكونِ، [مثل] [٧]: (الهنداتُ يضربنَ) لو إذا باشرتُهُ نونُ التوكيدِ بُنيَ على الفتح، مُحَفَّفَةٌ كانت، أو مُثَقَّلَةٌ، نحو: (لَأُكْرِمَنَّ، ولَأُضْرِبَنَّ) [٨]، ذَكَرُ عَلَّةٌ [٩] ذَلِكَ بَعْدُ [١٠].

(١) ساقط من (أ) زدته من (ب).

(٢) في (ب): مثلاً.

(٣) ساقط من (أ) زدته من (ب).

(٤) نص العبارة في (ب): وما تركنا أطول.

(٥) شرح المقدمة الأجرومية، ص ٦١.

(٦) في (ب): فبيانه أن.

(٧) في (أ): (على)، وما أثبتته من (ب) هو الصحيح

(٨) ساقط من (أ) زدته من (ب). وهذا الضبط للمثاليين على أن النون مثقلة، ومثال

المخففة: (لَأُكْرِمَنَّ، ولَأُضْرِبَنَّ).

(٩) العلة التي ذكرها بعدُ هي: "تركيبه معهما تركيب خمسة عشر" الحاشية ٩/أ.

(١٠) في (ب): وسنذكر علة ذلك بعد.

قَوْلُهُ: " والمرادُ بالعامِل: ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب" (١).
 بيان ذلك أنك إذا أردت أن تخبر أن (زيداً) صدرَ منه ضَرْبٌ في الزمانِ
 الماضي، قلتَ: (ضَرْبَ زَيْدٍ)، ف (ضَرْبَ) [هنا] (٢) عاملٌ؛ لأنه قَوْمٌ المعنى
 المقتضي للإعراب؛ لأن المقتضي له (٣) أن يكونَ (زيدٌ) فاعلَ الضربِ،
 والفاعليةُ تقتضي الرفعَ، و(ضَرْبَ) يطلبُ مرفوعاً، فأتيتَ بقولك: (ضَرْبَ
 زيدٌ).

وكذلك إذا أردتَ أن تطلبَ (٤) من أحدٍ (إِكْرَامَ زيدٍ) في المستقبلِ،
 تقولُ: (أَكْرِمْ زيداً)، ف(أَكْرِمْ) قَوْمٌ المعنى المقتضي للإعراب؛ لأن المقتضي
 له أن يكونَ مفعولاً به (٥) الإِكْرَامُ، والمفعوليةُ تقتضي النصبَ، و(أَكْرِمْ)
 يُطْلَبُ (٦) منصوباً بعد مرفوعٍ؛ فأتيتَ بقولك: (أَكْرِمْ زيداً) (٧).

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٦٢، وهو متفق في هذا التعريف مع الرضي ينظر في

الكافية ص ١١.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) في (ب): (هو لذلك)، والصواب ما أثبتته.

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) في (ب): لذلك أن يكون زيدٌ مفعولَ الإِكْرَامِ.

(٦) في (ب): يقتضي.

(٧) قال الجامي: " (العامِل - لفظياً كان أو معنوياً - ما به يتقوم أي: يحصل المعنى

المقتضي للإعراب ففي (جاءني زيد) (جاء) عامل؛ إذ به حصل معنى الفاعلية في

(زيد)، فجعل الرفع علامة لها، وفي (مررت بزيد) الباء عامل؛ إذ به حصل معنى

الإضافة في (زيد) فجعل الجر علامة لها).

قَوْلُهُ: " حالانِ من: (تَغْيِيرٌ)"(١).

أي مؤولانِ باسمِ المفعولِ، أي: حالَ كونِ التغييرِ ملفوظاً به، أو
مُقَدِّراً(٢)؛ لأنَّ المَصَدَرَ

- ومن ثمة لم يقصد النحاة من تسميته عاملاً أنه عامل على وجه الحقيقة، وأنه محدث لهذه الحركات، وإنما نظروا إلى كلام العرب فوجدوا أن بين ألفاظه ارتباطاً، وأن وجود بعض الألفاظ والمعاني - بسبب هذا الارتباط - يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، فجعلوا هذه الألفاظ والمعاني كالسبب في العمل، ونسبوا إليها العمل على وجه المجاز لا الحقيقة؛ وذلك لأجل التقريب والتسهيل على المتعلمين. ولا يتصور أن أحداً من الناس يشك في أن محدث هذه الحركات هو المتكلم الذي ألهمه الله - سبحانه وتعالى - ذلك.

وقد لفت بعض النحاة النظر إلى هذه الحقيقة منهم الرضي حيث قال: (اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسُمِّيَ عاملاً؛ لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزئي الكلام). وأرى أنه بهذا يسقط رد ابن مضاء على النحويين في اعتدادهم بالعامل". الفوائد الضيائية ١/ ١٢٣ - ١٢٤.

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٦٣. يقصد إعراب: "لفظاً أو تقديراً" من قول المصنف: "الإعراب هو تغيير أو آخر الكلم، لاختلاف العوامل الداخلة عليها، لفظاً أو تقديراً".

(٢) وقوع المصدر المنكر حالاً ليس بمقيس عند النحاة، قال سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال: "

وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجاءة ومفاجأة، وكفاحاً ومكافحة، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً. وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضوع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً. ألا ترى أنه لا يحسن (أتانا سرعة ولا أتانا رجلة)، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقيا وحمداً.

امتي] (١) وَقَعَ حَالًا [وَجَبَ تَأْوِيلُهُ] (٢) بِاسْمِ فَاعِلٍ ، أَوْ بِاسْمِ مَفْعُولٍ ، عَلَى

واطررد في هذا الباب الذى قبله لأن المصدر هناك ليس في موضع فاعل". الكتاب ١ / ٣٧٠ - ٣٧١ ، وينظر في الأصول لابن السراج ١ / ١٦٤ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٢٨٣ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ٢٥٠ .

إلا أن المبرد ذهب إلى جوازه إذا كانت الحال فيه نوعاً من عاملها حيث قال : " وَمَنْ الْمَصَادِرُ مَا يَقَعُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ فَيَسُدُّ مَسَدَهُ ، فَيَكُونُ حَالًا ، لِأَنَّهُ قَدْ نَابَ عَنِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَأَغْنَى غِنَاءَهُ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : قَتَلْتَهُ صَبْرًا ، إِثْمًا تَأْوِيلُهُ : صَابِرًا أَوْ مَصْبِرًا ، وَكَذَلِكَ : جِئْتُهُ مَشِيًّا ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : جِئْتُهُ مَأْشِيًّا فَالْتَقْدِيرُ : أَمَشَى مَشِيًّا ، لِأَنَّ الْمَجِيءَ عَلَى حَالَاتٍ ، وَالْمَصْدَرُ قَدْ دَلَّ عَلَى فِعْلِهِ مِنْ تِلْكَ الْحَالِ وَكَوَقَلْتُ : جِئْتُهُ إِعْطَاءً لَمْ يَجِزْ ؛ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ لَيْسَ مِنَ الْمَجِيءِ ، وَلَكِنْ جِئْتُهُ سَعِيًّا ، فَهَذَا جَيِّدٌ ؛ لِأَنَّ الْمَجِيءَ يَكُونُ سَعِيًّا ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعِيًّا) فَهَذَا اخْتِصَارٌ يَدُلُّ عَلَى مَا يَرِدُ مِمَّا يَشَاكِلُهَا ، وَيَجْرَى مَعَهَا كُلِّ صَنْفٍ مِنْهَا " . المقتضب (٣ / ٢٣٤) .

وقال الشيخ خالد : " وقوع المصدر النكرة حالاً كثير . " ومع كثرة ذلك فقال " سيبويه والجمهور : لا ينقاس مطلقاً ، سواء أكان نوعاً من العامل أم لا ، كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتاً أو خبراً بجامع الصفة المعنوية " .

وقاسه المبرد فيما كان نوعاً من العامل " فيه ؛ لأنه حينئذ يدل على الهيئة ، بنفسه " فأجاز " قياساً " جاء زيد سرعة " ؛ لأن السرعة نوع من المجيء ، " ومنع جاء ضحكاً " ؛ لأن الضحك ليس نوعاً من المجيء ، قال الموضح في الحواشي : وإنما قاسه المبرد ، ولم يقسه سيبويه ؛ لأن سيبويه يرى أنه حال على التأويل ، ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس ، كما أن عكسه لا ينقاس ، والمبرد يرى أنه مفعول مطلق حذف عامله للدليل ، فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل للدليل ، فهذا الخلاف مبني على الخلاف في أنه حال أو مفعول مطلق " . التصريح ١ / ٥٨١ - ٥٨٢ ، وينظر في أوضح المسالك ٢ / ٢٥٩ ، الأشموني ٢ / ٩ ، حاشية الخضري ١ / ٢١٥ .

(١) في (ب) : إذا .

(٢) في (ب) : أوّل .

حسب ما يقتضيه المقام^(١)، ويجوزُ فيهما أن يكونا^(٢) منصويين على التمييز المحول عن نائب الفاعل؛ لأنَّ المصدرَ هنا هو: (تغيُّرٌ) مأخوذٌ من الفعل المبني للمفعول، فيصيرُ التقديرُ، والمعنى، لا الإعراب^(٣)؛ هو أن يُغيَّرَ لفظُ أواخرِ الكَلِمِ أو يُغيَّرَ تقديرُها^(٤)، ولعلَّ هذا أشبهُ؛ لسلامته من التأويل^(٥)؛ إذ القاعدةُ مقتضيةٌ: متى أمكنَ عدمُ التأويلِ في الكلامِ فهو أوَّلَى^(٦) قَوْلُهُ: "و (أو) - هنا - للتقسيم، لا للترديد"^(٧).

يعني [أن]^(٨) التغيُّرَ في أواخرِ الكَلِمِ ينقسمُ إلى قسمين: أحدهما: تغيُّرٌ بالفعل، والثاني: تغيُّرٌ بالقوَّة^(٩) أي: التقديرُ في الأحوالِ الثلاثة،

(١) ينظر في: الفوائد الضيائية ١/ ٤٤٣، ٣/ ٢. يعني أنهما: مصدران بمعنى المفعول منصوبان على الحال.

(٢) في (ب): وجوز بعضهم فيهما - أي: في لفظا وتقديرا - أن يكونا.

(٣) زيادة من (ب) أوضح مما في (أ) وهو (على تقدير أن يكون المعنى لا الإعراب).

(٤) قال الجامي: "لفظا أو تقديرا" نصب على التمييز - أي: يختلف لفظ آخره، أو تقديره". الفوائد الضيائية ١/ ١٨٢.

وزاد الجامي إعرابا ثالثا: فقال: "أو على المصدرية، أي: يختلف اختلاف لفظ أو تقدير". الفوائد الضيائية ١/ ١٨٢، وينظر حاشية الصبان ١/ ٧٤.

- وزاد الصبان إعرابا رابعا فقال: "والأظهر من جهة المعنى أنهما منصوبان بنزع الخافض، وإن ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعي أي على الراجح". حاشية الصبان ١/ ٧٤.

(٥) العاري هنا يختار إعرابها تمييزا محولا عن نائب الفاعل، ثم دعم اختياره بالدليل.

(٦) زيادة من (ب).

(٧) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٦٣.

(٨) كلمة (أن) ساقطة من (ب).

(٩) سقطت من (ب) عبارة: فنحو (زيد) تغيير بالفعل.

اونحو] (١) [الفتى، وغلامي) تَغْيِيرٌ بِالْقُوَّةِ، أي: التقدير في الأحوال الثلاثة، ففي نحو: (الفتى) في الرفع تُقَدَّرُ ضَمَّةٌ عَلَى الْأَلْفِ؛ لأنها لا تقبلُ الحركةَ، ويُسَمَّى بالمَقْصُورِ، أي: المَحْبُوسِ؛ لأنه قُصِرَ، أي: حُبِسَ عَنِ حَرَكَاتِهِ] (٢) الثلاث (٣)، قال تعالى: (حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ) (٤)، أي: محبوسات (٥)، وفي نحو (غلامي)، أي: المضاف إلى ياء المتكلم (٦)، [ما عدا

(١) في (ب): ففي نحو.

(٢) في (ب) بلفظ: (الفتى في الرفع ضمة مقدره على الألف، وفي النصب فتحة على الألف، وفي الجر كسرة على الألف؛ لتعذر الحركة على الألف؛ لأنها لا تقبل الحركة، ويسمى هذا مقصوراً أي: محبوساً؛ لأنه قصر أي: حبس عن حركاته).

(٣) قال الفارسي في المسائل العسكرية عند حديثه عن إعراب المقصور: "ينوى في حرف إعرابه الحركات الثلاث، ولا يظهر شيء منها في حالة من أحوال الاسم فهو نحو: الرجا، والعصا، والمعلى، والمثنى، والمسرى، والمعزى، والأرطى، وحبارى، وحبلى، وقرقرى، فحرف الإعراب في هذا القبيل يكون على صورة واحدة في الرفع، والنصب، والجر، تقول: هذا المعلى، ورأيت المعلى، ومررت بالمعلى، فتستوى الصورة في الأحوال الثلاث في ظاهر اللفظ، والحركة مقدره منوية" ص ١٢٦، وينظر في أوضح المسالك ١/٩٦، شرح شذور الذهب ٨٣، التصريح ١/٩١.

(٤) سورة الرحمن الآية (٧٢).

(٥) ينظر في الكشف والبيان للثعلبي ٩/١٩٥، ١٩٦، والتفسير البسيط ١٩/٤٩، ٢١/١٩٩، تفسير السمعاني ٥/٣٣٨.

(٦) مما تقدر فيه حركات الإعراب الثلاث: المضاف لياء المتكلم، نحو: قام غلامي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي. ينظر في التذييل (١/٢١٨)، همع الهوامع ١/٢٠٨.

المقصور، والتثنية، والجمع^(١) [٢] تُقَدَّرُ الحركاتُ الثلاثُ على ما قبل [ب/٧] المقصور، والياء؛ لاشتغاله بالحركة المناسبة للياء، وهي الكسرة، وفي نحو (القاضي)، أي: كل اسمٍ آخره ياءٌ مكسورٌ ما قبلها، تُقَدَّرُ الضمةُ في الرفع، والكسرةُ في الجر^(٣) على الياء؛ لاستثقالهما عليها، وتُظْهَرُ الفتحَةُ للخفة^(٤) هذا إذا

(١) الأصل في (ياء) الإضافة أن يكسر ما قبلها، تقول: هذا حَجْرِي فتكسر الراء، وهي في موضع ضم، وكذلك رأيت حجْرِي، فإذا جاءتْ بَعْدَ الألفِ المقصورة لم تكسرهما؛ لأن الألف لا تُحْرَكُ، وكذلك إذا جاءت بعد ألف التثنية في الرفع في قولك: هما غلاماي، وبعد ياء النصب في قولك: رأيت غلامي، وبعد كل ياء قبلها - كسرة نحو هذا قاضي ورأيت مُسْلِمِي، فجعلت هُذَيْلٌ بدلاً من كسرة الألف تغييرها إلى الياء، وليس أحدٌ من النحويين إلا وقد حكى هذه اللغة.

قال أبو ذؤيب: [من الكامل]

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ... فَتُخْرِمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٍ

معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٥٤، وينظر في: اللامات للزجاجي ٩٧، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٨٣، شرح ابن عقيل ٣/٩٠، تمهيد القواعد ٧/٣٢٧١، شرح شذور الذهب للجوجري ١/٢٢٢ - ٢٢٣.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب) بلفظ: تقدر الضمة والكسرة في الرفع والجر.

(٤) الياء المكسور ما قبلها لا يدخلها خفض ولا رفع لثقل ذلك، نحو (ياء القاضي) ويدخلها الفتح في قولك: (رأيت القاضي). المقتضب (٤/٢٤٨) وينظر في شرح المفصل لابن يعيش ١/١٦٤، ارتشاف الضرب ٢/٨٤٩، التذليل ١/٢٠٠، شرح شذور الذهب لابن هشام ٨٦، إرشاد السالك ١/١٠٨.

كان، [أي] (١): نحو: (الفتى والقاضي) غير [مضاف] (٢) إلى ما أوله همزة وصل؛ لأنهما إذا كانا كذلك تُقدَّرُ على المحذوف؛ لالتقاء الساكنين، نحو (جاء فتى الأماجد، و(قاضي البلد)، ففي الأول يُقال: علامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، وفي الثاني على الياء المحذوفة] (٣) كذلك، [وقولهم في نحو (غلامي) إذا أضيف، أي: إذا اتصل بساكن بعده؛ لأنه مضاف فلا يضافُ ثانيًا، مثله: (جاء غلامي المؤدّب)، فتقول: علامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، وهذا إذا لم تُحرِّك الياء بالفتح، فإذا حرَّكت بالفتح، قيل (جاء غلامي المؤدّب)] (٤)، وبعضهم يسقطهما في الكتابة تبعًا للفظ، [فيكتبهما] (٥) هكذا: فَتَ الْأَمَاجِدِ، وقاضِ الْبَلَدِ (٦). [وغلامِ المؤدّب] (٧)

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): مضافين.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في (ب): فيكتبها.

(٦) قال ابن الأثير في البديع (٢٠ / ١) عند حديثه عن ياء المنقوص: "فإذا لقيها ساكن بعدها، كـ (لام التعريف)، و(باء ابن)، حذفت الياء لفظًا، وثبتت خطأ، نحو: قاضي القوم، ورامي ابنك"، وينظر في الأصول لابن السراج ٣٧٣/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٤٠، تمهيد القواعد ١٠/٥٢٩٣، همع الهوامع (٣/٤٢٨).

(٧) زيادة من (ب).

وَقَوْلُهُ: "لا للترديد"^(١).

معناه لو كانت (أو) -هنا- للترديد لما كان فيه فائدة، ولأوهم غير المقصود؛ لأن [٢] المعنى حينئذ أن الماتن متردد بين التغيير اللفظي والتقديري.

قَوْلُهُ^(٣): "فإن كانت محذوفة، نحو: جاء فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى، فإنك تقول في الرفع: ضمة مقدرّة على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، لوفي النصب: فتحة مقدرّة، كذلك، وفي الخفض: كسرة مقدرّة، كذلك"^(٤) مع قوله بعد: "فإن كانت محذوفة، نحو: جاء قاضٍ ومررت بقاضٍ، فإنك تقول في الرفع: [علامة رفعه]^(٥) ضمة مقدرّة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، وفي الجرّ: [كسرة مقدرّة]^(٦) كذلك"^(٧).

هُوَ فَصَّلَ ذَلِكَ كَمَا تَرَى، لَكِنْ لَمْ يَبَيِّنْ كَيْفِيَةَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، لِوَيَّانُ ذَلِكَ^(٨) أَنْكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُنَوِّنَ مِثْلَ: (فتى وقاضي)، فَتَجِدُ فِي [الأول]^(٩)

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٦٣.

(٢) العبارة التي بين المعقوفتين وردت في (ب) بلفظ: (لفسد المعنى المراد، ويصير)

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٦٦.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٦٦.

(٨) في (ب): بيانه.

(٩) ساقط من (ب).

الألفَ، والياءَ [في الثاني] (١) ساكنين، والتنوينُ نونٌ ساكنةٌ، والساكنُ لا يُنتقلُ إليه إلا من متحركٍ ضرورةً، فُتُحذفُ الألفُ والياءُ لضرورةِ الإتيانِ بالتنوينِ، والفرقُ بينَ التقاءِ الساكنينِ معَ التنوينِ، وبينَ ما تقدمَ من نحو: (فَتَ الأماجدِ، وقاضيَ البلدِ)، أن الحذفَ - هنا (٢) - معَ التنوينِ ضروريٌّ؛ لأنَ النطقَ [حينئذٍ بالساكنينِ] (٣) متعَدِّراً، [وأما] (٤) في [مثل] (٥) الأولِ، فيمكنُ النطقُ به، فيقالُ: (فَتَى الأماجدِ، وقاضيَ البلدِ)، [إلا أنه غيرُ فصيحٍ]. (٦).

قوله: " وأن الانتقالَ من الوقفِ إلى الرفعِ، ومن الرفعِ إلى النصبِ، ومن النصبِ إلى غيره، هو الإعرابُ، وأن تلكَ الأحوالِ المتقلِّبِ إليها تُسمَّى أنواعَ الإعرابِ مجازاً" (٧)

[كما] (٨) يشيرُ بذلك إلى فائدتين: [إحدهما] (٩): أن معنى التغييرِ الانتقالُ، [فقال] (١٠): من النصبِ إلى غيره؛ ليدخلَ في الغيريةِ [الجرُّ بالنسبةِ إلى الاسمِ، والجزمُ بالنسبةِ إلى الفعلِ] (١١).

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب) بزيادة (أي).

(٣) في (ب): بالساكنين حينئذ.

(٤) في (ب): أما.

(٥) في (ب): المثال.

(٦) في (أ): إلا أنه غير عربي، فتأمل.

(٧) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٦٧.

(٨) ساقط من (ب).

(٩) في (أ) (أحدهما)، والصواب ما أثبتته من (ب)

(١٠) في (ب): وقال.

(١١) في (ب): (الجرُّ والجزمُ أي بالنسبةِ إلى الاسمِ هو الجرُّ، وإلى الفعلِ هو الجزمُ).

الفائدة الثانية: أنه إذا وُجِدَ رَفْعٌ في معرِبٍ مثلاً يُسَمَّى نوعَ إعرابٍ مجازاً، لا كلَّ [٨/أ] الإعرابِ، وإنما قال: مجازاً؛ لِأَنَّ النُّوعَ يُسْتَعْمَلُ في الأَجْسامِ حَقِيقَةً، كقولنا: (الرُّمَّانُ أنواعٌ: حلْوٌ، وحامِضٌ، ومُرٌّ). [فيكون استعمالُهُ في المعاني، كما هنا مجازاً] (١)

[باب علامات الإعراب، والمعرِب بعلامات فرعية]

قوله: "قدَمَ الضَّمَّةُ؛ لأصالَتِها وتَنى بالواوِ؛ لكونِها تَنشأُ عنها إذا أُشْبِعَتْ، فهي يَنْتُها، وتُلَّثَ بالألفِ؛ لأنها أختُ الواوِ في المدِّ واللَّينِ، وختَمَ بالنونِ؛ لضعفِ شَبهها بحروفِ العِلَّةِ في الغُنَّةِ عندَ سكونِها" (٢).

هذا تعليلٌ لترتيبِ الماتنِ علاماتِ الرفعِ على ما ذَكَرَ، [أي: الضَّمَّةُ] (٣) هي الأصلُ في الرفعِ، والواوُ تَنشأُ عنها عندَ الإشباعِ، فهي بِنْتُها، أي: فرعُها، والألفُ أختُ الواوِ، أي: شَبهُها في المدِّ واللَّينِ، [إلا أنَّ] (٤) الألفُ لا تكونُ إلا حرفَ مدٍّ ولينٍ؛ لأنها (لا بَدَّ وأن يكونَ) (٥) ما قبلَها مفتوحاً، [بخلافِ الواوِ، فإنها إذا كان ما قبلها مضموماً: حرفُ مدٍّ ولينٍ،

(١) زيادة من (ب).

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٦٩.

(٣) في (ب): فالضمة.

(٤) في (ب): فإن.

(٥) هذا الأسلوب غير مقيس؛ لإقحام الواو بين اسم «لا» النافية للجنس وخبرها، ومخالفة الاستعمال الصحيح لهذا الأسلوب.

كما في نحو: (يُقُولُ)، وقد تأتي حرفَ لينٍ لا مدٍّ، إذا كان ما قبلها ساكنًا، كما في نحو: (دَلُو) [١].

وقال: "وختَمَ بالنون... إلخ" [٢]، وعلَّله بقوله: "لأنَّ شبهَ النونِ بحروفِ العلةِ ضعيفٌ، أي: بَعِيدٌ" [٣].

لأنَّ شبهها بها من حيث إنه يأتي [بها] [٤] الإِدْغَامُ بغنةٍ، كما في الواو، وهذا الشبهُ هو الذي سوَّعَ حذفُها من مضارع (كان)، كما في قوله تعالى [إِخْبَارًا] [٥]: (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا) [٦]، أي: كما أن حروفَ العلةِ، وهي الواوُ، والألفُ، والياءُ، تحذفُ للجازمِ، نحو: لم يَحْشَ وَيَدْعُ ويرمِ [٧]، [بحذفِ] [٨] النونِ جوازًا من مضارع (كان)؛ لأنها أشبهت الواوَ والياءَ في غنَّةِ الإِدْغَامِ. [فتنبه ولا تغفل] [٩].

(١) ما بين المعقوفين مثبت من (ب) لوضوحه. والذي في (أ): (ب) بخلاف الواو فإنها تكون

حرف مد ولين، إذا كان ما قبلها مضموما ساكنا، كما هي في نحو: دلوا

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٦٩.

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٦٩. والنص فيها: "لضعف شبهها بحروف العلة في الغنة عند سكونها".

(٤) في (ب): فيها.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) سورة مريم من الآية (٢٠).

(٧) في (ب): لم يدع ويحش ويرم.

(٨) في (ب): تحذف.

(٩) زيادة من (ب).

قَوْلُهُ: "وتقييدُ الجمعِ [بالتأنيث] (١)، والسلامةُ جَرِيٌّ عَلَى [الأصل] (٢) الغالب، وإلا فقد يكونُ لمذكرٍ نحو: (إِصْطَبَلَاتٍ) جمع (إِصْطَبَلٍ)، وقد يكونُ جَمْعًا مُكَسَّرًا، نحو: (حُبْلِيَّاتٍ) جمع (حُبْلِيٍّ) (٣). ولا يخفى أن (إِصْطَبَلًا) مذكرٌ؛ لأنه اسمُ المكانِ المعدِّ للدوابِّ (٤)، وجمعُهُ: (إِصْطَبَلَاتٌ) ويرفعُ بالضمَّة، ويجرُّ وينصبُ بالكسرة، فيقال: (هذه إِصْطَبَلَاتٌ، ورأيت إِصْطَبَلَاتٍ، ومررت بإصْطَبَلَاتٍ) (٥)، ومثله: (صَافِنَاتٌ) جمعُ: (صَافِنٍ) (٦)، لومثلُ ذلك كثيرٌ (٧) (٨).

(١) ساقط من متن (ب) ثم استُدرك في الحاشية.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) شرح المقدمة الأجرومية، ص ٧٠.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) قال ابن هشام في شرح شذور الذهب (ص ٤٩) "مِمَّا خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ مَا جَمَعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ سِوَاءَ كَانَتْ جَمْعًا لِمَوْثٍ نَحْوِ (هِنْدَاتٍ وَزَيْنَبَاتٍ) أَوْ جَمْعًا لِمَذْكَرٍ نَحْوِ (إِصْطَبَلَاتٍ وَحَمَامَاتٍ) وَسِوَاءَ كَانَتْ سَالِمًا كَمَا مَثَّلْنَا، أَوْ ذَا تَغْيِيرٍ كـ (سَجَدَاتٍ) يَفْتَحُ الْحَيْمِ، وَ(غُرْفَاتٍ) يَضُمُّ الرَّاءَ وَفَتْحَهَا، وَ(سَدْرَاتٍ) يَكْسِرُ الدَّالَ وَفَتْحَهَا، فَهَذِهِ كُلُّهَا تَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ وَتَجْرُ بِالكسرة عَلَى الْأَصْلِ وَتَنْصَبُ بِالكسرة عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ تَقُولُ: جَاءَتْ الْهِنْدَاتُ، وَمررت بِالْهِنْدَاتِ، وَرَأَيْتِ الْهِنْدَاتِ، وَ(خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ)، خَلَقَ: فَعَلَ مَاضٍ، وَاللَّهُ: فَاعِلٌ، وَالسَّمَاوَاتُ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ وَعَلَامَةُ النِّصْبِ الكسرة نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ."

(٦) الصافنُ: الْقَائِمُ..... وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: صَفَنَ الْفَرَسُ: إِذَا قَامَ عَلَى طَرَفِ الرَّابِعَةِ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ لِمَجْمَعِ الصَّافِنِ: صَوَافِنٍ وَصَافِنَاتٍ وَصُفُونٍ. تهذيب اللغة (ص ف ن) (١٢ / ١٤٥)

(٧) ومنه (حمامات، وسبطرات، ورجالات وسراقات وسجلات) ينظر في لسان العرب (س ب ط ر).

(٨) ساقط من (ب).

و(حُبَلِيَّاتٌ) قد تَغَيَّرَ فِيهِ بِنَاءٌ مَفْرُودٌ، وَهِيَ: (حُبَلَى)، فَإِنَّ الْأَلْفَ قَلْبَتْ فِيهِ يَاءً^(١) وَبَعْضُهُمْ يُعَبِّرُ عَنْ هَذَا الْبَابِ بِقَوْلِهِ: وَمَا جُمِعَ بِالْفِ وَتَاءٍ [مَزِيدَتَيْنِ]^(٢)؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ^(٣).

قَوْلُهُ: "يُوجِبُ بِنَاءَهُ، كَثُورِ النَّسْوَةِ، نَحْوُ: (يَتَرَبَّصْنَ)^(٤)، أَوْ نُؤْيِ التَّأَكِيدِ، نَحْوُ: (لَيْسَجَنَّ وَلَيْكُونًا)^(٥)، أَوْ يَنْقَلُ إِعْرَابُهُ، كَأَلْفِ الْاِثْنَيْنِ، نَحْوُ:

(١) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة (١ / ١١٢): "وكل ما كان من هذا النوع الثالث - أعني الحبلديات والسكريات - فإن ألف التأنيث تقلب فيه ياء. وإنما قلبت ياء، ولم تحذف كما حذفت تاء التأنيث من "مسلمات" من قبل أن هذه علامة لازمة للتأنيث تنزل منزلة الجزء من الكلمة. بدليل قولهم: حبلى وحبالى، وسكرى وسكارى. فلذلك ثبتت ولم تحذف. ولما أن تثبت قلبت ياء فقلت: "حبلديات" بتحريك الياء؛ لأنك لو بقيتها ساكنةً لاحتذفت؛ لالتقاء الساكنين، فوجب قلبها ياء. ولم تقلب وأواً ليفرق بينها وبين الألف الممدودة". وينظر في: المقتضب ٧٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩٣/٥.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) قال الشيخ خالد الأزهرى: "الجمع بألف وتاء مزيدتين؛ ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر؛ وما سلم فيه المفرد وما تغير، فإن في جميع ذلك نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة، حملاً للنصب على الجر، كما في جمع المذكر السالم، إجراء للفرع على وتيرة الأصل". التصريح (١ / ٨٠).

(٤) من سورة البقرة ٢٢٨: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)، وَمِنَ الْآيَةِ ٢٣٤: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ).

(٥) سورة يوسف من الآية ٣٢.

أَتَضْرِبَانِ، و[^١] يَضْرِبَانِ، أو واو الجمع، نحو: [تَضْرِبُونَ، و[^٢] يَضْرِبُونَ، أو ياء المخاطبة، نحو: تَضْرِبِينَ"^(٣).

اعلم أن علة بناء المضارع على السكون إذا اتصل به [نون] (^٤) جمع المؤنث، [نحو] (^٥): [يَتَرَبَّصْنَ]، [حَمَلُهُ] (^٦) على الماضي [ب/٨] نحو: (ضَرَبْنَ)، وعلّة بنائه على الفتح إذا اتصل به نوناً [التوكيد] (^٧) نحو: (لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَنَّ) [تَرْكَبُهُ] [تَرْكَبُ] (^٨) [خَمْسَةَ عَشَرَ] (^٩)، وإنما نُقِلَ إعرابُهُ

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٧٠ - ٧١.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) في (أ) (جملة)، والمثبت من (ب) هو الصحيح.

(٧) في (ب): (التأكيد).

(٨) في (ب): (تركيب).

(٩) قال في التصريح (١ / ٥٢): " فإنه مع نون الإناث مبني على الأصح على السكون، كالماضي، نحو: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ) وذهب السهيلي إلى أنه مع نون الإناث معرب تقديرًا، ومع نون التوكيد المباشر مبني على الأصح. وقيل: لا تشتترط المباشرة، فنحو: (لَتُبْلَوْنَ) مبني أيضا. وقيل: الجمع معرب تقديرًا، والمختار أنه مع المباشرة مبني على الفتح، نحو: (لَيُنْبَدَنَّ) لتركيبه مع النون تركيب "خَمْسَةَ عَشَرَ"، ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة، لم يحكم على الأصح ببناؤه؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء. وأما نون التوكيد غير المباشرة

إلى النونِ في الأفعالِ الخمسة؛ لأنَّ الواوَ في: [تضربون ويضربون] (١) -
 مثلًا - مُسْتَدْعِيَّةٌ ضَمًّا ما قبلها، والألفُ في، [تضربان ويضربان] (٢) تستدعي
 فتحَ ما قبلها، والياءُ في: (تَضْرِبِينَ) طالبةٌ كسراً ما قبلها، وإعرابُهُ من غير
 موجبِ بناءٍ لازمٍ، فُنُقِلَ إلى النونِ، وأُدِيرَ إعرابُهُ عليه، فعلامَةُ الرفعِ فيها
 ثباتُ النونِ، وعلامَةُ النصبِ والجزمِ فيها حذفُهُ (٣).
 قَوْلُهُ: "وَيُسَمَّى سَالِمًا؛ لِسَلَامَةِ بِنَاءِ الْمَفْرَدِ فِيهِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ زِيَادَةِ
 الْوَاوِ وَالنُّونِ، أَوْ الْيَاءِ وَالنُّونِ." (٤).

- لفظًا وتقديرًا، فإنه، أي: المضارع معرب معها تقديرًا نحو: (تَلْبَلُّونَ). والتعليل
 بهذه العلة -أيضا- في الأشموني ٤٦/١.
- (١) في (ب): يضربون وتضربون.
- (٢) في (ب): يضربان وتضربان.
- (٣) قال الدماميني: "وإنما أعربت هذه الأمثلة بالنون؛ لأنه لما اشتغل محل الإعراب -
 وهو اللام- بالفتحة؛ لتناسب الألف، وبالضمة؛ لتناسب الواو، وبالكسرة؛
 لتناسب الياء، لم يمكن دوران الإعراب عليه، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع
 الإعراب بالكلية، فجعلت النون بدلا من الضمة لمشابتها في الغنة للواو، وإنما،
 خص هذا الإبدال بالفعل اللاحق به الألف والواو والياء، دون (بخشى ويدعو
 ويرمي والقاضي وغلامي)، وإن كان الإعراب في جميعها مقدرًا مانع؛ ليكون
 الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثني والمجموع بالواو والنون؛ وذلك لكون
 ألف (يضربان) مشابها لألف (ضاربان) وواو (يضربون) مشابها لواو (ضاربون)
 وإن كان بينهما فرق من حيث إن اللاحق بالاسم بحرف، وحملت الياء في (تفعلين)
 على أختيها الألف والواو في إلحاق النون". تعليق الفرائد ١٦٠ / ١٦١ - ١٦١.
- (٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٧١.

وإنما قال: "مع قطع النظر... إلخ؛ لأنه تقدّم [له] (١) أن جمع التفسير قد يكون بمجرد الزيادة كما في (صِنُوْ وصِنَوَانِ)، فقال -هنا- ذلك احترازاً من اعتراضٍ ما، والفرق بين الزيادتين أن تلك الزيادة لازمة في أنواع الإعراب [فهذه] (٢) تتغير، ففي الرفع: واوٌ ونونٌ، وفي النصب، والجر: ياءٌ ونونٌ، ولذلك لم يحتز عنها بعضُ المحققين.

قوله: "واستغنى عن اشتراط كونها مفردة مكبرة مضافة" (٣) إلى غير ياء المتكلم [بكونها مذكورة] (٤) كذلك" (٥).

يعني أنهم اشتروا لإعراب الأسماء الخمسة بالواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جراً، شروطاً، أحدها: أن تكون مفردة؛ لأنها [إن] (٦) تُنبتُ أُعْرِبَ إعراب المثني، نحو: (جاء أبواك، وأخوأك، وحمواك، وادّوا) (٧) مال، و: (رأيتُ أبويك) (٨)... إلخ، و: (مررتُ بأبويك) (٩)... إلخ (١٠) وإن جمعت جمع تكسير أُعْرِبَ بالحركات، نحو: جاء أبواؤك، وإخوتك،

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): وهذه.

(٣) تكررت عبارة [كونها مفردة مكبرة مضافة] بخط المؤلف في (أ).

(٤) في (ب): بكونه ذكرها.

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٧١.

(٦) في (ب): إذا.

(٧) في (ب): (ذو)، وما في (أ) هو الصواب.

(٨) في (ب) زاد: وأخويك، وحمويك، وذوي مال.

(٩) في (ب) زاد: وأخويك، وحمويك، وذوي مال.

(١٠) ينظر في شرح قطر الندى لابن هشام ص ٤٦، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٥٤.

وأحماؤك،^١ ورأيت آباءك... إلخ، ومررت بأبائك... إلخ،^(١) [وما يُجمعُ
 مِنْهَا جَمْعَ سَلَامَةٍ عَلَى لُغَةٍ]^(٢) يُعْرَبُ إِعْرَابَهُ^(٣)، يقالُ: (جاءَ أَبُونُ وَأَخُونُ)،
 و(رأيتَ أَيْنَ وَأَخِينَ)، لومررت بأَيْنَ وَأَخِينَ^(٤) [١]، ولا يقالُ: (أبوون،
 وأخوون) في الرفع، ولا (أبويينَ وأخويينَ)^(٥) في النصبِ والجِزْرِ^(٦)

(١) ينظر في شرح قطر الندى لابن هشام ص ٤٦، وشرح ابن عقيل على
 الألفية ١/٥٣ - ٥٤.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب) بلفظ: (وما يجمع في لغة جمع سلامة منها).

(٤) قال ابن هشام في شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٤٦): "وإن كانت مجموعة
 جمع تصحيح أعربت بالواو رفعا وبالياء جرا وبالياء جرا ونصبا تقول جاءني أبون
 ورأيت أئين ومررت بأئين، ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم". وذكر
 ناظر الجيش أن الهن يجمع هذا الجمع أيضا، ينظر في: تمهيد القواعد ١/٣٨٨، وقال
 الصبان: "وقد سمع جمع أب وأخ وذي جمع مذكر سالماً قيل: (هن وحم وفم)
 بلا ميم أيضاً". حاشية الصبان على الأشموني ١/١١٠.

(٥) ينظر في: المقتضب ٢/١٧٤، الأصول لابن السراج ٢/٤٢٢، شرح كتاب سيوييه
 للسيرا في ٤/١٥٥، ١٥٣، والخصائص ١/٣٤٧، شرح المفصل لابن
 يعيش ٢/٢١٤ - ٢١٥،

(٦) ساقط من (ب).

(٧) في (ب): (أبوين وأخوين).

(٨) قال ناظر الجيش في تمهيد القواعد (١/٣٨٨): "إنهم قالوا في جمعها: أبون وأخون
 وهنون، وذلك أن التصريف أدى إلى حذف الواو التي هي لام الكلم الثلاث؛ لأن
 أصله أبوون وأخوون وهنوون؛ فأتبعت حركة العين فيها اللام، ثم حذفت ضمة الواو

قال [الشاعر^(١)] :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا... بَكَيْنَ وَفَدَيْتَنَا بِالْأَيِّنَا^(٢)

وكذلك لا تضاف، أفلا يقال: جاء أبوك وأخوك^(٣)، مراداً به الجمع،
لوسقوط النون للإضافة؛ لأنه يُليسُ بالمفرد^(٤).

[الشرط^(٥)] الثاني: أن تكون مُكَبَّرَةً، فلو صُغِّرَتْ أُعْرِبَتْ بالحركاتِ على
الياءِ المشدَّدة، نحو: جاء أُبيُّكَ، ورأيتُ أُبيَّكَ، ومررتُ بأبيِّكَ^(٦).

تخفيفاً؛ فالتقى ساكنان فحذف سابقهما وبقيت ضمة العين مباشرة في اللفظ واو
الجمع.

ويقال في غير الرفع: أبين وأخين وهنين، والأصل أبوين بالإتباع ثم عرض سكون الواو
وقلبها وحذفها؛ وكذا فعل في أخوين وهنوين".: وينظر في الكتاب ٤٠٥/٣، وسفر
السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي ٥٣٨/٢، والكناش ٢٢١/١.
(١) زيادة من (ب).

(٢) البيت من المتقارب، وهو لزياد بن واصل السلمى في المحرر الوجيز ٢١٤/١،
وللكميت في المقاصد الشافية ٥٥٢/٧، وبلا نسبة في الكتاب ٤٠٦/٣،
والمقتضب ١٧٤/٢، والأصول ٤٢٢/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥٣/٤،
١٥٥، والخصائص ٣٤٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٣/٢، ٢١٥، وشرح
التسهيل لابن مالك ٩٧/١، والتذييل ٤٠/٢.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): (والنون ساقطة للإضافة؛ لأنه لا يلتبس حينئذ بالمفرد) والمثبت في النص
من (أ) هو الصحيح.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) ينظر في: توضيح المقاصد ٣٢٣/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص ٤٦، وشرح
شذور الذهب للجوجري ١٨٨/١.

والشارحُ أفاد أنَّ الماتنَ حيثُ [أ/٩] ذُكِرَها على هذه [الصيغة] (١) استغنى عن التصريح بشروطها؛ لأنها عَلِمَتْ، [أي: الشروطُ حينئذٍ] (٢) بالمفهوم (٣). قَوْلُهُ: " وَأَسْقَطَ (الْهَنْ) تَبَعًا لِلْفِرَاءِ وَالزَّجَاجِيِّ" (٤)؛ لأنَّ إعرابهُ بالحروف لغةً قليلةً" (٥).

اعلم أنَّ أكثرَ النحويينَ ذكروا هذه الأسماءَ ستةً بزيادةٍ (هنوك)؛ لأنه سُـمِعَ إعرابُهُ (٦) [بِالْوَاوِ رَفْعًا، وَالْأَلِفِ نَصْبًا،

(١) في (ب): (الصيغة).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) هذا دفع لاعتراض علي ابن أجروم في سكوته عن كونها مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم، وحاصل الدفع الذي ذكره الشيخ خالد عن هذا الاعتراض أنه "استغنى عن اشتراط كونها مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم؛ لكونه ذكرها كذلك". أي: ذكر هذه الأسماء على هذه الهيئة. ينظر شرح المقدمة الآجرومية ص ٧١. وينظر مثل هذا الاعتذار في: إرشاد السالك ٩٧/١، والتصريح ٥٩/١.

(٤) قال ابن مالك في تخلص الشواهد ص ٦٣: "ولم يطلع الفراء والزجاجي وجماعة على أنه يستعمل بالأحرف الثلاثة؛ فلذلك يقولون: الأسماء الخمسة، فيسقطونه من بينها". وينظر في شرح شذور الذهب ٥٥، وشرح قطر الندى ٤٨.

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٧٢.

(٦) قال سيويوه في الكتاب (٣/ ٣٦٠): "واعلم أن من العرب من يقول: هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك، ويقول: هنوان فيجريه مجرى الأب". وينظر في الكتاب ٣/ ٣٦٤، والمقتضب ١/ ٢٤٠، والأصول لابن السراج ٣/ ٧٧، واللمع ١٨، ملحة الإعراب ١٦، المترجل ٥٨، ٥٤، البديع في علم العربية ١/ ٢٣، المقدمة الجزولية ١٩، توجيه اللمع ٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٥٣، ٢٠٧، الكافية ١٢، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٤، شرح ابن الناظم ١٩، اللحة في

حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

والياء جرّاً^(١)، [وإن]^(٢) كانت الثالث: [أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم]^(٣)؛ لأنها إذا أُضيفت إليها أُعربت إعراب الاشتغالي^(٤) نحو: جاء أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي^(٥)، اللغة الكثيرة إعرابه كإعراب [يدٍ وغدياً]^(٦)، نحو: (هذا هُنَّ)، و: [سترَ هُنَّ]، و: (نظرتُ إلى هِنِه)^(٧)].^(٨) والهنُّ: هو ذكْرُ الرجلِ على [الأرجح]^(٩)، ويُؤيِّدُه [قَوْلُه عليه الصلاة

شرح الملحة ١/١٦٦، الكناش ١/٢٢٢، ١٢٠، ارتشاف الضرب ٢/٨٣٦، التذليل ١/١٦٣، ٦١/٢، شرح شذور الذهب ٥٥، المقاصد الشافية ١/١٥٣، شرح المكودي ١٣، تعليق الفرائد ١/٢٨١، ١٤٥، شرح شذور الذهب للجوجري ١/١٨٥.

(١) في (ب): بالواو والألف والياء.

(٢) في (ب): وإذا.

(٣) في (ب): أن تكون غير مضافة لياء المتكلم.

(٤) يقصد أنها إذا أُضيفت إلى ياء المتكلم، تعرب بحركات مقدره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

(٥) ينظر في البديع في علم العربية ١/٣٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢١٣ - ٢١٤.

(٦) في (ب): (زيد)، والصواب ما في ما أثبتته من (أ)؛ لأنه -هنا- يثبت لغة النقص، ينظر في: المرجل ٥٨، وشرح التسهيل ١/٤٤، وشرح الكافية الشافية ١/١٨٣، وشرح ابن الناظم ١٩، والكناش ١/٢٢٢، وتمهيد القواعد ١/٢٦١، والمقاصد الشافية ١/١٥٢ - ١٥٣، ٣٣٧.

(٧) ينظر في شرح كتاب سيويه للسيرا في ٤/١١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٤٤، والكناش ١/٢٢٢، شرح شذور الذهب ٥٥، وشرح قطر الندى ٤٧، وتمهيد القواعد ١/٢٦٢.

(٨) في (ب) بلفظ: (سترَت هُنَّ، ولم أنظر إلى هِنِه).

(٩) في (ب): المشهور.

والسلام^(١): ("مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعْضُوهُ بِهَنْ أَبِيهِ؛ وَلَا تَكُنُوا") (٢)
فُسِّرَ ذَلِكَ بِأَنْ يُقَالَ لَهُ: عَضٌُّ بِأَيْرِ أَبِيكَ، وَلَا تَفْعَلْ شَيْئًا مِنْ شِعَارِ الْجَاهِلِيَّةِ (٣).

(١) في (ب) بلفظ: (الحديث).

(٢) الحديث في السنن الكبرى للنسائي رقم (٨٨١٣) ١٣٦/٨، وشرح السنة للبغوي
باب التعزي بعزاء الجاهلية رقم (٣٥٤١) ١٣/١٢٠.

قال ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٤٤: "وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا
(الهن) مع هذه الأسماء، فيوهم ذلك مساواته لهن في الاستعمال، وليس كذلك،
بل المشهور فيه إجراؤه مجرّى (يدٍ) في ملازمة النقص، أفرادا وإضافة، وفي إعرابه
بالحركات، كما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ
فَأَعْضُوهُ بِهَنْ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا" وقال علي - رضي الله عنه - : مَنْ يَطْلُ هَنْ أَبِيهِ
يَنْتَطِقُ بِهِ. ومن ذلك قول الشاعر:

رُحْتُ وَفِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا... وَقَدْ بَدَأَ هُنْكَ مِنَ الْمُتَزَّرِ

أراد: قد بدا هنك، فشه ب (عَضُد) فسكن النون كما تسكن الضاد.

ومن العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، وهو قليل، فمن لم
ينبه على قلته فليس بمصيب، وإن حَظِيَ مِنَ الْفَضَائِلِ بِأَوْفَرِ نَصِيبٍ. وينظر شرح
ابن الناظم ١٩، واللمحة في شرح الملحة ١/١٦٧، التذييل ١/١٦٣، توضيح
المقاصد ١/٣١٦، أوضح المسالك ١/٦٨، وإرشاد السالك ١/٩٤، وتهيد
القواعد ١/٢٦١، والمقاصد الشافية ١/١٤٨، وتعليق الفرائد ١/١٤٥.

(٣) ينظر في شرح السنة للبغوي ١٣/١٢١، والتصريح ١/٦١، وحاشية الصبان ١/١٠٥.
قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٢٥٢): "أَيُّ قَوْلِ لَوْ لَهُ:
اعْضُضْ بِأَيْرِ أَبِيكَ، وَلَا تَكُنُوا عَنِ الْأَيْرِ بِ(الهن)، تَنْكِيلًا لَهُ وَتَأْدِيبًا."

واعلم -أيضاً- أن هذه الأسماء من حيث إعرابها على مراتب: ف(ذو) لازمت للإعراب بالواو رفعا، والألف نصباً، والياء جرّاً (١)، و(فوك) كذلك

(١) هذا إذا كانت بمعنى صاحب قال المرادي في توضيح المقاصد ١ / ٣١٥: "شرع في ذكر الأسماء الستة، وبدأ "ذو" لأنها لا تفارق الإعراب بالأحرف، وقيد إعرابها بأن تُبين معنى الصحبة احترازاً من "ذو" الموصولة في لغة طيء فإنها مبنية على "الأعرف". وينظر في: شرح ابن الناظم ١٨، وإرشاد السالك ١ / ٩٣ - ٩٤.

وزاد الشاطبي شرطاً آخر في المقاصد الشافية ١ / ١٤٢ - ١٤٤: "قال: (من ذاك ذو إن صحبة أبانا) يعني أن من الأسماء التي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء هذا الاسم الذي هو "ذو" وذلك بشرطين:

أحدهما: منصوص عليه وهو قوله: (إن صحبة أبانا).

والآخر قيده بالمثل وهو أن يكون "ذو" بلفظ المذكر، فأما الأول فيريد به أن يكون (ذو) بمعنى صاحب، وذلك إبانته للصحبة كقولك: (مررت برجل ذي مال)، و(جاء زيد ذو العلم)، و(رأيت رجلاً ذا ثوب)، معناه: صاحب مال، وصاحب العلم، وصاحب ثوب، وتحرز بذلك إن كان قصد التحرز من (ذا وذو وذِي)، التي ليست بذلك المعنى، فإنها لا تعرب كذلك إن أعربت، فأما "ذو" فتأتي بمعنى (الذي) وهي "ذو" الطائية، نحو ما أنشد الجوهري من قول الشاعر:

ذاك خليلي وذو يعاتبني ❖❖❖ يرمي ورائي بأمسهموأمسلمه

وقول الآخر:

وإن المال مال أبي وجدي ❖❖❖ وبثري ذو حفرت وذو طويت

وأما "ذا" و "ذي" فتأتیان للإشارة نحو قول الله تعالى: (هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ).

وقال أبو الطيب المتنبي:

هذي برزت لنا فهجت رسيساً

إذا كان كذلك، أي: بـ(الواوِ)، فإن كانَ بـ(الميمِ) أُعربَ بالحركاتِ، نحو: (هذا فمك، ورأيتُ فمك، ونظرتُ إلى فمك) (١)، وأمّا (الهنّ) فقد تقدّم أن أكثر اللغاتِ إعرابهُ بالحركاتِ، وإعرابهُ بالواوِ رفعًا، والألفِ نصبًا، والياءِ جرًّا لغةً قليلةً، وأمّا الثلاثةُ الأخرُ، وهي (أبوك وأخوك وحموك)، فالأكثرُ فيها إعرابها بالواوِ والألفِ والياءِ (٢)، وأدنى من ذلك رتبةُ إعرابها مقصورةً،

فهذه الثلاثة لا تبين صحبة، وإنما تبين شيئًا آخر، فلا تعرب ذلك الإعراب. فإن قلت: فهذا الشرط غير محتاج إليه أبدا. لأن ما تحرز منه خارج عن باب الإعراب فضلا عن كونه يعرب بالحروف أو بالحركات، فلو قال: "من ذاك ذو" كذا وكذا ولم يقيد - بمعنى الصحبة لم يفهم له سواه، إذ لا يتوهم ذلك في "ذو" الطائية، ولا في "ذا" و"ذي" اللتين للإشارة، لفقد الإعراب فيهما، وإنما يسبق إلى الذهن ما هو معرب، وليس ثم معرب، إلا الذي بمعنى صاحب، فقد تعين بنفسه، فيكون هذا الشرط ضائعا، فلا عتذار عنه أن يقال: لعله لم يقصد بذلك إلا مجرد البيان عن معنى "ذو" وإن ساق ذلك مساق الاشتراط والتحرز مما يدخل عليه.... وأما الشرط الثاني المقيد بالمثال وهو أن يكون "ذو" بلفظ المذكر فذكره ضروري، فإن المؤنث لا يعرب هذا الإعراب، وإنما يرجع إلى الإعراب بالحركات، كما ذكر أولا، كقولك: جاءتني امرأة ذات مال، ورأيت امرأة ذات مال، ومررت بامرأة ذات مال، وكذلك يعتبر في المثال -أيضا- الأفراد، فإن المثني والمجموع سيأتي ذكره. فأما إذا كان مفردا مذكرا فهو المعرب بالحروف كما قال..".

(١) ينظر في: الأصول ٢٧٣/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨، والتذييل ١٧٣/١،

إرشاد السالك ٩٤/١، والمقاصد الشافية ١٤٦/١، وشرح المكودي ١٣.

(٢) ينظر في توضيح المقاصد ٣١٥/١، والمقاصد الشافية ١٤٦/١، شرح المكودي ١٤،

الأشموني ٥٠/١.

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي
الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

ك(الفتى)، فيقال: (جاءَ أبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ)، لو: (رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ)، و(مررتُ بِأَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ) (١)، قال الشاعر (٢):

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا.. قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا. (٣)

وعلى هذه اللغة [قال أبو] (٤) حنيفة - رَحِمَهُ اللهُ [تَعَالَى] (٥) - : "وَلَوْ رَمَاهُ بِأَبَا قَبِيْسٍ لَأَيْلَزُمُهُ الْقِصَاصُ" (٦) لَمَّا سَأَلَهُ سَائِلٌ: هل [يلزم] (٧) القصاصُ على مَنْ قَتَلَ إِنْسَانًا بِمَجْرٍ؟.

وفيها لغةٌ ثالثةٌ ضعيفةٌ، وهي إعرابها ك(يَدٍ وَغَدٍ)، فيقال: (جاءَ أبُو وَأَخُو وَحُمَاهَا)، و(رَأَيْتُ أبُو وَأَخُو وَحُمَاهَا)، و(مررتُ بِأَبِيهِ وَأَخِي وَحُمَاهَا)،

(١) ينظر في شرح التسهيل لابن مالك ٤٥/١، وارتشاف الضرب ٨٣٩/٢، والتذييل ١٦٥/١، والمقاصد الشافية ١٥١/١.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٨، وفي التصريح ٦٣/١، لأبي النجم، أو لرؤبة: وبلا نسبة في الجمل في النحو ٢٣٨، وأسرار العربية ٦٠، والإنصاف ١٨/١، والبديع في علم العربية ٢/١، ٧٩٥/٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٥/١، وشرح ابن الناظم ٢٠/١.

والشاهد فيه "أباها" الثالثة؛ لأنها مجرورة، حيث جاءت بالألف في حالة الجر، ولم تقلب ياء.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): قول.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) تنظر الرواية في: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينوري ١٣٤، التعيين في شرح الأربعين للصرصري ١٣٢، والمعين على تفهم الأربعين لابن الملقن ٢٠٨، عمدة القاري ١١٥/١٦، والمقاصد النحوية ١٩٤.

(٧) في (ب): يجب.

قال (١):

يَأْيُهُ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ... وَمَنْ يُشَابِهُ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ.
قَوْلُهُ: "إِفْدَ (السَّمَاوَاتِ)" [٢] مَفْعُولٌ بِهِ، وَقِيلَ: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ" (٣).
[أَيُّ: والثاني هو الذي ذَهَبَ إِلَيْهِ [٤] الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ (٥) [١]،

(١) البيتان من الرجز المشطور، قالهما رؤبة من قصيدة يمدح بها عدي بن حاتم الطائي الصحابي - رضي الله عنه - ملحقات ديوانه ص ١٨٢، والمقاصد النحوية ١٨٨، والتصريح ٦٢/١، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٤٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٨٤/١، وشرح ابن الناظم ٢٠، اللمحة في شرح الملحة ١٦٩/١، وتوضيح المقاصد ٣١٧/١، وتخليص الشواهد ٥٧، إرشاد السالك ٩٥/١، وتمهيد القواعد ٢٦٥/١، وشرح المكودي ١٤، الأشموني ٥٠/١. وهي هنا على حرفين ومعربة بعلامات أصلية فهي في (بأبه) مجرورة بالباء، وعلامة جرهما الكسرة الظاهرة، وفي (يشابهه أبه) منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة.

(٢) سورة العنكبوت من الآية (٤٤). (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ) وفي (أ): (والسماوات) والمثبت من (ب) هو الأجود في سياق كلام الشيخ خالد، ينظر في: شرح المقدمة الآجرومية، ص ٧٤.

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٧٤.

(٤) في ب بلفظ: (أقول أي الثاني أي أنه مفعول مطلق، ذهب الإمام).

(٥) حيث قال في أسرار البلاغة في علم البيان، ص ٢٦٠: "الأفعال على ضربين: "متعد" و "غير متعد"، فالمتعد على ضربين: ضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول به، كقولك: "ضربت زيدا"، "زيدا" مفعول به، لأنك فعلت به الضرب ولم يفعله بنفسه.

وخالفة^(٢) جمهور النحاة، وحجته أن المفعول به ما كان موجوداً قبل وقوع الفعل عليه، نحو: (زيداً) من: (ضربتُ زيداً)، فإنَّ (زيداً) كان موجوداً

= وضرب يتعدى إلى شيء هو مفعول على الإطلاق، وهو في الحقيقة "كفعل" وكل ما كان مثله في كونه عامّاً غير مشتقّ من معنى خاصّ "كصنع، وعمل، وأوجد، وأنشأ". ومعنى قولي: "من معنى خاصّ" أنه ليس "كضرب" الذي هو مشتقّ من "الضرب" أو "أعلم" الذي هو مأخوذ من العلم. وهكذا كل ما له مصدر، ذلك المصدر في حكم جنس من المعاني. فهذا الضرب - (يعني مثل: صنع وعمل وأوجد وأنشأ) - إذا أسند إلى شيء كان المنصوب له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق، كقولك: "فعل زيد القيام"، فالقيام مفعول في نفسه وليس بمفعول به.

وأحقّ من ذلك أن تقول: "خلق الله الأناسي"، وأنشأ العالم، وخلق الموت والحياة"، والمنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه، إذ من المحال أن يكون معنى: "خلق العالم" "فعل الخلق به"، كما تقول في "ضربتُ زيداً" "فعلت الضرب بزيد"؛ لأن "الخلق" من "خلق" كالفعل "من فعل"، فلو جاز أن يكون المخلوق المضروب، لجاز أن يكون المفعول في نفسه كذلك، حتى يكون معنى: "فعل القيام" "فعل شيئاً بالقيام"، وذلك من شنيع المحال.

وإذ قد عرفت هذا، فاعلم أن الإثبات في جميع هذا الضرب أعني فيما منصوبه مفعول، وليس مفعولاً به يتعلق بنفس المفعول. فإذا قلت: "فعل زيد الضرب"، كنت أثبت الضرب فعلاً لزيد، وكذلك تثبت "العالم" في قولك: "خلق الله العالم"، خلقاً لله تعالى. ولا يصحّ في شيء من هذا الباب أن تثبت المفعول وصفاً للبتة، وتوهّم ذلك خطأً عظيم وجهل نعوذ بالله منه".

=

(١) في (ب): (القادر). وهو خطأ.

(٢) في (ب): وخالفه.

(١) قال الشيخ خالد الأزهري: " (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ) ف"السموات": منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور، ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحجاب، وصوبه الموضح في المغني، ووضحه بأن قال: "المفعول به: ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا، والمفعول المطلق: ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتا؛ لأن الله -تعالى- موجد للأفعال وللذوات جميعا". ا.هـ. وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر، فقال في أسرار البلاغة: "إذا قلنا خلق الله العالم، فالعالم ليس مفعولا به، بل هو مفعول مطلق؛ لأن المفعول به هو الذي كان موجودا فأوجد الفاعل شيئا آخر، كقولك ضربت زيدا فإن زيدا كان موجودا، وأنت فعلت به الضرب، والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا، فحصل بك، والعالم لم يكن موجودا، بل كان عدما محضا، والله أوجده وخلصه من العدم، فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر، ولم يكن مفعولا به. ا.هـ.

واحتج الجمهور والذاهبون إلى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور: أولها: أنا قد نعلم العالم، وإن كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى إلا بدليل منفصل، والمعلوم مغاير للمجهول، فإذا كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم. وثانيها: أنا نصف الله بالخالقية، فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفا بالعالم، كما أنه موصوف بالخالقية العالم.

وثالثها: أنا نقول العالم ممكن، فلا يوجد إلا لأن الله أوجده وأحدثه وأبدعه، فلو كان إيجاد العالم وإحداثه نفس للعالم لكان قولنا: العالم وجد؛ لأن الله أوجده، جاريا مجرى قولنا: العالم وجد؛ لأنه وجد، فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه، ويرجع

[عليه] (١) وأُجِيبَ بَأَنَّ هَذَا أَغْلَبِيٌّ، لَا كَلِيٌّ، وَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْمَفْعُولِ بِهِ، مِثْلَ: (بَنَيْتُ [دَارًا] (٢)) (وَصَنَّفْتُ رِسَالَةً) وَنَحْوَهُمَا، وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ هُوَ عَيْنُ فِعْلِهِ (٣) [٩/ب]، نَحْوِ (ضَرَبْتُ ضَرْبًا) [وَلَيْسَ السَّمَاوَاتُ عَيْنَ الْخَلْقِ] (٤)، فَإِنَّا نَصِفُ اللَّهَ بِالْخَالِقِيَّةِ، لَا بِالسَّمَاوَاتِ، بِخِلَافِ نَحْوِ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ يُوصَفُ بِالضَّارِبِيَّةِ (٥) فَتَأْمَلْ.

حاصله إلى أن العالم وجد بنفسه، وذلك نفي نصب للصانع، قاله الفخر الرازي في شرح المفصل". التصريح / ١ - ٨٠ - ٨١. وينظر في أمالي ابن الحاجب ١ / ٨٥، ومغني اللبيب ٨٦٧، والأشباه والنظائر ٤ / ١٢٢ - ١٢٣.

وقال ابن عاشور: "التحرير والتنوير (١ / ٣٥٣): "وانتصب (الصالحات) على المفعول به (عملوا) على المعروف من كلام أئمة العربية، وزعم ابن هشام في الباب السادس من "مغني اللبيب" أن مفعول الفعل إذا كان لا يوجد إلا بوجود فعله كان مفعولا مطلقا لا مفعولا به فنحو: (عملوا الصالحات) مفعول مطلق ونحو: (خلق الله السماوات) كذلك، واعتضد لذلك بأن ابن الحاجب في "شرح المفصل" زعم أن المفعول المطلق يكون جملة نحو (قال زيد عمرو منطلق)، وكلام ابن هشام خطأ وكلام ابن الحاجب مثله، وقد رده ابن هشام نفسه. والصواب أن المفعول المطلق هو مصدر فعله أو ما يجري مجراه."

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (ب): الدار.

(٣) ينظر في اللمع ٤٨، والبدیع في علم العربية ١ / ١٢٢، وتوجيه اللمع ١٦٦، والفوائد الضيائية ١ / ٣٠٩.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) العاري بذلك يختار رأي الجمهور ويدعمه بالأدلة.

قَوْلُهُ: " وَأَطْلَقَ الْجَمْعَ " ؛ لِأَنَّهُ عَلَى حَدِّ الْمَثْنَى ، [فإنه إذا] (١) ذُكِرَ الْجَمْعُ مَعَ الْمَثْنَى انصَرَفَ إِلَى جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ ؛ لِأَنَّهُ أَخُوهُ فِي الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ (٢) .
يَعْنِي أَنَّهُ مَتَى ذُكِرَ الْجَمْعُ بَعْدَ التَّثْنِيَةِ ، أَوِ الْمَثْنَى لَمْ يَقَيَّدْ بِالْمَذْكَرِ السَّالِمِ ؛ لِأَنَّ [ذِكْرًا] (٣) التَّثْنِيَةَ أَوِ الْمَثْنَى قَبْلَهُ يَنْبَغُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَشَارِكُهَا فِي بَعْضِ تَعْرِيفِهَا ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَهَا : كُلُّ اسْمٍ دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ بَزِيَادَةِ أَلْفٍ وَنُونٍ ، أَوْ يَاءٍ وَنُونٍ فِي آخِرِهِ ، وَتَعْرِيفُهُ : كُلُّ اسْمٍ دَلَّ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ بَزِيَادَةِ وَاوٍ وَنُونٍ ، أَوْ يَاءٍ وَنُونٍ فِي آخِرِهِ . [وأيضاً هما مشتركان في الإعراب بالحروف، وهو ظاهرًا] (٤) .

قَوْلُهُ: " وَهُوَ الْاسْمُ الْمُتِمَكَّنُ الْأَمَكْنُ ، نَحْوُ : (مَرَرْتُ بَزَيْدٍ) ، [وَيُسَمَّى] (٥) مَنْصَرَفًا ؛ لِدُخُولِ تَنْوِينِ الصَّرْفِ فِيهِ ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِ(تَنْوِينِ التَّمَكِينِ) " (٦) .
[فمعنى قولهم] (٧) : لَا يَنْصَرَفُ [لا] (٨) يُنَوَّنُ ، لِأَنَّ الصَّرْفَ هُوَ التَّنْوِينُ ، مَا أَخُوذُ مِنْ صَرْفِ الْبَابِ ، أَيِ : عَيْنِيهِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّنْوِينَ [يشابه عَيْنِ

(١) في (ب) : فإذا .

(٢) شرح المقدمة الآجرومية ، ص ٧٥ .

(٣) زيادة من (ب) .

(٤) في (أ) (فذكر) ، والمناسب حذف الفاء كما في (ب) ؛ ليستقيم النص ، بعد هذه الزيادة السابقة من (ب) .

(٥) زيادة من (ب) .

(٦) في (ب) : وسمي .

(٧) شرح المقدمة الآجرومية ، ص ٧٥ .

(٨) في (ب) : قوله .

(٩) في (ب) : أي : لا .

الباب، وَلَمَّا لَمْ يَدْخُلْهُ التَّنْوِينُ^(٢)، لَمْ يَدْخُلْهُ الْجُرُّ، فَمَنْعُ الْجُرِّ مِنْهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْعِ التَّنْوِينِ؛ لِتَعَاقُبِهِمَا فِي نَحْوِ: (رَاقُودٌ خَلًّا، وَرَاقُودٌ خَلًّا)، يَعْنِي مَتَى ذَهَبَ التَّنْوِينُ مِنْ (رَاقُودٍ)...^(٣) وَجَبَتْ إِضَافَتُهُ، وَجَرُّ (خَلًّا)، فَالْجُرُّ يَخْلُفُ التَّنْوِينَ^(٤)، فَاسْتَفِدَ.

قَوْلُهُ: "هَذَا^(٥) إِذَا لَمْ يَكُنْ عِلْمًا، فَإِنْ كَانَ عِلْمًا جَازَ فِيهِ الصَّرْفُ وَعَدْمُهُ"^(٦).

يَعْنِي أَنَّ جَمْعَ الْمُؤنَّثِ إِذَا سَمِيَ بِهِ [مَفْرَدًا]^(٧) نَحْوِ: (هِنْدَاتٌ) عِلْمًا لِأَمْرٍ، جَازَ فِيهِ هَذَا الْإِعْرَابُ، أَيِ: رَفَعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَجَرَّهُ وَنَصَبَهُ بِالْكَسْرِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ^(٨) وَجَازَ [فِيهِ]^(٩) أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ، فَيُقَالُ:

(١) فِي (ب): أَي: لَا.

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ (ب).

(٣) فِي (أ) هُنَا زِيَادَةٌ: [خَلًّا، وَرَاقُودٌ خَلًّا] وَحَذْفُهَا هُوَ الْأَفْضَلُ كَمَا فِي (ب)؛ لَيْسَتْ تَقِيمُ النَّصَّ.

(٤) قَالَ ابْنُ عِيْشٍ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٢ / ٣٩: "تَقُولُ: "هَذَا رَاقُودٌ خَلًّا، وَرَطْلٌ سَمْنًا، وَأَوْقِيَّةٌ ذَهَبًا" تُثَبِّتُ التَّنْوِينَ، وَتَنْصِبُ الْمَمِيَّزَ. وَإِنْ شِئْتَ، حَذَفْتَ التَّنْوِينَ، وَخَفَضْتَ، فَقُلْتَ: "رَاقُودٌ خَلًّا، وَرَطْلٌ سَمْنًا، وَأَوْقِيَّةٌ ذَهَبًا"؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ مَعَاقِبٌ لِلْإِضَافَةِ."

(٥) لَيْسَتْ فِي شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ لِلشَّيْخِ خَالِدٍ.

(٦) شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ، ص ٧٦.

(٧) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٨) يَنْظُرُ فِي شَرْحِ ابْنِ النَّازِمِ ٢٩، وَتَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ ١ / ٣٤٠، وَأَوْضَحَ

الْمَسَالِكَ ١ / ٨٧، وَشَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ ١ / ٧٥.

(٩) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(هذه هندات) بلا تنوين، و: (رأيتُ هندات)، و: (مررتُ بهندات) (١) وحُكِيَ فيه لغةٌ أخرى مركَّبةٌ من هاتين، وهي أن يُرْفَعَ بالضمّة، ويُجَرَّ ويُنصَب بالكسرة من غيرِ تنوين، [فيقالُ] (٢): (هذه هندات)، و: (رأيتُ هندات) و: (مررتُ بهندات) (٣)، فحَمَلُ النصبِ على الجرِّ مأخوذٌ من إعرابه الأصليِّ، وتركُ التنوينِ مأخوذٌ من عدمِ صرفِهِ.

قَوْلُهُ: "وهو ما كانَ على صيغةٍ منتهى الجموع، نحو: [مساجدَ ومصاييحَ] (٤)، أو كانَ مختومًا بألفِ التانيثِ الممدودة، كـ(صحراءَ)، أو المقصورة، كـ(حُبَلَى)، أو كان فيه العلميةُ والتركيبُ المزجيُّ، نحو: (مَعْدِي كَرِبَ)، أو العلميةُ والتانيثُ، نحو: (زينبَ وفاطمةَ)، أو العلميةُ والعجمةُ، نحو: (إبراهيمَ)، أو العلميةُ ووزنُ الفعلِ، نحو: (أحمدَ، ويزيدَ)، أو العلميةُ وزيادةُ الألفِ والنونِ، نحو: (عثمانَ) أو العلميةُ والعدلُ، نحو: (عُمَرَ) أو كان فيه الوصفُ والعدلُ، نحو: (مَثَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ) (٥)، [أو] (٦) الوصفُ

(١) ينظر في شرح ابن الناظم ٢٩، وتوضيح المقاصد ٣٤٠/١، والأشْمُونِي ٧١/١.

(٢) في (ب): فيقول.

(٣) ينظر في شرح ابن الناظم ٢٩، وتوضيح المقاصد ٣٤٠/١، وأوضح المسالك ٨٧/١،

وشرح ابن عقيل ٧٥/١ - ٧٦، والأشْمُونِي ٧١/١.

(٤) في (ب): مررتُ بمساجدَ ومصاييحَ.

(٥) من سورة النساء من الآية (٣) (فَاتَّخِذُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ)،

ومن سورة فاطر من الآية (١): (الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ

رُسُلًا أُولِي أَلْسِنَةٍ مَثَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ). والمقصود في الشاهد هنا آية فاطر.

(٦) في (أ) (و)، وما في (ب) هو الصحيح.

ووزنُ الفعلِ، نحو: (أفضلَ)، أو الوصفُ وزيادةُ الألفِ والنونِ [أ/١٠]، كـ(سكرانٌ)^(١).

يُعلمُ من هذا الكلامِ أن صيغةَ منتهى الجموعِ، وألفَ التانيثِ علتانِ مستقلتانِ بالمنعِ لا تحتاجانِ إلى علةٍ أخرى، وأن التانيثَ والتركيبَ^(٢) والعجمةَ ووزنَ الفعلِ كلُّ منها محتاجٌ إلى العلميةِ في المنعِ، وأن العدلَ يكونُ تحقيقاً أو تقديرًا، فالتحقيقيُّ مثل: (مُنَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ)، فإنها معدولةٌ عن (اثنيْنِ اثنيْنِ)، و(ثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ)، و(أربعةٌ أربعةٌ)، والتقديرِيُّ، نحو: (عُمَرَ)؛ فإنه معدولٌ عن (عامرٍ) تقديرًا؛ لأنهم لما رأوه، أي: نحو (عُمَرَ) غيرَ منصرفٍ، ولم [يكن] ^(٣) فيه فرعيةٌ إلا العلميةُ، قدروا له علةً أُخرى، وهي كونهُ معدولًا عن (عامرٍ)، وبحثُ الاسمِ الذي لا ينصرفُ طويلٌ جدًا^(٤) يوجدُ في المطولاتِ.

قوله: "ما لم تُضَفْ أو تُثَلَّ" "أل" فإنها حينئذٍ تُخَفَضُ بالكسرة على الأصلِ، نحو: (مررتُ بأفضلِكُمْ، أو بالأفضلِ)^(٥).

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص٧٦ - ٧٧.

(٢) في (ب): التركيب والتانيث.

(٣) في (ب): يجدا.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص٧٧.

قد تقررَ في محلِّه أن سببَ منع الاسم من الصرفِ مشابهةُ الفعلِ من حيثُ
 إن في كلِّ منهما فرعيتين، [وأحدُ فرعيتي الفعلِ كونهُ مشتقًا من الاسمِ،
 والثانيةُ: احتياجهُ إلى الاسمِ في تأليفِ الكلامِ] ^(١)
 فإذا دخلَ الاسمَ الذي لا ينصرفُ (أل)، أو أُضيفَ تَقَوَّتْ جِهَةٌ الاسميةُ؛ لأنَّ
 (أل) والإضافةُ من خواصِّ الاسمِ، فَيُرَدُّ إليه ما مُنِعَ منه، وهو التَّنوينُ والجُرُّ ^(٢)،
 [فاستفد] ^(٣).

قولهُ: " واحترزتُ بقولي للجازمِ من نحو: (سَدَعُ الزَّبَانِيَةِ) ^(٤)،
 [فإن] ^(٥) الواو حُذِفَتْ في الخطِّ تَبَعًا لِحذْفِهَا في اللفظِ؛ لالتقاء الساكنين ^(٦)،

(١) ساقط من (ب).

(٢) قال المبرد: " وكل ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفًا ولامًا، أو أضفته الخفض في
 موضع الخفض؛ لأنَّها أسماء امتنعت من التَّنوين والخفض؛ لشبهها بالأفعال، فلمَّا
 أُضيفت وأُدخلَ عَلَيْهَا الألفُ واللامُ باينت الأفعال، وَذَهَبَ شَبْهَهَا بِهَا؛ إذ دخلَ فِيهَا
 ما لا يكون في الفعلِ، فَرجعت إلى الاسمية الخالصة، وَذَلِكَ قولك: (مررتُ
 بالأحمرِ يافَتى)، و(مررتُ بأسودكم)". المقتضب (٣/٣١٣) وينظر في
 الكتاب ١/٢٢، الأصول لابن السراج ٢/٧٩، شرح كتاب سيويوه للسيرافي ١/٢٩،
 ٤٩، الإيضاح العضدي ١٣، المسائل العسكرية ١١٠، اللمع ١٣، شرح التسهيل
 لابن مالك ١/٤١.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) سورة العلق الآية (١٨).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) ينظر في معاني القرآن للفراء ١/٨٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٢٥،
 ٢٥٦، ١٩٣/٥، التفسير البسيط ٨/١٨٥، الدر المنثور ٩/٥٥٢، ١٠/٣٦٨.

حاشية على بعض شرح الأجرمية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي
 الشهريرابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحققًا)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

ومن [نحو] (١): (لَتُبْلَوْنَ) (٢)، فإنَّ النونَ حُذِفَتْ لتوالي النونات (٣)،
 [أي] (٤): فإذا أُعْرِبَ: (سَدْعُ الزَّبَانِيَّةِ) [فيقال] (٥): (السين): حرفٌ
 تنفيسٍ، [ندع] (٦): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ؛ لتجرُّده من ناصبٍ وجازمٍ، وعلامةٌ
 رفعه ضمةٌ مقدَّرةٌ على الواوِ المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ أصله:
 (ندعوا)، الواوُ منه [ساكنة] (٧) [وهمزُ الوصل] (٨) لا يُنْتَقَلُ إليه إلا من
 متحركٍ، فَحُذِفَتِ الواوُ؛ لأجل الانتقالِ إلى ما فيه همزةُ الوصلِ، وهي
 (الزبانية)، وفاعل (ندعوا) ضميرٌ [مستتر] (٩)، تقديره (نحن)، و(الزبانية):
 مفعولٌ (ندعوا)، وعلامةٌ نصبه فتحٌ آخره، وإذا أُعْرِبَتْ (١٠): (لَتُبْلَوْنَ)،
 يُقالُ: (اللام): موطئةٌ للقسم، أي: [مُشعرة] (١١) يقسمُ محذوفٍ، التقديرُ:

(١) زيادة من (ب).

(٢) سورة آل عمران من الآية (١٨٦) (لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ).

(٣) ينظر في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٩٦، البديع في علم العربية ١/٦٧٠،
 توجيه اللمع ٥٣١، شرح شذور الذهب للجوجري ١/٢٣٤، والتصريح ١/٥٢.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (أ) بلفظ: (يقال)، والصواب المثبت من (ب).

(٦) في (أ): (ندعوا).

(٧) في (ب): (ساكن).

(٨) في (ب): (والذي فيه همزة الوصل).

(٩) زيادة من (ب).

(١٠) في (ب): (أعرب).

(١١) في (ب): (مؤذنة).

(وَاللّٰهُ لَتُبْلَوْنَ) ، وكذلك ما أشبهه ، نحو : (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا) (١) ، أي : لو الله لَنَهْدِيَنَّهُمْ (٢) ، و(تُبْلَوْنَ) : فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمجهولِ ، مرفوعٌ لتجرُّدِهِ من ناصبٍ وجازمٍ ، وعلامةُ رفعِهِ النونُ المحذوفةُ ؛ لتوالي النونات ؛ إذ أصلُهُ : (تُبْلَوُونَ) [ب/١٠] بنونِ الرفعِ ، ونونُ التأكيدِ المشددةُ بنونينِ ، فَحُذِفَتْ نونُ الرفعِ ، لِنونِ التأكيدِ ، وواوُ الفعلِ ؛ لالتقاء الساكنينِ (٣) ، وقال [بعضُهُم] (٤) : [المحذوفةُ واوُ الجمعِ ، والباقيةُ واوُ الفعلِ] (٥) ، فَلتَرَجَعَ كـ ذلك كـتـبُ علم

(١) سورة العنكبوت من الآية (٦٩).

(٢) في (ب) : (أقسم بالله لهنهدينهم).

(٣) في (ب) : (وحذفت واو الفعل ، وبقيت واو الجماعة ، لأنها اسم والاسم لا يليق به الحذف).

(٤) في (ب) : (الكواشي).

(٥) قال الشيخ خالد : " أصله قبل التوكيد : "تبلون" كـ "تنصرون" ؛ بواوين ؛ الأول لام الفعل ، والثانية واو الجماعة ، فيما أن تقول : استثقلت الضمة على لام الفعل ؛ فحذفت لاستثقالها ، أو تقول : تحركت وانفتح ما قبلها ؛ فقلت ألفا. وعلى التقديرين التقى ساكنان ؛ الواوان على التقدير الأول ، والألف والواو على التقدير الثاني ، فحذف أول الساكنين ، فصار : "تبلون" بوزن تفعون ، ثم أكد بالثقيلة فصار : "تبلونن" بثلاث نونات ، فحذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونات ، فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة ، وتعذر حذف إحداهما ؛ فحركت الواو بحركة تجانسها ، وهي الضمة ؛ ولم تحرك النون محافظة على الأصل ، ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفا لتحركها ؛ وانفتح ما قبلها ، وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدره الثبوت ؛ لأنها علامة الرفع ، بخلاف ما إذا حذفت للجازم ؛ فإن المضارع معرب مع نون توكيد لفظا". التصريح ١/ ٥٢.

التصريف^(١).

قَوْلُهُ: "وَلَمْ يَتَّصِلْ بِأَخْرِهِ شَيْءٌ"^(٢).

هذا إشارة إلى ما تقدم من أنه إذا اتصل بالفعل المضارع نونُ الإناث بُنِيَ على السكونِ، أو نونُ التأكيد بُنِيَ على الفتح، فإذا دخل عليه الجازمُ في هذين الحالين جُزِمَ محلًّا، فيقالُ في إعرابِ: (لم يضربن) [مثلاً] (٣): (لم): حرفُ نفيٍّ وجزمٍ، [يضربن] (٤): فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ على السكونِ؛ لاتصاله بنونِ [الإناث] (٥) محلُّه الجزمُ بـ(لم)، ولا يصحُّ أن يقال: إن هذا السكونُ [الذي في (يضربن)] (٦) هو تأثيرُ (لم) (٧)؛ لأنه لازمٌ له إذا كان مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجزومًا [٨] أيضًا - أعني إذا كان مجردًا، أو دخل عليه عاملٌ

(١) في (ب): (المحذوف واو الجماعة لا واو الفعل، فإنها بقيت مضمومة دلالة على الواو المحذوفة).

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٠.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) في (ب) بلفظ: (يضرب).

(٥) في (ب) بلفظ: (النسوة).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) ينظر في شرح المقدمة المحسبة ٢٠٣/١، والمفصل ٣٢٢، والبديع في علم العربية ٥٩٠/١، قال ابن يعيش: "وإذا قلت: "لم يضربن"، كان في محلِّ مجزوم؛ وذلك لأن موجب الإعراب موجود؛ وذلك لأن المضارعة قائمة، وإنما وجد مانعٌ منه، فحكم على محلِّه بالإعراب". شرح المفصل ٢١٥/٤.

(٨) ساقط من (ب).

النصب، نحو: يضربنَ ولن يضربنَ^(١)، ويقالُ في إعرابِ: (لم يضربنَ) - [مثلاً] (٢) - [بفتح الباءِ؛ لاتصالِ نونِ التأكيدِ به] (٣): (لم): حرفُ نفيٍّ وجزمٍ، و(يضرب) فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ على الفتح؛ لاتصالِ نونِ التأكيدِ به، ومحلُّه الجزمُ، [بلم] (٤)، وكذلك إذا دخلتْ عليه [الن] (٥)، نحو: (لن يضربنَ) (٦) لا يقالُ: إن هذا الفتحَ هو تأثيرُ (لن)؛ لأنه لازمٌ له مع (لم) - أيضاً - وإذا كان مرفوعاً - أيضاً - نحو: [ليضربنَ] (٧).

قوله: "الضمة والفتحة والكسرة أو بالسكون"^(٨) مع قوله: "الواو والألف والياء والنون أو بالحذف"^(٩).

(١) زيادة من (ب).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) في تمثيله هنا للمضارع المؤكد بالنون نظر؛ لأن المنفي لا يؤكد إلا قليلا، وذلك إذا كان مشبها بالنهاي، ونص سيبويه على أنه ضرورة، ينظر في الكتاب ٥١٦/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٧/١، ومعاني الفراء ٤٠٧/١، وجامع البيان ٤٧٥/١٣، ومعاني القرآن للزجاج ٤١٠/٢، والأصول لابن السراج ٢٠٠/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٥١/٤، التفسير البسيط ٩٧/١٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٧٠/٥، شرح ابن الناظم ٤٤٣، والكناش ١٢٧/٢، توضيح المقاصد ١١٧٦/٣، والمقاصد الشافية ٥٤٨/٥. ويمكن أن يعتذر له أنه من باب تدريب الطلاب.

(٧) في (أ) بلفظ: (لن يضربن) والمثبت من (ب) هو الصواب.

(٨) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٧٩.

(٩) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٧٩.

حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

عبر [ب(أو) في قوله: " أو بالسكونِ ، لأن السكونَ ضدَّ الحركةِ ، فلا يصحُّ عدُّه في](١) [الحركات] (٢) ، وكذلك عبَّر بها في قوله: " أو بالحذف" ؛ لأن الحذفَ هو عدمُ الحرفِ ، فلا يصحُّ عدُّه في الحروفِ. [فتأمل] (٣) قوله: " أي: مجموعُ الأنواعِ الأربعةِ ، لا جميعُها ؛ لِتَخَلْفَ بعضُ الأحكامِ في بعضها" (٤).

[مُلَخَّصَةٌ] (٥) بيانُ ما قصدهُ بذالِ القولِ أن الرفعَ بالضمِّ ، والنصبَ بالفتحةِ ، [والخفضَ بالكسرةِ ، والجزمَ بالسكونِ ، موجودٌ بين] (٦) الأربعةِ ، أي: الاسمِ المفردِ ، وجمعِ التكسيرِ ، وجمعِ المؤنثِ السالمِ ، والفعلِ المضارعِ ، لكن لا يوجدُ كلُّها] (٧) في كلِّ من الأربعةِ ؛ لأن الفعلَ المضارعَ مفقودٌ فيه الخفضُ ، وجمعِ المؤنثِ السالمِ مفقودٌ فيه [الفتحةُ] (٨) ، والاسمُ الذي لا ينصرفُ مفقودٌ فيه الكسرةُ ، [والثلاثةُ مفقودٌ فيها الجزمُ] (٩) ، ولا

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (أ): (وعبر بقوله في الحركات). والصواب المثبت من (ب) لاستقامة النص معه.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية ، ص ٨٠.

(٥) في (ب): (ملخص).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) في (ب): (في الجملة ولا توجد).

(٨) في (ب): (النصب بالفتحة).

(٩) ساقط من (ب).

يصدق ذلك إلا في الرفع بالضمّة، فإنه لا يتخلّف عنه شيءٌ [منها؛ وذلك لأنه] (١) يقال - [مثلاً] (٢) - (يضربُ زيدٌ، والرجالُ، والمسلّماتُ) [مثلاً] (٣)، ف(يضربُ): فعلٌ مضارعٌ، و(زيدٌ): اسمٌ مفردٌ، و(الرجالُ): جمعٌ تكسيرٍ، و(المسلّماتُ): جمعٌ مؤنثٌ، وكلٌّ منها مرفوعٌ بالضمّة [في آخره] (٤).

قوله: " وكان حقّه أن يُنصبَ بالفتحة " (٥).

ولذلك قوله: وكان حقّه أن يُنصبَ بالفتحة (٦) [أ / ١١]، وكذلك قوله: وكان حقّه أن يُخفضَ بالكسرة، وكذلك (٧) قوله: وكان حقّه أن يُجزمَ بالسكون. أوردَ بعضهم على تعبيره بذلك اعتراضًا، وهو أنه قد علِمَ أن الواضعَ [حكّم] (٨) يعطي الأشياءَ ما تستحقّه، أي: ما يليقُ بها، ففي تعبيره [بذلك] (٩) اتهمَ للواضعَ، والعبارةُ [المستحسنةُ أن يقال] (١٠): والأصلُ في

(١) ساقط من (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٠.

(٦) ساقط من (ب).

(٧) ساقط من (ب).

(٨) في (ب): (حكيم).

(٩) زيادة من (ب).

(١٠) في (ب): (اللائقة أن يقول).

النصب أن يكون بالفتحة^(١)... إلخ، لوإنما عدلَ عن الأصل في الثلاثة^(٢) لعلل نوردها، [وإن]^(٣) أو رثت تطويلاً، فالعلة في أن جمع المؤنث السالم لا تدخله الفتحة. أنهم لما حملوا النصب على الجرّ في جمع المذكر السالم، الذي هو أشرف من جمع المؤنث السالم، بأن جعلوا إعرابه بـ(الياء) في حالتي [الجرّ والنصب]^(٤)، جعلوا جمع المؤنث -[أيضاً]^(٥) - كذلك، بأن حملوا نصبه على جرّه؛ لثلا يبقى للفرع مزية على الأصل؛ لأن المؤنث فرع المذكر^(٦).
والعلة في أن الاسم الذي لا ينصرف لا تدخله الكسرة [أنه]^(٧) لما أشبهه الفعل بالفرعيتين اللتين فيه، والفعل لا كسرة فيه مُنعت - أي: من الاسم الذي لا ينصرف - الكسرة^(٨)، بيان شبه الاسم (الغير) المنصرف بالفعل نذكره في مثال واحدٍ، ثم يراجع محلُّ بسط ذلك، فنقول - [مثلاً]^(٩) -

-
- (١) في (ب) بزيادة: [وفي الخفض أن يكون بالكسرة، وفي الجزم أن يكون بالسكون].
(٢) في (ب): (فعدل في الثلاثة عن الأصل).
(٣) في (ب): (فإن).
(٤) في (ب): [النصب والجر].
(٥) ساقط من (ب).
(٦) ينظر في: المقدمة الجزولية ٢٧ - ٢٨، سفر السعادة ١/١٣٢، توضيح المقاصد ١/٣٣٩، تمهيد القواعد ١/٢٤٩.
(٧) في (ب): (هي أنه).
(٨) ينظر في علل النحو ١٧٣، شرح المقدمة المحسبة ١/١٠٦، المرتجل ٧١، توجيه اللمع ٧٧.
(٩) زيادة من (ب).

(أحمد) اسمٌ لا ينصرفُ، فلا تدخلُهُ الكسرةُ؛ لأنه أشبهَ الفعلَ في فرعيتين هما العلميةُ ووزنُ الفعلِ [١]؛ إذ العلميةُ فرعُ النكرة، ووزنُ الفعلِ فرعُ وزنِ الاسمِ، وفرعيةُ الفعلِ كونهُ مشتقاً من الاسمِ، والمشتقُ فرعُ المشتقِ منه، واحتياجهُ في تركيبِ الكلامِ إلى الاسمِ، فلا يوجدُ كلامٌ إلا وفيه اسمٌ أو أكثرُ [٢] كما هو مقرر في محله.

والعلةُ في أن الفعلِ المضارعِ المعتلِ يُجزمُ بحذفِ حرفِ العلةِ هو أن حروفِ العلةِ (ألف وياء وواو)، فلو أُبقيتِ الألفُ ساكنةً مع دخولِ الجازمِ، فقليل: (لم يخشى) [مثلاً] [٣] لم يُدرَ أن السكونَ لذاتِ الألفِ أو للجازمِ، وكذلك (الياء والواو) [قليل: لم يرمي، ولم يدعو، بإسكانِ الياء والواو] [٤] لم يُدرَ أن الإسكانَ لذاتِهِما أم للجازمِ، فالتزموا حذفَ حرفِ العلةِ للجازمِ؛ فرقاً بين [الحالين] [٥].

(١) زيادة من (ب).

(٢) ينظر في: علل النحولابن الوراق ١٧٣، شرح المقدمة المحسبة ١/١٠٦، توضيح المقاصد ٣/١١٨٩، شرح الأزهرية ١٤-١٥، التصريح ٢/٣١٥، حاشية الخضري ٢/٩٧.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) أي بين حال الرفع، وحال الجزم، ينظر في: حاشية الصبان ١/١٥١، وفي (ب): (الحالتين).

وينظر في التذييل ١/٢٠٣، وهمع الهوامع ١/٢٠٣.

قَوْلُهُ^(١): " بمعنى المثني ، من إطلاقِ المصدرِ على اسمِ المفعول "^(٢).
يعني أن الكلامَ في المعربِ، والتثنيةُ مصدرٌ، والمصادرُ غيرُ محسوسةٍ، ولا يدخلُها إعرابٌ، فأجابَ عنه أنه أطلقَ المصدرَ، وأراد به اسمَ المفعولِ، فكأنه قال: فأما المثني، فإنه يرفعُ [بالألفِ]^(٣). . . إلخ، وإطلاقُ المصدرِ [مراداً]^(٤) به اسمُ المفعولِ، سائغٌ شائعٌ، ومنه قَوْلُهُ تعالى: (هَذَا خَلْقُ اللَّهِ)^(٥)، أي: [مَخْلُوقُهُ]^(٦)، وقَوْلُهُمْ: [هذه الدراهمُ]^(٧) ضَرَبُ الأميرِ، أي: مَضْرُوبُهُ^(٨) [والإشارةُ لا تكونُ إلا إلى محسوسٍ]^(٩)، والظاهرُ أن هذا التأويلَ - [أيضاً]^(١٠) مُتَّاتٌ

(١) مكانه بياض في (ب).

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨١.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (أ) (مراد). والصواب ما أثبتته من (ب).

(٥) سورة لقمان من الآية (١١).

(٦) في (ب): مخلوق الله.

(٧) في (ب): هذا الدرهم.

(٨) ينظر في: المسائل الحلبيات ٣٠٤، مشكل إعراب القرآن ١/١٦١، أبنية الأسماء

والأفعال والمصادر لابن القطاع ٣٤٧، تفسير البغوي ٢/٤٣٣، الكشاف ٣/٤٩٢،

التيبان في إعراب القرآن ١٨، ١٠٤٤، ارتشاف الضرب ٤/١٩٩، البحر

المحيط ٨/٤١١.

(٩) زيادة من (ب).

(١٠) زيادة من (ب).

في [قوله] (١) (الْجَمْع) - [أيضاً] (٢) - أعني : أطلقَ [الفظ] (٣) (الْجَمْع) [وهو مصدرٌ، أيضاً ؛ لأنه يُقالُ : جَمَعَ يَجْمَعُ جَمْعًا] (٤) وأرادَ [١١ / ب] [به اسمَ المفعولِ، فيكونُ (جَمْعٌ) في تأويلِ] (٥) [المجموع] (٦)، فلعله لم يذكره] (٧) ؛ اكتفاءً [بما تَبَّهَ عليه] (٨) في التثنية.

[قوله] (٩) : "وحاصلُ علاماتِ الإعرابِ عشرةُ أشياء : الحركاتُ الثلاثُ، والسكونُ، والأحرفُ الثلاثةُ، وحذفُها للجازمِ، والنونُ، وحذفُها للناصبِ والجازمِ" (١٠).

أمثلة ذلك صريحاً : (يضربُ زيدٌ) للضمة، و : (لن أكرهَ حاتماً) للفتحة، و : (بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ) للكسرة، و : (لم يضربُ) للسكون، و : (جاءَ الزيدانِ) للألف، و : (الزيدون قائمون) للواو، و : (مررت بأبيك)

-
- (١) زيادة من (ب).
 - (٢) ساقط من (ب).
 - (٣) ساقط من (ب).
 - (٤) زيادة من (ب).
 - (٥) زيادة من (ب).
 - (٦) في (ب) : (مجموع).
 - (٧) في (ب) : (لم ينه عليه).
 - (٨) في (ب) : (بتنبهه على ذلك).
 - (٩) زيادة من (ب).
 - (١٠) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٣.

للياء، و: (لم يخش) لحذف [حرف العلة] (١)، و: (يضربان) لثبات النون، [ولم يضربا] (٢) و: (لن يضربا) لحذف النون.

[باب الأفعال]

قَوْلُهُ: "[ومضارعٌ] (٣)، أي: مشابهة" (٤).

يشير إلى الفعل المقترن بأحد زمني الحال والاستقبال إنما يُسمَّى مضارعاً؛ لأنه ضارع، أي: شابه الاسم [في اللفظ والمعنى] (٥) مأخوذاً من ضرعِي الناقية؛ لأن أحدهما يُشبه الآخر (٦)، بيان مشابهة الاسم في اللفظ جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته، كما في (يَضْرِبُ وضَارِبٌ)، فأول (يَضْرِبُ) مفتوحٌ، وثانيه ساكنٌ، وثالثه مكسورٌ، وكذلك (ضَارِبٌ) (٧)، فإن قيل: ينتقض هذا بـ(دَاخِلٌ وَيَدْخُلُ)، فإن ثالث (يَدْخُلُ) مضمومٌ، وثالث (دَاخِلٌ) مكسورٌ، فيُجابُ [عنه] (٨) بأن المشابهة معتبرةٌ في مقابلة حركة ما،

(١) في (ب): (الحرف).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) زيادة من شرح المقدمة الآجرومية لتوضيح المعنى، وليست في (أ) ولا (ب).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٣.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) ينظر في شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢١٠، وفي فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ٢٥٤: "[والمضارعة: المشابهة مأخوذة من ارتضاع أثنين من ضرع امرأة، فهما أخوان]."

(٧) ينظر في شرح اللمع لابن الخباز ٦٦، والمقاصد الشافية ١/١٠٣، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ٢٥٤.

(٨) ساقط من (ب).

بحركة ما، لا حركة معينة بمثلها^(١)، فإن قيل: يَرِدُ (قَائِمٌ وَيُقُومُ) ونحوهما، فثالثُ (يُقُومُ) ساكنٌ، وثالثُ (قَائِمٌ) متحركٌ، لوثاني (يُقُومُ) متحركٌ، وثاني (قَائِمٌ) ساكنٌ^(٢)، قلنا: أصلُ (يُقُومُ): (يَقُومُ) بتحريك الواو، فبذلك تتحققُ المشابهةُ. لوأما مشابهُتُهُ في المعنى، فالمضارعُ عامٌ، فإذا دخل عليه (اللام) صارَ خاصًّا بالحالِ، فإذا قلت: (زَيْدٌ لَيَضْرِبُ) يكونُ [مُتَلَبِّسًا]^(٣) بالضربِ، وإذا دخل عليه (السين) أو (سوف) صارَ خاصًّا بالاستقبالِ، فإذا قلت: (زَيْدٌ سَيَضْرِبُ) أو (سَوْفَ يَضْرِبُ)، يكونُ مُرِيدًا للضربِ في المستقبلِ، ولفظُ (رجلٍ) عامٌ، فإذا دخل عليه (أل) صارَ خاصًّا، نحو (الرجلُ)، أي: المعهودُ، فالحاصلُ به سُمِّيَ مضارعًا؛ لأنه ضَارِعٌ^(٤)، أي: شَابَهُ الاسمَ.^(٥) [فائدة].

أُخْتَلِفَ فِي الْمَضَارِعِ هَلْ [هَوِيَ]^(٦) مَوْضُوعٌ حَقِيقَةً لِلْحَالِ، وَمَجَازًا لِلِاسْتِقْبَالِ^(٧)

(١) ينظر في شرح المقدمة المحسبة ٣٤٨/٢، وتوجيه اللمع لابن الخباز ٦٦.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (أ) ملتبسا.

(٤) ينظر في توجيه اللمع ٦٦، ١٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٤، ٨٨،

(٥) في (ب): (ومشابهة الاسم في المعنى، هي أن رجلا مثلا عام والرجل خاص، كذلك يضرب مثلا عام لأنه يستعمل في الحال، والاستقبال، وإذا قلت ليضرب اختص بالحال وسيضرب اختص بالاستقبال]

(٦) ساقط من (ب).

(٧) قال ابن بابشاذ: "إن الأصل هو فعل الحال. يصلح اللفظ إذا قلت «هو يكتب»، و «يحسب» أن يكون في الحال وأن يكون في ثاني الحال. والحقيقة هي الحال؛ لأنها هي الكائنة أولاً. وهي تدل بمجردا على حقيقتها". شرح المقدمة المحسبة (٢٠١/١) ونسب هذا القول للفارسي، ولابن الطراوة، ومستند الفارسي أن اللفظ إذا صلح

أو بالعكس^(١)، أو [هو]^(٢) مشترك، أي: يُستعملُ فيهما حقيقة^(٣)، أقوالٌ ثلاثة، لكل قائل، [والأرجح الأول]^(٤)؛ لأنه إذا قال لك أحد: (زيدٌ يقرأ) — مثلاً - تبادرَ إلى ذهنك تبادراً أولياً أنه مُتَلَبَّسٌ بالقراءة [حالاً]^(٥)، فإن قامت قرينةٌ تمنعُ إرادةَ الحال، كأن رأيتَ زيدا المخبرَ عنه بذلك نائماً، حُمِلَ على أنه يوجـدُ القـراءةَ في المـسـتقبـل^(٦)،

للقریب والبعید كان القریب أحق به ؛ بدلیل أنك تقول: أنا وزید قمنا، وأنت وزید قمتما ؛ فتغلب المتکلم والمخاطب لقریبهما، وزمن الحال أقرب من المستقبل فهو أحق. ينظر في ارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٩، والتذييل ١/٩١، وتمهيد القواعد ١/١٨٨، همع الهوامع ١/٣٧.

(١) نسب لابن طاهر القول بأنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال. ينظر في تمهيد القواعد ١/١٨٨، همع الهوامع ١/٣٧.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) هو مذهب الجمهور، وهو أنه يكون للحال، ويكون للاستقبال. وينظر تفصيل القول في: الكتاب ١/١٢، شرح كتاب سيويه للسيرافي ١/١٨، وعلل النحو لابن الوراق ٥٦٣، وشرح المقدمة المحسبة ١/٢٠١، والبدیع في علم العربية ١/٣٢، وتوجيه اللمع ١٠١ - ١٠٢، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٩، وما بعدها، والتذييل ١/٨٤، وتمهيد القواعد ١/١٨٣، وما بعدها، وتعليق الفرائد ١/٩٩ - ١٠٠.

(٤) في (ب): والأولى بالترجيح الأول.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) قال الدماميني: "والذي اختاره بعض المحققين أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال، ولم يصرف إلى الاستقبال؛ إلا بقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز". تعليق الفرائد ١/١٠٠. وينظر في تمهيد القواعد ١/١٩٤، وهمع الهوامع ١/٣٧، وحاشية الصبان ١/٨٩.

افتأمل [١].

قَوْلُهُ: "ما لم يتصل به ضميرُ رفعٍ متحركٍ، فإنه يُسكَّنُ، نحو: (ضَرَبْتُ)، و[٢] ما لم يتصل [١٢/أ] به واوُ الجمع، فإنه يُضَمُّ، نحو: (ضَرَبُوا) على خلافِ الأصل" [٣].

أشار بقوله: (متحركٍ) [إلى] [٤] [أنه] [٥] لا يخصُّ ذلك في: (ضَرَبْتُ) يضمُّ التاء، بل [ضَرَبْتُ] [٦] بفتحها، و[ضَرَبْتُ] [٧] بكسرها - [أيضا] [٨] - و: (ضَرَبْتُمَا و ضَرَبْتُمْ و ضَرَبْتُنَّ و ضَرَبْنَ) كذلك [٩]، وأنه يخرجُ

(١) ساقط من (ب).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٤.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في (أ): لأنه.

(٦) زيادة من (ب).

(٧) زيادة من (ب).

(٨) ساقط من (ب).

(٩) قال ابن السراج: "فأما التاء التي هي اسم فيسكن لام الفعل لها، نحو (فَعَلْتُ و صَنَعْتُ)، وإنما أسكن لها لام الفعل؛ لأن ضمير الفاعل والفعل كالشيء الواحد، فلو لم يسكنوا لقالوا: (ضَرَبْتُ) فجمعوا بين أربعة متحركات، وهم يستقلون ذلك، فإن ثبتت وجمعت الضمير الذي في الفعل، قال الفاعل: (فعلنا) في التثنية والجمع والمذكر والمؤنث في هذا اللفظ سواء، وتقولُ في الخطاب: (فعلتُما) للمذكر والمؤنث، وجمع المذكورين (فعلتُم)، وللمؤنث (فعلتُنَّ)". الأصول (١١٥/٢ - ١١٦)

عنه [نحو] (١): (ضَرْبًا) ؛ لأن ضميرَ الرفع ، وهو الألفُ فيه ساكنٌ (٢) ، وإنما يُبْنَى على السكونِ في [(ضَرْبْتُ) وأخواته] (٣) ؛ لأنَّ الضميرَ [للفاعل] (٤) من شدة اتصاليه به كالجزم منه ، وهم يكرهون توالي أربع متحركات (٥) في الكلمة الواحدة ، فكذلك [في] (٦) ما أشبهها ، حتى قال بعضهم : لم تُوجد في [اللغة العربية] (٧) كلمةٌ اتوالت فيها أربع حركات (٨) (٩) ، فإن قيل : إذا كان

(١) ساقط من (ب).

(٢) قال الفارسي : "ومَّا لم يعتد فيه بالحركة لما لم تلزم قولهم : قعدتا وضربتا ، لما كانت الحركة من أجل الألف ، والألف غير لازمة استجازوا الجمع بين أربع متحركات ، ولم يستجيزوا ذلك في ضربت ونحوه. وإنما استجازوا الموالاة بين هذه الحركات في ضربتنا كما قالوا: رمتا وقضتا ، فلم يردوا الألف ، فكما لم يردوا الألف ، حيث كانت الحركة غير لازمة ، كذلك لم يكرهوا الموالاة بين أربع متحركات من حيث لم تكن الحركة في التاء لازمة ، فكانت من أجل ذلك في تقدير السكون ، كما كان في تقديره في رمتا" الحجة للقراء السبعة ١/١٢٩ ، وينظر في الأصول لابن السراج ١١٦/٢.

(٣) في (أ) : (واذكر) بدل : (ضربت وأخواته) ، والصواب ما أثبتته من (ب)

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في (ب) : حركات.

(٦) ليست في (ب).

(٧) في (ب) : لغة العرب.

(٨) قال سيبويه : إنهم كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات ، أو خمسٌ ليس فيهن ساكنٌ " (٤ / ٢٠٢) وينظر في الكتاب ٣/٢٢٢ ، والأصول لابن السراج ٢/١ ، ١١٥/٥٠ - ١١٦ ، ١٨٤/٣ ، شرح كتاب سيبويه =

الضميرُ (ألفاً) [مثل: ضَرَبَا] (٢) كان [أيضاً] (٣) شديدَ الاتصالِ، فلمَ لا يُبنى على السكونِ؟، [قلنا: لَمَّا كان السكونُ لازماً للألفِ، ولا] (٤) يُنتقلُ إليها إلا من متحركٍ، [لزم] (٥) بالضرورة (٦) أن يبقى مفتوحاً معها (٧)، وإنما بُنيَ، أي: الماضي على الضمِّ إذا اتصلَ به واوُ الجمعِ؛ لأن الواوَ تستدعي ضمَّ ما قبلها (٨).

-
- = للسيرافي ١/١٠٨، ١٥٦، التعليقة ١٧/٢، ٢٣٦/٤، شرح المقدمة المحسبة ١/١٩٨، المفتاح في الصرف للجرجاني ٣٤، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٩٦، الباب في علل البناء والإعراب ١/١٤٩، توجيه اللمع ٣٤٩. =
- (١) في (ب): (فيها أربع حركات متوالية).
(٢) زيادة من (ب).
(٣) زيادة من (ب).
(٤) في (ب): (أجيب بأن السكون لازم للألف فلا).
(٥) ساقط من (ب).
(٦) في (ب) بزيادة: فلهذا لم يبن معها على السكون.
(٧) ينظر في شرح المفصل ٤/٢٠٩.
(٨) قال الزمخشري عند حديثه عن الفعل الماضي: وهو مبني على الفتح. إلا أن يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمه. فالسكون عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر. والضم مع واو الضمير". المفصل ٣١٩، وينظر في شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٠٧: "قال ابن يعيش: "فالفتح في الأفعال الماضية هو الأصل، والإسكان والضمّ عارض فيها". شرح المفصل ٤/٢٠٩.

(لأننا نقولُ: الميمُ ليستْ آخرَ الفعلِ، بل آخرُهُ أَلْفٌ، فكانَ الأصلُ أن يُقالَ: (رَمَاوا) (١) لكنَّ لَمَّا لم تقبلْ الألفُ الحركةَ حُذِفَتْ، وبقيتْ الميمُ مفتوحةً، فتأمل، واستفد) (٢).

قَوْلُهُ: " حُذِفَتْ (اللامُ) تخفيفاً، ثم (التاءُ) خوفَ الالتباسِ بالمضارعِ، ثم أُتِيََ بهمزةِ الوصلِ عند الاحتياجِ إليها" (٣).

بيأنهُ أن الحذفَ قد يُؤتى به للتخفيفِ، [كما هنا] (٤)، أي: لا حاجةَ ملجئةً، كخوفِ الالتباسِ الذي حذفَ لأجلِهِ التاءُ؛ إذ لو قيلَ مثلاً: (يا زيدُ تَضْرِبُ) بالوقفِ على (الباءِ)، لم يُدرَ أن المرادَ به فعلٌ أمرٌ، أو مضارعٌ، والإتيانُ بهمزةِ الوصلِ ضروريٌّ؛ لتعذُّرِ الابتداءِ بالساكنِ؛ لأنه لَمَّا حُذِفَتْ التاءُ بقيتْ الضادُ ساكنةً، [أُتِيََ] (٥) بهمزةِ ضرورةً؛ ليتأتى الابتداءُ.

قَوْلُهُ: " وعندَ سيبويه الأمرُ مبنيٌّ على السكونِ إذا كان صحيحَ الآخرِ، نحو (اضربُ)، وعلى حذفِ الآخرِ إن كان معتلاً، نحو: (اخشَ واغزُ وارمُ)، وعلى حذفِ النونِ إذا كان مسنداً لضميرِ تثنيةٍ، نحو (اضرباً)، أو

(١) أصلُ الأصلِ: (رميوا) تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصارت: (رماوا)، ثم وقعت (واو) الجماعة بعدها، فالتقى ساكنان (الألف، والواو) فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين فصارت: (رَمَوْا) وبقيت الفتحة قبلها لتدلَّ على الألف المحذوفة". ينظر في شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٩/٤.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٤.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ب) (فأتي).

ضمير جمع، نحو: (اضربوا)، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: (اضربي)^(١).

وهذا هو المذهب المتصور بيانه أن الأمر عند سيويه فعلٌ مستقلٌ ليس مُقتضِباً، [أي: مأخوذاً]^(٢) من المضارع^(٣)، وهذا هو الذي عليه العمل؛ لأنه لا تكلف فيه^(٤)، ويُؤيده أن البناء أصلٌ في الأفعال، فلا يُعرب إلا المضارع لِشَبَهِهِ [الاسم]^(٥)، ومذهب الكسائي يُفهم منه أن الإعراب أصلٌ [في]^(٦) الأسماء والأفعال^(٧)، وأيضا في مذهبه تكلفٌ، وهو حذف اللام ثم التاء، والإتيان بهمزة الوصل من غير ضرورةٍ إلى تكلف هذه الأشياء، فتلخص مما قلناه أن فعل الأمر معربٌ عند الكسائي، ومبنيٌ عند سيويه على

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٤.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) ذهب البصريون إلى أن صيغة فعل الأمر أصل، وأن قسمة الأفعال ثلاثية، وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مقتطع من المضارع، فتكون القسمة عندهم ثنائية. ينظر في: الكتاب ١/١٢، ارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٧، التذييل ١/٦٧، توضيح المقاصد ١/٣٠٥، ٣/١٥١٨، شرح ابن عقيل على الألفية ٤/٢٩٥، تمهيد القواعد ١/١٧١، تعليق الفرائد ١/٦٢، همع الهوامع ١/٣٤، الأشموني ١/٤٥، ٤/٤٨.

(٤) العاري هنا يختار مذهب البصريين، ويرجحه بالدليل.

(٥) في (ب): (بالاسم).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) المعرب يحق الأصل هو الاسم، والفعل المضارع محمول عليه، وقال بعض الكوفيين: المضارع أصل في الإعراب أيضاً. ينظر في مسائل خلافية في النحو ١/٨٧، التذييل ١/١٢٢، توضيح المقاصد ١/٣٠٣، شرح ابن عقيل على الألفية ١/٣٧، تمهيد القواعد ١/٢٣٠، الأشموني ١/٤٥.

ما يجوزُ به مضارِعُهُ، إنْ سَكُونًا فَسَكُونٌ، وإنْ [حذفًا] (١) فحذفٌ، ويؤخذُ منه جميعُ الأمثلةِ التي ذَكَرَها الشارِحُ لصيغِ الأمرِ (٢) [٣].
قَوْلُهُ: "بِخِلَافِ نونِ (نَرْجَسَ)" (٤) مع قولِهِ [١٢/ب]: "بِخِلَافِ ياءِ (يَرِنًا)" (٥).

يقالُ: نَرْجَسَ الدَوَاءَ إِذَا جَعَلَ فِيهِ نَرْجَسًا (٦)، وَيَرِنًا الثِيَابَ: إِذَا

(١) في (أ) (حذف) والصواب ما أثبتته.

(٢) يقول ابن السراج: "إذا كان المأمور مخاطبًا ففعله مبني غير مجزوم... وقوم من النحويين - يقصد الكوفيين - يزعمون أن هذا مجزومٌ، وأن أصل الأمر أن يكون باللام في المخاطب، إلا أنه كثر فأسقطوا التاء واللام، يعنون أن أصل ضرب لتضرب، فأسقطوا اللام والتاء، قال محمد بن يزيد: وهذا خطأ فاحش؛ وذلك لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعًا للأسماء وقولك: اضرب وقم ليس أفيه شيءٌ من حروف المضارعة، ولو كانت فيه لم يكن جزمه إلا بحرف يدخل عليه". الأصول لابن السراج (٢/١٧٣ - ١٧٤) بتصرف. وينظر في المقتضب ١٣١/٢، والمفصل ٣٣٩، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٧٧ - ١٨٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢١ - ٢٣، ومسائل خلافية في النحو ١٢٠ - ١٢٣.

(٣) في (ب) بلفظ: (تدعو إليه، فالأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، فيندرج فيه جميع الأمثلة التي ذكرها الشارح لصيغ الأمر).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٥.

(٥) في (أ) [بخلاف يائها] وفي (ب) بخلاف نون "يرنًا"، والذي أثبتته من شرح المقدمة الآجرومية ص ٨٥: وهو الصحيح، لِمَا يَأْتِي بَعْدُ فِي النَصِّ.

(٦) التَّرجِسُ: مِنَ الرِّبَاحِينَ، مُعَرَّبٌ، وَالثُّونُ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ فَعِيلٌ وَفِي الكَلِمَاتِ نَفْعِل. لسان العرب ٩٦/٦ (رجس)، وقال الزبيدي: "وَهُوَ مُعَرَّبٌ: تَرْكُسٍ. نَافِعٌ شَمَهُ لِلزُّكَّامِ وَالصُّدَاعِ البَارِدِينَ". تاج العروس ١١٦/١٦ (رجس).

صَبَّغَهُ بِالْيَرْتَأِ، وهو الحناء^(١)، وملخص ما ذكره في هذا المحل: أن ليس كل ما في أوله حرف من حروف (أُنِيْتُ) مضارعاً؛ لأنها توجد -أيضاً- في الماضي، كما مثَّل به في الأربعة^(٢).

قَوْلُهُ: "وِفَاقًا وَخِلَافًا"^(٣)، مع قَوْلِهِ: "وَالْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ"^(٤).

اعلم أنهم لم يختلفوا في أن المضارع [منصوب^(٥)] بعد العشرة، بل اختلفوا في ما عدا: (أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ وَكَيْ)، هل المضارع منصوب بها نفسها^(٦) أو بـ(أَنْ) مضمرة بعدها، والذي عليه العمل أنه منصوب بـ(أَنْ) مضمرة بعدها، وهو مذهب البصريين، ودليلهم في ذلك ظاهر قوي،

(١) الْيَرْتَأُ وَالْيَرْتَأُ وَالْيَرْتَأِيُّ: اسمٌ لِلحِنَاءِ، قَالَ ابْنُ جَنِّي: وَقَالُوا يَرْتَأُ لِحَيْتِهِ: صَبَّغَهَا بِالْيَرْتَأِ، قَالَ: فَهَذَا يَفْعَلُ فِي الْمَاضِي، قَالَ: وَمَا أَغْرَبَهُ وَأَطْرَفَهُ. المحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ٢٧٩) وينظر في لسان العرب ١/ ٨٩ (رأ) وتاج العروس ١/ ٥٢٢ (يرأ).

(٢) ينظر في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٦٨، شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٦٩، التذييل ١/ ٧٩، تمهيد القواعد ١/ ١٧٣، تعليق الفرائد ١/ ٩٤، همع الهوامع ١/ ٣٥.

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٦.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٦.

(٥) في (ب) (ينصب).

(٦) هذا مذهب الكوفيين ينظر في: اللامات للزجاجي ٦٦، ٦٨، شرح كتاب سيويه للسيرافي ٣/ ٢٠٨، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٨، توجيه اللمع ٣٧٦، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٣٠، ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٦، ١٦٦٢.

لوهو[^(١)] أن لامَ كي، ولامَ الجحود [وحتى]^(٢) [استُعمِلت حروفاً جاريةً في الجملة]^(٣)، فلا تعملُ بأنفسِها عملاً آخر^(٤)، [ضِدَّ العملِ الأوّل]^(٥) و(الفاءُ) و(الواوُ) و(أو) حروفُ عطفٍ، ومن شأنِها أن يُنوى العاملُ بعدها، أما هي فلا تعملُ؛ لأنك إذا قلتَ: (جاءَ زيدٌ وعمرو) مثلاً،

(١) في (أ) (وهي)، والصواب ما أثبتته من (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب) (تستعمل حروف جر).

(٤) قال سيبويه في باب الحروف التي تضمّر فيها أن: "وذلك (اللام) التي في قولك: جئتكَ لتفعل. و(حتى)، وذلك قولك: حتى تفعل ذاك، فإنما انتصب هذا بد(أن)، و(أن) ههنا مضمرة؛ ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً؛ لأن (اللام وحتى) إنما يعملان في الأسماء فيجران، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال. فإذا أضمرت (أن) حسن الكلام؛ لأن (أن) و(تفعل) بمنزلة اسم واحد، كما أن الذي وصلته بمنزلة اسم واحد؛ فإذا قلت: (هو الذي فعل) فكأنك قلت: هو الفاعل، وإذا قلت: (أخشى أن تفعل) فكأنك قلت: أخشى فعلك. أفلا ترى أنّ (أنْ تفعل) بمنزلة الفعل، فلما أضمرت (أن) كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما؛ لأنهما لا يعملان إلا في الأسماء ولا يضافان إلا إليهما، و(أن) و(تفعل) بمنزلة الفعل". الكتاب ٣/٥ - ٦، وينظر في الجمل في النحو ١/١٣٩، المقتضب ١/٣٩، ١٤/٢، ٢٨، ٣٨، ٨٤/٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٢، ١١٤، ١٢٥، ٢٧٧، اللامات للزجاجي ٦٦، ٦٨، الإيضاح العضدي ٣١٥، ٢٥٧ - ٣١٦، اللمع ١٢٧ - ١٣١، شرح المقدمة المحسبة ١/٢٢٧، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٢٤.

(٥) زيادة من (ب).

ف (عمرُو) مرفوعٌ عطفاً على (زيدٌ)، والتقديرُ: (وجاءَ عمرُو)، فكذلك (الفاءُ)، و(الواوُ) و(أو) -هنا- لا تعملُ بأنفسِها^(١) فتنبه.

قَوْلُهُ: "تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ، لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا"^(٢)

أَمَّا لَفْظًا فَقَدْ مَثَّلَ لَهُ بِقَوْلِهِ: (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَضْرِبَ)، وَأَمَّا مَحَلًّا ففِي نَحْوِ: (تُرِيدُ الْهِنْدَاتُ أَنْ يَذْهَبْنَ)، فَتَقُولُ فِي إِعْرَابِهِ: (يَذْهَبْنَ): فَعَلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ؛ لِاتِّصَالِ نَوْنِ [الْإِنَاثِ] (٣)، مَحَلُّهُ النَّصْبُ بِ(أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ. قَوْلُهُ: "وَهِيَ مُوَصُولٌ حَرْفِيٌّ تُسَبِّكُ مَعَ مَنْصُوبِهَا بِمَصْدَرٍ"^(٤) [هَذَا] (٥) إِشَارَةٌ [مِنْهُ] (٦) إِلَى أَنَّ الْمَوْصُولَ [أَعْنِي الْكَلِمَةَ الَّتِي تَحْتَاجُ] (٧) إِلَى الْوَصْلِ بِجُمْلَةٍ، إِمَّا

(١) "أَمَّا (الفَاءُ وَالْوَاوُ وَأُو): فَحُرُوفُ عَطْفٍ، وَحُرُوفُ الْعَطْفِ لَا تَعْمَلُ شَيْئًا، لِأَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِالدُّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ دُونَ الْإِسْمِ، وَلَا بِالدُّخُولِ عَلَى الْإِسْمِ دُونَ الْفِعْلِ، وَكُلُّ حَرْفٍ كَانَ عَلَى هَذَا السَّبِيلِ لَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا، فَلَمَّا وَجَدْنَا الْفِعْلَ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَنْصُوبًا، عَلِمْنَا أَنَّهُ انْتَصَبَ بِغَيْرِهَا، وَهُوَ (أَنْ)". عِلَلُ النَّحْوِ (ص: ١٩٥) وَيَنْظُرُ فِيهِ ص ٤٣٣، وَفِي نَتَائِجِ الْفِكْرِ ٢٠٠، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٤/٢٣٠، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٤/٢٦.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٦.

(٣) في (ب): (النسوة به).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٦ - ٨٧.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) في (ب): (أي: الذي يحتاج).

[موصول^(١)] حرفيٌّ مثل : (أَنْ) هذه ، و(أَنَّ) [المفتوحة^(٢)] الهمزة ، المشددة النون ، و(ما)^(٣) المصدرية ، و(لو) و(كي)^(٤) ، وقد [مَثَلُ حُكْمَ ذَلِكَ^(٥)] في قواعد الإعرابِ وغيرها ، وإما [موصول^(٦)] اسمي ، مثل [(الذي) ، و(مَنْ)^(٧)] و(ما) [الموصولين^(٨)] ، وسائر الأسماءِ الموصولة ، [وقد ذَكَرَهَا

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ) : (مفتوحة).

(٣) هكذا في (ب) وهو الصحيح ، وفي (أ) : (أما).

(٤) مِنْ الموصولاتِ الحرفيَّةِ : "أَنْ" الناصبةُ مضارعاً وتُوصَلُ بفعلٍ متصرفٍ مطلقاً ، ومنها : "أَنَّ" وتوصل بمعمولِها ، ومنها : "كي" وتوصل بمضارعٍ مقرونة بلام التعليل لفظاً أو تقديراً ، ومنها (ما) توصل بفعلٍ متصرفٍ غير أمرٍ وتختص بنيابتها عن ظرف زمانٍ موصولة في الغالب بفعلٍ ماضي اللفظ مثبت أو منفي بلم ، وليست اسماً مفتقراً إلى ضميرٍ خلافاً لأبي الحسن وابن السراج وتوصل بجملة اسمية على رأي ، ومنها (لو) التالية غالباً مفهم تمن وصلتها كصلة ما في غير نيابة وتغني عن التمني فينصب بعدها الفعل مقروناً بالفاء. تسهيل الفوائد ص٣٧ ، ٣٨ ، وينظر في : شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢٢ - ٢٢٣ ، وشرح الكافية الشافية ١/٣٠٢ ، التذليل ٣/١٤٧ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/١٣٨ ، تمهيد القواعد ٢/٧٥٤ - وما بعدها ، والمقاصد الشافية ١/٤٢٥ .

(٥) في (ب) : (ذكر بحث الجميع).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) في (ب) : (من ، والذي).

(٨) ساقط من (ب).

النحويون في كلها^(١)، والفرق بين النوعين أن الموصول الحرفي هو وصلته في محل ما يطلبه العامل^(٢)، والموصول الاسمي هو فقط في محل ما يطلبه العامل^(٣) وليس لصلته محل كما ذكر ذلك في محله^(٤)، فإذا قلت: (يُعجِبُنِي أَنْ تَقُومَ)، فجملة: (أَنْ تَقُومَ) محلها الرفعُ فاعلُ (يعجبُ)، و(الياءُ): ضميرٌ متكلمٌ محلهُ النصبُ [مفعولُ (يعجبُ) مقدمٌ عليه]^(٥)، و(النونُ) للوقايةِ، أي: تَقِي الفِعْلَ الكَسْرَ، لو إذا^(٦) قلت: (يعجبني الذي تفعلُ)، ف(الذي) وحدهُ محلهُ الرفعُ فاعلُ (يعجبُ)، وجملة (تفعلُ) من الفعلِ والفاعلِ المقدرِ بـ(أنتَ) لا محلَّ لها؛ لأنها صلةُ الذي^(٧) وإنما كان

(١) في (ب): (التي ذكرها النحويون).

(٢) ينظر في أوضح المسالك ١/١٤٣، شرح الأزهري ٥٣، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٥٥، همع الهوامع ١/٣١٤، الأشموني ١/١٦٤.

(٣) زيادة من (ب) يستقيم بها النص.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ب): (مفعوله متقدم).

(٦) في (ب): (إذا) والصواب ما هو مثبت من (أ).

(٧) من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: "الصلة) لموصول اسمي، أو حرفي، فالأولى (نحو: (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب) فجملة (أنزل) صلة (الذي)، والثانية نحو: (بما نسوا يوم الحساب)، فجملة (نسوا) صلة (ما) ويفترق الموصولان بأن الاسم لا يسبك مع صلته بمصدر، بخلاف الحرفي، وتفترق صلتاهما بأن صلة الاسم تحتاج إلى رابط، وصلة الحرفي لا تحتاج إلى رابط. شرح الأزهري (ص: ٥٣)

كذلك ؛ لأن الموصولَ الاسميَّ يصحُّ الإسنادُ إليه وحدهُ، بخلافِ الموصولِ الحرفيِّ ؛ لأنَّ الحرفَ لا يُسندُ [١٣/أ] إليه (١) فتدبر.

قولهُ: " وهو حرفٌ لنفي المستقبل، نحو: (لَنْ نَبْرَحَ) (٢)، (فد(لن): حرفٌ نفي ونصب، و(نبرح): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ ب(لن)، وعلامةُ نصبه الفتحَةُ الظاهرةُ" (٣)

أشار بقوله: لنفي المستقبل إلى أن (لن) لا تكونُ لنفي الحالِ (٤)، [بخلافِ (لا) فإنها لنفي الحالِ والاستقبالِ (٥)] (٦)، فإذا قلتَ مثلاً: (زيدٌ لا يقرأُ)

(١) ينظر في شرح التسهيل لابن مالك ١٠/١٠، وشرح الكافية الشافية ١٦٠/١، التذييل ٤٥/١، توضيح المقاصد ٢٨٧/١، ١٩٦، إرشاد السالك ٨٢/١، حاشية الخصري ٢٢. وهذا ليس على إطلاقه قال المرادي: "وأورد على الناظم أنه أطلق الإسناد، وهو قسمان: معنوي ولفظي فالمعنوي: هو الخاص بالأسماء. واللفظي: مشترك يوجد في الاسم والفعل والحرف: نحو "زيد" ثلاثي، و"ضرب" فعل ماض، و"من" حرف جر. قلت: التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء، ولا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما". توضيح المقاصد ١٩٦/١.

(٢) سورة طه من الآية (٩١).

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٧.

(٤) (لن) تنفي المستقبل ينظر في شرح كتاب سيبويه للسيرا في ٣/١٩٢، ١٩٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني ١/٧٧٨، التفسير البسيط ٢/٢٥٢، المفتاح في الصرف للجرجاني ٦٨، الفصل ٤٣٥.

(٥) قال ابن الوراق في علل النحو ٥٦٣: "اعلم أن الثون إنما لزم اللام؛ لأن الفعل المضارع يصلح لزمانين، فلو أسقطت الثون وقلت: (والله لا يقوم زيد)، لم يعلم أنك تقسم على الحال أو الاستقبال". وينظر في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٣٧١.

(٦) في (ب): (بخلاف النفي بلا فإنه يكون حالا ومستقبلا).

بجوز أن يفهم منه أنه لا يوجد^(١) القراءة في الحال، ولا في (المستقبل)^(٢).
 وإذا قلت: (لن يقرأ) خص بأنه لا يجيدها في المستقبل، ويصح أن يقال
 ذلك، وهو متلبس بالقراءة حالاً، والأصح أن في (لن) تأكيداً للنفي فوق:
 (لا)^(٣): فإذا قلت: (لن أقوم) كان أبلغ في امتناعك من القيام من (لا
 أقوم) وزعم بعضهم^(٤)، أن: لن [تفيد]^(٥) تأكيد النفي، وهو فاسد؛ لأنها
 [جاءت]^(٦) قبل [حتى] [المفهمة للانتهاء]^(٧) كما في قوله تعالى -إخباراً-:
 (فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي) ^(٨) ومفهومة: إذا أذن لي لأبي^(٩) [برحها،
 هذا، ولا يخفى أن (لن) -أيضاً- تنصب المضارع محلاً، وكذا كل النواصب،
 [كقوله]^(١٠) -مثلاً- (الهندات لن يضرن)، ف(يضرن): منصوب محلاً ب(لن)؛
 لأنه مبني على السكون؛ لنون الإناث، كما تقدم بيان ذلك، [وغيره]^(١١).

(١) هكذا في (ب) وفي (أ) (يفهم مثلاً أنه لا يؤخر) ولعل الأصوب ما في (ب)

(٢) في (ب): الاستقبال.

(٣) في (ب): (أن النفي بلن فيه تأكيد فوق النفي بلا).

(٤) هو الزمخشري ينظر الكشف ١٥٤/٢، وينظر الرد عليه في: أوضح المسالك ٩/١،

ومغني اللبيب ٣٧٤، والتصريح ٣٥٧/٢، وهمع الهوامع ٣٦٥/٢ -٣٦٦.

(٥) في (ب): (تقتضي)

(٦) في (ب): (جيء بها)

(٧) في (ب): (المؤذنة بالانتهاء)

(٨) سورة يوسف من الآية (٨٠).

(٩) ساقط من (ب).

(١٠) في (أ) (بقوله)، والصواب ما أثبتته من (ب).

(١١) في (ب): (غير مرة).

قَوْلُهُ: "وهو حرفُ جوابٍ وجزاءٍ، نحو: (إِذْنُ أَكْرَمَكَ)، جواباً لمن قال: (أريدُ أن أزورك) فـ(إِذْن) حرفُ جوابٍ [وجزاءٍ] (١) ونصبٍ، و(أَكْرَمَكَ) منصوبٌ بـ(إِذْن)، وعلامةُ نصبِهِ الفتحَةُ الظاهرةُ [على] (أ) الميم" (٣)

اعلم أن (إِذْن) للجوابِ دائماً، فإن انضَمَّ إليه الجزاءُ تعينَ النصبُ بها (٤)، إذا وُجِدَتْ شروطُها الآتيةُ [في المثالِ الذي ذَكَرَهُ] (٥)، وإن كانت للجوابِ فقط، فتارةً تُنصبُ، وتارةً تُهملُ، فمثالُ النصبِ بها قولك: (إِذْن يفرح)، جواباً لمن قال: (أريدُ أن أمدحَ زيداً)، فـ(إِذْن يفرح) جوابٌ لا جزاءٌ فيه، ومثالُ إهمالِها، قولك: (إِذْن تصدقُ [فيه] (٦) (٧))، لكن ترفعُهُ؛ لأن من شرطِ النصبِ بها أن يكونَ الفعلُ بعدها مستقبلاً كما سيأتي، فمتى كان فيها الجزاءُ، لا يكونُ الفعلُ إلا مستقبلاً، ومتى لم يكنْ فيها جزاءً صحَّ أن يكونَ

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ): (في).

(٣) شرح المقدمة الأجرومية، ص ٨٧.

(٤) ينظر في الكتاب ١٢/٣، الأصول لابن السراج ١٤٨/٢، ٢١٧، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٥/١، الإيضاح العضدي ٣١١، التعليقة ١٣٥/٢. قال الزمخشري: "وإِذْن جواب وجزاء. يقول الرجل: أنا أتيك، فتقول: إِذْن أَكْرَمَكَ. فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه". المفصل ٤٤٣.

(٥) في (ب): (كما في إِذْن أَكْرَمَكَ، لمن قال أريد أن أزورك).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) بعد هذه الكلمة حدث تقديم في النسخة (ب) بسبب انتقال نظر الناسخ، وذلك من أول قوله: "قوله - تعالى - : (فقاتلوا التي تبغي) إلى قوله: "في قراءة تشديد الميم، أي: ما كلُّ نفسٍ إلا". ثم زاد الناسخ عبارة "جواب لا جزاء فيه".

الفعل بعدها مستقبلاً، كما في (يفرح)، و[أن يكون] (١) حالاً، كما في (تصدق) [فتأمل قوله] (٢).

قوله: "لو شرطاً" (٣) النصب بـ (إذن) أن تكون في صدر الجواب، والفعل بعدها مستقبلاً متصلاً بها، ولا يضر فصله منها بالقسم " (٤).

[لِيُعْلَمَ] (٥) أنهم اشتروا [لنصب المضارع بإذن] (٦) ثلاثة شروط: أحدها: أن تكون مصدرية في أول الكلام، الثاني: أن يكون الفعل مستقبلاً، الثالث: أن يكون متصلاً بها، فإن اختلف شرطاً من الثلاثة (٧) رُفِعَ الفعل، مثال اختلال كونها مصدرية: (أنا إذن أكرمك)، فترفع [أكرم] حينئذٍ (٨)، ومثال عدم كون الفعل مستقبلاً ما تقدم من: [إذن تصدق]، بالرفع، لمن حدثك (٩)، ومثال اختلال اتصالها بالفعل [١٣ / ب]: [إذن أنا أكرمك] برفع (أكرم)، لا غير، فإن فصل بينهما بقسم، لا يضر، فتقول: [إذن والله أكرمك] بنصب (أكرم)، وتعليل جميع ذلك يُطلب من (١٠) المطولات.

(١) زيادة من (ب)

(٢) زيادة من (ب)

(٣) في (ب): (وشرط).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٧ - ٨٨.

(٥) في (ب): (اعلم).

(٦) في (ب): (لنصب إذن المضارع).

(٧) زيادة من (ب)

(٨) في (ب): (حينئذٍ أكرم).

(٩) في (ب): (قولك لمن حدثك: إذن تصدق بالرفع).

(١٠) في (أ) بزيادة هنا: (كله في).

قَوْلُهُ: "وهي الداخلة [عليها] (١) لامُ التعليل لفظاً، [نحو] (٢): (لِكَيْلَا تَأْسُوا) (٣) أو تقديرًا: نحو: (كَيْلَا تَأْسُوا)، في غير القرآن، إذا قَدَّرْتُ اللامُ قبلها؛ استغناءً عنها بِنَيْتِهَا" (٤)

اعْلَمْ أَنَّ (كي) تأتي مصدريةً، وتأتي بمعنى (لام) التعليل، فإذا دَخَلَتْ عليها (لام) التعليل لفظاً تَعَيَّنَتْ مصدريةً (٥) كالتي [مثل بها] (٦) في الآية، ف(كي) فيها مصدريةٌ، و(تأسوا) منصوبٌ بها، علامةُ نصبه حذفُ النونِ، [والمعنى] (٧) [لِعَدَمِ [مَسَاءَتِكُمْ] (٨)، أي: حُزْنِكُمْ عَلَى مَا فَاتَكُمْ، فَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا (لام) التعليل لفظاً] (٩)، نحو: (جئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ)، فَإِنْ قُصِدَ تَقْدِيرُ اللامِ [قَبْلَهَا] (١٠)، كانتْ مصدريةً -أيضاً-، و(أتعلم) منصوبٌ بها] (١١)، وَإِنْ لَمْ يُقْصَدِ تَقْدِيرُ اللامِ، كانتْ هي بمعنى اللامِ، و(أتعلم)

(١) في (ب): (على) والصواب ما في (أ).

(٢) زيادة من (ب)

(٣) سورة الحديد من الآية (٢٣).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٨.

(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل (١ / ٢٢٤): "ولا يتعين كون "كي" مصدرية إلا وهي مقرونة باللام لفظاً". وينظر في شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٢٢٨، والتذييل ٣ / ١٥٠، والجنى الداني ٢٦٣، وتمهيد القواعد ٢ / ٧٥٦، والتصريح ٢ / ٣٥٩، ودليل الطالبين لكلام النحويين ٢٦.

(٦) ساقط من (ب)

(٧) في (ب): (والتقدير).

(٨) في (ب): (مساتكم).

(٩) في (ب): (فإن دخل عليها لام التعليل لفظاً)، وما أثبتته من (أ) هو الصواب.

(١٠) زيادة من (ب)

(١١) في (ب): (ناصبة بنفسها لأتعلم).

منصوبٌ بـ(أن) مضمرةٌ بعدها^(١)، وعلى [الحالين]^(٢) معنى الكلام: جئتُ
للتعلم^(٣).

قَوْلُهُ: "وَسُمِّيَتْ هَذِهِ اللَّامُ لَامُ الْجُحُودِ؛ لِكُونِهَا مَسْبُوقَةً بِالْكُونِ الْمَنْفِيِّ،
وَالنَّفْيِ يُسَمَّى جُحُودًا"^(٤).

[يعني]^(٥): أن لَامَ الْجُحُودِ [لا]^(٦)، تأتي إِلا بَعْدَ فِعْلٍ مَنْفِيٍّ أَمْسَقَ مِنْ
الْكُونِ^(٧)، كما مثل له بِخِلَافِ لَامِ (كِي)، فَإِنَّهَا تَأْتِي بَعْدَ الْإِثْبَاتِ، وَبَعْدَ
النَّفْيِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَنْفِيُّ قَبْلَهَا فِعْلًا؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: (مَا زِيدٌ ذَاهِبًا

(١) قال ابن يعيش: "فإذا قلت: "جئتُ لكي تُكرمني"، لم تكن إلا الناصبة بنفسها
لدخول اللام عليها. وإذا قلت: "جئتُ كي تكرمني" من نحو قوله تعالى: (كَيْ لَأَ
يَكُونَ دُولَةً)، جاز فيه الأمران جميعاً. على أنه قد حُكي عن الخليل أنه لا ينتصب
بشيء إلا بـ"أن" إما أن تكون ظاهرة أو مقدّرة، وهذا يقتضي أن يكون النصب بعد
"كي"، وإذن، بإضمار "أن". شرح المفصل (٤/ ٢٢٩): وقد صرح الأخفش بأن
النصب يكون بـ"أن" لا بـ"كي" حيث قال: "كَيْ لَأَ يَكُونَ دُولَةً" أن مضمرة وقد
جرتها "كي". معاني القرآن (١/ ١٢٧).

وينظر في هذا: أوضح المسالك ١٦٢/٢، شرح شذور الذهب ٣٨٠، مغني اللبيب ٢٤٢،
شرح شذور الذهب للجوجري ٥١٩/٢، والتصريح ٣٦١/٢، والأشموني
١٨٣/٣.

(٢) في (ب): (التقديرين).

(٣) قال الشيخ خالد في التصريح (٣٦١ / ٢): "نحو: (كَيْ لَأَ يَكُونَ دُولَةً) [الحشر: ٧]
فإن قدرت قبلها اللام فهي مصدرية، وإن لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية، فيكون
على الأول منصوباً بنفس "كي". وعلى الثاني منصوباً بـ"أن" مضمرة بعد "كي"."

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٩.

(٥) في (ب): (اعلم).

(٦) في (أ) بلفظ: (كما)، والصواب ما أثبتته من (ب).

(٧) في (ب): (ولا بد أن يكون ذلك الفعل مشتقاً من الكون).

حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي
الشهير بابن العاري (١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

ليُفعلَ شراً [فاللام هنا لام كي] (١)، [ومما ينبغي أن يُعلم] (٢) أن خبرَ (كان)،
ويكن)، الآتينِ قبلَ (لام) الجحودِ، محذوفٌ عندَ البصريينَ متعلقٌ به (لامُ)
الجحودِ (٣)؛ لأنها حرفٌ جرٌّ لا بدَّ لها من متعلقٍ، والتقديرُ: وما كان اللهُ
مريداً ليعذبَهُم، أي: لتعذيبِهِم، ولم يكن اللهُ مريداً ليغفرَ لهم، أي:
لِلْغُفْرانِ لَهُم.

وذهب الكوفيون إلى أن جملةَ (يعذب) و(يغفر) من الفعلِ والفاعلِ
الضميرِ هي خبرُ (كانَ ويَكُنْ) (٤)، وهذا لا يصحُّ إلا إذا كانت (اللامُ) زائدةً،
وقدِّرْ مضافٌ محذوفٌ؛ ليصيرَ التقديرُ: وما كانَ اللهُ ذا تعذيبِهِم، ولم يكنْ
اللهُ ذا غفرانٍ لَهُم، وهذا فيه تَكْلُفٌ (٥).

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (ب): (واعلم).

(٣) ينظر في: ارتشاف الضرب ٤/١٦٥٧، والبحر المحيط ٢/٢٠، ٣/٤٤٨، وتوضيح
المقاصد ٣/١٢٤٦، تمهيد القواعد ٨/٤١٧٤، ٤٢٦٤، التصريح ٢/٣٧١، همع
الهوامع ٢/٣٧٨، حاشية الخضري ٢/١١٣.

(٤) ينظر في: ارتشاف الضرب ٤/١٦٥٨، والبحر المحيط ٢/٢٠، ٣/٤٤٨، وتوضيح
المقاصد ٣/١٢٤٦، تمهيد القواعد ٨/٤٢٦٤، التصريح ٢/٣٧١، همع
الهوامع ٢/٣٧٧-٣٧٨، حاشية الخضري ٢/١١٣.

(٥) العاري هنا يختار رأيَ البصريين لما في مذهب الكوفيين من تكلف، ومما يدعم تقدير
البصريين - أيضاً - ما جاء مصرحاً به من قول الشاعر:
سَمَوْتُ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلاً لِتَسْمُو... وَلَكِنَّ الْمُضِيْعَ قَدْ يُصَابُ
ينظر في: الجنى الداني ١١٩، الدر المصون ٢/١٥٧، تمهيد القواعد ٨/٤١٧٥،
التصريح ٢/٣٧١، همع الهوامع ٢/٣٧٨، حاشية الخضري ٢/١١٣.

قَوْلُهُ: "المفيدة للغاية، نحو: (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) (١)، أو للتعليل، نحو: أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ" (٢).

معنى الغاية والتعليل في المثالين ظاهرٌ، فالتقديرُ: (إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)، و: (لِأَنَّ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ) (٣)، وقد جاءت (حتى) في مثالٍ واحدٍ [تصلحُ] (٤) لهما، وذلك كَالَّتِي ❖❖ (٥) في قوله تعالى: (فَقَاتِلُوا اللَّيَّ تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) (٦) فيصحُّ أن يكونَ المعنى (إِلَى أَنْ تَفِيءَ)؛ (ولِأَنَّ تَفِيءَ) (٧) [١٤ / أ] فتدبر.

قَوْلُهُ: "وبعدَ النفي المحض، نحو: لَا يُقْضَى عَلَى زَيْدٍ فَيَمُوتَ" (٨) ومثله: (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) (٩)، فعلا مةٌ نصب (يَمُوتُوا) حذفُ النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وإنما اشترطوا أن يَكُونَ النفي محضًا؛ لأنه

(١) سورة طه من الآية (٩١).

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٨٩.

(٣) ينظر في الجنى الداني ٥٥٤، ومغني اللبيب ١٦٩.

(٤) في (ب): (يصلح)

(٥) النص هكذا في (أ) وهو متصل منضبط، من كون حتى في الآية المباركة تحتمل الغاية والتعليل، ينظر في مغني اللبيب ١٦٩، إرشاد السالك ٧٧٧/٢، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٠٦، حاشية الخضري ١١٤/٢.

وفي (ب) بزيادة مقحمة هنا، وقد نقلها الناسخ من مكانها.

(٦) سورة الحجرات من الآية (٩).

(٧) ينظر في مغني اللبيب ١٦٩، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٠٦، الإيتقان في علوم القرآن ٤٩٢/١، حاشية الخضري ١١٤/٢.

(٨) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٩١.

(٩) سورة فاطر من الآية (٣٦).

متى أُثبتَ النفي رُفِعَ الفعلُ، فلذلك يقالُ: (ما تأتينا فتحدّثنا) وجبَ رفعُ (تحدّث)؛ لأن المعنى في الأولِ انتفى إتيانك، فكيفَ تحدّثنا، وفي الثاني: ثَبَّتَ إتيانك، فيحصلُ حديثك لنا^(١).

قَوْلُهُ: "فالجوابُ بعدَ الفاءِ والواوِ في هذه الأمثلةِ كلّها منصوبٌ بـ(أنّ) مضمرةٌ وجوباً"^(٢).

إنما كانَ وجوباً؛ لتعذُّرِ المصدرِ فيعطَفُ اسمٌ على اسمٍ، ففي: (أقبلْ فأحسنَ إليك) التقديرُ: ليكنْ منك إقبالٌ، فأحسنْ مني، أو وإحسانٌ، وفي المثال الثاني: لا تكنْ منك خصومةٌ لزيدٍ، فغضبٌ منه أو وغضبٌ، وفي المثال الثالث: لا يحصلْ منك نزولٌ فأصابةٌ خيراً، أو وإصابةٌ خيراً^(٣)، وكذلك الأمثلة البواقي يقدر في كل منهما اسمانِ معطوفٌ ومعطوفٌ عليه.

قَوْلُهُ: "ولو قال: والفاءُ والواوُ في الجوابِ، لكانَ أوضحُ؛ لأن الجوابَ منصوبٌ، لا ناصبٌ"^(٤).

لا شك أنك إذا قلتَ -مثلاً- (أسلمَ فتدخلَ الجنةَ) أن الجوابَ هو (تدخل)، وهو منصوبٌ، كما ترى، وقد يُجابُ عنه أنه من بابِ القلبِ، والجوابُ مقدَّرٌ من متأخِّرٍ، والمعنى: وبعدَ الفاءِ والواوِ يُنصبُ الجوابُ، وقد

(١) ينظر في المفصل ٣٢٥، الباب في علل البناء والإعراب ٢٨٤٣، شرح شذور الذهب ٣٩٢، ومغني اللبيب ٦٢٤، تهديد القواعد ٨/٤٢٠٥.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٩١.

(٣) ينظر في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢٩٤، شرح المقدمة المحسبة ١/٢٢٧، وشرح الأزهرية ص ٤٧.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٩١.

يقال: كان ينبغي أن يقدم الماتين (أو) على (الفاء والواو)؛ لثلا يؤهم أن الجواب بعد (أو)، أيضاً.

قوله: "التي بمعنى (إلا)، نحو: (لَأَقْتُلَنَّ الكافرَ أو يسلم)، أي: إِلا أن يُسَلِّمَ(١)، أو (إلى) نحو: (لَأَلْزَمَنَّكَ أو تقضيي حَقِّي)"(٢).

هو ظاهرٌ إذ التقديرُ: لَأَقْتُلَنَّ الكافرَ إِلا أن يُسَلِّمَ، ولَأَلْزَمَنَّكَ إِلا أن تقضيي، واعلم أن (أو) التي بمعنى (إلى) يصحُّ أن تكونَ بمعنى (إلا)، ولا عكس، ففي المثال الثاني يصحُّ أن يقال: إِلا أن تقضيي حَقِّي، وفي الأول لا يصحُّ أن يقال: إلى أن يسلم؛ لأن القتلَ -هنا- بمعنى إزهاق الروح، فالمعنى: إِمَّا إزهاقُ روحِهِ، أو إسلامُهُ.

قوله: "المرادفةُ ل(لم) فيما تقدَّم، نحو: لَمَّا يضرب"(٣).

يعني: يقالُ فيها -أيضاً- حرفٌ يجزُمُ المضارعَ، وينفي معناه، ويقلبه إلى الماضي، وأمَّا في غير ما تقدَّم بينها وبين (لم) فرق في خمسة أوجه مذكورة في المطولات، منها: أن النفي ب(لم) يكونُ منقطعاً ومتصلاً، فالمنقطعُ، نحو: (لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً)(٤)، فإنه كان، أي: وُجِدَ قَبْلَ الإخبارِ بذلك، والمتصلُ، نحو: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)(٥)، فإنه تعالى مستعيرٌ على هذا النفي

(١) زيادة من شرح المقدمة الآجرومية، ص ٩١.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٩١.

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٩٢.

(٤) سورة الإنسان من الآية (١).

(٥) سورة الإخلاص الآية (٣).

أبد الآبَادِ، والنفي بـ(لأ) [ب/ ١٤] لا يكون إلا متصلًا بالإخبارِ، نحو: (بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابَ) (١) فإنهم لم يذوقوه إلى وقت الإخبارِ، وذوقه يقعُ بهم بعدُ، [وعلى هذا الذي ذكرناه] (٢) تقول: (لم يَقمَ زيدٌ يومَ كذا، وقد قامَ أمسِ) [ولا تقل: لَمَّا يَقمُ يومَ كذا، وقد قامَ أمسِ] (٣)؛ للتناقضِ؛ [لَمَّا قلنا] (٤)؛ لأن (لَمَّا) يُشترطُ أن يكونَ المنفيُّ بها متصلًا نفيُّه إلى [وقتِ] (٥) التكلُّمِ بها [هذا] (٦) ويُحتملُ أنه أرادَ بقوله: (المرادفةُ) لـ(لم)؛ للاحترازِ عن (لأ) التي تأتي بمعنى (إلا)، كما في قوله [تعالى] (٧): (إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (٨) في قراءة تشديد الميم (٩)، أي: ما كلُّ نفسٍ إلا عليها حافظٌ (١٠)،

(١) سورة ص من الآية (٨). وفي النسختين: (عذابي)

(٢) زيادة من (ب).

(٣) زيادة من (ب) وهي أوضح وأصح.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في (ب) (حين).

(٦) ليست في (ب).

(٧) زيادة من (ب).

(٨) سورة الطارق الآية (٤).

(٩) هي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة، ينظر في السبعة في القراءات ٦٧٨، وحجة

القراءات لابن زنجلة ٣٥٢، والمكرر فيما تواتر من القراءات السبع ٥٠٣.

(١٠) ينظر في معاني القرآن للقراء ٣/٢٥٤، تفسير الطبري ٢٤/٣٥٣، معاني القراءات

للأزهري ٢/٤٦، الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري ٤٢٧.

وعن (لَمَّا) التي هي حرفٌ وجودٌ لوجودٍ نحو: (لَمَّا جاء زيدٌ لُجاء عمرو)، فاستفدا^(١).

أَقَوْلُهُ: "ف (أَلَمَّ) حرفٌ تَقْرِيرٍ" مع قَوْلِهِ: "ف (أَلَمَّا) حرفٌ تَقْرِيرٍ وَجَزْمٍ" ولو قال^(٢) [أداة^(٣)] تَقْرِيرٍ، لكان أُولَى؛ لأنَّ كِلَيْهِمَا حرفان، (الهمزة، وَلَمَّ) و(الهمزة، وَلَمَّا)، فلما دخلتْ همزةُ الاستفهامِ عليهما [صَارَتَا^(٤)] لِلتَقْرِيرِ، أَي: لِحَمَلِ المتكلمِ المخاطبَ على أن يُقَرَّرَ ويعترفَ بذلك، وهذا في (أَلَمَّ) ظاهرٌ، فإنَّ اللهَ - تعالى - يُذَكِّرُ رسولهُ - عليه الصلاةُ والسلامُ - بشرحِ صدرِهِ له؛ لِيُقَرَّرَ بهذه النعمةِ، وبما بعدَها ويعترفَ، وأما في (لَمَّا) ففيه تَكَلُّفٌ، وليسَ هذا محلُّ بَسْطٍ، فليتأمل.

قَوْلُهُ: "و(ما) نافيةٌ، و(نحنُ) اسمُها إنْ قَدَّرْتَ حجازيةً، و(لك) جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بـ (مؤمنين)، و(بمؤمنين) في موضعِ نصبٍ خبرٌ (ما)، وجملةٌ: (فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)^(٥) في موضعِ جزمٍ (على أنها)^(٦) جوابُ الشرطِ"^(٧).
يشيرُ بقوله (حجازيةً) إلى أنه اختلفَ في إعمالِ (ما) النافيةِ الداخلةِ على اسمينِ أصلُهُما مبتدأٌ وخبرٌ، فأهلُ الحجازِ يُعملونها عَمَلَ (ليس) بثلاثةِ

(١) ساقط من (أ) أثبتته من (ب).

(٢) ساقط من (أ) أثبتته من (ب).

(٣) في (ب): أدوات.

(٤) ف (ب): عكس نفيها للتقرير.

(٥) سورة الأعراف من الآية (١٣٢).

(٦) ليست في شرح المقدمة الآجرومية.

(٧) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٩٥.

شروط : [أن يتأخر الخبر^(١)] وألّا يُفصل [بـ(إن)]^(٢) بينها وبين اسمها، وألّا يُنتَقَضَ النفي بـ(إلّا)، فيقولون : (ما زيدٌ قائمًا)، وبنو تميم يُهمَلونها، فيقولون : (ما زيدٌ قائمٌ)، [ويُلغَى أهلُ الحجازِ جاءَ التنزيلُ، قال تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا)^(٣)، (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)^(٤) فَإِنْ تَقَدَّمَ الْخَبْرُ، نحو : (ما قائمٌ زيدٌ) أو فُصِّلَ بـ(إن)، نحو : (ما إنْ زيدٌ قائمٌ)، أو انْتَقَضَ النفي بـ(إلّا)، نحو : (ما زيدٌ إلا قائمٌ)، فأهلُ الحجازِ يُهمَلونها، أيضًا^(٥).

وقوله : (بمؤمنين) في موضع نصبٍ [فيه تسامحٌ، وكذلك في قوله : (فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)]^(٦) في موضع جزمٍ، بيانُ التسامحِ في الأولِ : أن قوله : (في موضع) [٧] يُشعرُ بأنها جملةٌ وَقَعَتْ خَبَرَ (مَا)، وليس كذلك، بل (الباءُ) صلةٌ مزيّدةٌ، و(مؤمنين) هو الخبرُ، فهو من قبيلِ الإخبارِ بالمفردِ، وبيانُ التسامحِ في الثاني : أن قوله : (فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) في موضع جزمٍ، ينبغي ألا [يُدْخِلَ]^(٨) فيه الفاءُ ؛ لأنها رابطةٌ ليست من الجملة التي محلُّها الجزمُ.
قوله :

(١) في (ب) : ألا يتقدم الخبر.

(٢) ليست في (ب).

(٣) سورة يوسف من الآية (٣١).

(٤) سورة المجادلة من الآية (٢).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) سورة الأعراف من الآية (١٣٢).

(٧) زيادة من (ب).

(٨) في (ب) (يذكر).

"وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ... بِهِ تُلْفَ مِنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا" (١).

إعرابه: [إِنَّ] حرفُ تأكيدٍ، ونصبٌ للاسم، ورفعٌ للخبر [٢]،
[وَالْكَافُ] (٣) المفتوحة المتصلة [به] (٤) ضميرٌ مخاطبٌ محلهُ النصبُ؛ لأنه اسمٌ
[إِنْ]، (إِذْ مَا) حرفٌ شرطٍ جازمٌ، يجزمُ فعلين، (تَأْتِ) فعلٌ الشرطِ علامةُ
جزمِهِ حذفُ الياءِ، [وَفَاعِلُهُ] (٥) ضميرٌ تقديرُهُ (أَنْتَ)، (مَا) اسمٌ موصولٌ محلهُ
النصبُ مفعولٌ [تَأْتِ] (٦) (أَنْتَ) ضميرٌ مخاطبٌ محلهُ الرفعُ [عَلَى أَنَّهُ] (٧) مبتدأ،
(أَمْرٌ) خبرُهُ، (بِهِ) جارٌّ [أ / ١٥] ومجرورٌ متعلقٌ بـ(أَمْرٌ)، [أَي]: في محلِّ نصبٍ
على المفعوليةِ [٨]؛ لِأَنَّ (أَمْرٌ) اسمٌ فاعلٍ، يعملُ [عَمَلًا] (٩) [فِعْلِهِ]، (تُلْفَ)
جوابُ الشرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الياءِ، ومعناه: (تَجِدُ)، (مَنْ) اسمٌ

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٩٥.

والبيت من الطويل ولم أقف على قائله، وهو في شرح ابن الناظم ٤٩٥، اللمحة في

شرح اللمحة ٢/٨٧٩، إرشاد السالك ٢/٧٩٥، شرح ابن عقيل ٤/٢٩.

(٢) في (ب): (إِنَّكَ: إِنْ: حرف شبه بالفعل، ينصب الاسم ويرفع الخبر).

(٣) في (ب) (الكاف).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في (ب): فاعله.

(٦) ساقط من (ب).

(٧) زيادة من (ب).

(٨) في (ب): أي: محله النصب؛ لأنه مفعوله.

(٩) في (ب): كعمل.

موصولٌ محلُّه النصبُ مفعولٌ [أولٌ لِـ] (١) (تُلفِ)، (إياه) ضميرٌ غائبٌ مذكورٌ مفردٌ، محلُّه النصبُ، مفعولٌ (تَأْمُرُ) مقدَّمٌ عليه، و[فاعله] (٢) ضميرٌ تقديرُهُ (أنتَ)، (آتيا) مفعولٌ ثانٍ لِـ "تُلفِ" إنْ عدَّناهُ إلى مفعولينِ على أنه بمعنى: (تجد)، أو حالٌ إنْ لم تُعدَّ (تُلفِ) إلى اثنين، [على أنه] (٣) بمعنى (تُصادفِ)، وجملةٌ (إِذْ مَا) ...إلخ البيت في موضع رفعٍ خبرٌ (إنَّ)، ومعنى البيت: أن الإنسانَ إذا فَعَلَ ما يعظُّ به الناسَ، بادَرُوا إلى العملِ [به] (٤)، وإذا لم يَفْعَلْ (٥)، لم يُنتجْ وعظُهُ.

قوله: "[فَإِذْ مَا] (٦) حرفٌ شرطٌ، على الأصح (٧).

إشارةٌ إلى أنه اختلفَ في (إِذْ مَا) هل هي حرفٌ أو اسمٌ، والأصحُّ الأولُ، وهو مذهبُ سيبويه، وخالفهُ بعضهم، وذهبَ إلى أنها اسمٌ (٨)، [وقال:

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (ب): فاعل تأمر.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ب): يفعله.

(٦) في (ب): وإذما.

(٧) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٩٥.

(٨) المسألة خلافية والقولُ بحرفيتها مذهبُ سيبويه، والمبرّد في أحد قوليه.

وذهب المبرّد، وابنُ السّراج، والفارسيّ إلى أنّها اسم ظرف زمانٍ؛ وأصلها: إذ التي هي ظرفٌ لِمَا مضى، فزيد عليها (ما) وجوباً في الشّروط، فجُزمَ بها.

إنها^(١) لَمَّا كَانَتْ (إِذْ) بِغَيْرِ (مَا)، كَانَتْ اسْمًا بِمَعْنَى: (حِينَ) فَكَيْفَ تَرُدُّهَا (مَا) إِلَى الْحَرْفِيَّةِ؟، وَرُدَّ [عَلَى الْمَخَالَفِ] ^(٢) بِأَنَّ التَّغْيِيرَ قَدْ تَحَقَّقَ حَتَّى فِي مَعْنَاهَا، فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ (إِذْ) بِغَيْرِ (مَا) كَانَتْ ظَرْفًا لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، فَلَمَّا اتَّصَلَتْ بِهَا (مَا) أَفَادَتْ تَعْلِيْقَ أَحَدِ أَمْرَيْنِ بِآخَرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ^(٣).

يُنظَر: الْكِتَابُ ٥٦/٣، ٥٧، وَالْمُقْتَضِبُ ٤٦/٢، ٤٧، وَالْأُصُولُ ١٥٩/٢، وَشَرَحَ كِتَابَ سَيَبَوِيهِ لِلسِّيْرَانِي ٢٥٨/٣، ٢٥٩، الْبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ ٥٥/٢ وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ ١٢٥/٣، وَشَرَحَ الرَّضِيَّ ٨٩/٤، شَرَحَ جَمَلَ الزَّجَاجِيِّ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١٣٢/١، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ لِابْنِ مَالِكٍ ٦٧/٤، وَارْتِشَافَ الضَّرْبِ ١٨٦٢/٤، وَتَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ ١٢٧٤/٣، وَالْجَنَى الدَّانِيَّ ٥٠٨، وَشَرَحَ شَذُورَ الذَّهَبِ لِابْنِ هِشَامٍ ٤٣٤، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ١٢٠، وَالْمَقَاصِدَ الشَّافِيَّةَ ١١٣/٦، وَشَرَحَ شَذُورَ الذَّهَبِ لِلْجَوْجَرِيِّ ٥٩٨/٢، وَالتَّصْرِيحَ ٨٩/٢، وَهَمَعَ الْهُوَامِعَ ٥٥٠/٢.

(١) فِي (ب): (بِمَعْنَى حِينَ مَحْتَجًا بِأَنَّهَا)

(٢) فِي (ب): (عَلَيْهِ)

(٣) قَالَ ابْنُ الْوَرَّاقِ فِي عِلَلِ النَّحْوِ ص ٤٣٨، مَوْضِحًا لِمَاذَا حَكَمَ عَلَى "إِذَا مَا" بِالْحَرْفِيَّةِ دُونَ الْإِسْمِيَّةِ: "وَأَمَّا (إِذْ): فَاسْتَعْمَلَتْ فِي الْجَزَاءِ بِإِضْمَامِ (مَا) إِلَيْهَا، وَخَرَجَتْ مِنْ حَكْمِ الظَّرْفِ، وَإِنَّمَا حَكَمْنَا عَلَيْهَا بِالْحُرُوفِ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا قَدْ زَالَ، فَاسْتَعْمَلَتْ اسْتِعْمَالَ (إِنْ)، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ فِي الْمَجَازَةِ لِلْمُسْتَقْبَلِ، كَقَوْلِكَ: إِذَا مَا تَقَلَّ أَقْلٌ، أَيْ: كَمَا تَقُولُ أَقُولُ، فَلَمَّا زَالَ عَنِ حَكْمِ الْوَقْتِ، أُجْرِيَتْ مَجْرَى (إِنْ)، فَهَذِهِ فَائِدَةٌ دَخَلُوهَا، لِيَكْثُرَ بَابُ الْجَزَاءِ بِهَا، وَتَقْوَى (إِنْ) بِإِضْمَامِ حُرُوفِ إِلَيْهَا، وَلِذَلِكَ أَضَافُوا (إِذْ) وَغَيْرَهَا".

قوله: " وَقُرِنَ بِالْفَاءِ ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ طَلَبٌ " (١).

يشير بهذا إلى قاعدة [نحوية] (٢)، وهي أنه متى كان أول الجملة الواقعة جوابَ الشرط، كلمة لا تصلح أن تقع فعلَ الشرط، وَجَبَ قَرْنُهَا بِالْفَاءِ، فهنا: (تَجَمَّلَ) (٣) فعلٌ أمرٌ، وفعلُ الأمر لا يصلح أن يقع فعلَ الشرط، فلا يقال: (إِنْ أَضْرِبُ)، ولا: (إِنْ قُمْ)، فَوَجَبَ قَرْنُهُ بِالْفَاءِ، فتقول-
[مثلاً] (٤)- (إِنْ تَظْفَرُ بِاللِّصِّ فَاضْرِبْهُ)، و(إِنْ لِيَأْتِكَ) (٥) زيدٌ فقم له، وكذلك الجملة الاسمية إذا وقعت جوابَ الشرط، نحو: (إِنْ تَكْرُمُ لِزَيْدًا) (٦) فهو أهلٌ لذلك)، وله صورٌ أخرى مذكورة في المطولات.

قوله: " وَإِنَّمَا عَمِلْتُ (إِذَا)، وَإِنْ كَانَتْ شَرْطًا غَيْرَ جَازِمٍ ؛ حَمَلًا عَلَى (مَتَى)، كَمَا أَهْمَلْتُ (مَتَى) ؛ حَمَلًا عَلَيْهَا، كَقَوْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - " إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمَعُ النَّاسُ " (٧).

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٩٨.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) من قول الشاعر من [الكامل]: وَاسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغَنَى ... وَإِذَا تُصِيبُكَ

خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ب): (يدخل)

(٦) زيادة من (ب).

(٧) شرح المقدمة الآجرومية، ص ٩٨ - ٩٩. والحديث في مسند أحمد (مسند الصديقة

عائشة بنت الصديق رضي الله عنهما) ٤٣/٦٠، والسنن الكبرى للبيهقي باب صلاة

المریض ٤٣٢/٢.

تقريره أنّ المشهورَ في (إذا) عدمُ الجزمِ، وفي (متى) الجزمُ، فَعَمِلَتْ (إذا) الجزمَ؛ لِتَضْمِينِهَا معنى (متى)، كما أَهْمَلَتْ (متى)؛ لِتَضْمِينِهَا معنى (إذا)، فالعنى في الأولِ: (ومتى تصبُّك) (١). وفي الحديث: وإنه إذا يَقُومُ مقامك.

[باب الفاعل]

قَوْلُهُ: "رَسَمَهُ بَعْضُ خَوَاصِّهِ، تَقْرِيْبًا عَلَى الْمَبْتَدِئِ" (٢)
 [معنى رَسَمَهُ: عَرَفَهُ] (٣)؛ لِأَنَّ الْحَدَّ وَالرَّسْمَ مَعْنَاهُمَا: التَّعْرِيفُ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمَنَاطِقَةُ أَنَّ الْحَدَّ وَالرَّسْمَ - كُلُّهُمَا - عَلَى قَسْمَيْنِ: تَامٌ وَنَاقِصٌ، وَتَبْيِينُ (٤) ذَلِكَ فِي كُتُبِهِمْ [١٥٥/ب] فَقَوْلُهُ -هنا- رَسَمَهُ بَعْضُ خَوَاصِّهِ، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يُعْرَفَ بِغَيْرِ هَذَا التَّعْرِيفِ، كَأَنَّ (٥) يَقُولُ: الْفَاعِلُ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ وَقَعَ مِنْهُ، أَوْ قَامَ بِهِ، أَيْ: وَإِنَّمَا اخْتَارَ هَذَا؛ لِأَنَّ فِيهِ فَائِدَتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ عَلَى التَّعْرِيفِ بِغَيْرِهَا، إِحْدَاهُمَا: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ، وَالثَّانِيَةُ: [اشْتِرَاطُ تَقْدِيمِ عَامِلِهِ عَلَيْهِ] (٦)، كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ بَعْدُ، قَوْلُهُ: فَ(زَيْدٌ) فَاعِلُهُو اسْمٌ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِهِ الصَّادِرِ مِنْهُ، وَهُوَ (قَامَ)، وَ(قَامَ) مَذْكُورٌ قَبْلَ (زَيْدٍ)، فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا، وَلَا يَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ (٧) إِلَّا

- (١) من قول الشاعر من [الكامل]: واستغن ما أغناك ربك بالغنى ... وإذا تُصبك
 خصاصة فتجمل
 (٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٠٢.
 (٣) في (ب): رسمه، أي: عرفه.
 (٤) في (ب): وبينوا.
 (٥) زيادة من (ب).
 (٦) في (ب): أفهم أن شرطه أن يقدم الفعل عليه.
 (٧) زيادة من (ب).

مرفوعاً، ولا يكون إلا مؤخراً عن الفعل، لا شك أن (القيام) صادرٌ من (زيد) وكان ينبغي أن يمثّل للقسم الآخر، وهو الفاعلُ لفعلٍ قائمٍ به، نحو: (مات زيد)، فالموت ليسَ بصادرٍ من زيدٍ، بل قائمٌ به، بمعنى أنه قد أُخبرَ عن زيدٍ أنه حصلَ له الموتُ [ومفهوم] (١) قوله، ولا يكونُ إلا مؤخراً [أنك إذا قلت] (٢): (زيدٌ قام)، لا يصحُّ [أن تقول] (٣): (زيدٌ فاعلٌ لـ[قام]) (٤) مقدمٌ عليه، بل (زيدٌ) مبتدأ، و(قام) فعلٌ ماضٍ، فاعلهُ ضميرٌ يعودُ على (زيد)، تقديرُهُ (هو)، والفعلُ وفاعلهُ الضميرُ في [محل] (٥) رفعٍ خبرٌ عن (زيد) لهذا الذي عليه العملُ، وهو مذهبُ البصريين (٦)، وحالٌ في ذلك الكوفيون، فجوزوا أن يكونَ (زيدٌ) فاعلاً لـ[قام] مُقدِّماً عليه (٧)، وأما قوله: ولا يكونُ مع الفعلِ إلا مرفوعاً، فقد

(١) في (ب): (وأفهم).

(٢) في (ب): (أنه إذا قيل).

(٣) في (ب): (أن يقال في إعرابه).

(٤) في (ب): (قام).

(٥) في (ب): (موضع).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) ينظر في الخلاف في هذه المسألة: التذييل ٦/١٧٦ - ١٧٨، وأوضح المسالك ٢/٧٩ - ٨٠، ومغني اللبيب ٧٥٧ - ٧٥٨، وإرشاد السالك ١/٢٩٨، وتمهيد القواعد ٤/١٥٨١ - ١٥٨٣، والمقاصد الشافية ٢/٥٤٦ - ٥٤٨، والتصريح ١/٣٣٩٧، وهمع الهوامع ١/٥٧٦.

يُقال: لا مفهوم له، اللهم إلا أن يكونَ قَصْدًا [به] (١) الاحترازَ عن الفاعلِ المضافِ إلى المصدرِ، أو إلى اسمِ الفاعلِ، نحو: (يعجبني ضربُ زيدٍ [عمرًا]) (٢) و(زيدٌ قائمُ الأبِ) [مثلاً، فتقديرُ الأولِ: أنْ ضَرَبَ زيدٌ، والثاني: قامَ أبوه] (٣) وهذا الاحترازُ لا طائلَ تحته؛ لأنَّ فيه نظرًا يطولُ بيانهُ، لا يليقُ بهذا المختصرِ] (٤) [كما يظهر ذلك فتأمل.

قوله: "يرفعه الماضي والمضارعُ إذا أُسْنِدَ إلى غائبٍ" (٥) ولا يرفعُهُ الأمرُ" (٦).

يشير بذلك إلى أن الماضيَ والمضارعَ يشتركان في رفعِ الظاهرِ والمضمرِ، لكنَّ الماضيَ إذا رَفَعَ الضميرَ [فقد يكونُ واجبَ الاستتارِ] (٧)، والمضارعُ إذا رَفَعَ الضميرَ، فقد يكونُ واجبَ الاستتارِ وقد يكونُ جائزاً، ونعني بجائزِ الاستتارِ: ما يحلُّ الظاهرُ محلَّهُ [٨] ويواجهه: ما لا يحلُّ الظاهرُ محلَّهُ، [وذلك] (٩) إذا قلت: (زيدٌ قامَ)، فالضميرُ في (قامَ) جائزُ الاستتارِ؛ لأنه

(١) زيادة من (ب).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٠٢.

(٧) في (ب): (لا يكون إلا جائز الاستتار).

(٨) في (أ) بلفظ: (وما يحل محله). وما أثبتته من (ب) هو الأوضح.

(٩) في (ب): (بيانه).

يصحُّ أن يخلفه الظاهرُ، فتقولُ: (زيدٌ قامَ أبوه) (١) [مثلاً، وكذلك: (زيدٌ يقومُ)، يصحُّ أن تقولَ: (زيدٌ يقومُ ابْنه)] (٢)، أما المضارعُ الذي أوَّلُهُ (همزةٌ) أو (نونٌ)، نحو: (أقومُ ونقومُ) فلا يكونُ فاعلهُ إلا ضميراً واجبَ الاستتارِ، تقديرُهُ: (أنا) في: (أقومُ)، و: (نحنُ) في (نقومُ)، ولا يجوزُ أن يقالَ: (أقومُ زيدٌ) و (نقومُ عمرو) (٣)، وأما المضارعُ الذي أوَّلُهُ (التاءُ) فإن كان للمخاطبِ، كان الضميرُ واجبَ الاستتارِ، نحو: (يا زيدُ تقومُ)، [أي] (٤): (أنتَ)، فلا يحلُّ [محلَّهُ الظاهرُ] (٥)، وإن كان لغائبيةً كان الضميرُ فيه جائزَ الاستتارِ، نحو: (هندٌ تقومُ)، [أي: (هي)]، فيحلُّ محلَّهُ الظاهرُ، فتقولُ - مثلاً - (هندٌ تقومُ) (٦) [أُمها] (٧) [أ/١٦]، أما الأمرُ فلا يكونُ فاعلهُ إلا ضميراً واجبَ الاستتارِ؛ لأنه لا يحلُّ الظاهرُ محلَّهُ، فلا يقالُ: (قمَ زيدٌ)، واعلم

-
- (١) ينظر في: شرح قطر الندى ٩٤، توضيح المقاصد ٣٦٤/١، تعليق الفرائد ١٩/٢، التصريح ١٠٢/١، الأشموني ٩٠/١، دليل الطالبين لكلام النحويين ٣١.
- (٢) زيادة من (ب).
- (٣) ينظر في: شرح قطر الندى ٩٤، تعليق الفرائد ١٨/٢، التصريح ١٠١/١.
- (٤) ساقط من (ب).
- (٥) في (ب): (الظاهر محلّه).
- (٦) زيادة من (ب).
- (٧) ينظر في: الكناش ٢٤٩/١، شرح قطر الندى ٩٤، توضيح المقاصد ٣٦٤/١، التصريح ١٠١/١.

[أَنْك] (١) إذا قلت: (قَمْ أَنْتَ)، لا يكونُ (أَنْتَ) فاعلَ [قَمْ] (٢)، بَلْ [هُوَ] (٣) تأكيدٌ لفاعلِ (قَمْ) المستترِ وجوباً (٤)، وكذلك إذا قلت: (أَقومُ أنا)، و(نقومُ نحنُ)، فدأنا، ونحن) توكيدانِ للفاعلِ المستترِ وجوباً (٥) في (أقومُ، ونقومُ) (٦) ولهذا البحث زيادة تحقيق، [أعرضنا عنه خوف السامة] (٧).

قوله: " وهو ما كُتِبَ به عن الظاهرِ اختصاراً" (٨).

أي: لأجل الاختصارِ، [وبيأئنه إذا] (٩) كان اسمُك (زيداً) مثلاً، وحصلَ منك [قيامٌ] (١٠)، فقولُك: (قمتُ) أخصُّ من: (قامَ زيدٌ)، وإذا أردت أن تخاطبَ مَنْ اسمه (زيدٌ) بأنه حصلَ منه قيامٌ، فقولُك: (قمتُ) أخصُّ من (قامَ زيدٌ) [أيضاً] (١١)، والضمائرُ بعضها أخصُّ من بعضٍ، فد(التاءُ) أخصُّ

(١) في (ب): (أنه).

(٢) في (أ) بلفظ: (قم زيد) والمثبت من (ب) هو الأقوم.

(٣) في (ب): أنت.

(٤) ينظر في: الكتاب ٣٧٨/٢، المقتضب ٢١٠/٣، المسائل الحلييات ٩٩-١٠٠، شرح

المقدمة المحسبة ٤٠٨/٢، تمهيد القواعد ٤٤٩/١.

(٥) ينظر في توضيح المقاصد ١٠٢٥/٢، والأشموني ٤٠٥/٢.

(٦) ساقط من (ب).

(٧) في (ب) بلفظ: (لا يليق ذكره في مثل هذا الإملاء الملخص).

(٨) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٠٤.

(٩) في (ب) بلفظ: (وبيان ذلك أنه إن).

(١٠) زيادة من (ب).

(١١) ساقط من (ب).

من (أنا)، و(الكافُ) أخصُّ من (إياك)، فحيثُ تَأْتَى الاتصالُ لا يُعَدَلُ إلى الانفصالِ (١)؛ [لأن الضميرَ المتصلَ أخصُّ من المنفصلِ] (٢)، ففي: (قمتُ) لا يقالُ: (قامَ أنا)، وفي (أَكْرَمْتُكَ) لا يقالُ: (أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ)، إلا بعضَ مسائلَ جَوُزُوا فيها الانفصالَ مع إمكانِ الاتصالِ تُطلب من المطولات (٣).

قوله: " وكذا حيثُ سَكَنَ ما قبلها، وكان غيرَ أَلْفٍ، فإنها فاعلةٌ، وإن انفتح ما قبلها، فإنها مفعولةٌ، نحو: ضَرَبْنَا زَيْدًا" (٤).

هذه قاعدةٌ في الضميرِ إذا كان على صيغة (نا) [وَاتَّصَلَ بالفعل الماضي] (٥)، وهي أن يقال: متى [ما] (٦) كان [قبلَ (نا) ساكنًا] (٧) وهو غيرُ أَلْفٍ (٨) كانتُ فاعلاً، نحو: (نَصَرْنَا وَأَكْرَمْنَا) بسكونِ الراءِ والميمِ، فإن

(١) ينظر في المقتضب ١/٢٦١، واللمع ١٠٢، وتوجيه اللمع ٣٠٨، شرح ابن الناظم

على الألفية ٣٨، شرح قطر الندى ٩٥، إرشاد السالك ١/١١٩.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) التذييل ٢/٢٢٩ وما بعدها، تمهيد القواعد ١/٥٢٨ وما بعدها.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) في (ب): ما قبلها ساكنًا.

(٨) في (أ) هنا بزيادة عبارة [فإنها فاعلة، وإن انفتح ما قبلها فإنها مفعولة] وهي زيادة لا

يستقيم الكلام بها وأثبت ما في (ب)؛ لسلامة العبارة.

أَفْتِحَا] (١) صارت مفعولاً، نحو: (نَصَرْنَا زَيْدًا، وَأَكْرَمْنَا) (٢)، وإنما قِيدَ بكونه غير ألفٍ في الأول؛ لأنه إن كان قبلها ألفٌ تكون -أيضاً- مفعولاً، نحو: (وَقَانَا اللهُ السُّوءَ)؛ لأن سكون الألفِ عارضٌ؛ إذ هي منقلبةٌ عن أصلٍ متحرِّكٍ، فأصلُ (وَقَانَا): (وَقَيْنَا)، لتحركت الياءُ، وانفتح ما قبلها، فقلبتُ أَلِفًا. فاستفد.] (٣)

قوله: "وهذا المثال ساقطٌ من أصل المصنّف" (٤).

قد يُجَابُ لَعْنُهُ (٥) بأنه إنما أُسْقِطَ اكتفاءً بما قبله؛ لأنَّ كلاً منه، ومن الذي قبله، أي: في: (ضَرَبْنَا، وضَرَبَا) فيه الألفُ ضميرُ المثني، والألفُ تدلُّ

(١) في (ب) فتحت الراء والميم.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٢٠٤: "الفعل لا يسكن لامه إذا اتصل به ضميرُ المفعول، لأن ضمير المفعول ليس بلازم للفعل؛ ألا ترى أنه يجوز إسقاطه وحذفه، وأن لا تذكره، فتقول: "ضَرَبَكْ"، بالتحريك، فيجتمع فيه أربع متحرّكات، إذا لم تكن لوازم، لأن ضمير المفعول في حكم المنفصل؛ فعلى هذا تقول: "ضَرَبْنَا"، بسكون الباء، إذا أردت الفاعل. ويقع الظاهر بعده منصوباً، لأنّه المفعول. وتقول "ضَرَبْنَا"، بحركة الباء، إذا أردت المفعول، ويقع الظاهر بعده مرفوعاً، لأنه الفاعل. فقد بان الفرق بين "ضَرَبْنَا"، و"ضَرَبْنَا"؛ و"حَدَّثْنَا" و"حَدَّثْنَا"؛ إذا أسكنت فالضمير فاعلٌ، وإذا حرّكت فالضمير مفعولٌ".

(٣) في (ب): فتأمل قوله.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٠٦.

(٥) في (ب): عن المصنّف.

عليهما من غير فرقٍ فيهما؛ إذ يُقالُ: (هما قائمان، وهما قائمتان)، مع أن الشارح -أيضا- لم يذكره في الأزهرية، فهَلَّا نَبَّهَ على نفسه.

قَوْلُهُ: "وتقولُ: (إِنَّمَا ضَرَبَ أَنَا)، و(إِنَّمَا ضَرَبَ نَحْنُ)، وكذا الباقي"^(١).
يعني أنه متى أتى بـ (إِنَّمَا) المفيدة للحصر، وَجَبَ أَنْ يُفَصَّلَ الضميرُ، فتقولُ [١٦/ب]: إِنَّمَا ضَرَبَ أَنَا... إلخ الأمثلة؛ وذلك لأن (إِنَّمَا) في مقام (مَا)، وإلا فكما امتنع أن يقال: (مَا ضَرَبَ إِلَّاتُ) لامتنع أن يقال: (إِنَّمَا ضَرَبْتُ)؛ لأن (إِنَّمَا ضَرَبَ أَنَا) تقولُهُ لِمَنْ اعتقدَ أَنَّ أَحَدًا شارَكَكَ في الضرب، و(إِنَّمَا ضَرَبْتُ) تقولُهُ لِمَنْ اعتقدَ أَنَّكَ ضَرَبْتَ وأكرمتَ [مثلاً]^(٢).

[باب نائب الفاعل]

قَوْلُهُ: "لغرضٍ من الأغراض"^(٤).

[أي: فالـ (°) مِنْهَا الْجَهْلُ بِالْفَاعِلِ، نَحْوُ: (سُرِقَ الْمَتَاعُ)، وَمِنْهَا التَّعْظِيمُ، نَحْوُ: (قُتِلَ قُطَاعُ الطَّرِيقِ)، [وَمِنْ هَذَا] (٦) قَوْلُهُ -تَعَالَى- (قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ)^(٧)] وَمِنْهَا: صَوْنُ اللِّسَانِ عَنْ ذِكْرِهِ؛ لِحَقَارَتِهِ، نَحْوُ: خُصِفَ النُّعْلُ، وَالْأَصْلُ: سَرَقَ فَلَانُ الْمَتَاعَ، وَقَتَلَ الْحَاكِمُ قُطَاعَ الطَّرِيقِ، وَقَتَلَ اللَّهُ

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٠٧.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): فتأمل.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٠٨.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) في (ب): ومنه.

(٧) من سورة الذاريات الآية (١٠).

الخراصين، وَخَصَفَ الإسْكَافِي النُّعْلَ، وَلَهُ صُورٌ أُخْرَى ذَكَرَهَا أَهْلُ
المعاني^(١).

قَوْلُهُ: "تَحْقِيقًا، نَحْوُ: يُضْرَبُ"^(٢) أَوْ تَقْدِيرًا، ك: (قِيلَ وَيُبْعَ،
لَوْشَدًا)^(٣)"^(٤)، مَعَ قَوْلِهِ: "تَحْقِيقًا، نَحْوُ: يُضْرَبُ، أَوْ تَقْدِيرًا، نَحْوُ: يُقَالُ
وَيُبَاعُ وَيُشَدُّ"^(٥).

وَلَا يَخْفَى أَنَّ التَّغْيِيرَ فِي مِثْلِ: (ضُرِبَ وَيُضْرَبُ) مَوْجُودٌ تَحْقِيقًا، فَفِي:
(ضُرِبَ) ضَمَّ الضَّادَ وَكَسَرَ الرَّاءَ بَعْدَ فَتْحِهِمَا، وَفِي: (يُضْرَبُ) ضَمَّ الياءَ بَعْدَ
الْفَتْحَةِ، [أَيُّ: بَعْدَ أَنْ كَانَ مَفْتُوحًا]^(٦)، وَفَتَحَ الرَّاءَ بَعْدَ [كَسْرِهِ]^(٧)، وَفِي مِثْلِ:
قِيلَ وَيُبْعَ وَشَدَّ، وَيُقَالُ وَيُبَاعُ وَيُشَدُّ، التَّغْيِيرُ مُقَدَّرٌ، فَإِنْ أَصْلُهَا: قَوْلُ وَيُبْعُ
وَشَدَدَ، وَيَقُولُ وَيُبْعُ وَيَشَدُّ.

قَوْلُهُ: "وَيُسَمَّى -أَيْضًا- نَائِبَ الْفَاعِلِ"^(٨).

(١) فِي (ب) بَلْفِظَ: (إِذِ الْأَصْلُ فِي الْأَوَّلِ: قَتَلَ الْأَمِيرُ قِطَاعَ الطَّرِيقِ، وَفِي الثَّانِي: قَتَلَ اللَّهُ
الْخِرَاصِينَ، وَمِنْهَا صَوْنُ اللِّسَانِ عَنِ ذِكْرِهِ؛ لِحَقَارَتِهِ، نَحْوُ: خَصَفَ النُّعْلَ، أَيُّ:
خَصَفَ الإسْكَافِي النُّعْلَ، وَلَهُ صُورٌ أُخْرَى ذَكَرَهَا أَهْلُ الْبَيَانِ).

(٢) فِي (ب): كَضْرَبَ.

(٣) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٤) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْآجْرُومِيَّةِ، ص ١٠٨.

(٥) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْآجْرُومِيَّةِ، ص ١٠٩.

(٦) سَاقَطَ مِنْ (ب).

(٧) فِي (ب): الْكَسْرَةُ.

(٨) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْآجْرُومِيَّةِ، ص ١٠٩.

حَاشِيَةٌ عَلَى بَعْضِ شَرْحِ الْآجْرُومِيَّةِ لِلشَّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ تَأَلَّفَ الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَرْمَاحَوِيُّ الْحَلْبِيُّ
الشَّهْرِبَارِبَنُ الْعَارِي (١٢٨هـ) (دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقًا)

د. دَسُوقِي مُحَمَّدُ عَلِيٌّ إِبْرَاهِيمُ السَّخَاوِيُّ

قال في قواعد الإعراب: وهذه العبارة أخصر وأوضح^(١)، أما إنها أخصر [فظاهراً]^(٢)؛ لأن قولنا: نائبُ الفاعلِ، كلمتان، لوقولنا: مفعولٌ لِمَا لم يُسمَّ فاعلهُ، خمسُ كلماتٍ^(٣)، وأما إنها أوضحُ فلخفاء ما يُفسَّرُ به ما [في العبارة الأخيرة]^(٤) أعني: هل التقديرُ: مفعولٌ شيءٍ لم يُسمَّ فاعلهُ، أو مفعولٌ [فعلٍ]^(٥) لم يُسمَّ فاعلهُ، ويتأتَّى هذا - [أيضاً]^(٦) - في قولهم في: (ضربٌ ويضرب) - مثلاً - فعلٌ مبنيٌ لِمَا لم يُسمَّ فاعلهُ، فقولك: فعلٌ مبنيٌ للمفعولِ، أو للمجهولِ أخصرُ، وأوضحُ^(٧)، فلا تغفل.

(١) قال ابن هشام في الإعراب عن قواعد الإعراب ص ١٢٥: "وأن تقول في نحو: (زيد) نائب عن الفاعل، ولا تقل مفعول ما لم يسم فاعله؛ لخفائه وطوله، وصدقه على درهما من أعطي زيد درهما". وينظر في موصل الطلاب للشيخ خالد ١٦٢، وشرح قواعد الإعراب للشيخ زاده ص ١٦٨.

(٢) في (ب): فواضح ظاهر.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ب): الذي.

(٦) زيادة من (ب).

(٧) قال الصبان: "النائب عن الفاعل: هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسم فاعله لصدقه على (ديناراً) من (أعطي زيداً ديناراً)، وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل، وإن أُجيب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره" حاشية الصبان ٢ / ٨٧.

[باب المبتدأ والخبر]

قَوْلُهُ: " والابتداءُ عبارةٌ عن الاهتمامِ بالشيءِ ، وجَعَلُهُ أوَّلًا لِثانٍ بِحَيْثُ يَكُونُ الثَّانِي خَبْرًا عَنِ الأوَّلِ " (١).

لا شكَّ أن الابتداءَ أمرٌ معنويٌّ؛ لأنَّه الاهتمامُ [بالشيءِ] (٢). والاهتمامُ معنى، [أعني: غيرَ محسوسٍ] (٣)، فلذلك كانَ العاملُ في المبتدأ معنويًّا على الأصحَّ (٤)، وقَوْلُهُ: بِحَيْثُ يَكُونُ الثَّانِي خَبْرًا عَنِ الأوَّلِ، مَخْرَجٌ لِلنَّحْوِ (٥) لَفْظِ الْجَلَالَةِ الشَّرِيفَةِ فِي قَوْلِهِ -تعالى- (بَلِ اللّٰهُ فَاعْبُدْ) (٦) فَإِنَّ الاسْمَ [العظيمَ

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١١٦.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) المسألة خلافية وما ذكره العاري هنا هو رأي البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ينظر في الجمل في النحو للخليل ٦٥، ٦٩، ٢٠٥، ١٤٤، والكتاب ١/٨١، ١٣٨، ٨٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٥، ٣٦٩، والمقتضب ٢/٤٩، ٢٧٩، ٥٦/٣، ٧٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٥، ٧٤، والأصول لابن السراج ١/٦٠، ٥٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٢٥.

والقول الثاني أن العامل فيه تجرده عن العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه روي عن المبرد وغيره، والثالث أن العامل فيه ما في النفس من معنى الإخبار روي عن الزجاج، والرابع أن العامل فيه الخبر، والخامس أن العامل فيه العائد من الخبر والقولان الأخيران مذهب الكوفيين. اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٢٦.

(٥) في (ب): لمثل.

(٦) سورة الزمر من الآية (٦٦).

مهتم^(١) بتقديمه أولاً [١٧/أ] لكن ليس ما بعده خبراً عنه، بل: (اعْبُدْ) خبرٌ
 عن الضمير المستكن المقدّر بـ(أنت)^(٢) وهذا هو المُخْبِرُ عنه به^(٣).
 قَوْلُهُ: "والغالبُ فيها إذا وقعتْ مبتدآتٌ أن يُخْبَرَ عنها بما يطابقُها في
 المعنى"^(٤) يشير بهذا إلى أن [المطابقةَ بينَ المبتدأ والخبرِ لازمةً]^(٥) لولا يُفهمُ منه
 أنه قد يُخْبَرُ بغيرِ مطابقةٍ، وليس ذلك مخصوصاً بكونِ المبتدأ ضميراً، كما
 يُفهمُ كلامُهُ، بل إذا جاء -أيضاً- المبتدأ ضميراً ظاهراً، وإذا أُخْبِرَ بمصدرٍ
 فلا يُشترطُ المطابقةُ، وذلك إذا قصدَ المبالغةُ، نحوُ: (الكلمةُ لفظٌ)، وقدَّرَ
 بعضهم في الأولِ مضافاً محذوفاً تقديرُهُ: (الزيدانِ ذوا عدلٍ، وهما ذوا

(١) في (ب): الشريف يهتم.

(٢) هذا الإعراب مما انفرد به العاري؛ حيث جعل (فاعبد) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره
 أنت - ولم أره لغيره فيما اطّلت عليه من كتب الإعراب، وفيه اقتتان الخبر بالفاء
 وهو جائز بشرط أن يكون الخبر أمراً أو نهياً. ينظر في شرح المفصل لابن
 يعيش ١/٢٥٠، الكناش ١/٧٧، الجنى الداني ٧١، مغني اللبيب ٢١٩، تمهيد
 القواعد ٢/١٠٥١، مختصر مغني اللبيب ٦٧. وهذا وجه فيه بُعدٌ، والأقوى إعراباً
 ومعنى إعمال الفعل في الاسم العظيم.

(٣) من (ب) وقد أثبتته؛ لاستقامته، وفي (أ) بلفظ: (في المعنى، والضمير المستكن فيه
 المقدّر بـ(أنت) فاعله، هو المخبر عنه به).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١١٨.

(٥) في (ب): الأصل وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر.

فضل^(١)، وفي الثاني المصدرُ مرادٌ به اسمُ المفعولِ، تقديرُهُ: (الكلمةُ ملفوظٌ)^(٢)[(٣)].

قَوْلُهُ: "والصحيحُ في: (أنا وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن) أن الضميرَ هو (أَنْ) فقط، وأن اللواحقَ لها حروفٌ تدل على المعنى المراد"^(٤).

[قد]^(٥) اختلفَ في هذه الألفاظِ، أي: الضمائرِ المذكورة لهل^(٦) هي بجمليتها ضمائرٌ، أم الضميرُ لفظٌ (أَنْ) فقط، فذهبَ البصريون إلى الثاني،

(١) نظر في حاشية الصبان ٩٤/٣.

(٢) ينظر في تعليق الفرائد ٦٢/١.

(٣) في (ب): "إن مفردا فمفرد، وإن مذكرا فمذكر، وإن مثنى فمثنى، وإن مؤنثا فمؤنث، وإن جمعا فجمع، تقول: زيد قائم، وهند قائمة، والزيدان قائمان، والهندان قائمتان، والزيدون قائمون، والهندات قائمات، وهذه المطابقة مشترطة، وإن كان المبتدأ ضميرا، نحو هو قائم وهي قائمة... إلخ، ومن غير الغالب إذا أخبر بمصدر، فلا تشترط المطابقة سواء كان المبتدأ ضميرا، أو ظاهرا كذلك إذا قصد المبالغة، كما في نحو الزيدان عدل، وهما فضل، ونحو الكلمة لفظ، وكذلك في اسم التفضيل مثل هند أجمل من دعد، والهندات أجمل، لكن قدر بعضهم في الإخبار بالمصدر في الأول مضافا محذوفا فقال: تقديره الزيدان ذوا عدل، وهما ذوا فضل، وفي الثاني: المصدر مراد به اسم المفعول تقديره الكلمة ملفوظة."

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١١٨.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) ساقطة من (ب).

وأن اللواحق لها حروفٌ تدلُّ على اختلافها^(١)، وحُجَّتْهُمْ أن الأصلَ عدمُ التَّغْيِيرِ في الأسماءِ، أعني: لو كان [اكل^(٢)] لفظٌ هو ضميراً بجملته، لكَثُرَتْ الأوضاعُ في الضمائرِ، وكلِّمَا قَلَّ الوضعُ كانَ [أولى^(٣)].

وذهب الكوفيون إلى أن جميعَ ألفاظها موضوعَةٌ لِمَا يُرادُ بها^(٤)، ولعلَّ هذا هو الذي يُؤيِّدُهُ العقلُ [وإن كانَ ضعيفاً^(٥)]؛ [لأنَّ^(٦)] الواضعَ لم يضعْ إلا

(١) قال ابن السراج: "الاسم هو الألف والنون في "أنت" والتاء علامة المخاطب".
الأصول لابن السراج ١١٧/٢، وينظر في المرجل ١/٣٣١، ٣٢٨، واللباب في علل
البناء والإعراب ١/٤٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٠٧، ارتشاف
الضرب ٢/٩٢٧، تعليق الفرائد ٢/٦٩، التصريح ١/١٠٣.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ب): أولى.

(٤) الظاهر أن هذا رأي سيبويه حيث قال في الكتاب ٢/٣٥٠: "اعلم أن المضمَرُ المرفوع، إذا حدث عن نفسه فإن علامته أنا، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال: نحنُ، وإن حدث عن نفسه وعن آخرين قال: نحنُ.

ولا يقع أنا في موضع التاء التي في فعلتُ، لا يجوز أن تقول فعل أنا، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا. ولا يقع نحنُ في موضع (نا) التي في فعلنا، لا تقول فعلَ نحنُ.

وأما المضمَرُ المخاطبُ فعلامته إن كان واحداً: أنت، وإن خاطبت اثنين فعلامتهما: أنتما، وإن خاطبت جميعاً فعلامتهم: أنتم..، وينظر في: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٠٧، ارتشاف الضرب ٢/٩٢٧، تعليق الفرائد ٢/٦٩، التصريح ١/١٠٣ - ١٠٤، حاشية الصبان ١/١٧٠.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) في (ب): (بيان ذلك أن).

ما يَتَّبَعُ به المرادُ إلا ما قلَّ من الألفاظِ المشتركة^(١)، ولو كان الموضوعُ
الجميعيًّا^(٢) هو: (أَنْ) لَحَصَلَ فيها اشتراكٌ كثيرٌ، وهو أنها تُسْتَعْمَلُ ضميراً،
ومصدريةً، وتفسيريةً، ومخففةً من الثقيلة، على أنهم لَمَّا نَبَّهُوا على
معاني الحروفِ، لم يَقُولُوا: إِنَّ (أَنْ) تنتقلُ من الحرفيةِ إلى الاسميةِ^(٣).

قَوْلُهُ: " والمرادُ بالمفردِ -هنا- ما ليس بجملةٍ ولا شبهها، ولو كان مثنيً،
أو مجموعاً، فإنه في هذا الباب يُسَمَّى مفرداً"^(٤)

إشارةً إلى أن المفردَ له مقابلاتٌ، فتارةً تقابلهُ الجملةُ [وشبهها]^(٥)، كما
[هو]^(٦) هنا، وتارةً تقابلهُ الثنيةُ والجمعُ على حدِّها، كما هو في باب
الإعرابِ، وتارةً يقابلهُ المضافُ وشبههُ، كما هو في بابِ (لا) التي لنفي
الجنسِ، وبابِ المنادى، وتارةً يقابلهُ المركَّبُ، كما هو في تعريفِ الكلمةِ
والكلامِ.

قَوْلُهُ: " والصحيحُ أن الخبرَ متعلِّقُ الجارِّ والمجرورِ، والظرفِ [المحذوفِ]^(٧)،
لا هما، وأن تقديرُهُ: كائنٌ، أو مستقرٌّ، لا كانَ، أو استقرَّ"^(٨).

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (ب): لجميع هذه الضمائر.

(٣) في (ب): "أَنْ" لم يبنهوا على أنها تأتي اسماً موضوعاً لجميع هذه الضمائر، فتدبر.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١١٨ - ١١٩.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) زيادة من (ب).

(٨) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١١٩.

يشيرُ بذلك إلى أن قولَهُمُ في مثالِ : (زيدٌ في الدارِ) أو (عندك) : إن (في الدارِ) أو (عندك) خبرٌ عن [١٧/ب] (زيد) مجازاً ؛ لأنه لا مناسبةٌ بينَ (في الدارِ) و (عندك) ، وبينَ (زيد) [حتى يُحْمَلَ واحدٌ منهما عليه] (١) ، وفي الحقيقة أن الخبرَ فيهما متعلقُ الجارِّ والمجرورِ والظرفِ ، وهو (كائنٌ أو مستقرٌّ) على ما صحَّحه الشارحُ ؛ لأن الأصلَ في الخبرِ الإفرادُ (٢) ، وقد صحَّحَ [بعضُهُم] (٣) [أن تقديرَ (كان) تامةً ، أو (استقرَّ) أولى ؛ لأنَّ الفعلَ أصلٌ لأنَّ يُتَعَلَّقَ به] (٤) ، وعلى كلِّ تقديرٍ يكونُ محلُّ الجارِّ والمجرورِ والظرفِ [في الحقيقة] (٥) نصباً ، على أنه مفعولٌ اسمِ الفاعلِ أو الفعلِ (٦) ، لكنَّهُم نقلوا الضميرَ المرفوعَ المستكنَ في (مُسْتَقَرٌّ ، أو اسْتَقَرَّ) إلى الجارِّ والمجرورِ ، والظرفِ حتى صحَّ أن يُقالَ فيهما : إنهما الخبرُ ، وعلى هذا [فتعبيرُ] (٧) الشارحِ بقوله : والصحيحُ إلى آخرِهِ فيه نظرٌ ؛ لأنه يُفهمُ أنَّ للنحاةِ [قولاً] (٨) : أنَّ الجارَّ

(١) ساقط من (ب).

(٢) ينظر في شرح التسهيل ٣١٧/١ ، التذييل ٥٨/٤ ، إرشاد السالك ٣٧٠/١ ، تمهيد القواعد ٩٩٩/٢ - ١٠٠٠ ، تعليق الفرائد ١٠٩/٣ ، همع الهوامع ٣٧٥/١ .

(٣) زيادة من (ب).

(٤) في (ب) : أنه يقدر كان أو استقر ؛ لأن الفعل هو الأصل في أن يتعلق به .

(٥) ساقط من (ب).

(٦) شرح كتاب سيوييه للسيرا في ٤١٥/١ ، التبيين عن مذاهب النحويين ٢٣٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١٤٠/١ ، والتذييل ٥٨/٤ ، والمقاصد النحوية ٥١٧ .

(٧) في (ب) : (تعبير).

(٨) في (أ) بلفظ : (قولان) وهو خطأ .

والمجرور، والظرف هو الخبرُ حقيقةً^(١)، ولا قائلَ به، بل هما خبرٌ مجازاً^(٢)؛ لأن الضميرَ الذي [هو]^(٣) في متعلقِهِمَا نُقِلَ إِلَيْهِمَا واستقرَّ فيهما، كما تقدّم ذِكْرُهُ؛ ولذلك يُسمّى [ذلك]^(٤) [بالظرفِ المستقرِّ؛ لاستقرارِ الضميرِ فيه،

(١) قال ابن الأثير في البديع في علم العربية ١ / ٧٦: "الأعيان: لا يقع من الظرفين خبراً عنها إلا ظرف المكان، ويحمل عليها المركب، تقول: زيد أمامك، وعمرو خلفك، والقائم عندك، والكريم في الدار، ففي الكلام محذوف يتعلق بالظرف؛ تقديره: زيد استقر خلفك، أو مستقر، فحذف هذا المقدر حذفاً مطرداً، لا يظهر؛ تخفيفاً، وللعلم به، وأقيم الظرف مقامه، وجعل خبراً عن زيد.

وفى حكم الضمير المستكن في المحذوف خلاف: فمنهم من ينقله إلى الظرف ويجعل الحكم له، ومنهم من

يجعله باقياً بحاله، والحكم له. وظهر هذا المحذوف شريعة منسوخة؛ فلا تقول: زيد استقر، أو مستقر خلفك" وينظر في توجيه اللمع ١١٨، تمهيد القواعد ٢ / ١٠٠٥.

(٢) ينظر في تمهيد القواعد ٢ / ١٠٠١، وقال السيوطي: "ذهب ابن كيسان إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وأن تسمية الظرف خبراً مجاز، وتابعه ابن مالك، وهذا هو التحقيق". همع الهوامع ١ / ٣٧٦.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) زيادة من (ب).

وغيره^(١) بالظرف اللغو؛ لإلغاء الضمير فيه^(٢)، نحو: (مررت بزويد)، ف (بزويد) ظرف له، وتسمية الجار والمجرور ظرفاً اصطلاحاً للنحاة^(٣).
 وحاصل ما فرّق به بين الظرف المستقرّ والظرف اللغو أن يقال: الظرف المستقرّ: ما كان عاملاً محذوفاً عاماً^(٤)، [أي: لا يختصّ بلفظٍ معيّن]^(٥)، والظرف اللغو: ما كان عاملاً مذكوراً خاصاً^(٦)، بيان ذلك أن في مثل: (زيد في الدار)، يُقدّر: (كائن، أو مستقرّ، وثابت، أو حاصل)، بخلاف: (مررت بزويد) يتعيّن أن يكون المتعلق هو (مررت) ليس إلا.
 قوله: "والرابط بينهما الهاء من (أبوه)"^(٧) مع قوله: "والرابط بين المبتدأ [الأول]^(٨) وخبره الهاء من (جاريته)"^(٩).

(١) زيادة من (ب).

(٢) ينظر في موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٨٢، وحاشية العشماوي على متن الآجرومية ١٣.

(٣) ينظر في تعليق الفرائد ١٧٣/٤، ١٦٨/٤، وشرح قواعد الإعراب للشيخ زاده ٧٤.

(٤) ينظر في تعليق الفرائد ٣٧/١، شرح قواعد الإعراب ٧٣، وحاشية العشماوي على متن الآجرومية ١٣.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) ينظر في شرح قواعد الإعراب ٧٤، ٧٣، وحاشية العشماوي على متن الآجرومية ١٣.

(٧) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٠.

(٨) ساقط من (ب).

(٩) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٠.

اعلم أنه متى وقعت الجملة خبراً عن المبتدأ، فلا بُدَّ أن يُؤْتَى فيها بضميرٍ يربطها به، كما مثلَ الماتين، ونَبَّهَ عليه الشارحُ، وقد يُحذفُ إذا عَلِمَ، كَقَوْلِهِمْ: (الْبُرُّ الْكُرُّ^(١)) يَسْتَيْنَ دَرَهْمًا] فـ(الْبُرُّ) مبتدأٌ أولٌ، و(الْكُرُّ) مبتدأٌ ثانٍ، و(بستين)]^(٢) خَبْرُ(الْكُرِّ)، و(الْكُرُّ، وَخَبْرُهُ) جملةٌ اسميةٌ في محلِّ رَفْعٍ خَبْرُ(الْبُرِّ)، والرابطُ بين هذه الجملة، وبين ما أخبر بها عنه، وهو (البر) محذوفٌ، تقديرُهُ: (مِنْهُ)؛ وذلك لأنه لما تقدم (البر) عَلِمَ أن (الكر منه)^(٣)، و(الكرُّ) اسمٌ لكيلٍ معلومٍ، وأيضاً لِقَدَا^(٤) يُسْتغْنَى عن الرابطة إذا كانت الجملة عينَ المبتدأ، نَحْوُ: (قولي اللهُ حَسْبِي) [فـ(قولي) مبتدأٌ أولٌ، علامةٌ رفعِهِ ضَمَّةٌ مقدرةٌ على ما قبلَ الياءِ؛ لأنه اشتغاليٌّ، و(اللهُ) مبتدأٌ ثانٍ، و(حسبي) خبرٌ عنه، و(اللهُ حَسْبِي) جملةٌ اسميةٌ خبرٌ(قولي)]^(٥) ولا تَحْتَاجُ

(١) الكر: ستة أوقار حمار، وهو عند أهل العراق ستون قفيزاً. ويقال للحسي: كر أيضاً؛ والكر: واحد أكرار الطعام؛ ابن سيده: يكون بالمصري أربعين إردباً. لسان العرب (١٣٧/٥)

(٢) زيادة من (ب) يستقيم بها النص.

(٣) ينظر في توجيه اللمع ١٠٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٤/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/٣، شرح ابن الناطم ٧٧، التذييل ٤٤/١١، الأشموني ١٨٤/١، الفوائد الضيائية ٢٧٣/١.

(٤) في (أ): (فيه)

(٥) في (ب): (فقولي مبتدأ أول، والله مبتدأ ثان، وحسبي خبر الله، والله حسبي جملة اسمية خبر قولي).

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهريرابن العاري(١١٢٨هـ) (دراسة وتحققاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

إلى رابطٍ؛ لأن هذه الجملة عينُ المبتدأ^(١) وفي هذا بحث طويل لا يليق هنا
[١٨/أ].

[باب النواسخ]

قَوْلُهُ: "وُسِّمَى النّوَاَسِخُ"^(٢).

[قد يقال^(٣) التعبيرُ بالنّوَاَسِخِ أْفِيدُ؛ لأنّه أَعَمُّ، بيانُ أَعْمِيَّتِهِ أن النّسَخَ
معناه: النّقلُ والإزالة^(٤)، ولا شكّ أنّه يتعلّقُ باللفظِ والمعنى، والعملُ يتعلّقُ
باللفظِ فقط، والظاهرُ أن هذه النّوَاَسِخَ [التي^(٥)] يَدْكُرُهَا تُغَيِّرُ المبتدأَ والخبرَ من
حيثُ اللفظِ والمعنى، بيانُ ذلك [قولنا^(٦)]: (زيدٌ قائمٌ) -مثلاً- مبتدأٌ وخبرٌ
لِيُفْهَمُ أن (زيداً) متلبسٌ بالقيامِ وَقَتَ تَكَلَّمْنَا بِهِ^(٧) فإذا قلنا: (كان زيدٌ
قائماً)، فقد تغيّرَ (قائمٌ) من الرفعِ إلى النصبِ، لويُفْهَمُ أن (زيداً) قد تلبّسَ
بالقيامِ في الزمنِ الماضي؛ إذ هذا المعنى هو الأصلُ في الأفعالِ الناقصةِ،

(١) ينظر في شرح ابن الناطم ٧٧، توضيح المقاصد ١٥٢/١، ٤٧٧، أوضح
المسالك ١٩٦/١، إرشاد السالك ١٦٨/١، شرح ابن عقيل على الألفية ٢٠٤/١،
المقاصد الشافية ٦٤١/١، الأشموني ١٨٧/١، التصريح ٢٠٢/١.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢١.

(٣) في (ب): (قال بعضهم).

(٤) (النسخ) بمعنى: الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظل إذا أزالته، وفي الاصطلاح:

ما يرفع حكم المبتدأ والخبر. شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ١٢٧)

(٥) في (ب): (الذي هو).

(٦) في (ب): (أن قولنا).

(٧) ساقط من (ب).

وقولنا [١] (إن زيدا قائمًا) [مثلاً] [٢] [تَغَيَّرَ فِيهِ] [٣] (زيدًا) من الرفع إلى النصب، وصارَ هذا التركيبُ لا يُلقَى إلا [إِلَى مَنْ] [٤] عندهُ شكٌّ في قيام (زيد)، أو إنكارٌ في أولِ طبقاتِهِ، بخلافِ: (زيدٌ قائمٌ)، فإنه يُلقَى إلى خاليِ الذهنِ من قيامِ زيدٍ، وإذا قلنا: (ظننتُ زيدا قائمًا)، فقد تَغَيَّرَ (زيدٌ وقائمٌ) من الرفعِ إلى النصبِ، وصارَ المعنى على الظنِّ بعدَ أن كانَ على الثبوتِ. فاستفد.

قوله: "وإنما لم يُسْمُوا [الاسم] [٥] المرفوعَ فاعلاً، والمنصوبَ مفعولاً؛ لأن هذه الأفعالَ في حالِ نقصانها تَجَرَّدَت عن الحدثِ، الذي من شأنه أن يصدرَ من الفاعلِ، ويقعَ على المفعولِ، وصارت كالروابطِ، ومن ثمَّ سَمَّاهَا الزجاجيُّ حروفاً" [٦].

بيانُ هذا [الكلام] [٧] أن القياسَ إذا جاء فعلٌ [ماضٍ] [٨] وجاء بعدهُ مرفوعٌ ومنصوبٌ سُمِّيَ المرفوعُ فاعلاً، والمنصوبُ مفعولاً [غالباً] [٩]، وإنما لم يُسَمَّيَا في هذا البابِ [فاعلاً ومفعولاً] [١٠]؛ لأن تلك التسميةَ في الفعلِ الذي صدرَ من

(١) في (ب) بلفظ: (وصار المعنى اتصاف زيد بالقيام في الماضي ، بعدما كان متصفاً به في الحال أو الاستقبال ، في زيد قائم ، وإذا قلنا).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب) بلفظ: (فقد تغير).

(٤) في (ب) بلفظ: (لمن).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢١.

(٧) في (أ) بلفظ: (المفعول) والمثبت من (ب) هو الأنسب.

(٨) ساقط من (ب).

(٩) ساقط من (ب).

(١٠) في (ب): (بها).

الفاعل، ووقَّعَ على المفعولِ، نَحْوُ: (ضربَ زيدٌ عمرًا)، فإنَّ الضربَ صَدَرَ
 لمن (زيد) الذي هو الفاعلُ، ووقَّعَ على (عمر) الذي هو المفعولُ^(١)،
 بخلافِ [نَحْوِ]^(٢) (كانَ زيدٌ قائمًا)، [فإنه لم يقع الكونُ على (قائمٍ)، ولم
 يصدرَ من (زيدٍ) بل (زيدٌ) متصفٌ بالقيام]^(٣) قبلَ دخولِ (كانَ)^(٤)، والمتكلمُ
 أخبرَ بأنَّ زيدًا كان قائمًا في الزمنِ الماضي، فكانت دالَّةً على الزمانِ فقط، لا
 على حدوثِ القيامِ لزيدٍ، فهي ناقصةُ الدلالةِ؛ لأنَّ الفعلَ وُضِعَ ليدلَّ على
 الحدثِ والزمانِ، وهذه الأفعالُ لم تدلَّ على الحدثِ، فهي كالروابطِ؛ ولهذا
 سمَّاهَا بعضهم حروفًا، أي كما أنَّ الحرفَ لا دَخَلَ له في تحقُّقِ الإسنادِ، فهذه

(١) في (ب): (عن الفاعل، ووقع على المفعول الذي هو عمرو).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): (فإنه لم يصدر الكون من زيد، ولم يقع على قائم بل زيد كان متصفا بأنه قائم).

(٤) قال الشيخ خالد في التصريح ١ / ٢٣٣، عن هذه النواسخ إنها: "ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسمها "حقيقة، وفاعلها مجازاً"، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خبرها "حقيقة، ومفعولها مجازاً؛ لأنها أشبهت بالفعل التام المتعدي لواحد، ك: ضرب زيد عمرًا، هذا مذهب البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل، واتفقوا على نصبها الجزء الثاني. ثم اختلفوا في نصبه، فقال الفراء: تشبيهاً بالحال؛ لأنها شبيهة بـ "قام". وقال بقية الكوفيين: منصوب على الحال. والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمراً ومعرفةً وجامداً، ولكونه لا يستغنى عنه، وليس ذلك من شأن الحال".

الأفعال كذلك^(١)، فإن الإسناد يحصلُ بدونها، كالحروفِ يَظْهَرُ [لك]^(٢) ذلك إذا تأملت فيما قدمناه.

[كان وأخواتها]

قَوْلُهُ [ب/١٨]: "وهي لا تُصَافِ المخبِرِ عنه بالخبرِ في الماضي"^(٣). مع ما قاله في (أَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ)، يعني أن الأصلَ وضعُ هذه الأربع على هذه المعاني، لكن قد تخرُجُ عنها، وتُستعملُ بمعنى (صَارَ) كقوله -تعالى- (فَكَانَتْ هَبَاءً مُتَّبِئًا ❖ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً)^(٤) أي: فصارت هباءً، وصرتم أزواجًا^(٥)، وقوله -تعالى- (فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا)^(٦)، أي: فصرتُمْ^(٧)، وكقولك: (أضحى زيدٌ غنيًّا)، أي: صارَ^(٨)، وكقوله

(١) انظر: الأصول/١/٧٤، علل النحو/١٤١، البديع في علم العربية/١/٤٣٢.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٢.

(٤) سورة الواقعة الآية (٦ - ٧).

(٥) انظر: التفسير البسيط ٢١/٢١٥، والكشاف ٤/٦٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٤٥، ارتشاف الضرب ٣/١١٥٥، شرح قطر الندى ١٣٤، تمهيد القواعد ٣/١٠٩٩، تعليق الفرائد ٣/١٩٠، همع الهوامع ١/٤٢٠.

(٦) سورة آل عمران من الآية (١٠٣).

(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٤٥، ارتشاف الضرب ٣/١١٥٥، شرح قطر الندى ١٣٤، تمهيد القواعد ٣/١٠٩٩، تعليق الفرائد ٣/١٩٠، همع الهوامع ١/٤٢٠.

(٨) ينظر في: البديع في علم العربية ١/٤٦٥، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٥٤، ٣٥٦، الكناش ٢/٤١.

- تعالى - (ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا) (١)، أي: صَارَ (٢)؛ لِأَنَّهُ بُشِّرَ بِالْأُنْثَى لَيْلًا (٣)، فتأمل.

قَوْلُهُ: "مَقْرُونَةٌ بِ(مَا) النَّافِيَةِ، وَشَبَّهَهَا كَالنَّهْيِ وَالِدَعَاءِ" (٤).

وهذه الأفعال الأربعة لملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال، نَحْوُ: (ما زال زيدٌ عالمًا)، و(ما انفكَّ عمروٌ جاهلًا)، و(ما فتئَ بكرٌ [مُعْرَمًا]) (٥)، و(ما برحَ محمدٌ كريمًا) هذا ظاهرٌ، [والمراءُ بالملازمة - هنا -

(١) من سورة النحل من الآية (٥٨)، ومن سورة الزخرف من الآية (١٧).

(٢) (ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا) يعني (صار) بلغة هذيل ينظر في: اللغات في القرآن ٣٣، وينظر أيضا في المفصل ٣٥٣، البديع في علم العربية، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٧/٤، ٣٥٨، شرح الكافية الشافية ٣٩٣/١، الكناش ٤٢/٢، شرح قطر الندى ١٣٤، تمهيد القواعد ١٠٩٩/٣، تعليق الفرائد ١٩٠/٣، همع الهوامع ٤٢٠/١. وقد نقل أبو حيان اعتراضا على هذا المعنى فقال: "وذهب لكذة الأصبهاني والمهابادي شارح "اللمع" إلى أن "ظل" لا تكون بمعنى "صار"، بل لا تستعمل إلا في فعل النهار. وقال نحوه السيرافي، قال: ظل لما يستعمله الإنسان نهارًا، ولا تستعمل إلا ناقصة. وقال أبو بكر: هو مشتق من الظل، وإنما يستعمل في الوقت الذي للشمس فيه ظل، وهو من طلوع الشمس إلى غروبها" التذييل (٤ / ١٥٨)

(٣) كون البشارة كانت (ليلا) يجاب به عن الاعتراض الذي أورده أبو حيان، ينظر في ذلك شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٨/٤، ومعاني النحو للدكتور فاضل السامرائي ٢٣٦/١.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٣.

(٥) في (ب): (محسنا).

الزمنُ الغالبُ؛ لأنه إذا قيلَ -مثلاً- (ما زالَ زيدٌ ضاحكًا)، فالمرادُ غالبُ أوقاته؛ لأن الضحكَ لا ينفكُ عنه، وكان اللائقُ أَلَّا يقولَ مقرونةً بـ(ما) النافية؛ لأنَّ الماتينَ مثَّلَ لها به، بل يقولُ: [١] ومثَّلُ النفيَ النهيَ والدعاءَ، ومما مثَّلَ للنهي قولُهُ [٢]:

صاح شمرٌ ولا تزلْ ذاكرَ المو... ت فَنَسِيَانُهُ ضَلالٌ مُبِينٌ

ف(لا تزلْ) تعملُ عمَلَ (كان)، والضميرُ [المستكنُ] [٣] المقدَّرُ بـ(أنت) [اسمُها] [٤]، و(ذاكرَ) خبرُها، ومما مثَّلَ به للدعاء قولُهُ [٥]:

أَلَا يَا اسلَمِي يَا دَارَ مِيٍّ عَلَيَّ الْهَلِي... وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِجَرَعاثِكِ الْقَطْرُ

(١) في (ب) بلفظ " : (إلا أنه كان اللائق بقوله مقرونة بما النافية ألا يكون الماتن ذكرها بما وحيث ذكرها الماتن بما فيليق أن يقول أعني الشارح).

(٢) البيت من الخفيف ولم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٣٤، شرح الكافية الشافية ١/٣٨٣، شرح ابن الناظم ٩٤، التذييل ٤/١٢٢، توضيح المقاصد ١/٤٩٣، إرشاد السالك ١/١٩٠، تمهيد القواعد ٣/١٠٧٦، تعليق الفرائد ٣/١٥٦.

والشاهد في قوله: "ولا تزل" فإنه أجرى فيه "زال" مجرى (كان) لتقدم (شبه النفي) وهو (النهي).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): (في محل رفع اسمها).

(٥) البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه ٥٥٩، وهو في: معاني الأخفش ٢/٤٦٥، ومعاني القرآن للزجاج ٤/١١٥، اللامات للزجاجي ٣٧، التفسير البسيط ١٧/٢١١، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤، شرح ابن الناظم ٩٣، التذييل ٤/١٢٢، ١٢٤، تخلص الشواهد ٢٣١.

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

ف(مُنْهَلًا) خَيْرٌ (لَا زَالَ مَقْدَمٌ)، و(الْقَطْرُ) اسْمُهَا مَوْخَرٌ.

قَوْلُهُ: "مَقْرُونَةٌ بِ(مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ"^(١).

يَتَأْتِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي (مَا زَالَ) وَأَخَوَاتِهَا، [أَعْنِي: أَنَّ الْمَاتِنَ لَوْ قَالَ: وَدَامَ مَجْرَدَةً]^(٢) كَانَ يَنْبَغِي لِلشَّارِحِ أَنْ يَقُولَ: مَقْرُونَةٌ بِ(مَا)، وَإِلَّا ففِيهِ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ، [اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقَالَ مُرَادُهُ تَبْيِينُ أَنَّ "مَا" مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ]^(٣) فَلْيَتَأَمَّلْ.

[إِنْ وَأَخَوَاتِهَا]

قَوْلُهُ: "وَتَمْتَازُ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ بِكَوْنِهَا لِأَبَدٍ أَنْ يَطْلُبُهَا عَامِلٌ، كَمَا مَثَّلْنَا، بِخِلَافِ الْمَكْسُورَةِ"^(٤).

إِيْنَبُهُ^(٥) [بِذَلِكَ عَلَى قَاعِدَةِ [نَحْوِيَّةٍ]^(٦)، وَهِيَ أَنَّهُ مَتَى صَحَّ أَنْ تُسْبِكَ (أَنَّ) مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ تُفْتَحُ هَمْزُهَا^(٧)، وَمَا لَا يَصِحُّ [فِيهَا]^(٨) ذَلِكَ تَبْقَى

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٣.

(٢) في (ب): (أعني لو أن الماتن قال دام ولم يقل وما دام)

(٣) ساقط من (ب).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٥.

(٥) في (أ): (يعني) وما أثبتته من (ب) أوضح.

(٦) زيادة من (ب).

(٧) ينظر في الكتاب ١٤٢/٣ - ١٤٤، والمقتضب ٣٥١/٢، الأصول لابن

السراج ١/٢٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٢٩، التذييل ٥/٧٧، وأوضح

المسالك ١/٣٢٤ - ٣٢٦، والأشْمُونِي ١/٢٩٩.

(٨) في (ب) (فيه).

همزتها مكسورة^(١)؛ ولذلك يقال: [اكسرَ همزَ(إن)] في مِظَانُ الجِمْلِ،
 وافتحُه في مِظَانُ المِفرِدِ^(٢)، ومِظَانُ جَمْعِ مِظَنَّةٍ، أي: مَوْضِع، فإذا قلت:
 (علمتُ أنَّ زيدًا فاضلٌ) فتحتَ الهمزة؛ لأنَّ التقديرَ: علمتُ فضلَ زيدٍ،
 فإنَّ تعدُّرَ سَبْكِ المِصدرِ منها، ومما بعدها يُقدَّرُ لفظُ (كُونٍ)، كما في [نحو^(٣)]:
 علمتُ أنَّ زيدًا هذا [أو أن هذا زيدًا]^(٤)، فالتقديرُ: علمتُ [كونهُ زيدًا، أو
 كونهُ هذا زيدًا]^(٥)، ولها صورٌ يجوزُ فيها الفتحُ على تقديرِ المِصدرِ، والكسرُ
 على عدمِ تقديرِهِ منها نحوُ: خرجتُ [أ/١٩] فإذا أن زيدًا واقفٌ، بفتحِ الهمزة
 على تقديرِ: ففاجأتُ وقوفَ زيدٍ، وبكسرها على عدمِ التقديرِ^(٦)، وعلى
 ذلك قَوْلُهُ^(٧):

(١) ينظر في الكتاب ١٤٢/٣، والمقتضب ٣٥١/٢، الأصول ٢٦٥/١، شرح ابن
 الناظم ١١٧، إرشاد السالك ٢٣٧/١.

(٢) في (ب): (افتح همز إن في مِظَانِ المِفرِدِ، واکسر في مِظَانِ الجِمْلِ).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في (ب): كون زيد هذا.

(٦) ينظر في شرح كتاب سيويه للسيرا في ٣/٣٧٠، شرح ابن الناظم ١١٩، شرح شذور
 الذهب ٢٦٩، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٥٦/١.

(٧) البيت من الطويل، ولم يعرف قائله، وهو من شواهد الكتاب ١٤٤/٣،
 والمقتضب ٣٥١/٢، والأصول لابن السراج ٢٦٥/١، والخصائص ٤٠١/٢،
 والمفصل ٢١٤، ٣٩١، والبديع في علم العربية ٥٥٢/١، وشرح المفصل لابن

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا - كَمَا قِيلَ - سَيِّدًا... إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ.
 يجوزُ في (أنه) فتحُ الهمزة، وكسرُها، فالفتحُ على تقدير: إذا عبوديتهُ
 موجودةٌ، والكسرُ على عدمِ التقدير^(١)، وعبدُ القفا واللّهَازِمِ: كنايةٌ عن اللؤمِ،
 أي: كنتُ أعتقدُ أنه سيدٌ كريمٌ الأخلاقِ، فتبين لي أنه رديءُ الأخلاقِ لثيمٌ.
 قوله: "أي: تأكيدُ النسبة"^(٢).

يريدُ بالنسبة: الإسنادَ، (زيدٌ قائمٌ) إخبارٌ بالنسبة، أي: بنسبة (القيام)
 إلى (زيدٍ) من غيرِ تأكيدٍ، و(إن زيدا قائمٌ) لمفيداً^(٣) - مع ذلك - التأكيدُ؛
 ولذلك قال علماءُ المعاني: (زيدٌ قائمٌ) -مثلاً- يُلقَى إلى خالي الذهنِ^(٤)
 من قيامِ زيدٍ، و(إن زيدا قائمٌ)، يُلقَى إلى مَنْ عنده شكٌ في قيامِ زيدٍ، أو
 إنكارٌ في أولِ طبقاتِهِ، وقد تقدّمَ نحوُ ذلك.

قَوْلُهُ: "وهو تعقيبُ الكلامِ بما يرفعُ التَّوَهُّمَ الذي ينشأُ من الكلامِ
 السابقِ"^(٥) ^(٦).

يعيش ١٢٢/٣، ٥٢٩/٤، شرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٢، شرح ابن
 الناظم ١١٩، التذييل ٨٣/٥.

(١) ينظر في شرح المفصل لابن يعيش ٥٣٠/٤، الجنى الداني ٤١١، تخلص
 الشواهد ٣٤٨، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣٥٨/١، والمقاصد النحوية ٧١٨/٢.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٥.

(٣) في (ب): (يفيد).

(٤) في ب: (لا يلقى إلا إلى خالي الذهن).

(٥) في (ب): (تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه).

(٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٦. والنص فيها: "وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم
 ثبوته أو نفيه"

بيأئُهُ أَنْكَ إِذَا قَلْتَ -مَثَلًا- (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ، لَكِنَّ زَيْدًا حَاضِرٌ)، لَمَنْ سَأَلَكَ عَنِ مَجِيءِ قَوْمٍ مِنْهُمْ زَيْدٌ، فَقَوْلُكَ: (لَكِنَّ زَيْدًا حَاضِرٌ) تَعْقِيبُ الْكَلَامِ بِرَفْعِ التَّوَهُّمِ الَّذِي كَانَ عِنْدَ السَّائِلِ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا قَلْتَ: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ) تَوَهُّمَ [السَّمْعِ] (١) أَنْ النَّفْيَ [عَامًّا، أَوْ خَاصًّا بِبَعْضِهِمْ، فَرَفَعْتَ تَوَهُّمَهُ بِقَوْلِكَ (٢): (لَكِنَّ زَيْدًا حَاضِرًا) (٣)].

قَوْلُهُ: " وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى مِشَارَكَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ فِي مَعْنَى " (٤).

يَشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي التَّشْبِيهِ أَنْ يَتَّحِدَ جَمِيعُ مَعَانِي الْمَشَبَّهِ، وَالْمَشَبَّهِ بِهِ، بَلْ يَكْفِي الْإِتِّحَادُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، فَإِذَا قِيلَ: (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ)، فَالتَّشْبِيهُ بِالنِّسْبَةِ [لِلشَّجَاعَةِ] (٥)، وَهَذَا تَبْيِينٌ أَنَّ الْمِمَّاثَلَةَ أَخْصَصُ مِنَ الْمَشَابَهَةِ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْمِمَّاثَلَةِ أَنْ يَتَّحِدَ الْمِمَّاثِلُ وَالْمِمَّاثَلُ فِي جَمِيعِ مَعَانِيهِمَا، [فَجِيئَ نِجْدًا] (٦) يُقَالُ كُلُّ مِمَّاثَلَةٍ مِثَابَهَةٌ، وَلَا عَكْسَ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ، أَي: لَا يُقَالُ كُلُّ مِثَابَهَةٍ مِمَّاثَلَةٌ، بَلْ يَنْعَكَسُ جَزْئِيًّا، فَيُقَالُ بَعْضُ الْمِثَابَهَةِ مِمَّاثَلَةٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ تُطَلَّقُ مَرَادًا بِهَا الْمِثَابَهَةُ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ -تَعَالَى- (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٧) قَالَ: فَإِنَّ الْمَرَادَ مِنْهَا نَفْيُ مُطْلَقٍ شَبَّهِ مَا، وَإِلَّا فَيَصِيرُ

(١) ساقط من (ب).

(٢) ينظر الجنى الداني ٦١٥.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٦.

(٥) في ب: (إلى الشجاعة).

(٦) في ب: (فعلى هذا).

(٧) سورة الشورى من الآية (١١).

المعنى أن المماثل له -تعالى- في جميع أوصافه منتفٍ، فيُفهمُ منه أن الذي يُشبهُهُ في وصفٍ ما ليسَ بمنتفٍ، وهذا فاسدٌ؛ لأننا نعتقدُ جزماً أنه -تعالى- لا يشابهُ في شيءٍ في ذاته، أو صفاته، أو أفعاله، وهذا توجيهٌ حسنٌ، فتأمل! (١)

قوله: " وهو طلبٌ ما لا طمعَ فيه، أو فيه عُسْرٌ" (٢)

يعني: من حيثُ العادة، فالأولُ (٣): كقولِ الشيخِ الهرم: (لَيْتَ الشبابَ عائدٌ)، والثاني: أي: (٤) الذي فيه عُسْرٌ [عادةً] (٥)، كقولِ [بعضِ] (٦) أراذلِ الناسِ: (لَيْتَ الحُكْمَ مُفَوَّضٌ إليَّ، وإنما قيدَ بالعادةِ فيهما؛ لأن الله قادرٌ أن يُصَيِّرَ الشيخَ (٧) الهرمَ شاباً، وليجعلَ (٨) الأراذلَ حاكماً، لكنَّ العادةَ تأبى ذلك.

قوله: " وهو المعبرُ عنه عندَ قومٍ بالإشفاقِ في المكروه" (٩)

(١) زيادة من (ب).

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٦.

(٣) في (ب): (يعني من حيث العادة، لا بالنسبة إلى القدرة الإلهية، فالذي لا طمع فيه عادة).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) في (ب): (يرد).

(٨) زيادة من (ب).

(٩) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٦.

[يعني] (١): (لعلّ) إن استعملت في الأمر المحبوب فهي للتّرجي، نحو: (لعلّ الله يرحمنا)، أو في [الأمر] (٢) المكروه، فتختص [١٩/ب] حينئذٍ [تسميتها] (٣) للإشفاق [فقائل هذا مشفق، نحو قول من رأى زيدا مريضاً - مثلاً -] (٤): (لعلّ زيدا هالك، أي: قائل) (٥) هذا مشفق، أي: خائف من وقوع الهلاك بزيد (١)، إفاً قيل: قد جعلوا منه، أي: من كون (لعلّ) للإشفاق قوله - تعالى - : (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ) (٧): (فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ) (٨) وقد فسر أنها الإشفاق بالخوف، فكيف يصح أن يدركه - تقدّس وتعالى - خوف؟ أجيب أن إسناده ذلك إليه - تبارك وعز وجل - مجاز، المراد به غايته هو العطف على نبيه (٩) - صلى الله عليه وسلم - [١٠] ولا تكون (لعلّ) إلا في ما ليس فيه عسر، وأما قوله

(١) في (ب): (أي).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ب): (بكونها).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في (ب): (فقائل).

(٦) ينظر في معنى (لعلّ): شرح التسهيل ٧/٢، وتمهيد القواعد ٣/١٢٩٣.

(٧) سورة الكهف من الآية (٦).

(٨) سورة هود من الآية (١٢).

(٩) ينظر توجيه هذا في: البرهان في علوم القرآن (٤/٣٣٦)، حاشية الشهاب على

تفسير البيضاوي ٦/٧٤، ٢/٧، محاسن التأويل للقاسمي ٦/٧، تفسير حدائق

الروح والريحان في رواي علوم القرآن ٢٠/١٥٠.

(١٠) زيادة من (ب).

-تعالى - حِكَايَةٌ : (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) (١) [فهو على زعم فرعون ممكنٌ ليس فيه عُسْرٌ] (٢) (٣).

[ظن وأخواتها]

قَوْلُهُ: "حيث لا مانع من ذلك" (٤).

المراد بالمانع: التعليق أو الإلغاء (٥) فالتعليق هو إبطال العمل لفظاً، وإبقاؤه محلاً؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعد العامل (٦)، ومن المعلقات: لامُ الابتداء، تقول: (ظننتُ لزيدُ قائمٌ)، ف(اللامُ) في (لزيدُ) أَبْطَلَتْ عَمَلَ (ظَنَنْتُ) في اللفظ؛ لأنه لا يأتي [بعدها] (٧) إلا المبتدأ الذي حقه الرفع، ف(زيدُ) مبتدأ، و(قائمٌ) خبره، -والجملة في محلِّ النصبِ سدَّتْ مسدَّ مفعولي (ظَنَنْتُ)، وباقي المعلقاتِ المذكورة في [الكتبِ النحوية] (٨)، وأما الإلغاء فهو

(١) سورة غافر من الآية (٣٦).

(٢) قال الشيخ خالد في التصريح ١/٢٩٥ - ٢٩٦: "توقع المحبوب يُسَمَّى ترجيياً، وتوقع المكروه وَيُسَمَّى إشفاقاً، ولا يمكن التوقع إلا في الممكن، وأما قول فرعون: (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ) فجهل منه، أو إفك، قاله في المغني" وينظر في تفسير السمعاني ٥/٢١، مغني اللبيب ٣٧٩.

(٣) في (ب): فليس فيه عسر على زعمه أي: زعم فرعون خاب وخسر عامله الله بعدله.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٦.

(٥) في (ب): (أو الإلغاء).

(٦) ينظر في شرح الفصل لابن يعيش ١/٢٦١، ٤/٣٣٠، وإرشاد السالك ١/٢٧٤، والفوائد الضيائية ٢/٢٢١.

(٧) في (ب): (بعد هذه اللام).

(٨) في (ب): (المطولات). تنظر المعلقات في: شرح الفصل لابن يعيش ٤/٣٣٠ -

٣٣١، شرح ابن الناظم ٤٦.

إبطال العمل لفظاً ومحلّاً^(١)، لكن لا تُلغى وجوباً بل تارةً يكونُ [الإلغاء]^(٢) أجدود، وهي إذا ما تأخرتُ [بالكليّة]^(٣) نَحْوُ: (زيدٌ صديقٌ ظننتُ)، فـ(زيدٌ صديقٌ) مبتدأٌ وخبرٌ، و(ظننتُ) فعلٌ وفاعلٌ، ويجوزُ أن يقالَ: (زيداً صديقاً ظننتُ)، بإعمالِها؛ لأنَّ الفعلَ له قوَّةٌ في العملِ، فيعملُ، ولو مؤخراً، وتارةً يجوزُ إعمالُها وإلغاؤها على السواءِ، وهي إذا ما توسطتِ، نَحْوُ: (زيدٌ ظننتُ صديقٌ)، و(زيداً ظننتُ صديقاً، فالأولُ إلغاءٌ، والثاني إعمالٌ، ورجَّحَ بعضهمُ إعمالها إذا توسطتِ، وعللَهُ بأنها إذا تأخَّرتُ بالكليّةِ جازَ إعمالها، فإذا توسطتِ ترجَّحَ أفعالها؛ لقوتها في العملِ^(٤)).

قَوْلُهُ: "أربعةٌ منها نفيٌ ترجيحٌ وقوعُ المفعولِ الثاني"^(٥).

- (١) ينظر في شرح الفصل لابن يعيش ١/٢٦١، ٤/٣٣٠، وإرشاد السالك ١/٢٧٥، والفوائد الضيائية ٢/٢٢١، شرح شذور الذهب للجوجري ٢/٦٦١.
- (٢) في (ب): (إلغاؤها).
- (٣) زيادة من (ب).
- (٤) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة (٢/٣٥٧): "إن وقعت هذه الأفعال كلها أخيراً جاز أيضاً وجهان، أجدودهما الإلغاء؛ لبعده الفعل عن رتبته. مثال الإلغاء: (زيدٌ منطلقٌ علمتُ)، أي: زيدٌ منطلقٌ في علمي. ومثالُ الإعمالِ: زيداً منطلقاً علمتُ. وكذلك الباقي..... فإن توسطتِ هذه الأفعال كلها بين هذين الاسمين كنت محيراً بين نصبهما ورفعهما. ونصبهما أجدود لقرب الفعل من رتبته. مثال نصبهما: زيداً علمت قائماً. فـ(زيد) مفعول أول، و(قائم) مفعول ثان، و(علمت) عمِلَ فيهما". وينظر في الكناش ٢/٣٥، الارتشاف ٤/٢١٠٩، شرح شذور الذهب لابن هشام ٤٧١.
- (٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٧.

هذا في (ظننتُ وحسبتُ وختتُ) مسلّمٌ، لكن في (زعمتُ) (١) غير مسلّم (٢) ؛ لأن المشهور في قولهم: (إن زعم) (٣) مطية الكذب (٤) ويكفي في ذلك دليلاً قوله -تعالى- : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا) (٥) فهم كاذبون في ذلك قطعاً (٦) ، [فعلى هذا كان] (٧) ينبغي أن يفرّق بين (زَعَمْتُ) وبين الثلاثة المتقدمة ، بأن يقول: ثلاثة منها تفيّد الترجيح أو واحد يفيّد عدم

- (١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٥٥٦): "وزعمت" لغير المتيقن ، ومصدرها زَعَمَ وَزُعِمَ وَزِعِمَ.
- قال السيرافي: الزَّعْمُ قول يقترن به اعتقاده صح أو لم يصح. فإن كانت بمعنى كفل أو رأس تعدت إلى واحد تارة بنفسها وتارة بحرف الجر. وإن كانت بمعنى سمن وهزل فهي لازمة.
- (٢) لأن زعم لها معان متعددة قال ابن الخباز توجيه اللمع (ص: ١٧٩) "وأما زعمت: فقال أبو سعيد السيرافي: "هو قول مقرون باعتقاد، ويكون ذلك في الحق والباطل، كقولك: زعمت الخلق لا يبعث، وزعمت الله قديراً، أي: قلت: ذلك معتقداً. وقال عبد القاهر: «زعمت قول مع علم» وروى لي شيخنا عن الأنباري أنه قال: «زعمت تستعمل في القول عن غير صحة» ويؤيد ما قاله قوله -تعالى- : (أَيِّنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) وقوله عليه السلام: «زَعَمُوا مَطِيَّةَ الْكُذِبِ» وينظر في البدیع في علم العربية ١/ ٤٤٦ ، والتذييل ٦/ ٢٥ ، وتحليص الشواهد ٤٢٩ ، تمهيد القواعد ٣/ ١٤٧٩ ، المقاصد الشافية ٢/ ٤٥٥.
- (٣) في (ب): (لأنه اشتهر أنهم يقولون: إن زعموا).
- (٤) قول العرب في: غريب الحديث للخطابي ١/ ٥٣٦ ، وأساس البلاغة (زع م) الفائق في غريب الحديث ٢/ ١١١.
- (٥) سورة التغابن من الآية (٧).
- (٦) اللغات في القرآن (ص: ٥٠) قوله: (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا) ، يعني: كذب الذين كفروا بلغة حمير.
- (٧) في (ب): (فكان).

الترجيح^(١)، وهو: (زَعَمْتُ)^(٢) نعم، قد تستعمل (زَعَمْتُ) لليقين كما في قوله^(٣):

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ... صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمَرْتِي لَا تُنْجَلِي

فإن قوله: (صَدَقُوا) دليلٌ على أن (زَعَمَ) هنا لليقين، على سبيل الاستعارة، كما استعمل الظنُّ لليقين استعارةً، كما في قوله - تعالى - : (وَطَّئُوا أَنْ لَأَ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ)^(٤)، أي: أَيْقِنُوا^(٥)، [فتأمل]^(٦) تظفر.

(١) زيادة من (ب).

(٢) حاشية الخضري (١ / ١٤٩) "كون زعم من أفعال الرجحان إنما يأتي على قول السيرافي الزعم قول مع اعتقاده غير صحيح. أما على قول الجرجاني إنه قول مع علم فممن أفعال اليقين، وقال ابن الأنباري إنه يستعمل في القول من غير صحة لقولهم: زعم مطية الكذب، أي مطية لنسبة الكذب إلى الغير فإذا قلت: زعم فلان كذا، فكأنك قلت: كذب، أي: قال قولاً غير صحيح، فعلى هذا لا تكون من أفعال القلوب إلا إذا كان فلان معتقداً لما قال، ويحتمل أن المعنى مطية الكاذب، أي هو يتصل إلى حكاية الكذب بقوله: زعم فلان ليبريء نفسه من اختلاقه، ومن هذا المعنى حديث: «يُسَّ مَطِيَّةُ الْقَوْمِ زَعْمُوا» إذ هو تحذير من الحكاية بلا تثبت للمحكى لأنك لا تقول: زعموا إلا عند عدم تحقق صحة الخبر، والظاهر أنه ليس مراد السيرافي ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعاً، فمن العلم قول أبي طالب:

— وَدَعَوْتِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحٌ... وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ تَمَّ أَمِينَا.

(٣) البيت من الكامل وهو من شواهد مغني اللبيب ٥٠١، الفصول المفيدة في الواو المزبلة ١٣٣.

(٤) سورة التوبة من الآية (١١٨).

(٥) زيادة من (ب). وينظر في كون (ظنوا) بمعنى (أيقنوا): تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ١٦٨، والتفسير البسيط ١١/٨٥، وتفسير السمعاني ٢/٣٥٨، وتفسير البغوي ٢/٤٠١، تفسير النسفي ٢/٣٠٦، ٣/٢٤١.

(٦) في (ب): (فتدبر).

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

قَوْلُهُ: " هذا على رأي أبي عليّ الفارسيّ في قوله: إن سمعتُ إذا دَخَلْتُ على ما لا يُسمَعُ تعدت لاثنين، والجمهورُ على أن جملةً: (يُقُولُ) [من قولك -مثلاً- (سمعتُ زيداً يقولُ)]^(١) في [محلِّ]^(٢) نصبٍ على الحالِ من [المفعولِ]^(٣)؛ لأن أفعالَ الحواسِ لا تتعدَّى إلا إلى واحدٍ"^(٤).

بيانُ ذلك أنَّ (سَمِعْتُ) إذا دَخَلْتُ على ما يَصِحُّ سماعُهُ لا تتعدَّى إلا إلى واحدٍ [إجماعاً]^(٥)، نَحْوُ: (سمعتُ القرآنَ)، فإذا دَخَلْتُ على الذاتِ التي يَصْدُرُ منها ما يَصِحُّ سماعُهُ، نَحْوُ: سمعتُ زيداً [منشيداً]^(٦)، فذهبَ الجمهورُ إلى أن [منشيداً]^(٧) حالٌ [من زيدٍ]^(٨)، وخالفَهُم أبو عليّ الفارسيّ^(٩)

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (ب): (موضع).

(٣) في (ب): (زيداً).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٨.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) في (ب): (قارئاً).

(٧) في (ب): (قارئاً).

(٨) زيادة من (ب).

(٩) الإيضاح العضدي ١٧٠: "سمعت يتعدى إلى مفعولين، ولا بد من أن يكون الثاني مما يسمع كقولك: سمعت زيدا يقول". ونسب ناظر الجيش هذا الرأي للأخفش والفراسي في تمهيد القواعد ٣/١٤٧٦، ٣١٤٨٢، وعزاه أبو حيان لهما ولا بن بابشاذ وابن الضائع وابن أبي الربيع وابن عصفور في شرحه للإيضاح. ينظر في (التذليل ٦/٤٦ - ٤٧) و(تعليق الفرائد ٤/١٥٤ - ١٥٥).

وَجَعَلَ [٢٠/أ] [منشيداً] (١) مفعولاً ثانياً لـ (سَمِعْتُ) (٢)، وكان الفارسي تَوَهَّم أن الحال ما تحصلُ الفائدةُ بدونها، وهنا لا تحصلُ [الفائدة] (٣)، ما لم يكن (منشيداً) (٤) في هذا المثال. والتحقيقُ أن الحالَ ما لا يُستغنى عن ذِكْرِهَا، وأما قولُهُمْ: إن الحالَ لا تكونُ إلا بعدَ تمامِ الكلامِ، فمعناه أنها لا تقعُ إلا بعدَ جملةٍ، ومن الحالِ التي لا تَكْمُلُ (٥) الفائدةُ المقصودةُ إلا بها، نَحْوُ: (جاءَ القومُ واحداً واحداً)، أي: (فَرَادَى)؛ لأنَّ المقصودَ (٦) من هذا التركيبِ الإخبارُ عن شيئينِ، أحدهما: مجيءُ القومِ، والثاني: انفرادُ كلِّ منهمِ بالمجيءِ، إلا عن مجيئِهِمْ فقط (٧)، افلو قيل: (جاءَ القومُ)، ولم يقل: (واحدًا واحدًا)، لم تحصلُ الفائدةُ المقصودةُ (٨) فتأمل.

قوله: " وأصل (خَلْتُ) خَيْلْتُ، بكسرِ الياءِ، نُقِلَتْ الكسرةُ إلى الخاءِ بعد سلبِ حَرَكَتِهَا، ثم حُذِفَت الياءُ؛ لالتقاءِ الساكنينِ " وذلك لأن ماضِيَهُ (خَالَ) ومضارعُهُ (يَخَالُ)، وكان أصلُهُمَا [خَيْلٌ يَخِيلُ، بكسرِ الياءِ في الماضي،

(١) في (ب): (قارئا).

(٢) ينظر هذا الخلاف في: تمهيد القواعد ٣/١٤٧٦ وما بعدها، والتذييل ٦/٤٦٦، وما بعدها، وتعليق القرائد ٤/١٥٤، وما بعدها.

(٣) في (ب): (فائدة).

(٤) في (ب): (يذكر قارئاً).

(٥) في (ب): (تحصل).

(٦) في (ب): (فالمقصود).

(٧) ساقط من (ب).

(٨) زيادة من (ب).

وفتحتها في المضارع^(١) تحركت الياء في الماضي ، وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت أليفاً ، فإذا أريد إسناده إلى التاء المضمومة ، أو المفتوحة [أو المكسورة]^(٢) ، [أو نون الإناث]^(٣) [أو إلى ضمير المثنى المخاطب ، أو المخاطبين أو المخاطبات ، أو إلى ضمير الغائب]^(٤) قَلَبُوا الألفَ ياءً ، [كما كان أصله ذاك]^(٥) ، [فصارت : خَيْلَتْ]^(٦) ثم نَقَلُوا كسرتها إلى ما قبلها ، أي : الخاء ، لاجتماع الأمثال ؛ لأن الياء في مقام كسرتين ، فكسرها ثقيلٌ ، فصارت الياء ساكنةً ، [واللام بعدها ساكنة]^(٧) ، فالتقى ساكنان فحُذِفَت الياءُ ، فصارت (خَلَّت) ، [وهكذا خَلَّتْ وَخَلَّتْ ، وَخَلَّتْما ، وَخَلَّتُمْ وَخَلَّتُنَّ وَخَلَّنَا]^(٨) ، ومثله في هذا النقل والإعلال : (باع ، يبيع ، بعث) إلا أن أصل ماضيه ومضارعه : (يبيع ، يبيع) عكسُ بابِ خالٍ ، أي : بفتحِهِ في الماضي ، وكسره في المضارع ، وبابِ النقل والإعلالِ مشهورٌ في علم التصريف .

(١) في ب : (خيل بكسر الياء ، يخيل بفتحها)

(٢) ساقط من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) ساقط من (ب).

(٨) ساقط من (ب).

قَوْلُهُ: " وهذا القسمُ، أعني: ظننتُ وأخواتها، دخيلٌ في المرفوعات، وحقُّهُ أن يُذكرَ في المنصوباتِ، ولكنْ ذَكَرَهُ استطراداً لتكميلِ بقيةِ النواسخِ"^(١).
 الدخيلُ هو الملحقُ بالقومِ وليس منهم، فاستعمالُهُ في [بحث] (٢) الألفاظِ مجازٌ، فكأنه يقولُ كان ينبغي أن يُذكرَ بحثُ [ظننتُ] وأخواتها في المنصوباتِ؛ لأنَّ [معموليَّه] (٣) منصوبانِ، و[كلامنا] (٤) في المرفوعاتِ، فذكره هنا استطراداً، وقد [مضى معنى الاستطراد] (٥) في ذكرِ حروفِ الخفضِ [أنه] (٦) ذكرُ الشيءِ في غيرِ محلِّه للمناسبة.

[باب النعت]

قَوْلُهُ: " إن كانَ المنعوتُ [٢٠/ب] نكرةً، سواءً كانَ النعتُ حقيقةً أم سببياً، ثم إن رَفَعَ النعتُ ضميرَ المنعوتِ المستترِ، تَبَعَهُ -أيضاً- في تذكيره وتأنيشه [وإفراده] (٧) وتثنيته وجمعه، ويكملُ له حينئذٍ أربعةٌ من عشرة، ويُسمَّى النعتُ حينئذٍ حقيقةً، وإن رَفَعَ سببياً الظاهرَ، اقتصرَ فيه على ما ذَكَرَهُ المصنّفُ، وتَبَعَهُ في اثنينٍ من خمسةٍ، ويُسمَّى النعتُ حينئذٍ سببياً"^(٨).

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٢٩.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ب): (المعمولين فيها).

(٤) في (ب): (كلامه).

(٥) في (ب): (مرّ).

(٦) في (ب): (أولاً أن الاستطراد).

(٧) زيادة من (ب).

(٨) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٠.

مُلَخَّصٌ ما قال وبيأئنه أنك إذا قلتَ: (جاء الزيدان العاقلان)، فهذا نعتٌ حقيقيٌّ، وأفقَ منعوتهُ في أربعة أشياء، ف(الزيدان): مثنى، معرفةٌ، مذكرٌ، مرفوعٌ، و(العاقلان) كذلك، فإذا قلتَ: (جاء الزيدانِ العاقلةُ أمهُما)، فهذا نعتٌ سببيٌّ، وأفقَ منعوتهُ الذي قبلهُ في اثنينِ دونِ اثنينِ، أعني: وأفقَهُ في الرفعِ، والتعريفِ، ودونِ التثنيةِ، والتذكيرِ^(١)، وهذه صورةٌ يتبينُ بها الفرقُ بينَ النعتِ الحقيقيِّ والسببيِّ من غيرِ مداخلةِ شكٍّ، وقد يوهمُ أن بعضَ الصورِ التي ذَكَرَها الشارحُ مخالفٌ لهذا، وليس كذلك، والشارحُ - شَكَرَ اللهُ سَعِيَهُ - لم يقصُرْ في ذكرِ أمثلةِ النعتِ السببيِّ؛ لأنه مما ينبغي أن يُعتنى به. قَوْلُهُ: "هذا إذا نُعتَ باسمِ الفاعلِ، فإن نُعتَ باسمِ المفعولِ، أو الصفةِ المشبهةِ، جاز فيه هذا الاستعمالُ، وجازَ فيه أن يُحوَّلَ الإسنادُ عن السببيِّ الظاهرِ إلى ضميرِ المنعوتِ، فيستترُ في النعتِ، ويُنصبُ السببيُّ، ويُخَفَضُ بإضافةِ النعتِ إليه، وحينئذٍ يطابقُ منعوتهُ في التانيثِ، والتثنيةِ، وغيرها، ويرجعُ إلى القسمِ الأولِ"^(٢).

بيانُ ذلك أنك إذا قلتَ: (جاء زيدٌ المضروبُ العبدُ، أو الحسنُ الوجهُ) فـ(أل) في (العبدُ، والوجهُ) نائبةٌ عن الضميرِ العائدِ على: (المضروبُ، والحسنُ)، كأنك قلتَ: (المضروبُ عبدهُ، والحسنُ وجههُ)، فـ(العبدُ) نائبُ فاعلٍ: (مضروبُ)، و: (الوجهُ) فاعلٌ: (حسُنُ)، لأنَّ المضروبَ اسمُ

(١) ينظر في أوضح المسالك ٣/٣٧٢ - ٣٧٣، شرح قطر الندى ٢٨٥، ٢٨٧، تمهيد القواعد ٣٣١٤/٧.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٤.

مفعولٍ، فمرفوعُهُ نائبُ فاعلٍ، والحسنُ صفةٌ مشبهةٌ فمرفوعُهُ فاعلٌ، ويكونُ حينئذٍ النعتُ سببياً، وإنْ نَصَبْتَ (العبدَ، والوجهَ) فتكونُ قد أسكنتَ في (المضروبِ)، و(الحسنُ) ضميراً محلُّه الرفعُ على أنه نائبُ الفاعلِ في الأولِ، وفاعلٌ في الثاني، ويكونُ نصبُهُما، أي (العبدَ، والوجهَ) حينئذٍ [١] على التشبيهِ بالمفعولِ به، أو التمييزِ على أن (أل) زائدةٌ فيهما (٢)، فإن لم يكنْ فيهما (أل)، نَحَوُ: (زيدُ المضروبُ عبداً)، أو (الحسنُ وجهاً)، تعينُ النصبُ على التمييزِ، ويكونُ النعتُ حينئذٍ إذا أسكنتَ في (المضروبِ، والحسنِ) ضميراً لمن نوعِ النعتِ الحقيقيِّ [٣]؛ لأنه رَفَعَ ضميراً يعودُ على ما قبلَهُ لا

(١) ما بين المعقوفتين من (ب) والذي في (أ) بلفظ: (فإن رفعت (العبد والوجه)، فتكون قد أسكنت في المضروب ضميراً هو نائب الفاعل، وفي الحسن ضميراً هو الفاعل، ويكون حينئذ نصب العبد والوجه). وقد أثبت ما في (ب) لاستقامة العبارة به.

(٢) العاري هنا يوافق مذهب البصريين وإن لم يصرح به من منع مجيء التمييز معرفة، وهذه مسألة خلافية فيرى الكوفيون وتابعهم ابن الطراوة جواز مجيء التمييز معرفة، أما البصريون فيوجبون تكبيره ويخرجون ما ورد من ذلك على أنه ضرورة، وأن (أل) زائدة. ينظر في شرح كتاب سيبويه للسيرا في ٧٩/٢، البديع في علم العربية ٢٠٧/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢/١، ٣٨٦/٢٦٠، الكناش ١/١٨٨ - ١٨٩، التذييل ٢٣٨/٣، ٢٠٦/٧ - ٢٠٨، الجنى الداني ١٩٨، وتوضيح المقاصد ٤٦٦/١، تمهيد القواعد ٨٣٣/٢، همع الهوامع ٣٤٤/٢ والأشموني ١/١٧٠.

(٣) في (ب): (حقيقة).

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

ظاهراً بَعْدَهُ، وكذلك إذا جرَّرتَ (العبد والوجه) يكونُ [٢١/أ] محلُّهُما النَّصْبَ على التشبيه بالمفعولِ به، أو التمييز على زيادة (أل) (١)؛ لأنَّ جرَّهُما فرعٌ نصبيهما، لا فرعٌ رَفَعِيهما؛ إذ يلزمُ على أنه فرعٌ رَفَعِيهما إضافة الشيء إلى نفسه، فتنبَّه ولا تغفل، فإن هذا المحلَّ مهمٌّ، ويحتمل تطويلاً، وقد لخصنا لك ما تحصل به الفائدة بعون [الله تعالى] (٢).

قوله: " وكذا تَفَعَّلُ في كلِّ مثالٍ بما يُناسِبُهُ" (٣).

يعني: لا يَنْحَصِرُ هذا الحكمُ فيما إذا كان الأولُ مفرداً، مذكراً، معرفةً، مرفوعاً، [بل يَعُمُّ] (٤) غيرُهُ - أيضاً - فمن ذلك إذا كان الأولُ كذلك، والثاني مثنىً، نحو: (جاء زيدُ المضرُوبُ العبدانِ)، فإذا حَوَّلْتَ الإسنادَ صارَ حقيقياً، فتقولُ: (المضرُوبُ العبدانِ)، ف(العبدانِ) إمَّا منصوبٌ على التشبيه بالمفعولِ به، أو على التمييزِ على زيادة (أل)، وإما مجرورٌ بالإضافة محلُّه النَّصْبُ، على أنه كذلك، إمَّا تشبيهٌ بالمفعولِ به، أو تمييزٌ؛ لأنَّ جرَّهُ فرعٌ نصبيهِ (٥).

قوله: " من حيثُ هي" (٦).

-
- (١) ينظر في شرح شذور الذهب ٣١٥ - ٣١٦، تمهيد القواعد ٧/٣١٨٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/١٠٦، التصريح ٢/٢٤،
 (٢) في (ب): (ربنا تبارك وتعالى).
 (٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٤.
 (٤) زيادة من (ب).
 (٥) ينظر في التصريح ٢/٢٣ - ٢٤.
 (٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٤. (والمعرفة من حيث هي خمسة أشياء)

بمعنى: متى وُجِدَتْ كلمةٌ يُقالُ فيها: هذه معرفةٌ [فلا بدَّ و^(١)] أن تكونَ واحدةً من هذه الخمسة، وإنما قيد [الشارح] ^(٢) بالحيشية؛ لأن الماتن لما ذكِرَ قَبْلَ هذا أنَّ النعتَ يتبعُ المنعوتَ في أشياء منها التعريفُ، عقبهُ بذكرِ المعرفة، فلو تَرَكَ الشارحُ هذا القيدَ [قيدَ الحيشية] ^(٣) لأوهمَ أن المعارفَ كُلَّها تدخلُ في بابِ النعتِ، [وليس كذلك إذ] ^(٤) [من] ^(٥) [المعارفِ ما يُنعتُ به وهو العلمُ، ومنها ما لا يُنعتُ ولا يُنعتُ به] ^(٦) وهو الضميرُ ^(٧).

(١) في (ب): (فلا يخلو).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في (أ): (من).

(٦) ينظر في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٠، تمهيد القواعد ٧/٣٣٦٢.

(٧) في (ب): (المعارف ما لا ينعت ولا ينعت به كالضمير، ومنها ما ينعت وينعت به كأسماء الإشارة والموصولات والمعرف بأل تقول في اسم الإشارة: مررت بهذا الرجل، فالرجل نعت ذا الذي محله الجر بالباء، وتقول مررت بزيد هذا، فاسم الإشارة محله الجر، على أنه نعت زيد، وتقول رأيت الذي عندك الفاضل، فالفاضل نعت الذي؛ لأن محله النصب، لا مفعول رأيت، وتقول جاء زيد الذي يقول الحق فالذي محله الرفع؛ لأنه نعت زيد المرفوع، وتقول جاء الرجل العاقل، فالعاقل مرفوع، نعت الرجل، المعرف بأل، وتقول: رأيت البخيل الشحيح، فالشحيح منصوب نعت البخيل المنصوب، وكلاهما بأل، ومن المعارف ما ينعت ولا ينعت به كالأعلام وهذه نبذة من التفصيل، وعلى قصد السبيل).

قَوْلُهُ: "وهو ما دلَّ على شيءٍ بعينه، غير متناولٍ ما أشبهه"^(١).

[قيل] (٢): كان ينبغي أن يقول: "وهو ما وُضع... إلخ"؛ لثلا يُراد به الاشتراك—مثلاً— فمسمياتُ (زيدٍ) كثيرةٌ، فيقال: زيدٌ يدلُّ على كثيرين، وقيدُ الوضعية يمنع ذلك، أعني إذا اعتبرنا أن: (أبا زيدٍ)—مثلاً— لِمَا وُلد له [ابن] (٣) عَلَّقَ عليه، أي: وَضَعَ لَهُ اسمَ (زيدٍ)؛ ليدلَّ عليه، ولا يتناولُ غيره، باعتبار أصلِ الوضع، وكان ينبغي—أيضاً— أن يقول: غير متناولٍ غيره؛ لما تقدم أن المشابهة تحصلُ في شيءٍ ما، والمراد هنا [انتفاء] (٤) المغايرة؛ بيانه أن (زيداً)—مثلاً— يَصِحُّ أن يُستعملَ اسماً لكلِّ رجلٍ، ولا يَصِحُّ أن يُستعملَ في باقي الحيوانات، فقَوْلُهُ: "غير متناولٍ ما أشبهه" يُشعرُ أنه متى سَمِينَا باسمِ رجلٍ، لا يَصِحُّ أن نُسَمِّيَ بذلك الاسمَ رجلاً آخرًا (٥) فليتأمل.

قَوْلُهُ: "ولغيره، ك: (شَدَقَمٍ، وهَيْلَةٍ)، أم عَلِمَ جِنْسٍ [إمَّا لِحَيوان] (٦) نَحْوُ: (حَضَاجِر) عَلِمَ الضَّبِيع، و(أَسَامَةَ) عَلِمَ الأَسَدِ، أو لِمَعْنَى، ك(سُبْحَانَ، و(بَرَّة))" (٧).

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): (ولد ذكر)

(٤) في (ب): (نفي)

(٥) زيادة من (ب).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٥.

يشير إلى أن العلمَ بقسميه الشخصيِّ والجنسيِّ يوجدُ في الحيواناتِ،
 والمعاني -أيضاً- ، فمن العلمِ الشخصيِّ في الحيوانِ (شَدَقَمٌ) [اسمٌ] (١)،
 لِجَمَلٍ مَعِيْنٍ (٢)، و(هَيْلَةٌ) اسمٌ لَشَاةٍ مَعِيْنَةٍ، و(لَاحِقٌ) اسمٌ لِفَرَسٍ مَعِيْنٍ،
 ومن العلمِ الجنسيِّ لحيوانِ (حَضَاجِرٍ) اسمٌ لِكَلِّ ضَبْعٍ (٣)، و(أَسَامَةٌ) اسمٌ
 لِكَلِّ أُسْدٍ (٤) [أعني: الأولُ لِكَلِّ ضَبْعٍ، والثاني لِكَلِّ أُسْدٍ] (٥)، ومن العلمِ
 الشخصيِّ في المعاني: (سَبْحَانٌ)، فإنه اسمٌ [٢١/ب] لِقَوْلِ (٦) (سَبْحَانَ اللَّهِ)
 خاصَّةً، ومن العلمِ الجنسيِّ في المعاني: (بَرَّةٌ) اسمٌ لِكَلِّ مَبَرَّةٍ أَي: لِكَلِّ
 إحسان.

قَوْلُهُ: " ووجهُ إبهامِهِ عموْمُهُ بصِلَاحِيَّتِهِ لِلإِشَارَةِ [بِهِ] (٧) إِلَى كُلِّ جَنَسٍ،
 وَإِلَى [كُلِّ نَوْعٍ] (٨)، نَحْوُ: هَذَا حَيَوَانٌ [وَحَمَارٌ] (٩) وَفَرَسٌ وَرَجُلٌ وَزَيْدٌ" (١٠).

(١) زيادة من (ب).

(٢) تاج العروس (ش دق) (٢٥ / ٤٩٢): " شَدَقَمٌ: عَرِيضٌ، وَ...السَّدَقَمُ أَي: الواسِعُ
 الشَّدَقِ، وَيُوصَفُ بِهِ البَلِيغُ المُتَطَيِّقُ، والمَفَوَّهُ، والمِيمُ زَائِدَةٌ. وَشَدَقَمٌ: اسمٌ فَحْلٍ،
 وَمِنْهُ الشَّدَقِمِيَّاتُ."

(٣) في (ب): (للضبع).

(٤) في (ب): (للأسد).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) زيادة من (ب).

(٨) في (ب): (النوع والنكرة والعلم).

(٩) ساقط من (ب).

(١٠) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٥.

حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي
 الشهرير بابن العاري (١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

[يفيدُ بذلك] (١) أن أسماء الإشارة تُسمَّى بالأسماء المبهمة؛ لأنها مشتركة بين [كلِّ مشارٍ إليه] (٢)، فيشارُ بها إلى الأجناسِ العالية، نحو: (هذا حيوانٌ وجسمٌ)، وإلى غيرِ العالية، لويسمى نوعاً بالنسبة إلى العالية (٣)، نحو: (هذا فرسٌ ورجلٌ)، وإلى الجزئيِّ المشخص، نحو: (هذا زيدٌ)، ولا يُشارُ بها إلا إلى محسوسٍ، أو ما هو مُنزَلٌ منزَلته، كقولِ بعضِ المصنِّين في أولِ مُصنَّفهم هذا كتابٌ أو هذه فوائِدُ، فالإشارةُ [في مثل ذلك] (٤) إلى أشياء مُستحضرةٍ في ذهنه نزلها منزلة المحسوسِ وأشار إليها. [فاستفدا] (٥) قوله: "بالألِفِ رفعاً، وبالياءِ فيهما جرّاً ونصباً" (٦).

ذهب بعضهم إلى أن [ذانٍ وتانٍ] (٧) مثنيان حقيقيَّة، فيعربان في حالِ الرفع بالألِفِ، وفي حالِ الجرِّ والنصبِ بالياءِ (٨)، وهذا قولٌ مرجوحٌ، والراجعُ

(١) في (ب): (تقرير ذلك).

(٢) في (ب): (جميع من تصح الإشارة إليه).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٥.

(٧) في (ب): (هذان وهاتان).

(٨) هو رأي ابن مالك حيث قال في الألفية ص ١٤: وذان تان للمثنى المرتفع... وفي سواه ذين تين اذكر تطع.

شرحه المرادي فقال في توضيح المقاصد (١/ ٤٠٧): "أي نقول: في تثنية المذكر "ذان" في الرفع و"ذين" في الجر والنصب، وفي تثنية المؤنث "تان" في الرفع و"تين" في الجر والنصب، تعريهما إعراب المثنى. "وإن كانا مشابهيين للمبني؛ لأن التثنية عارضت

أنهما صيغتان موضوعتان [وضع^(١)] المثني رفعًا وجرًّا ونصبًا، وكذلك (اللدان، واللتان) في الموصولات، فإذا قلتَ - [مثلاً^(٢)] - : (جاء هذانِ واللدانِ ضَرَبًا)، تقولُ: محلُّ (هذانِ الرَّفْعُ؛ لأنه فاعلُ (جاء)، و(اللدانِ) معطوفٌ عليه محلُّه الرَّفْعُ -أيضًا- ^(٣) ولا تقلُّ علامةً رفعِهِ الألفُ؛ لأنه مثنيٌ، وكذا في حالتيَّ الجرِّ والنصبِ، إذا قلتَ -مثلاً- : (مررتُ بهذينِ واللدَينِ ضَرَبًا)، و: (رأيتُ هذينِ واللدَينِ ضَرَبًا)، تقولُ: محلُّ كلِّ منهما الجرُّ والنصبُ^(٤)، ولا تقلُّ: علامةٌ جرَّهما أو نصبهما الياءُ؛ لأنهما مثنيٌّ حقيقةً. وإنما لم يكن ذلك مثنيًّا حقيقةً^(٥)؛ لأن من شرطِ المثنيِّ أن يصحَّ

شبه الحرف؛ لكونها من خواص الأسماء، فلم يؤثر شبه الحرف، ولم يثن من أسماء الإشارة غير "ذا وتا". وينظر في إرشاد السالك ١/١٣٧، وشرح ابن عقيل ١/١٣١، همع الهوامع ١/١٥٤ - ١٥٥، شرح المكودي على الألفية ٣١.

(١) في (ب): (على زنة).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) حكى جماعة من النحويين هذا المذهب منهم ابن جني في علل الثنية ٧٦ - ٧٨، حيث قال: "يَبْغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ هَذَانِ وَهَاتَانِ وَاللَّدَانِ وَاللَّتَانِ إِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءُ مَوْضُوعَةٍ لِلثَّنِيَّةِ مَخْتَرَعَةٌ لَهَا، وَكَيْسَتْ بَثْنِيَّةِ الْوَاحِدِ عَلَى حَدِّ زَيْدِ وَزَيْدَانَ إِلَّا أَنَّهَا صِيغَتُ عَلَى صُورَةِ مَا هُوَ مَثْنِيٌّ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِئَلَّا تُخْتَلَفَ الثَّنِيَّةُ" وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٢/٦٥٧، وينظر: توضيح المقاصد ١/٣٢٤، التذيل ٣/٢٨، ٢١٥، ٢٤٧/٥، ٣٢١/٩، تعليق الفرائد ١/٢٠١، ٢٤٩/٢، والشيخ خالد في التصريح ١/٤٤، ٦٥، واختاره وعزاه لجمهور البصريين.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) زيادة من (ب).

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهري تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهرير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقًا)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

تنكيره^(١)، ولذلك صحَّ قولنا -مثلاً- : ([جاء] [الزيدان] بلام التعريف،
فلولا [أنه قدر] [زيد] مكررتين لما عرف [أ]، وهن، أي: [ذان وتان] [أ])
و[الذان واللتان] [لازمتان] [أ] التعريف، [فتأمل، واستفد] [أ].
قوله: " وهو في [رتبة] [أ] ما أضيف إليه، إلا المضاف إلى الضمير، فإنه في
[رتبة] [أ] العلم" [أ].

إشارة منه إلى أنه لو كان المضاف إلى الضمير في رتبة الضمير لم يصحَّ
قولنا -مثلاً- : (مررتُ بزيدٍ صاحبك)؛ [لأن: (صاحبك)] [أ] حينئذٍ
نعتُ: (زيدٍ)، وشرطُ النعتِ أن يكونَ مساوياً لمنعوتِهِ [في التعريف] [أ] أو
أدوَنَ لا أعلى منه، والضميرُ أعرفُ من العلم، فلو كان المضافُ إلى الضميرِ

(١) ينظر في علل التثنية ١/٧٦، و شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٥٤، ٣٧٥.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ب): (أنه قدر زيد و زيد نكرتين لما عرفا بأل ؛ لأن أل المعرفة لا تدخل على
معرفة)

(٤) في (ب): (هذان وهاتان).

(٥) في (ب): (لازمان)

(٦) في (ب): (فاستفد)

(٧) في (ب): (درجة)

(٨) في (ب): (درجة)

(٩) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٦.

(١٠) زيادة من (ب).

(١١) زيادة من (ب).

في رتبة الضمير [٢٢/أ]، لكان النعت في ذا المثال أعرف من المنعوت^(١)، فلي تأمل.

قوله: "نحو (رجل) فإنه شائع في جنس الرجال، صادق على كل حيوان، ذكر ناطق بالغ من بني آدم"^(٢) تقييدهً ببالغ بالنسبة إلى المتعارف، وإلا ففي [علم] (٣) الفرائض يرادُ برجلٍ مطلق الذكر، قال -تعالى- : (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً)^(٤) فيرادُ به الذكر، صغيراً كان، أو كبيراً، وقد يرادُ به المميز كما في صحة الاقتداء به في الصلاة^(٥)، لوفي نقض وضوء المرأة غير المحرم بلمسه^(٦) عند الأئمة الشافعية، رضي الله -تعالى- عنهم.

قوله: " وهذا الحد فيه غموض"^(٧).

(١) ينظر في التذييل ١١٦/٢، ١١٣، وشرح شذور الذهب ٢٠٢، وشرح قطر الندى ١١٦، وتمهيد القواعد ٤٣٨/١، ٤٣٥، ٣٣١٨/٧، المقاصد الشافية ٢٤٨/١، وشرح شذور الذهب للجوجري ٣٢٩/١، والأشموني ٨٦/١، حاشية الصبان ١٦٠/١.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٦.

(٣) في (ب): (أحكام).

(٤) سورة النساء من الآية (١٢).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) في (ب): (كما في نقض الوضوء بلمسه المرأة).

(٧) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٧. المقصود بالحد: حد النكرة الذي ذكره ابن آجروم.

بيان الغموض، أي: الخفاء أن قوله: "شائعٌ في جنسه" يعُمُّ النكرة، مثل: (رجلٍ و فرسٍ) ويعم جنسهما، وهو (حيوانٌ) ويعُمُّ ما فوقَ حيوانٍ [من الأجناس] (١) نَحْوُ: (جِسْمٌ نَامٍ) (٢) و جِسْمٌ مَطْلُقٌ، و جَوْهَرٌ) على القول بجنسيته، مع أن التعريفَ ينبغي أن يكونَ خاصًّا بالمعرِّفِ؛ [فلذلك] (٣) عَقَبَهُ، أي: الماتنُ بقوله: "وتقريبه... إلخ" أي [ما أثرتُ (أل)] فيه التعريفَ فهو نكرةٌ قبلها (٤) فَحَيْثُ ذُبَّ تَبَيَّنَ الفَرْقُ بَيْنَ الجِنْسِ والنَّكْرَةِ؛ لأنَّ الجِنْسَ يَبْقَى على عَمومِهِ، وَإِنْ ادَّخَلَهُ (٥) (أل) بِخِلَافِ النَّكْرَةِ، [بيأته لا فرقَ بين (حيوانٍ، والحيوانِ)، ويوجدُ فرقٌ بَيْنَ (رجلٍ، والرجلِ) (٦)، فليأمل] (٧).

قَوْلُهُ: " في فصيح الكلام " (٨).

إن أراد (أل) المعرفة فظاهرٌ، وإلا فيردُّ عليه أن (أل) تدخلُ على الأعلام في فصيح الكلام، نَحْوُ: النعمان والعباس، إذا لُمِحَتِ الصِّفَةُ المنقولُ عنها،

(١) زيادة من (ب).

(٢) في النسختين (نامي) وهو خطأ.

(٣) في (ب): (ولذلك).

(٤) في (ب): (ما عرفته أل وهو النكرة قبلها أي: الذي كان قبل دخول نكرة).

(٥) في (ب): (دخلت عليه).

(٦) ينظر في المرجل ٢٩٨ - ٢٩٩، والبديع في علم العربية ٢/٢، ٤١، شرح المفصل

لابن يعيش ١/٥٦ - ٥٧.

(٧) في (ب): (فتدبر).

(٨) شرح المقدمة الأجرومية، ص ١٣٧. (دخول الألف واللام عليه) في فصيح الكلام؛

فهو نكرة.

فلو قال: بشرط [كون (أل)]^(١) تُؤثّر فيه التعريف^(٢) لَسَلِمَ مِمَّا يَرِدُ عَلَيْهِ^(٣)،
وإلى ذلك أشار ابن مالك - [رحمهُ اللهُ]^(٤) - في خلاصته، حيث قال^(٥):

نَكْرَةٌ قَائِلٌ أَلٌ مُؤَثَّرًا... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

فَقَوْلُهُ: "مُؤَثَّرًا" يُخْرِجُ الْأَعْلَامَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا (أَل)؛ فَإِنِهَا تَدْخُلُ
عَلَيْهَا لَا لِلتَّأْثِيرِ، وَقَوْلُهُ: ["أَوْ وَاقِعٌ...إِلخ"]^(٦) لِيُرِيدُ بِهِ^(٧) نَحْوُ: (ذُو) بِمَعْنَى
(صَاحِبِ)، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي ذُو مَالٍ)، لَمْ يَعْرِفْ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ، فَإِنَّهُ فِي
مَعْنَى مَا يَقْبَلُ (أَل)، وَهُوَ (صَاحِبٌ) فَيَقَالُ: (الصَّاحِبُ).

[باب العطف]

قَوْلُهُ: "على القولِ بأنَّ (إمّا) المكسورة الهمزة [عاطفة]"^(٨) والراجحُ
خلافه^(٩).

(١) في (ب): (كونه).

(٢) الآجرومية (ص: ١٤) "والنكرة: كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون
آخر، وتقريبه كل ما صلح دخول الألف واللام عليه، نحو: الرجل والفرس". فلم
يذكر كونها مؤثرة التعريف فيما دخلت عليه، لذا أورد عليه العاري هذا المأخذ.

(٣) ينظر في توضيح المقاصد ١/٣٥٦، وشرح ابن عقيل ١/٨٦.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) الألفية ١٢.

(٦) في (ب): (أو وقع موقع ما قد ذكرا).

(٧) زيادة من (ب).

(٨) في (ب): (حرف عطف).

(٩) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٨.

يشير إلى أن ذكْرَهُ [إِمَّا] [المكسورة الهمزة] (١) في حروف العطفِ [غيرُ مُجْمَعٍ عليه، بل فيه خلاف] (٢)، والراجح أنها غيرُ عاطفةٍ؛ لأنه يقال: (جاءني إما زيدٌ، وإما عمرو)، فد [إِمَّا] الأولى [للتريديد] (٣) فقط، وليست عاطفةً؛ لأنه لم يسبقْ شَيْءٌ يُعْطَفُ عليه، و [إِمَّا] الثانية لو كانت حرفَ عطفٍ لم تدخلْ عليها الواو التي هي حرفُ عطفٍ (٤) [فيقال في هذا المثال: الواوُ عاطفةٌ (عمرو) على (زيد)] (٥).

قوله: " لمطلق الجمع على الصحيح من غير ترتيب " (٦).

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): (قول مرجوح).

(٣) في (ب): (للتردد).

(٤) قد اختلف فيها، فذهب الزجاج وابن السراج والفارسي، وغيرهم إلى أنها ليست حرف عطف؛ لدخول واو العطف عليها، ولابتداء بها في أول الكلام، من غير معطوف عليه. ينظر في: الأصول لابن السراج ١/٢٧، الإيضاح العضدي ١/٣١٨، ٢٨٩، كتاب الشعر للفارسي ٧-٨، البديع في علم العربية ١/٣٦٨، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٤، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٤٤، تمهيد القواعد ٧/٣٤٨١، المقاصد الشافية ٥/١٣٢، شرح الأزهرية ٣٤.

وقال قوم: إن الثانية حرف عطف، دون الأولى، ينظر في التبصرة والتذكرة للصيمري ١٣٩، اللمع لابن جني ٩٥، المفصل ٤٠٥، توجيه اللمع لابن الحجاز ١/٢٩٢، المقاصد الشافية ٥/١٣٠.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٨.

[٢٢/ب] [لكن] (١) ذهب الكوفيون^(٢) إلى أنها [تفيدُ الترتيب] (٣)،
 و[من] (٤) أبلغ الردّ عليهم قَوْلُهُ -تعالى- إخبارا عن منكري البعث:
 (وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا) (٥)، فلو كانت تُفيدُ الترتيبَ،
 [لكانَ تناقضًا] (٦)؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ أنهم مُقَرَّرُونَ بالبعث مع أنهم
 مُنْكَرُوهُ^(٧)، وأما ما أجاب به الكوفيون بأن معنى [ذلك] (٨): يموتُ كبارُنَا،
 ونحيا، أي: تُولَدُ صغارُنَا، فَيُرَدُّ بأن هذا [التأويلَ فيه] (٩) تكلفٌ جدًّا من غيرِ
 ضرورةٍ داعيةٍ إلى هـ^(١٠)،

(١) زيادة من (ب).

(٢) ينظر في معاني القرآن للفراء ٤٨/٣، والأزهية ٢٥، والبدیع في علم العربية ٣٥٥/١،
 شرح الكافية الشافية ١٢٠٦/٣، شرح ابن الناظم ٣٧٢، شرح قطر الندى ٣٠٢،
 شرح ابن عقيل ٢٢٦/٣، التصريح ١٥٦/٢، همع الهوامع ١٨٥/٣، ١٨٦.

(٣) في (ب): (الترتيب)

(٤) ساقط من (ب).

(٥) سورة الجاثية من الآية (٢٤) ونص الآية مثبت من نسخة (ب)، وقد خلطت
 النسخة (أ) والنص فيها (وقالوا إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا) وهي في سورة
 المؤمنون: (إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ) ٣٧. بدون
 (وقالوا)، وفي الأنعام (وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ) ٢٩.

(٦) في (ب): (لكان في الكلام تناقض)

(٧) شرح ابن الناظم ٣٧٢، والكناش ١٠٣/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٢٦/٣.

(٨) في (ب): الآية.

(٩) ساقط من (ب).

(١٠) ينظر في الفصول المفيدة في الواو المزیدة ٧٨.

أورد - أيضاً - بغير هذا (١) [(٢)].

قوله: " إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة" (٣).

يعني أن (ثم) لا تستعمل إلا فيما بينه وبين المعطوف عليه مهلة، كما مثل ذلك، وبينه، فإن ورد شيء يخالف ذلك ظاهراً يؤولُهُ، كقوله -تعالى- : (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ) (٤) فظاهر الآية يقتضي أن تصوير المخاطبين متراخ عن خلقهم، والأمر بالسجود للملائكة متراخ عن تصويرهم، مع أن الواقع أن الأمر بالسجود [لآدم] (٥) قبل لخلقهم، و[٦] تصويرهم، لو أنّ خلقهم بعد تصويرهم؛ بدليل قوله -تعالى- : (ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ) [(٧)] (٨) ف [حيثئذ] (٩) يؤول على أن المعنى: ولقد خلقنا

(١) قال ابن هشام في قطر الندى ص: ٣٠٢: "ومن أوضح ما يرد عليهم قول العرب: (اختصم زيد وعمرو) وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلك بـ (الفاء) أو بـ (ثم)؛ لكونها للترتيب، فلو كانت الواو مثلهما، لامتنع ذلك معها، كما امتنع معهما" وتنتظر أدلة الرد مجتمعة في توجيه اللمع ٢٨٥، وشرح ابن الناظم ٣٧٢، (٢) في (ب): (ورد بعين الآية، نعم إن ورد من قول العرب ما يفهم منه أن الواو للترتيب، فيحمل على أنها فيه بمعنى الفاء أو ثم، ومن شأن الحروف أن يستعار بعضها لبعض).

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٨.

(٤) سورة الأعراف من الآية (١١).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) سورة المؤمنون من الآية (١٤).

(٨) ساقط من (ب).

(٩) زيادة من (ب).

أباكم آدم، ثم صَوَّرْنَاكُمْ فِي عَالَمِ الدَّرِّ، ثُمَّ نَخْبِرُكُمْ أَنَّا قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ:
اسْجُدُوا لِآدَمَ^(١) [فعلى هذا التقدير تكونُ (ثم) على معناها الحقيقي من
التراخي]^(٢).

قَوْلُهُ: "للتخيير والإباحة بعد الطلب، نَحْوُ: (تَزَوَّجْ هَذَا أَوْ أَخْتَهَا)،
و(جَالِسُ الْعِبَادِ أَوْ الزُّهَادِ)، ولالإبهام والشك بعد الخبر نَحْوُ: (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ
لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)^(٣) وَنَحْوُ: (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)^(٤) (٥).
اعلم أن قوله: "بعد الطلب" قيد فيه التخيير والإباحة، أي: كلُّ منهما لا
يقع إلا بعد الطلب، وكذلك قوله: "بعد الخبر" قيد في الإبهام والشك، أي: كلُّ
منهما لا يقع إلا بعد الخبر، وقوله: "تَزَوَّجْ...إِلْح" مثال التخيير، [وجالس] (٦) ..إلْح،
مثال الإباحة، [ففيهما لف ونشر على الترتيب]^(٧).

وقَوْلُهُ تَعَالَى - [إِخْبَارًا]^(٨) - : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ...) الآية" ، مثال الإبهام،
والشاهدُ في (أو) [الأولى] ، وتحتمله (أو) [الثانية] ؛ لأن ما بعدها يقع الإخبار

(١) ينظر في الكشاف ٨٩/٢، تفسير الطبري ٣٢١/١٢، الهداية إلى بلوغ
النهاية ٢٢٩٥/٤، زاد المسير ١٠٤/٢، تفسير الرازي ٢٠٦/٤، تفسير
البيضاوي ٦/٣، البحر المديد ٢٠١/٢.

(٢) في (ب): (فاستفد)

(٣) سورة سبأ من الآية (٢٤).

(٤) سورة الكهف من الآية (١٩)، وسورة المؤمنون من الآية (١١٣).

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٩.

(٦) زيادة من (ب).

(٧) ساقط من (ب).

(٨) ساقط من (ب).

(٩) زيادة من (ب).

به، وهو محل الإبهام، ويصح أن يكون -أيضاً- في (أو) الأولى، لكن لا يخلو من تكلف^(١)، أو (لَبِثْنَا... إلخ، مثالٌ للشك، ففي هذين المثالين لف ونشر على الترتيب^(٢)).

والفرق بين التخيير والإباحة، أن في التخيير الجمع ممتنع، بخلاف الإباحة، فإنه لا يُجْمَعُ بين [أ/٢٣] هندٍ وأختِها في التزوج، ويُجْمَعُ بين مجالسة العباد والزُّهاد^(٣).

والفرق بين الإبهام والشك أن الإبهام كون المتكلم قد أبهم الأمر على المخاطب [وهو يعلمه^(٤)]، فهو - عليه الصلاة والسلام - يعلم أنه على هدى، و[أن^(٥)] المخاطبين في ضلال، لكن أبهم عليهم الأمر تهكُّماً [أي استهزاءً^(٦)] بهم، والشك كون المتكلم متردداً في ذلك، فإنهم كانوا مترددين في [كونهم^(٧)] لبثوا يوماً، أو بعض يوم^(٨).

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): و: (لبثنا يوماً أو بعض يوم) للشك، ففي الأمثلة لف ونشر على الترتيب.

(٣) ينظر في توجيه اللمع ٢٨٦، وإرشاد السالك ٢/٦٣٠، والمقاصد الشافية ٥/١١٨، والتصريح ٢/١٧٣.

(٤) في (ب): (مع علمه به).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) في (ب): أنهم.

(٨) ينظر في الجنى الداني ٢٢٨، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٠٩.

قَوْلُهُ: " نَحْوُ: (أعندك زيدٌ أم عمرو)، إذا كنت عالمًا [بأن] (١) أحدهما عندَ المخاطبِ، ولكن لا تعرف عينه، وطلبتَ منه تعيينه"
(أم) في مثل هذا تُسمَّى المعادِلةُ؛ لأنها عادلتُ الهمزةَ، أي: قابلتُها، ومعناه: أيُّهمَا عندك (٢)، وعلماء المعاني يسمون هذا المثال بـ (طلب التصور)، والخالي من (أم) بـ (طلب التصديق)، كما إذا قلت: أزيدُ عندك، لو هل قائمًا (٣)، وفيه زيادة بحث تطلب [في المطولات] (٤).
قَوْلُهُ: " المسبوقة بمثلها، نَحْوُ: (فَشُدُّوا الوَثَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) (٥) وقس الباقي" (٦).

يشير إلى أن (إما) لا تأتي عاطفة إلا أن تكون مسبوقة بمثلها، إذا قلنا [إنها] (٧) تأتي [عاطفة] (٨) وهو قول مرجوح تقدم رده، أما إذا لم تسبق بمثلها، فتكون (إن) الشرطية وما صلة (٩) نَحْوُ قوله تعالى: (فَأِمَّا تَرِينَ مِن

(١) في (ب): (أن).

(٢) ينظر في الكتاب ١٧٠/٣، والمقتضب ٢٩٣/٣، والبديع في علم العربية ١/٣٦٥.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) في (ب): (من محله).

(٥) سورة محمد من الآية (٤).

(٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٩.

(٧) في (ب): بأنها.

(٨) في (ب): حرف عطف.

(٩) ينظر في المقتضب ٣٤/٤، وحروف المعاني والصفات للزجاجي ٦٤، والمسائل الحلييات ٨٧، ٣٢٩، وشرح المقدمة المحسبة ١/٢٦٠، والبديع في علم

البُشْرَ أَحَدًا فَقُولِي^(١) وأشار إلى أنها بمعنى (أو) فهي للتخيير في الآية التي مثل بها؛ لأن الجمع بين المن والفداء متعذر^(٢)، وتقول في كونها للإباحة: جالسٌ إما العباد وإما الزهاد، وتقول في كونها للإبهام: جاءني إما زيدٌ وإما عمرو، إذا كنت^(٣) علمتَ الجائيَ منهما، لكن أردتَ الإبهامَ على مخاطبك، وتقول في كونها للشك: جاءني إما زيد، وإما عمرو، إذا كنت شاكا في الجائي منهما^(٤).

قوله: " للإضراب نَحْوُ: اضربُ زيدا بِلْ عمراً"^(٥).

معنى الإضراب: الإعراض؛ لأن الآتي بـ (بل) وما بعدها يكون قد أعرض عن ما أقصده^(٦) من الكلام الذي قبل (بل)، ففي ما مثَّلَ به الشارحُ يكونُ قد أمرَ المتكلمُ [المخاطبَ]^(٧) أوَّلًا بضربِ زيدٍ ثمَّ أعرضَ عنه، فأمره

العربية ١/ ٦٦٠، ٦٢٧، إعراب لامية الشنفرى للعكبري ١٢١، الفوائد الضيائية ٢/ ٣١١.

(١) سورة مريم من الآية (٢٦).

(٢) ينظر في معاني القرآن للأخفش ١/ ٧٥، وتفسير الطبري ٢١/ ١٨٦، البحر المديد ٥/ ٣٥٦.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) تنظر هذه المعاني في اللحة في شرح الملحة ٢/ ٧٠٤، وأوضح المسالك ٣/ ٣٤٣-

٣٤٤، ومغني اللبيب ٨٥.

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٩.

(٦) في (ب): (قال).

(٧) ساقط من (ب).

بضرب عمرو، فأفادت (بل) إبطال الكلام الأول، ففهم [منه] (١) النهي عن ضرب زيد على القول الراجح (٢)، وأما في الخبر إذا كان الأول مثبتاً نحو: (جاء زيد بل عمرو)، فيتحقق مجيء عمرو، فيصير: (زيد) مسكوتاً عنه، كأنه لم يُخبر عنه بشيء على الأصح (٣)، وقال بعضهم في مثل هذا المثال تفيده النفي عن الأول، فَيُفْهَمُ أَنَّ زَيْدًا لَمْ يَجِيءْ (٤)، وإن كان الأول منفيًا [٢٣/ب]، نحو: (ما جاء زيد بل عمرو)، فتؤكد النفي عن الأول، وتثبت المجيء للثاني على الصحيح (٥)، وقال بعضهم: نقل النفي إلى الثاني، فيكون المعنى: (بل ما جاء عمرو) (٦)، وهذا [معنى] (٧) لا معول عليه.

(١) في (ب): (من ذلك).

(٢) ينظر في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٩٥، ارتشاف الضرب ٤/١٩٩٥، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٢١، الجنى الداني ٢٣٧، أوضح المسالك ٣/٣٤٠، مغني اللبيب ١٥٢.

(٣) ينظر في: شرح ابن الناظم على الألفية ٣٨٤، وشرح شذور الذهب ٥٨١، وشرح قطر الندى ٣٠٨، مغني اللبيب ١٥٢، التصريح ٢/١٧٧، والأشمونى ٢/٣٩٠.

(٤) ينظر في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٩٥، والمفصل ٤٠٥، توضيح المقاصد ١/١٢٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٤٧، علل النحو ٣٧٨، شرح شذور الذهب للجوجري ٢/٨١٠، التصريح ٢/١٩٠ - ١٩١.

(٦) ينظر في: الكنشاش ٢/١٠٦، التصريح ٢/١٩٠، شرح شذور الذهب للجوجري ٢/٨١٣، قال الجوجري عن هذا المعنى: وهو مخالف للجمهور في ذلك.

(٧) في (ب): (ضعيف).

قوله: " للنفى نَحْوُ: (جاء زيدٌ لا عمرو)"^(١).

[أي يستفاد من ذلك تأكيد الإخبار بالمجيء عن (زيد)، ونفيه عن (عمرو)]^(٢) فإن أُلقيَ هذا الكلام إلى مَنْ اعتقدَ أن (عمراً) هو الجائي، لا (زيداً) سُمِّيَ قَصَرَ قَلْبٍ [أي: اعتقاد؛ لأن المتكلمَ قَصَرَ اعتقادَ المخاطبِ، أي: رَدَّهُ إلى الصواب]^(٣)، لو إن أُلقيَ إلى مَنْ اعتقدَ أَنَّهُمَا^(٤) جاء، سُمِّيَ قَصَرَ إِفْرَادٍ؛ لأنَّ المتكلمَ قَصَرَ الإخبارَ بالمجيءِ على فَرْدٍ، مع أن المخاطبَ كان يعتقدُ أن المجيءَ حَصَلَ من الاثْنَيْنِ، [كذا ذكر البيانون]^(٥).

قوله: "بسكون النون للاستدراك، نَحْوُ: (لا تضربُ زيداً لكن عمراً)"^(٦).

وإنما قال: "بسكون النون" حذرا من المشددة النون، التي هي من أخوات (إِنَّ)، فهي للاستدراك فقط، وهذه مع الاستدراك تفيد العطف [أيضا]^(٧)، وقد علمت أن الاستدراك تعقيبُ الكلامِ برفع ما يُتَوَهَّمُ ثبوته أو نفيه، فهنا إذا قلت -مثلاً- : (زيدٌ شجاعٌ، لكن أخوه جبانٌ)، فإنك لَمَّا قلت: (زيدٌ

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٩.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ب): (أي المتكلم رد اعتقاد المخاطب من الخطأ إلى الصواب).

(٤) في (ب): (وإن كان المخاطب يعتقد أن زيدا وعمرا).

(٥) في (ب): (هكذا ذكره علماء المعاني والبيان).

(٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٩.

(٧) ساقط من (ب).

شجاعاً) تَوَهَّم السامعُ [أن أخاه كذلك، أو جباناً] (١)، فَرَفَعَتْ ذلك التوهّم بقولك: (لكن أخوه جباناً)، وهذا [مثال] (٢) في عطفها جملةً على جملةٍ، وأما [مثال] عطفها مفرداً على مفردٍ، فهو [٣]: (ما جاء زيدٌ، لكن عمرو)، إذا كان المخاطبُ منتظراً مجيئهما، فإنك لَمَّا قلت: (ما جاء زيدٌ) تَوَهَّم [أن عمراً كذلك انتفى عنه المجيء، أو حصل منه] (٤)، فَرَفَعَتْ ذلك التوهّم بقولك: (لكن عمرو)، أي: فإنه جاء [وكذلك في مثال الشارح، فإن المتكلم لَمَّا قال للمخاطب: (لا تضربُ زيداً)، تَوَهَّم المخاطبُ هل ينهأ عن ضرب عمرو]—أيضا— أو لا؟ لَمَّا بينهما، أي: بين زيدٍ وعمرو من الاتحادِ، حتى إذا ضَرَبَ أحدهما، فكأما ضَرَبَ الآخرَ، فَرَفَعَ عنه ذلك التوهّم بقوله: (لكن عمراً) أي: (اضربُ عمراً) (٥)، وفهم من [هذين المثالين] (٦) أن العطف بـ (لكن) لا يكون إلا بين [شيئين] (٧) مُتَّحِدِينَ غالباً، فتأمل.

قوله: " ومعناها التدرّجُ، والغايةُ، نحو: (مات الناسُ حتى الأنبياءُ)، وفي بعض المواضع تكونُ ابتدائيةً، نحو (٨):

(١) في (ب): (هل أخوه كذلك أو جبان).

(٢) في (ب): (مثالها).

(٣) في (ب): (مثالها في عطف المفرد، فنحو).

(٤) في (ب): (السامع هل حصل المجيء من عمرو أو انتفى عنه).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) في (ب): (الأمثلة).

(٧) زيادة من (ب).

(٨) سيأتي تخريجه.

.....♦...حَتَّى مَاءٍ رِجْلَةً أَشْكَلُ.

وفي بعض المواضع تكونُ جازَّةً، نَحْوُ^(١): (حَتَّى مَطَّلَعَ الْفَجْرَ)^(٢).
يريد بالتدرّيج والغاية أنه لا يعطف بها، أي: بـ(حَتَّى) إلا بعضاً مما
قبلها، وغاية له في القوة [لو]^(٣) الضعف [فالقوة]^(٤) كما مثَّلَ، فإن الأنبياءَ -
عليهم الصلاة والسلام^(٥) - بعضُ الناسِ، وغايةٌ لهم في [القوة] ^(٦) [أ]
شرفِ المقدارِ، ومثالها في الضَّعْفِ: (قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ)، فإن المشاةَ
بعضُ [الحاج]^(٧) وغايةٌ لهم في الضَّعْفِ، وقد جاءت الغايتان في قوله^(٨):
قَهْرَنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَإِنَّكُمْ... تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَنَا [٢٤/أ] الْأَصَاغِرَا
فـ(الكمأة) وهم الشجعانُ غايةً في القوة، و(البنين الأصاغرا)^(٩) غايةً في
الضعفِ، وتقول: أعجبتني الجاريةُ حَتَّى كَلَامُهَا، بخلاف (حتى ولدُها)؛

(١) سورة القدر من الآية (٥).

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) في (ب) (أو).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) زيادة من (ب).

(٨) البيت من الطويل ولم أقف على قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن
مالك ٣/٣٥٨، شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٠، اللوحة في شرح
الملحة ٢/٧٠٢، الجنى الداني ٥٤٩، تمهيد القواعد ٧/٣٤٤٧، المقاصد
الشافية ٥/٩٦، الأشموني ٢/٣٦٩، شرح الأزهرية ٣٤.

(٩) بنصب (البنين والأصاغرا) على الحكاية، وفي (ب) (الأصاغرا).

لأن الكلامَ، وإن لم يكن بعضاً حقيقياً [منها] (١)، فهو كالبعضِ في عدم استقلاله بنفسه، بخلاف الولدِ فإنه يستقلُّ (٢)، ثم أفاد الشارحُ استطراداً، أي: للمناسبة أن (حتّى) تأتي ابتدائيةً، أي: يأتي بعدها جملةٌ مستأنفةٌ أولها مبتدأٌ، أو غيرُهُ، [فمثالُ الأول] (٣) قولُ جريرٍ [الشاعر] (٤):

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا... بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءٌ دَجَلَةٌ أَشْكَلُ (٥)

فـ(ماءٌ) مبتدأٌ، (أشكَلُ) خبرُهُ، ولا محلٌّ لهذه [الجملة] (٦)؛ لأنها [ابتدائية] (٧) مستأنفةٌ (٨).

-
- (١) في (ب): (من الجارية).
- (٢) ينظر في أوضح المسالك ٣/٣٣١، مغني اللبيب ١٧١، ١٧٢، التصريح ٢/١٦٦، الأشموني ٢/٣٦٨، حاشية الصبان ٣/١٤٢.
- (٣) في (ب): فمن التي أولها مبتدأ.
- (٤) زيادة من (ب).
- (٥) البيت من الطويل، لجرير في ديوانه ١/١٤٣، والرواية فيه: (تمور دماؤها) بدل: (تمج دماءها) واللمع ٧٨- ٧٩، توجيه اللمع ٢٤٤- ٢٤٥، ٢٤٦، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٦٨، اللوحة في شرح الملحّة ١/٢٢٩، الجنى الداني ٥٥٢، مغني اللبيب ١٧٣، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٥٢، ١٠٩.
- (٦) ساقط من (ب).
- (٧) زيادة من (ب).
- (٨) ينظر في: مغني اللبيب ٥٠٦، موصل الطلاب ٥٢، الهمع ٢/٣٣٢، شرح قواعد الإعراب ٤٠، وكونها مستأنفة هو مذهب الجمهور، ونقل عن أبي إسحاق الزجاج، وأبي محمد عبد الله بن جعفر ابن درستويه أن الجملة الواقعة بعد حتى

ومثال ما أوَّلها غيرُ مبتدأٍ اقْوُلُهُمْ : (مَرَضَ حَتَّى إِنْهُمْ لَا يَرِجُونَهُ) ، بكسر
إِنَّ) لِأَنَّ (حَتَّى) ابْتِدَائِيَّةٌ ، أَي : الْكَلَامُ الَّذِي بَعْدَهَا مُسْتَأْنَفٌ (١) [٢].

الابتدائية، وهي التي تبدأ بعدها الجملة، أي تستأنف في موضع جر بـ(حتى)،
وخالفهما الجمهور، وقالوا ليست (حتى) هذه حرف جر بدليلين:
أحدهما: لو كانت حرف جر لقييل: (حتى ماء) بالجر، والرواية بالرفع على الابتداء
والخبر، والعدول إلى العمل في محل الجملة نوع من التعليق، وهو غير مناسب؛ لأن
حروف الجر لا تعلق - بفتح اللام - عن العمل بدخولها على الجمل، وإنما
تدخل على المفردات، أو ما في تأويلها.

والثاني: أن (حتى) هذه ليست حرف جر؛ لوجوب كسر همزة (إن) بعدها في نحو
قولك: (مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه) بكسر (إن) ولو كانت حرف جر لفتحت
الهمزة؛ وفاءً بالقاعدة، وهي أنه إذا دخل الحرف الجار على أن فتحت همزتها نحو
قوله -تعالى- : (ذلك بأن الله هو الحق) فلما لم تفتح الهمزة علمنا أنها ليست جارة.
وفي كل من هذين الدليلين نظرٌ، أما الأول؛ فلأنهما لا يسميان ذلك تعليقا، وإنما
يقولان الجملة بعد (حتى) في محل جر على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفرد
مجرور بها، لا على معنى أن تلك الجملة باقية على جمليتها غير مؤولة بالمفرد لا
يقال حقيقة التعليق أن يمنع من العمل لفظا لمجيء ما له صدر الكلام، وهو مفقود
هنا؛ لأننا نقول ذلك في أفعال القلوب، وأما تعلق حروف الجر بأن تدخل على غير
مفرد أو ما في تأويله أو تدخل على مفرد ولا تعمل فيه شيئا.

وأما الثاني فلأن مدعاها في أنها عاملة في المحل لا في اللفظ، ولذلك لم تفتح همزة إن
بعدها" موصل الطلاب ٥٢، وينظر في: الهمع ٣٣٢/٢.

- (١) ينظر في أوضح المسالك ٣٣٢/١، مغني اللبيب ١٧٦، تهديد القواعد ١٣٢٩/٣،
تعليق الفرائد ٤٢/٤، التصريح ٣٠٢/١، الأشموني ٣٠٤/١.
(٢) في (ب): قوله -تعالى- : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) برفع لام يقول، كذا في
السبعة قرئ، فلا محل لجملة (يقول الرسول)؛ لأنها مستأنفة.

وأفاد[الشارح] (١) -أيضا- أنها، أي: (حتّى) تكونُ حرفَ جرٍّ، ومثَّلَ
بالآيةِ الشريفةِ، ف: (مَطَّلَع) مجرورٌ بـ(حتّى)، و: (الفجرِ) مضافٌ إليه (٢):
[مَطَّلَع] (٣).

قَوْلُهُ: " وربما تعاقب هذه الأوجه على شيء واحد في بعض المواضع
بحسب الإرادة، كما إذا قلت: (أكلت السمكة حتّى رأسها)، فإن رفعت
(رأس) فـ(حتى) حرف ابتداء، وإن نصبته فـ(حتى) حرف عطف، وإن
جررته فـ(حتى) حرف جر" (٤).

لا يخفى دخولُ (الرأس) في الأكل إذا كانت عاطفةً، وكذلك إذا كانت
ابتدائيةً؛ إذ التقدير: حتّى رأسها مأكولٌ، أمّا إذا كانت جارةً، فقال
بعضهم: يَدْخُلُ (٥)، وقال بعضهم: لَأ يَدْخُلُ. كما في (إلى)، وهذا هو

(١) زيادة من (ب).

(٢) ينظر في الجمل للخليل ٢٠٤، معاني القرآن للفراء ١٣٧/١، الإيضاح
العضدي ٢٥٧، ٣١٥، التعليقة على كتاب سيويه ١٣٧/٢، منازل الحروف
للرمانى ٤٨، شرح المقدمة المحسبة ١/٢٣٨.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٤١.

(٥) اختلف في المجرور بـ(حتى) هل يدخل فيما قبلها أو لا؟ فذهب المبرد، وابن السراج،
وأبو علي، وأكثر المتأخرين، إلى أنه داخل، قال المبرد في المقتضب ٣٨/٢: " حتّى
من عوامل الأسماء الخافضة لها تقول: ضربت القوم حتّى زيد، ودخلت البلاد
حتّى الكوفة، وأكلت السمكة حتّى رأسها، أي: لم أبق منها شيئاً فعملها
الخفض، وتدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى، لأن معناها إذا
خفضت، كمعناها إذا نسق بها". وينظر في: المفصل ٣٨٠، والبدیع في علم

حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي
الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

الظاهر^(١)، قال [أي: هذا البعض]^(٢): وإنما دخل المرافق والكعبان في آية
الوضوء؛ اهتماماً بالعبادات^(٣) [واحتياطاً]^(٤).

العربية ١/٢٥٤، وتوجيه اللمع ٢٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٦٥،
٤٧١، والكناش ٢/٧٥، والتذيل ١١/٢٤٦، والجنى الداني ٥٤٤ - ٥٤٨.
(١) عن الفراء، والرماني، أنهما قالا: يدخل ما لم يكن غير جزء، نحو: إنه لينام الليل حتى
الصباح، قال الفراء: "أن يكون ما بعد حتى لم يصبه شيء مما أصاب ما قبل حتى، فذلك
خفض لا يجوز غيره، كقولك: هو يصوم النهار حتى الليل، لا يكون الليل إلا خفضاً،
وأكلت السمكة حتى رأسها، إذا لم يؤكل الرأس لم يكن إلا خفضاً". معاني
القرآن ١/١٣٧. وينظر في: التذيل ١١/٢٤٦، الجنى الداني ٥٤٥ - ٥٤٦، توضيح
المقاصد ٢/٧٥٣، تمهيد القواعد ٦/٢٩٨٨، الهمع ٢/٤٢٩.
(٢) ساقط من (ب).

(٣) قال صاحب الكناش (٢/٧٥): "إذا قلت: قدم الحاج حتى المشاة، فكأنك قلت:
مع المشاة، وأكلت السمكة حتى رأسها، ونمت البارحة حتى الصباح، أي أكلت
الرأس مع السمكة، ونمت الصباح مع البارحة، هذا هو المختار، وقيل: الضابط في
دخول ما بعد حتى فيما قبلها، أن يكون ما بعدها داخلاً في مسمى ما قبلها فيدخل
الرأس في الأكل لدخوله في مسمى السمكة، ولا يدخل الصباح في النوم، لأنه غير
داخلاً في مسمى البارحة، و(إلى) لا يدخل ما بعدها فيما قبلها في الأصح، وقيل:
يدخل، وقيل: إن كان من جنس ما قبله دخل، وإلا لم يدخل، وعلى الأصح
فإنما دخلت المرافق والكعبان في قوله تعالى: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى
الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) ببيان ذلك من النبي صلى الله
عليه وسلم بالفعل، ولولا ذلك لم يحكم بدخوله".
(٤) زيادة من (ب).

قَوْلُهُ: " وَتَقُولُ فِي عَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الرَّفْعِ: (يَقُومُ وَيَقْعُدُ زَيْدًا)، وَفِي النَّصْبِ: (لَنْ يَقُومَ وَيَقْعُدَ زَيْدًا)، وَفِي الْجَزْمِ: (لَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدًا)"^(١).

قد يقال: كان ينبغي ألا يمثّل بالمرفوع؛ لأن التجرد موجودٌ فيها بالأصالة، فهو الرفع لهما، أما المنصوب والمجزوم، فالنصب والجزم موجودان [في الأول مقدران في الثاني]^(٢)، وهذا شأن المعطوف أن يقدر [العامل في الأول بين الثاني، وبين العاطف]^(٣) هذا، وقد يقال ثانياً: في تمثيله بـ(لَنْ يَقُومَ وَيَقْعُدَ) وبـ(لَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ) نظرٌ؛ إذ القيام والقعود متناقضان، فإذا انتفى [أحدهما وجد الآخر]^(٤)، وقد يجابُ عنه بأنه ربما يكون مرادُه، (أي: الشارح) بهذا التمثيل، نفى القيام في وقت، ونفى القعود في وقتٍ آخر، أو بأن يقال: لا [مناقضة]^(٥) [٢٤/ب] في المثال.

قَوْلُهُ: " وَفُهُمَ مِنْ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ الظَّاهِرِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَعَطْفُ المضمَرِ عَلَى المضمَرِ، وَالظَّاهِرِ عَلَى المضمَرِ، وَعَكْسُهُ، وَالنَّكَرَةِ عَلَى النَّكَرَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ، وَالنَّكَرَةِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ، وَعَكْسُهُ، وَالْمَفْرَدِ، وَالْمُثَنَّى، وَالْمَجْمُوعِ، وَالْمَذْكَرِ، وَالْمُؤَنَّثِ، بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ تَطَابُقًا أَوْ تَخَالُفًا"^(٦).

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٤١.

(٢) في (ب): في المعطوف عليه مقدران في المعطوف.

(٣) في (ب): بينه وبين حرف العطف العامل الذي عمل ظاهراً في المعطوف عليه.

(٤) في (ب): القيام وجد القعود وبالعكس.

(٥) في (ب): (مناقشة). وسياق الكلام يؤيد ما في (أ).

(٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٤١ - ١٤٢.

مثال عطف الظاهر على الظاهر (جاء زيدٌ وعمرو)، في المعرفتين،
 و(رجلٌ وامرأةٌ) في النكرتين، و(زيدٌ ورجلٌ) في النكرة على المعرفة، و(رجلٌ
 وزيدٌ) في المعرفة على النكرة، و(ما ضربَ إلا أنا وأنتَ) في المضمَر على
 المضمَر، و(إلا أنا وزيدٌ) [في الظاهر على الضمير] (١) و(إلا زيدٌ وأنتَ) في
 المضمَر على الظاهر] (٢)، و(جاء زيدٌ وهندٌ)، و(الزيدان [والفقههاء]) (٣) تقديمًا
 وتأخيرًا، وتنويعُها ظاهرٌ.

[باب التوكيد]

قول: "يُقْرَأُ بالواو وبالهمزة وبالألِف" (٤).

أي لأن الواو والهمزة تبدل إحداهما من الأخرى، كما في لقوله -
 تعالى] (٥): (وَإِذَا الرُّسُلُ قُتِلَتْ) (٦) فإنه قرئ -أيضًا- في السبعة: (أُقْتِتْ)
 بالهمزة، وإذا سهلت فيه - أي في لفظ (تأكيد) - الهمزة صارت ألفًا
 فحينئذٍ يقال: توكيدٌ، وتأكيدٌ وتاكيدٌ.
 قَوْلُهُ: "بمعنى المؤكِّد بكسر الكاف" (٧).

(١) زيادة من (ب).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ب): (والمسلمون).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٤٣.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) القراءة لأبي عمرو في: المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر ٤٨٢، والهادي

شرح طيبة النشر ٣/٣٢٥، إبراز المعاني ٦٢٩.

(٧) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٤٣.

يشير إلى أن الماتن أطلق المصدرَ، وأراد به اسمَ الفاعلِ، [كما أطلق] (١) - سابقاً - الثنيةَ، وهي مصدرٌ، وأراد [به] (٢) اسمَ المفعولِ، وقد تقدم، ففهم أن المصدرَ يطلقُ، ويُراد به [اسمُ المفعولِ، ويطلقُ ويُرادُ به] (٣) اسمُ الفاعلِ، كما هنا، وكما في [قولهم] (٤): (مررتُ برجلٍ عدلٍ)، أي: عادلٍ، ويطلقُ ويُرادُ به اسمُ المفعولِ، كما تقدم في قوله: "وأما الثنية، أي: المثني"، كما في قولهم: (هذا الدرهمُ ضربُ الأميرِ)، أي مَضْرُوبُهُ (٥)، وعليه قَوْلُهُ - جل وعلا - : (هَذَا خَلَقُ اللَّهِ) (٦)، أي: مخلوقُهُ. افتنبه ولا تغفل] (٧) قَوْلُهُ: "ولم يقل: "وتنكيره" كما قاله في "النعته"؛ لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف، فلا تتبع النكرات عند البصريين" (٨).

اعلم أنه اختلف هل تؤكد النكرات بالتوكيد المعنوي أم لا؟ فذهب البصريون إلى المنع؛ لأن ألفاظه كلها [معرفة] (٩)؛ لأنها مضافة إلى

(١) في (ب): (كإطلاقه).

(٢) في (ب): (بها).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) ينظر في: مشكل إعراب القرآن ١/١٦١، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع ٣٤٧، تفسير البغوي ٢/٤٣٣، الكشف ٣/٤٩٢، التبيان في إعراب القرآن ١٨، ١٠٤٤، ارتشاف الضرب ٤/١٩١٩، البحر المحیط ٨/٤١١.

(٦) سورة لقمان من الآية (١١).

(٧) زيادة من (ب).

(٨) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٤٣. وفي (ب): (كما نبه عليه البصريون) بدل (عند البصريين).

(٩) في (ب): (معارف).

الضمير [إما] (١) لفظاً أو معنًى ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك (٢) تمسكا
[بقول الشاعر] (٣) :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجبٌ... يا ليت عدة [حول] (٤) كلُّ رجبُ

[فقالوا، أي: الكوفيون: فأكد [حول]، وهو نكرة بـ [كله] (٥)، وهذا لا
ينهض] (٦) دليلاً إلا بعد ثبوت أن الرواية بكسر لام [كله]؛ إذ يحتمل أن
يكون برفعها، على أنه مبتدأ، و(رجب) خبره، والجملة محلها الرفع على أنها
خبر (ليت)، [لا يقال: كان ينبغي على هذا أن يقال: (كلها رجب)؛ ليعود

(١) زيادة من (ب).

(٢) ينظر الخلاف في المسألة في الإنصاف ٢/٣٦٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٢٧-
٢٢٩، شرح ابن الناظم ٣٦٠-٣٦١، الملحّة في شرح الملحّة ٢/٧١٠-٧١٢،
توضيح المقاصد ٢/٩٧٦، المقاصد النحوية ٤/١٥٨٣، شرح شذور الذهب
للجوجري ٢/٧٦٤، التصريح ٢/١٣٨، الأشموني ٢/٣٤١.

(٣) في (ب): (بقوله)، والبيت من البسيط وهو لعبد الله بن مسلم الهذليّ، في شرح
أشعار الهذليين ٢/٩١٠، (من قصيدة مفتوحة الروي)، وهو من شواهد
الإنصاف ٢/٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٢٨، شرح ابن
الناظم ٣٦١، الملحّة في شرح الملحّة ٢/٧١٢، شرح شذور الذهب ٥٥١، المقاصد
النحوية ٤/١٥٨٤.

(٤) في (أ): (شهر). قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣/٣٠٠: "ومن أنشد (شهر) مكان
(حول) فقد حرفه".

(٥) زيادة من (ب).

(٦) في (ب): (يصلح).

الضميرُ على (عدَّة) بالتأنيث؛ لأننا نقول: قد يكتسبُ المضافُ من المضافِ إليه التأنيثَ أو التذكيرَ، كما في قوله^(١):
 إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ يَطْوَعُ هَوَى... وَعَقْلٌ عَاصِي هَوَى يَزِدَادُ تَنْوِيرًا
 فالقياسُ: (مكسوفةٌ)، ولكن قال: (مكسوفٌ) باعتبارِ المضافِ إليه، وهو: (العقل)^(٢).

قوله: " المعبر بها عن الذات مجازا، من باب التعبير بالبعض عن الكل، ويؤكد بهما لرفع المجازِ عن الذات، فإذا قلتَ: (جاء زيدٌ)، أُحْتَمِلُ أَنْ [٢٥/أ] يكونَ أردتَ: كتابه، أو رسوله، أو ثقله^(٣)، فإذا قلتَ: (جاء زيدٌ نفسه، أو عينه) ارتفعَ المجازُ، وَكَبَّتِ الْحَقِيقَةُ"^(٤)

اعلم أن الحقيقة والمجاز لهما تعاريف من أحسنها أن الحقيقة: مَا أُسْتَعْمِلَ فِيهَا وَضِعَ لَهُ أَوَّلًا، وَالْمَجَازُ: مَا أُسْتَعْمِلَ فِيهَا وَضِعَ لَهُ ثَانِيًا، فَيَكُونُ قَدْ تَجَوَّزَ بِهِ عَنِ مَوْضُوعِهِ الْأَصْلِيِّ، وَذَلِكَ نَحْوُ الْفِظِ^(٥): (أسد) فوضعه الأصليُّ

(١) البيت من البسيط وهو منسوب لبعض المولدين في المقاصد النحوية ٣/١٣١٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٨، مغني اللبيب ٦٦٥، إرشاد السالك ١/٤٨٤، المقاصد النحوية ٣/١٣١٨، التصريح ١/٦٨٨، الأشموني ٢/١٣٩.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) الثَّقُلُ - بكسر المثناة، وسكون القاف - واحدُ الأثقالِ، وبفتحهما: متاعُ المسافرِ وحشمه. التصريح ٢/١٣٢.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٤٤.

(٥) زيادة من (ب).

بالحقيقة للحيوان المفترس، ويُستعمل في الشجاعة مجازًا، ومن المجاز -
 أيضًا- أنَّ العربَ تقولُ: (قَتَلْنَا بَنِي فُلَانٍ)^(١)، ويكونون قد قَتَلُوا بعضَهم،
 فإذا أرادوا رفعَ المجازِ قالوا: (كلَّهم)؛ [فيكونُ القتلُ قد شَمَلَهُمْ جميعًا]^(٢)،
 فإذا قلت: (جاءَ زيدٌ لنفسه)^(٣) [ففيه رفعُ احتمالِ المجازِ فقط، وإذا قلت:
 (جاءَ زيدٌ عينه)، ففيه رَفْعُ احتمالِ^(٤) المجازِ، واستعمالُ مجازِ آخر، فرفعُ
 المجازِ، هو أنك لم تُردِّ مَجِيءَ كتابه، [ولا نحوها]^(٥)، واستعمالُ المجازِ الآخرِ،
 هو أنَّك عَبَّرْتَ عن الكلِّ بالبعضِ؛ لأنَّ (العينَ) بعضُ زيدٍ، فعبَّرْتَ بِهَا عن
 ذاتِهِ، ومحلُّ بسطِ بحثِ الحقيقةِ والمجازِ علمُ [المعاني]^(٦) فمن أراد فعلية
 بالمراجعة ليظفر بالبيان.

قَوْلُهُ: " مأخوذٌ من تَكَتَعَ الجِلْدُ إذا اجتمعَ مَعَ"^(٧) قَوْلُهُ: " مأخوذٌ من
 البُتْعِ، وهو طَوْلُ العُنُقِ"^(٨)، مع قَوْلِهِ: " بالصادِ المهملةِ مأخوذٌ من البُصْعِ،
 وهو العَرَقُ المُجْتَمِعُ"^(٩).

(١) ينظر قول العرب ومرادهم به في: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (قتت
 ل) ٥٣٧٠/٨.

(٢) في (ب): ليعم شمول القتل لهم جميعا.

(٣) في (أ): (عينه) والمثبت من (ب) هو الأوفق والأصح.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) في (ب): ولا... ولا.....

(٦) في (ب): البيان.

(٧) ساقط من (ب).

(٨) ينظر في تهذيب اللغة، والصحاح، ومجمل اللغة لابن فارس (ب د ع).

(٩) تنظر النصوص كلها في شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٤٤. وينظر في معنى البصع:
 تهذيب اللغة، ومقاييس اللغة، والمحكم والمحيط الأعظم (ب ص ع).

حاصِلُهُ أَنَّ (أَكْتَعَ وَأَبْتَعَ وَأَبْصَعَ) لِيُؤْخَذُ مِنْهَا مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ^(١)، فَلَقِيَ بِهَا أَنْ تَكُونَ تَوَابِعَ (أَجْمَعَ)، إِذَا أُرِيدَ الْمَبَالِغَةُ فِي التَّكْيِيدِ، [فَإِذَا قِيلَ^(٢)]: (جاء القومُ أجمعونُ أكتعونُ أبتعونُ أبصعونُ) لا يلزم أن يكونوا طويلي الأعناقِ سائلي العرقِ، فليتنبه.

قَوْلُهُ: " بشرطِ تَقَدُّمِ (النفْسِ) على (العَيْنِ)، و(كُلِّ) على (أَجْمَعَ)، و(أَجْمَعَ) على تَوَابِعِهِ"^(٣).

هذا هو الأصلُ، لكنْ لَدَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ، وَقَالَ^(٤):
قد جاء في الكلامِ الفصيحِ التَّكْيِيدُ بـ(العَيْنِ) دونَ (النفْسِ)، وبـ(أَجْمَعَ) دونَ (كُلِّ)، وبتوابعِ (أَجْمَعَ) دونَهُ، واذْكُرْ^(٥) لها شواهدُ، مِنْ جَمَلَتِهَا قَوْلُهُ^(٦):

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا... تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا.... إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا
الشاهدُ منه: أَنَّهُ أَكَّدَ (حَوْلًا) بـ(أَكْتَعَ) مِنْ غَيْرِ سَبْقِ (أَجْمَعَ)^(٧)

(١) في (ب): يفهم أن أصلها يدل على الاجتماع.

(٢) في (ب): فيقال.

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٤٥.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) هذان البيتان من الرجز، وهما في شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٥/٣، شرح الكافية الشافية ١١٧٣/٣، شرح ابن الناظم ٣٦٠، شرح ابن عقيل ٢١٠/٣، تمهيد القواعد ٣٢٩٥/٧، المقاصد الشافية ١٦/٥، المقاصد النحوية ١٥٨١/٤، الأشموني ٣٣٩/٢.

(٧) زيادة من (ب).

[باب البدل]

قَوْلُهُ: " وهو أن يشتمل المُبدَلُ منه على المبدلِ اشتمالاً بطريقِ الإجمالِ ، لا كاشتمالِ الظرفِ على المظروفِ"^(١).

يعني أن بدلَ الاشتمالِ هو ما كان المبدلُ منه مشتملاً عليه ، وعلى غيره ، لكن إذا ذُكِرَ هذا البدلُ عُلِمَ أنه المرادُ^(٢) ، ف(زيدٌ) في [مثال]^(٣) : (نَفَعَنِي زيدٌ علمُهُ) ، كأنَّهُ ظرفٌ مشتملٌ على أشياء نافعةٍ ، كالشجاعةِ والسخاءِ والعلمِ ، فلما قلتَ : (نَفَعَنِي زيدٌ) ، وقع إبهامٌ في الذي نفعَكَ ، فلما قلتَ : (عِلْمُهُ) ، تبين أن (العلم) هو [الذي نَفَعَكَ منه]^(٤) ، [فكأنَّكَ قلتَ : (نَفَعَنِي عِلْمُ زيدٍ) ، لكن ذُكِرَ الشيءُ مبهماً ، ثُمَّ الإتيانُ بِهِ مُصَرَّحاً أَبْلَغُ ، كما في التمييزِ]^(٥) ، وَيُؤَيِّدُ هذا التوجيهَ [٢٥/ب] أنَّ من أمثلةِ بدلِ الاشتمالِ لقَوْلُهُ - تعالى - : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(٦) ، ف(قتال) بدلُ اشتمالٍ من (الشهر) ، وهو ، أي : الشهرُ ليس ظرفاً للقتالِ حقيقةً [فتأمل]^(٧)

(١) شرح المقدمة الآجرومية ، ص ١٤٦ .

(٢) في (ب) : (المقصود).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) في (ب) : (المقصود).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) سورة البقرة من الآية (٢١٧). وفي (ب) : (ويسألونك) وهو تحريف.

(٧) زيادة من (ب).

قَوْلُهُ: " أَيْ: بَدَلٌ عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي ذُكِرَ غَلَطًا، لَا أَنَّ الْبَدَلَ نَفْسَهُ هُوَ الْغَلَطُ، كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ"^(١).

لا خفاء في ذلك، كما يؤخذ من مثاله، وهو (رأيتُ زيدًا الفرسَ)، فإن (الفرسَ) هُوَ الْمُصَحَّحُ للكلام، والمُزِيحُ للغلط، فكيفَ يكونُ غلطًا!، بل الغلطُ وقعَ في المبدلِ منه، وهو (زيدٌ) في ذا المثالِ لولقائلِ أن يقولَ: إنما يحصلُ التوهمُ إذا جُعِلتْ الإضافةُ في قوله: "بَدَلُ الْغَلَطِ" بيانيَّةً؛ لأنه حينئذٍ يصيرُ التقديرُ: (بدلٌ هو الغلطُ)^(٢) هذا، ولو مثل ب: (ركبتُ زيدًا الفرسَ)، لكانَ نَصًّا في الغلطِ؛ لأن في (رأيتُ)...إلخ، يحتملُ الإضرابَ [بتقديرِ]^(٣) بخلاف (ركبتُ)، فإن (زيدًا) [لم تجرِ العادةُ بركوبه]^(٤) فتنبه]^(٥).

قَوْلُهُ: " وَيُسَمِّيهِ ابْنُ مَالِكٍ الْبَدَلَ الْمَطَابِقَ"^(٦).

نُقِلَ عَنِ ابْنِ مَالِكٍ - رحمه الله تعالى - أنه قال: أكرهُ تسميتهُ بدلٌ كُلٌّ مِنْ كُلٍّ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ - تعالى - [٧] كما في قوله - عزَّ وجلَّ: (إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ❖ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٤٧.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) ينظر في دليل الطالبين لكلام النحويين ٥٠.

(٥) في (ب): لا يركب عادة، فاستفد.

(٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٤٧.

(٧) ساقط من (ب).

الأرض^(١) في قراءة من جرَّ لفظ الجلالة الشريفة على أنه بدلٌ من العزير
الحميد، قال أي: ابن مالك: فالكلية إنما تكون فيما قيل التجزؤ^(٢)،
تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً^(٣).

قوله: " وَمَنْعَ الْمُحَقَّقُونَ دَخُولَ (أَل) عَلَى (كُلِّ وَبَعْضٍ) "^(٤).

قال بعضهم هذا المنع ليس في محله؛ لأنَّ غالب العلماء استعملوه^(٥)
كذلك، أي: استعملوا كلَّ واحدٍ من لفظ (كل) و(بعض) بـ(أل) ^(٦)،
^(٧)

(١) سورة إبراهيم من الآية (١، ٢).

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١٢٧٦/٣، وشرح التسهيل ٣٣٣/٣، وارتشاف
الضرب ١٩٦٤/٤، وتوضيح المقاصد ١٠٣٦/٢.

(٣) في (ب): وذلك لا يليق بالأسماء الشريفة.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٤٧.

(٥) في (ب): (تستعمله).

(٦) ممن استعملهما بـ(أل) سيبويه في الكتاب ٨٢/٢، والأخفش في معاني القرآن ٣٤/١،
٣٧٨، ٤٩٨، ٥٢٩/٢، والمبرد في المقتضب ٢٤٣/٣، والزجاج في معاني
القرآن ٣١٩/١، ٤١٥، ٢٣٤/٣، ٢٥٤، ٣٤١، ٤٣٤، ٣٧٢/٤، ٢٤٩، ٤١٨،
٢٣٩/٥، ٣٦٥، وابن السراج في الأصول ٢٩٢/١، ٩/٢، ٤٥٤/٣، والسيراfi في
شرح الكتاب ٤٥/١، ٤٦، ٢٤/٢، ٧٠، ٨٤، والفارسي في التعليقة على كتاب
سبويه ٦٩/٤، والحجة للقراء السبعة ٦٦/٢، الحليات ١٨٤/١،
العسكريات ١٠٧/١، والرماني في شرح كتاب سبويه ٤٤٨/١، ٥٢٢، وابن جنبي
في الخصائص ٥٣/١، ٢٨٢/٢، ٣٢٩، ٤٥٠، ٢٧/٣، ٣٣٧، واللمع ٨٧، ٨٨،
٨٩، ٢٣١، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢٩١/٢، ٣١٥، ٣٢١، ٣٦٥،
٣٩١، والزمخشري في المفصل ١٥٧، والكشاف ٣٣١/١، ٣٣٩، ٣٥٠، وسار على
نهبهم كثير من المؤلفين والنحاة ومنهم ابن مالك في شرح التسهيل ١٥٨/١،
٩٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٢٩/١، ١٢٧٦/٣.

(٧) في (ب): (مع أل).

وشُبْهَةُ المانع ودليلُهُ ضعيفانِ ؛ لِأَنَّهُم [عَلَّلُوا ذَلِكَ] (١) أَنْ (كُلًّا) وَ(بَعْضًا) لَا يَكُونانِ إِلَّا مُضَافينِ فِي اللفظِ [أَوْ] (٢) المَعْنَى ، وَ(أَل) وَ(الإِضَافَة) لَا يَجْتَمَعانِ (٣) ، [قَلْنَا] (٤) : لَا يَلْزَمُ مِنْ [اجْتِمَاعِ (الإِضَافَة وَأَل) بِالْفِعْلِ] (٥) عَدَمُ دُخُولِ [أَل] (٦) عَلَى ذَلِكَ اللفظِ ، إِذَا قُطِعَ عَنِ الإِضَافَة ، [كَمَا] (٧) تَقُولُ : [جاءَ طابِبُ العِلْمِ] (٨) ، [ثم تَقولُ : جاءَ الطابِبُ] (٩) ، ففِي حالِ إِضَافَتِهِ إِلى

(١) فِي (ب) : (عَلَّلُوهُ).

(٢) فِي (ب) : (و).

(٣) "قَالَ الأَزْهَرِيُّ فِي تَهذِيبِ اللُّغَةِ (ب ع ض) : "وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : قُلْتُ لِلأَصْمَعِيِّ : رَأَيْتَ فِي "كِتَابِ ابْنِ المَقْفَعِ" : "العِلْمُ كَثِيرٌ وَلَكِنْ أَخَذَ البَعْضُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِ الكُلِّ". فَأَنْكَرَهُ أَشَدَّ الإِنْكَارِ وَقَالَ : الأَلْفُ وَاللَّامُ لَا تَدْخُلانِ فِي بَعْضٍ وَكُلٍّ لِأَنَّهُمَا مَعْرِفَةٌ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلامٍ ، وَفِي القُرْآنِ : (وَكُلُّ أُمَّتٍ دَاخِرِينَ) قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : وَلَا تَقُولُ العَرَبُ الكُلَّ وَلَا البَعْضَ ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ النَّاسُ حَتَّى سَيَّبُوهُ وَالأَخْفَشُ فِي كِتَبِهِمَا ، لِقَلَّةِ عِلْمِهِمَا بِهَذَا النُّحُو ، فَاجْتَنِبَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ". يَنْظُرُ فِي المَحْكُمْ وَالمُحِيطِ الأَعْظَمِ ، وَالتَّكْمِلَةِ وَالدَّيْلِ وَالصَّلَةِ ، وَلِسَانِ العَرَبِ وَالمُصْبِحِ المُنِيرِ (ب ع ض) ، وَالقَامُوسِ المُحِيطِ ، وَتاجِ العُرُوسِ (ك ل ل) ، وَالجاسوسِ عَلَى القَامُوسِ ١/٣٨٧.

(٤) فِي (ب) : (فِي جابِ عَنِ هَذَا بَأَنِهِ).

(٥) زِيادَةٌ مِنْ (ب).

(٦) ساقطٌ مِنْ (ب).

(٧) فِي (ب) : (فإنك).

(٨) فِي (ب) : (جاءني طالب علم).

(٩) فِي (ب) : (فأكرمت الطالب).

العَلْم لا تدخلُ عليه (أل)، أي: المَعْرِفَةُ، وتدخلُ[^(١)] عليه إذا قُطِعَ عن الإضافة، وإنما اقلنا المَعْرِفَةَ[^(٢)]؛ لأنه يصحُّ أن تقولَ: اجاء الطالبُ العَلْمَ[^(٣)]، [على أن (أل) فيه موصولة^(٤)]، ولهذا زيادة بحث لا تليق بهذا المحل[^(٥)]، [والله الموفق][^(٦)].

قَوْلُهُ: " ومثال بدل الاشتمال قَوْلُهُ[^(٧)] :

إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا... تُؤْخَذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا

لأن الأخذَ كَرَهَا، والمجيءَ طَائِعًا من صفاتِ المَبَايَعَةِ"^(٨).

(١) في (ب): (وتدخلها).

(٢) في (ب): (قيد بالمعرفة).

(٣) في (ب): (جاء الضارب الرجل).

(٤) في (ب): (حملا على الحسن الوجه، ف(أل) في الضارب موصولة لا معرفة).

(٥) ينظر في شرح كتاب الحدود في النحو ٢٦٢، والتفسير البسيط ٢/٣٩٦، وتهذيب اللغة، والتكملة والذيل والصلة، ولسان العرب، وتاج العروس (ب ع ض)، وحاشية الخضري ٢/٦٩.

(٦) ساقط من (ب).

(٧) البيتان من مشطور الرجز، ولم أقف على قائلهما، وهما في الكتاب ١/١٥٦، المقتضب ٢/٦٣، الأصول ٢/٤٨، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٨، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٤٠، شرح ابن الناظم ١/٣٩٩، اللمحة في شرح الملحة ٢/٧٢٢، تمهيد القواعد ٧/٣٤١٢، التصريح ٢/٢٠٠، الأشموني ٣/١١.

(٨) شرح المقدمة الأجرومية، ص ١٤٨ - ١٤٩. وينظر في: المقتضب ٢/٦٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٨، المقاصد الشافية ٥/٢٣٠، التصريح ٢/٢٠٠.

إعراب البيت: (إِنَّ) حرف تأكيد، ينصب الاسم ويرفع الخبر، (عَلَيَّ): جار ومجرور، متعلق بمحذوف، هو خبر (إِنَّ) مقدم، (اللَّهُ) منصوب بنزع الخافض، أي: والله، (أَنْ) مصدرية تنصب [٢٦/أ] المضارع، (تُبَايَعًا) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(أَنْ)، وألفه للإطلاق، ففاعله ضميرٌ تقديره: (أنت)، (تُؤَخَذُ) منصوبٌ على أنه بدلٌ اشتمالٍ من (تُبَايَعِ)، وهو الشاهد، (كرهًا) حالٌ لمن الضمير الذي في (تُؤَخَذُ)، المقدر بـ(أنت) الذي هو نائبُ فاعلٍ (تُؤَخَذُ) [١]، أي: مكرهًا؛ لأن المصدر إذا وَقَعَ حالًا أُوَلَّ باسمِ فاعلٍ، أو باسمِ مفعولٍ، على ما يليقُ بالمقام، كما تقدّم التنبيهُ عليه في [إعراب] [٢] (لفظًا أو تقديرًا) [٣]. (أَوْ) بمعنى: (إِلَّا)، (تَجِيءُ) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(أَنْ) مضمرةٌ بعد (أَوْ)، [التي بمعنى: (إِلَّا)] [٤]، (طَائِعًا) حالٌ من الضمير الذي في (تَجِيءُ) المقدر بـ(أنت)، واسمُ (إِنَّ) هو المصدرُ المسبوكُ من: (أَنْ) و(تُبَايَعِ)، أي: [إِنَّ] [٥] مُبَايَعَتِكَ، فمعنى البيت: إِنْ مُبَايَعَتَكَ كَائِنَةً عَلَيَّ، وَاللَّهُ أَخَذَكَ مُكْرَهًا إِلَّا أَنْ تَجِيءَ طَائِعًا [٦]، كذلك إعرابُ البيت، وفيه ما فيه [٧]، ولذلك

(١) في (ب): جاءني طالب علم.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) الحاشية ٧/ب.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) ينظر في المقاصد النحوية ٤/ ١٦٨٠.

(٧) في البيت وجه آخر من الإعراب، ف (تؤخذ) فيه الرفع - أيضا - قال السيرافي: ""

تؤخذ كرها أو تجيء طائعا"، على معنى (أنت تؤخذ كرها)، فتكون (أنت تؤخذ

كرها) في موضع الحال من المبايعة. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩/٢.

فإذا رفع: (تؤخذ) عطف عليه: (تجيء) بالرفع.

قال: والدَّرْكُ عَلَيْهِ^(١). [أي: على الشاطبي]^(٢)

قَوْلُهُ: " وَأَوْجُهُ بَدَلَ الْإِسْمِ مِنَ الْإِسْمِ، عَلَى مَا يُقْتَضِيهِ الضَّرْبُ مِنْ جِهَةِ الْحِسَابِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ، حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ فِي سِتَّةَ عَشَرَ... إِلَى قَوْلِهِ: مَذْكُورٌ فِي الْمَطُولَاتِ"^(٣).

هو [كما قال]^(٤)، لكن ليس فيه كبير فائدة، وليته إذ أحال على المطولات، ذَكَرَ اسْمَ الْكِتَابِ الَّذِي فِيهِ أَمْثَلُهُ ذَلِكَ؛ لِقِصْدِهِ الطَّالِبُ السَّالِكُ.

قال اللقاني تعليقا على هذا البيت في إعراب (تجويء): " الفعل فيه نُصِبَ بثلاثة أشياء، بالحرف والبدل والعطف" شرح الأجرومية ١١٨٩/٢.

(١) قال الشيخ خالد بعد أن لخص كلام الشاطبي: " هذا ملخص كلامه، والدرك عليه" شرح المقدمة الأجرومية ١٤٨ - ١٤٩. ولعل مقصوده بهذا أن الشاطبي جعل أنواع البدل في الفعل، كما هي في الاسم، وهذا ليس على إطلاقه بل ذكر النحاة أن بدل البعض لا يكون في الفعل؛ لأنه لا يتبعض، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط مختلف فيهما، قال ناظر الجيش: " عن صاحب البسيط أنه قال في بدل الفعل من الفعل: اتفقوا على أنه يكون فيه بدل الشيء من الشيء، ولا يكون فيه بدل البعض؛ لأنه لا يتبعض، واختلفوا في بدل الاشتمال فيه، فقليل: لا يكون لأن الفعل لا يشتمل على الفعل. وقيل: يكون ومنه: (يَلْقَى أَثَامًا يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ). وأما بدل الغلط فيه فجوزه سيبويه، وجماعة من النحويين، والقياس يقتضيه. تمهيد القواعد ٣٤٢٢/٧، وينظر في: الكتاب ٨٧/٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨/٢، ارتشاف الضرب ١٩٧٣/٤، الأشموني ١١/٣.

(٢) زيادة من (ب). ينظر المقاصد الشافية ٢٣٠/٥.

(٣) شرح المقدمة الأجرومية، ص ١٤٩.

(٤) في (ب): صادق في هذا الضرب والتأصيل.

[باب المفعول به]

قَوْلُهُ: " الهاء من (به) تعودُ على (أل) الموصولة في المفعول "(١).
يعني: أن (أل) في لفظِ المفعولِ اسمٌ موصولٌ، بمعنى: (الذي)،
فالتقدير: (بابُ الذي فُعِلَ به)، فهو إشارةٌ منه إلى أنَّ نائبَ فاعلِ لفظِ
(مفعول) هو (الجارُّ والمجرورُ)، كما في قَوْلِهِ -تعالى- [٢]: (وَلَمَّا سَقَطَ
فِي أَيْدِيهِمْ) (٣) فإنَّ نائبَ فاعلِ: (سَقَطَ) هو: (في أيديهم)، لو أمَّا قَوْلُهُ -
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: {فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ، فَأَكْمِلُوا...} إلخ (٤)، يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ: {عَلَيْكُمْ} نائبَ فاعلِ: {غَمَّ}، وأنَّ يكونَ الضميرُ العائدُ عَلَى:
{الهِلالِ} في قَوْلِهِ: {صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ} فليستفدا (٥).
قَوْلُهُ: " وَفَتْحَتُهُ فَتْحَةٌ بِنَاءٍ لَا فَتْحَةَ إِعْرَابٍ "(٦).

يعني: لا يُتَوَهَّمُ أَنَّ (كافَ: ضَرْبَكَ) مفتوحٌ [فتحة إعرابٍ] (٧)؛ لأنه
مفعولٌ به لفظًا؛ لأنها تبقى [أيضًا] (٨) مفتوحةً، ولو دخلَ عاملُ الجرِّ، نَحْوُ:

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٥٢.

(٢) في (ب): ونظيره من غير هذا.

(٣) سورة الأعراف من الآية (٤٦).

(٤) الحديث في الموطأ باب ما جاء في رؤية الهلال للصيام والفطر، برقم:
(٢٩٩/١٠٠٣) ٤٠٨/٣، مسند أحمد في (مسند أبي هريرة رضي الله عنه) برقم
(٩٥٥٦) ٣٤٢/١٥، صحيح البخاري باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا
رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا) برقم (١٩٠٧) ٢٧/٣.

(٥) في (ب): فلي تأمل.

(٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٥٣.

(٧) زيادة من (ب).

(٨) ساقط من (ب).

(مَرَّيْكَ)، وكذلك كسرة (كافِ المخاطبة)، لا يُتَوَهَّمُ أنها كسرة إعرابٍ:
(مَرَّيْكَ) [١]؛ لأنها تبقى مكسورةً، وإن دخلَ عليها عاملُ النصب، نَحْوُ:
(ضَرَبَكَ)، وكذلك كلُّ المبنيات، لا حَظَّ لحركات الإعرابِ فيها.
قَوْلُهُ: "والعاشِرُ ضميرُ المثنى الغائب مطلقاً" [٢]

يعني: [لأنَّ (هما)] [٣] (يكونُ ضميراً يعودُ على المثنى لمن المذكرِ الغائبِ،
ويعودُ على المثنى من المؤنثِ الغائبِ، فكما يُقالُ: (العُمَرانِ [٢٦/ب] ب)
ضَرَبَهُمَا زيدٌ، يُقالُ: (الهندانِ ضَرَبَهُمَا زيدٌ) [٤]، وقد تقدَّم مثلُ ذلك في:
(ضَرَبَكُما) أي: يكونُ للمخاطبتينِ، والمخاطبتينِ.
قَوْلُهُ: "وما ذَكَرْنَاهُ من أن (الكافِ) أو (الهاءِ) وحدها هي الضميرُ هو
الصحيح" [٥].

يَدُلُّ على ذلك أن الذي يَتَغَيَّرُ ليس بضميرٍ، وما عدا (الكافِ) و(الهاءِ)
يتغيرُ فليس بضميرٍ، بل هو دالٌّ على مَنْ يعودُ الضميرُ إليه، وذهبَ الكوفيون
إلى أن الكلَّ ضميرٌ [٦]، وقد أشارَ الشارحُ إلى أن قولَهُمْ ذاك فاسدٌ، والأصحُّ
يقابلُ الصحيحَ، والمشهورُ يقابلُ الغريبَ، والأظهرُ يقابلُ الظاهرَ، فاستفد.

(١) زيادة من (ب).

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٥٣.

(٣) في (ب): أنه كما.

(٤) في (ب): المؤنث، نحو: (الهندانِ مررت بهما) والمثبت من (أ) هو الأوضح
والأوفق.

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٥٤.

(٦) ينظر في الكناش ١/١٤٤، والتصريح ١/١٠٤.

[باب المفعول المطلق]

قَوْلُهُ: " المنصوبُ على المفعوليَّةِ المطلَّقةِ " (١).

إنَّما قَيَّدَ بقولِهِ: " المنصوبُ... إلخ "؛ لأنَّه في تبيينِ المنصوباتِ، وليس كلُّ مصدرٍ منصوباً، بل يأتي مرفوعاً مبتدأً، نَحْوُ: (ضربك زيداً حسنً)، ويأتي فاعلاً، نَحْوُ: (يُعجبني إكرامُ زيدٍ عمرًا)، ويأتي منصوباً على أنه مفعولٌ به، نَحْوُ: (شاهدتُ سيرَ زيدٍ)، ويأتي مجروراً، نَحْوُ: (عجبتُ من بخلِ بكرٍ)، [ضربُ، وإكرامُ، وسيرُ، وبخلُ]، مصادرٌ، ولا يُقالُ في واحدٍ منها: مفعولٌ مطلقٌ (٢)، ومتى جاء [أي: المصدرُ] (٣) منصوباً على أنه مفعولٌ مطلقٌ، أي: من غيرِ [قيدٍ] (٤) به، أو فيه، أو له، أو معه، فهو المرادُ بالمصدرِ هنا، فعَلِمَ أن المصدرَ أعمُّ من المفعولِ المطلَّقِ، وهو أخصُّ منه، فكلُّ مفعولٍ مطلقٍ مصدرٌ، وليس كلُّ مصدرٍ مفعولاً مطلقاً؛ لأنَّ كلَّ أخصٍّ يندرجُ تحتَ أعمِّه، ولا عكسَ [فتدبر] (٥).

قَوْلُهُ: " فحروفُ (قتل)، هي حروفُ (قتلاً) بعينها، إلا أنَّ الفعلَ مفتوحُ العينِ، والمصدرُ ساكنُ العينِ " (٦).

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٥

(٢) زيادة من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٥٧ - ١٥٨.

يشير بذلك إلى أنّ الموافقة بين المصدرِ وفعلِهِ، إمّا في الحروفِ والحركاتِ،
نَحْوُ: (فَرَحَ فَرَحًا)، فإنَّ عينَ (فَرَحًا) وهي الرَاءُ متحركةٌ، وعينَ (فَرِحَ):
(فَعْلِهِ) (١) متحركةٌ -أيضاً- وإمّا في الحروفِ دونَ الحركاتِ، نَحْوُ (قَتَلَ
قَتَلًا)، فإنَّ عينَ (قَتَلًا) وهي (التاءُ) ساكنةٌ، وهي في (قَتَلَ) متحركةٌ.
قَوْلُهُ: " وهذا التقسيمُ الذي ذكرَهُ [المصنّف] (٢) إنما يتمشَّى على مذهبِ
المازنيِّ، القائلِ بأنَّ المصدرَ المعنويَّ يُنصبُ بالفعلِ المذكورِ مَعَهُ (٣)، وأما على

(١) في (ب): وعينُ فَعْلِهِ، وهي الراءُ في فرح.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) ينظر في: المحاسب ١٣٩/٢، والبديع في علم العربية ١٢٦/١، والمقاصد
الشافية ٢٢٢/٦، قال ابن الأثير عند حديثه عن العامل في المصدر إذا كان من غير
لفظه، ولكنه جار عليه وبمعناه: " أن يكون من غير لفظه، لكنّه جار عليه، وبمعناه،
نحو: (قعدتُ جلوساً) و (بسمت وميض البرق) فالمازنيُّ يُعملُ فيه الظاهرَ، وسيبويه
يُعملُ فيه فعلاً دلَّ عليه الظاهرُ، تقديرُهُ: (بسمت فومضت وميض البرق) " البديع
في علم العربية ١٢٦/١.

لكن السيرافي نسب للمازني رأياً مخالفاً لما نسبه إليه العاري حيث قال: " قد ذكر المازني
في قولهم: (تبسمت وميض البرق) قولين للنحويين في نصب (وميض
البرق): أحدهما: - مثل قول سيبويه - أنهم يضمرون فعلاً، كأنهم قالوا:
(أومضت وميض البرق).

والثاني: أنَّ (تبسمت) قد ناب عن أومضت وميض البرق؛ فكأنه قال: تبسمت تبسّما
مثل وميض البرق.

مذهبٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ مِنْ لَفْظِهِ^(١)، فتقديرٌ: جلستُ
قعوداً: (جلستُ، وقعدتُ قعوداً)، فلا [يتأتى]^(٢).

هذا إشارةٌ منه إلى الخلافِ الواقعِ بينَ النحويين، فيما إذا قلتُ—مثلاً—:
(جلستُ قعوداً)، و(قمتُ وقوفاً)، هل الناصِبُ لـ(قعوداً ووقوفاً) (جلستُ،
وقمتُ)، أم هما دالَّانِ على ناصِبِهِمَا؟ [وهما (قعدتُ، ووقفتُ)]^(٣)، فذهبَ
أبو عثمان المازنيُّ، ومتابعوهُ إلى [٢٧/أ] أن الناصِبَ لـ(هُمَا) (هُمَا)^(٤)، وذهب
غيرُهُم إلى أن الناصِبَ لـ(قعوداً): (قعدتُ) الذي دلَّ عليه (جلستُ)،
والناصبُ لـ(وقوفاً): (وقفتُ) الذي دلَّ عليه (قمتُ)، [والخلافُ لفظيٌّ لا
يُجدي في المعنى فائدةً]^(٥).

قال أبو سعيد: والذي عندي أنه يجوز أن ينتصب المصدر بالفعل الذي هو من غير لفظه
كقولنا: قعد زيد جلوساً حسناً، وقعد زيد جلوس عمرو، تريد قعوداً مثل جلوس
عمرو” شرح كتاب سيبويه ٢/٢٤٥.

(١) ذهب إلى ذلك سيبويه حيث قال: ” وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون
إلا على فعلٍ قد عمل في الاسم؛ لأنك لا تَلْفِظُ بالفعل فارغاً، فمن ثم لم يكن فيه
الرفع في كلامهم، لأنه إنما يعمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به إلا أنه صار كأنه فعلٌ قد
لُفِظَ به، فأولَى ما عمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به ”. الكتاب ١/٢٣٢.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٥٨. [ويتأتى] زيادة من شرح المقدمة الآجرومية
الصفحة نفسها.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) يعني: (جلست، وقمت) المذكوران.

(٦) في (ب): (فالخلاف لفظي لا فائدة له في المعنى).

حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي
الشهير بابن العاري (١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

قَوْلُهُ: " وتمثله في اللفظي بالمتعدّي، وفي المعنوي باللازم؛ للإيضاح لا للتخصيص؛ إذ كلُّ منهما يجرى مع المتعدّي واللازم"^(١).

هذا تنبيه من الشارح على ألا يُتوهّم أن المصدر اللفظي لا يكون إلا مع الفعل المتعدّي، وأن المعنوي لا يكون إلا مع الفعل اللازم، كما مثّل ليهما^(٢) الماتن، بل يوجد اللفظي مع المتعدّي، [نحو^(٣)]: (قَتَلْتُهُ قَتْلًا)، ومع اللازم، [نحو^(٤)]: (فَرِحْتُ فَرَحًا)، فإن (قَتَلَ) متعدّ^(٥)، (وَفَرِحَ) لازم، ويوجد المعنوي مع المتعدّي -أيضاً- نحو: (حَدَّثْتُهُ تَكْلِيمًا)، ومع اللازم، نحو: (جلستُ قعودًا)، فإن (حَدَّثَ) متعدّ، و(جَلَسَ) لازم. [فاستفدا].^(٦).

[باب ظرف الزمان و ظرف المكان]

قَوْلُهُ: "باللفظ الدالّ على المعنى الواقع فيه"^(٧). مع قَوْلِهِ ذلك -

[أيضاً]^(٨) - في ظرف المكان^(٩).

يعني: أن العامل في ظرف الزمان والمكان هو اللفظ الذي يدلُّ على

معنى، أي: حدث يقع فيهما، فإذا قلت - مثلاً -:

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٥٨.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ب): (كما مثل ب).

(٤) في (ب): (كما مثل ب).

(٥) في النسختين (متعدّي).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٥٩.

(٨) ساقط من (ب).

(٩) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٦٢.

(صُمْتُ)، [أو] (١) (أنا صائمٌ يومَ الخميسِ)، ف (يومَ) ظرفُ زمانٍ منصوبٌ بتقدير (في)، والعامِلُ فيه -أي: في (يومَ) - (صُمْتُ)، أو (صائمٌ)، وكلُّ منهما يدلُّ على معنَى، أي: حَدَثٌ وَقَعَ لَأَوْ يَقَعُ (٢) في يومِ الخميسِ، وهو صَوْمٌ أو صِيَامٌ، والمرادُ بالحدثِ: المصدرُ، وكذلك إذا قلتَ -مثلاً-: (جلستُ)، أو: (أنا جالسٌ أمامَ الشيخِ)، ف (أمامَ) ظرفُ مكانٍ منصوبٌ بتقدير (في)، والعامِلُ فيه -أي: في (أمامَ) - (جلستُ)، أو (جالسٌ)، فكلُّ منهما يدلُّ على معنَى، أي: حَدَثٌ وَقَعَ في أمامِ الشيخِ، وهو الجلوسُ، واعلمُ أن الناصِبَ للظرفينِ قد يكونُ مذكوراً، كما مثَّلَ، وقد يكونُ [محدوفاً] (٣) جوازاً، كقولك: (يومَ الخميسِ)، و (أمامَ الشيخِ) لِمَنْ قَالَ لك: متى صُمْتُ، وأينَ جلستَ؟ فإن شئتَ حذفْتَ الناصِبَ - كما تقدَّمَ - وإن شئتَ ذكرتهُ، فقلتَ: (صمتُ يومَ الخميسِ)، و (جلستُ أمامَ الشيخِ)، وقد يكونُ إضمارُهُ (٤) وجوباً، وذلك في بابِ الاشتغالِ، نحو: (يومَ الخميسِ صمتُ فيه)، و (أمامَ الشيخِ جلستُ فيه)، ف (يومَ) هنا منصوبٌ بفعلٍ دلَّ عليه: (صُمْتُ) المتأخِرُ، و (أمامَ) منصوبٌ بفعلٍ دلَّ

(١) في (ب): (و).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) في (ب): (منوياً).

(٤) في (ب): (يضمَر).

عليه: (جلست) المتأخر، ولا يجوز إظهارها قبل (يوم)، و (أمام) (١)؛ لأنه لا يُجمع بين [المفسر والمفسر] (٢)، فراجع [٢٧/ب] ذلك تظفر. قوله: "سواء فيه المبهم، والمختص" (٣).

هذا تبيين من الشارح على أن ظرف الزمان يُنصب على تقدير (في) سواء كان معيناً، أم غير معين، فالمعِينُ ما تقدم ذكره، ك (يوم الخميس)، وغير المعِين، نحو: (صمت يوماً)، بخلاف ظرف المكان، فإنه لا يُنصب منه على تقدير (في) إلا غير المعِين، مثل ما تقدم في [نحو] (٤): (أمام الشيخ)، ألا يُقال: (أمام الشيخ) (٥) - مثلاً - معين؛ لأننا نقول: المراد به ما يُقابل وجهه إلى انتهاء طرف الدنيا، فلا يكون مكاناً معيناً، فإذا كان ظرف المكان معيناً وجب جرّه بالحرف، فيقال: (صليت في المسجد)، ولا يُقال: (صليت المسجد)؛ ولذلك قالوا: إن (البيت) في قولنا: (دخلت البيت) مفعول به على الأصح (٦)،

(١) ينظر في الملحة في شرح الملحة ٤٥٣/١، أوضح المسالك ٢٠٨/٢، شرح الأزهري ٥٨، والتصريح ٥٢١/١، دليل الطالبين ٥٦.

(٢) في (ب): (العرض والمعرض عنه).

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٥٩.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) زيادة من (ب). يستقيم بها النص.

(٦) هذا مذهب الكوفيين، حكى أبو حيان والسيوطي عن الفراء: "أن العرب أنفذت إلى أسماء الأماكن والبلاد دخلت، وذهبت، وانطلقت، وحكى أنهم يقولون: انطلقت العراق، وذهبت اليمن، ودخلت الكوفة". ثم قال: "وهذا شيء لم يحفظه سيبويه، ولا البصريون". ينظر في الارتشاف ١٤٣٥/٣ - ١٤٣٦، والتذييل ٣٧/٨، والهمع ١٥٢/٢.

وهذا بحثٌ طويلٌ^(١). [والله يهدي السبيل]^(٢)

(١) في نصب (الدار) من قولنا (دخلتُ الدَّارَ) أقوالٌ للنحويين :

❖ ذهب الجرمي ، والأخفش إلى أنه ينتصب انتصاب المفعول به مع دخلت نحو: هدمت البيت ، وذهب الأخفش -أيضاً- إلى أنه مما يتعدى تارة بنفسه ، وتارة بحرف الجر تقول: دخلت البيت ، ودخلت في البيت ، وبه قال جماعة. ينظر في: معاني القرآن للأخفش ١/١٥٧ ، ٢/٥٢٠ ، البحر المحيط ١/٣٥٦ ، والتذليل ٧/٢٥١ ، ٢٥٣ ، ارتشاف الضرب ٣/١٤٣٥ ، الدر المصون ١/٣٧٢ ، ٣/١٤٤ ، تمهيد القواعد ٤/١٨٩٥ .

❖ وذهب المبرد والفارسي إلى أنه يتعدى في الأصل بحرف الجر وهو (في) إلا أنه حذف اتساعاً ، فانتصب على المفعول به ، قال المبرد في المقتضب ٤/٣٣٧ - ٣٣٨ : " فأما (دخلت البيت) فإن (البيت) مفعول ، تقول : (البيت دخلته) ، فإن قلت فقد أقول : (دخلت فيه) قيل : هَذَا كَقَوْلِكَ : (عبد الله نصحت له) ، ونصحته ، وخشنت صدره ، وخشنت بصدره) فتعديه إن شئت يحرف وإن شئت أوصلت الفعل كما تقول نبات زيداً يقول ذاك ونبأت عن زيد" وينظر في: الإيضاح العضدي ١٧١ ، والتعليقة على كتاب سيبويه ١/٦٠ - ٦١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٢٧ ، اللمحة في شرح الملحة ١/٤٤٨ ، شرح ابن الناظم ٢٠٠ .

❖ وهو عند سيبويه ظرف مختص انتصب على إسقاط (في) تشبيهاً بغير المختص. ينظر في الكتاب ١/٣٥ - ٣٦ ، ١٥٩ ، ٤١٤ ، والأصول لابن السراج ١/١٧٠ - ١٧١ ، ٢/٥٤ ، الانتصار لسيبويه على المبرد ٤٧ ، شرح كتاب سيبويه للسيرا في ١/٢٧١ - ٢٧٢ ، شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٠٧ ، نتائج الفكر ٢٤٩ .

❖ وحكى أبو حيان عن الفراء: أن العرب أنفذت إلى أسماء الأماكن والبلاد دخلت ، وذهبت ، وانطلقت ، وحكى أنهم يقولون: انطلقت العراق ، وذهبت اليمن ، ودخلت الكوفة ، وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ، ولا البصريون. ينظر في الارتشاف ٣/١٤٣٥ - ١٤٣٦ ، والتذليل ٨/٣٧ ، والهمع ٢/١٥٢ .

(٢) زيادة من (ب).

قَوْلُهُ: " وَهُوَ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ " (١)، مَعَ قَوْلِهِ: " هِيَ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ " (٢).

هذا بالنسبة إلى [اللُّغَةَ] (٣) الشَّرْعِيَّةِ، وَأَمَّا اصْطِلَاحُ عُلَمَاءِ الْفَلَكَ، فَهُوَ عَلَى أَنَّ الْيَوْمَ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا، وَاللَّيْلَةُ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِهَا، وَبِهَذَا يُوَفَّقُ بَيْنَ التَّنَاقُضِ الَّذِي وَقَعَ لِلنَّاطِمِ الْهَمْزِيَّةِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - [٤] إِذْ قَالَ:

لَيْلَةُ الْمَوْلِدِ الَّذِي كَانَ لِلدَّيِّ.....نِ سُرُورٌ يَوْمِهِ وَأَزْدِهَاءُ (٥)
فَإِنْ أَوَّلَ الْبَيْتِ يَدُلُّ عَلَى [أَنْ نَبَّيْنَا] (٦) - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَوُلِدَ
لَيْلًا، وَآخِرُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وُلِدَ نَهَارًا، فَيُقَالُ: صَحَّ أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
وُلِدَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ، بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَالشَّمْسِ، فَبِالنَّسْبَةِ إِلَى

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٥٩.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٥٩.

(٣) في (ب): الحقيقة.

(٤) في (ب): للبوصيري في الهمزية.

والبوصيري هو: محمد بن سعيد بن حماد بن محسن بن عبد الله الصنهاجي البوصيري المصري، كان أحد أبويه من البوصيري، له ديوان شعر وأشهر شعره قصيدة البردة، توفي سنة ست وتسعين وست مائة. انظر كتاب الوافي بالوفيات ١٨٤/٥، وديوان الإسلام ٣١١/١.

(٥) البيت من بحر الخفيف وهو للبوصيري في قصيدة الهمزية ص ٣.

(٦) في (ب): أنه.

[اللُّغَةُ] (١) الشَّرْعِيَّةُ وُلِدَ نَهَارًا، وبالنسبة إلى قولِ الفلكيةِ وُلِدَ لَيْلًا - وقد ذكرنا هذا - وإن لم نكنْ بِصَدَدِهِ؛ لِتَعُودَ بَرَكَةُ ذِكْرِهِ - [عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ] (٢) - عَلَى مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ.

قَوْلُهُ: "بِالتَّنْوِينِ إِذَا لَمْ تُرْذِ بِهِ (سَحَرَ) يَوْمَ بَعِينِهِ، وَبِلا تَنْوِينٍ إِذَا أَرَدْتَ بِهِ ذَلِكَ" (٣)، وَهُوَ آخِرُ اللَّيْلِ قُبَيْلَ الْفَجْرِ، تَقُولُ: (جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ، وَسَحَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، أَوْ (جِئْتُكَ سَحَرًا مِنَ الْأَسْحَارِ) (٤).

بَيَانُهُ أَنَّ (سَحَرًا) إِنْ كَانَ نَكْرَةً نُؤَنَّ؛ لِأَنَّهُ مَنْصَرَفٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ - تَعَالَى (٥): (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) (٦) وَإِنْ كَانَ مَعِينًا، فِيمَا أَنْ يُضَافَ، نَحْوُ: (جِئْتُكَ سَحَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، فَهُوَ مَنْصَرَفٌ - أَيْضًا - لِأَنَّ الْإِضَافَةَ مَانِعَةٌ مِنَ [مَنْعِ الصَّرْفِ] (٧)، فَإِذَا لَمْ يُضَفْ مَعَ التَّعْيِينِ، كَانَ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ، نَحْوُ:

(١) في (ب): الحقيقة.

(٢) في (ب): صلى الله عليه وسلم.

(٣) ينظر في الكتاب ١/٢٢٥، ومعاني القرآن للفراء ٣/١٠٩، والمقتضب ٣/٣٧٨،

٤/٣٥٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٩٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/٧٠١.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٦٠.

(٥) سورة القمر من الآية (٣٤).

(٦) ينظر في: معاني القرآن للفراء ٣/١٠٩، والمقتضب ٣/٣٧٨، ٤/٣٥٦، ومعاني

القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٩٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/٧٠١، وشرح المفصل

لابن يعيش ١/١٢٣.

(٧) في (ب): المنع.

(جئتك يوم الجمعة سحر) فلا يُنَوَّنُ^(١)، وإذا دخلت عليه (في) فلا يُجَرُّ بالكسرة، فلا يُقالُ: (جئتك يوم الجمعة في سحر) بالجرِّ والتَّوِينِ، بل يُقالُ: (في سحر) بالفتح وتركِ التَّوِينِ؛ وذلك لأنَّهُ حِينَئِذٍ ممنوعٌ من الصرفِ للتعريفِ [٢٨/أ] والعدل؛ لأنه معدولٌ عن (السَّحَرِ) المعروفِ بلامِ العهدِ؛ لأنَّ حقَّه أن [يذكَرَهَا]^(٢)، فيقالُ: (جئتك يوم الجمعة السَّحَرِ)^(٣)، هذا، واعلم أنَّ ما ذَكَرَهُ [في (سحر) يَتَأْتِي]^(٤) في (غدوة، وبكرة) لمن التَّوِينِ مع التَّنْكِيرِ، وبعده مع التعريفِ، يَتَأْتِي فيما ذكر في (سحر)^(٥)، فتقولُ: (جئتك بكرةً، وغدوةً)، [بالتَّوِينِ]^(٦) إذا لم تُردِّ بهما معيَّنَيْنِ^(٧)، وتقولُ: (جئتك بكرةً يوم الجمعة)، [وغدوةً]^(٨)، فهما في حالِ الإضافةِ مصروفانِ - أيضاً^(٩) -

(١) ينظر في: الكتاب ١/٢٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٣.

(٢) في (ب): (يذكر بها).

(٣) ينظر في المقتضب ٣/٣٧٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٢، ٥٢/١١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٣.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) ينظر في الكتاب ٣/٢٩٤، وشرحه للسيرافي ٤/٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٣.

(٨) في (ب): (وغدوتها).

(٩) ينظر في أوضح المسالك ١/٩٠، إرشاد السالك ١/١٠٦، الأشموني ١/٧٣، التصريح ١/٨٤.

لما ذَكَرْنَا من أن الإِضَافَةَ تُصَيِّرُ غيرَ المنصرفِ منصرفًا، وتقولُ: (جئْتُكَ يَوْمَ الجمعةِ بكرةً وغدوةً) بلا تنوينٍ، و(في بكرةٍ وغدوةٍ) بالفتح على أن المانعَ لهما من الصرفِ التعريفُ والتأنيثُ اللفظيُّ^(١)؛ لأنَّ العدلَ لا يُلجأُ إليه في علةٍ منعَ الصرفِ إلا عندَ فَقْدِ سببٍ غيره؛ ولذلك جُعِلَ العدلُ في (عُمَرَ) أحدَ السببَيْنِ؛ لأنهم لما رأوه غيرَ منصرفٍ، ولم يكنْ فيه سببٌ ظاهرٌ إلا العلميةُ، حكموا بأن فيه العدلَ التقديريَّ، وهو كونهُ معدولاً عن "عامِرٍ"^(٢). إفراجُ ذلك تظفرًا^(٣)

قوله: "واعلم أن هذه الأمثلة منها ما هو ثابتُ التصرفِ، والانصرافِ، ك(يَوْمٍ وليلةٍ)، ومنها ما هو منفيُّ التصرفِ والانصرافِ، نحوُ: (سَحَرَ) إذا كانَ ظرفًا ليومٍ بعينه، فإنه لا يُنَوَّنُ؛ لِعَدَمِ انصرافِهِ، ولا يفارقُ الظرفيةَ؛ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ، ومنها ما هو ثابتُ التَّصَرُّفِ مِنْفِيَّ الانصرافِ، نحوُ: (غُدُوَّةٌ وبُكْرَةٌ) عَلَمَيْنِ، ومنها ما هو ثابتُ الانصرافِ مِنْفِيَّ التصرفِ، نحوُ: (عَتَمَةٌ ومساءً)"^(٤).

(١) ينظر في المقتضب ٤/٣٥٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١١٥، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٧٠١.

(٢) ينظر في الكتاب ٣/٢٧٨، ٤/٩٣، معاني القرآن للفراء ٣/٢٣٣، معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٤، الأصول لابن السراج ٢/٨٨.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٦١ - ١٦٢.

مفهومُ كلامِهِ أنَّ (يومًا وليلةً) لا يأتيانِ إلا منصرفينِ، ويتصرفانِ فأ^(١) يخرجانِ عن الظرفيةِ، وهو كذلك، فإنه يُقالُ: (هذا اليومُ يومٌ طيبٌ)، و(هذه الليلةُ ليلةٌ مباركةٌ)، لكن يردُّ على أقوله في (سَحَرَ) لا تُفارقُهُ الظرفيةُ، نحوُ (سَحَرَ يومَ الجمعةِ مباركٌ)، كما تقولُ: (بُكْرَةٌ يومَ الجمعةِ، وصباحُهُ، وغدوتُهُ مباركاتٌ)، وتقولُ: (هذه عتمةٌ مظلمةٌ) و(مساؤنا مباركٌ)، فكلُّها تتصرفُ وتخرجُ عن الظرفيةِ، فإن أرادَ أن (سَحَرَ) في مِثَالِ: (جئتُك يومَ الجمعةِ سَحَرَ) لا يتصرفُ، قلنا: كذلك (غدوةٌ وبكرةٌ) [٢] حالَ كونهِمَا علمينِ، فكيفَ جعلهما ثابتي التصرفِ حالَ كونهِمَا علمينِ، فإن أرادَ بعلميّتِهِمَا ما عدا كونَهُمَا ظرفًا ليومٍ بعينه، يُقالُ: لا دليلَ في الكلامِ على هذه الإرادةِ [٣]، فإن أرادَ أنهما لا يخرجانِ عن العلميةِ والظرفيةِ، فغيرُ مسلمٍ [٤] وإن أرادَ أن هذه الألفاظَ من حيث هي لا تتصرفُ، ويلازمُ بعضها الظرفيةَ أدونَ بعضٍ [٥]، فغيرُ مسلمٍ أيضًا [٦]؛ لأنَّ كلَّها [متصرفةٌ] [٧] تخرجُ عن الظرفيةِ إلى غيرها [٨]

(١) ساقط من (ب).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): فعلم من هذا أنه إن أراد الأمثلة المذكورة فكلها ظروف.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) ساقط من (ب).

(٨) قال اللقاني في شرح الآجرومية في تبين حكم (غدوة وبكرة) إنهما: “إذا جعلنا علمين، فإنهما لا ينصرفان للعلمية والتأنيث ويتصرفان، فيقال في الظرفية: (لقيت

وإقد ذكروا أن^(١) الظروف التي لا تتصرف^(٢) إذا، ولدى، وعند، وحيث،
وإذا^(٣) لا مطلقاً، فإن (لدى وعند وحيث) تدخل عليها (من) الجارّة، فليت
شعري ما مراده بهذا التفصيل؟! [وعلى [٢٨/ب] الله قصد السبيل^(٤)].

قَوْلُهُ: " وهو مرادفٌ لـ (أمام)"^(٤)، مَعَ قَوْلِهِ: " وهو مرادفٌ لـ (خَلْف)"^(٥).
التَّرَادُفُ: تَفَاعُلٌ، فلا يكونُ [هو، أي: التفاعُلُ والمفاعلة^(٦)] إلا بينَ
اثنينِ [غالبًا]^(٧)، نَحْوُ: [تقارض^(٨)] زيدٌ وعمروٌ تقارضًا، أي هذا اقترضَ
من ذاك، وذاك اقترضَ من هذا، ولما كانَ كلُّ من (أمامٌ وقُدَّامٌ)، وكلُّ من

زيدا أمسِ غدوةً، ولقيتَ عمرًا أولَ من أمسِ بكرةً، ويقال في عدم الظرفية:
(سهرت البارحة إلى غدوة، وإلى بكرة) فإن لم يُقصد بها علمية تصرفا وانصرفا
كقولك: (ما من بكرة أفضل من بكرة يوم الجمعة)، و(كل غدوة يستحب فيها
التسبيح والاستغفار) ١٣٠٨/٣.

(١) ساقط من (ب).

(٢) قال سيبويه: "هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة؛ وذلك لأنها لا تضاف ولا
تصرفُ تصرفٌ غيرها، ولا تكون نكرة. وذلك: أين، ومتى، وكيف، وحيث،
وإذ، وإذا، وقبل، وبعد." الكتاب (٣/ ٢٨٥).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٦٢.

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٦٢.

(٦) ساقط من (ب).

(٧) ساقط من (ب).

(٨) زيادة من (ب).

(خَلْفَ وَوَرَاءَ) [يُسْتَعْمَلُ] (١) أَحَدُهُمَا مَكَانَ الْآخِرِ عِبْرَ بَدَلِكِ، فَهُوَ كَقَوْلِنَا: (أَسَدٌ وَلَيْثٌ) مُتْرَادِفَانِ عَلَى (الْحَيَوَانَ الْمَفْتَرَسِ)، وَهُوَ كَثِيرٌ، [وَأِنَّمَا قُلْنَا: (غَالِبًا)؛ لِيُخْرَجَ عَنْهُ نَحْوُ قَوْلِهِ -تَعَالَى- : (قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ) (٢) فَإِنَّ مَصْدَرَ (فَاعِلٌ مُفَاعَلَةٌ) وَلَا يَصِحُّ - هُنَا - أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ، فَحُيِّلَ عَلَى أَنْ الْمُرَادَ بِهِ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ (٣)، لَكِنْ أَتَى بِهَذِهِ الصِّيغَةِ مَبَالِغَةً (٤)، فَتَأَمَّلْ (٥).

[بَابُ الْحَالِ]

قَوْلُهُ: "فـ(ضاحكًا) حالٌ محتملةٌ أن تكونَ من (التاءِ) التي هي فاعلٌ (لَقِيَّ)، أو من: (عبدَ الله) الذي هو مفعولٌ (لَقِيَّ)" (٦).
 هذا ظاهرٌ؛ [لأنه إن كانَ المتكلمُ بِهِ ضاحكًا وقتَ التكلمِ، فهو حالٌ من (التاءِ)، وإن كانَ غيرَ ضاحكٍ، بل عبدُ الله ضاحكٌ، فهو حالٌ من: (عبدَ

(١) في (ب): يسد.

(٢) سورة التوبة من الآية (٣٠)، وسورة المنافقون من الآية (٤).

(٣) ينظر في: معاني القراءات للأزهري ١/١٩٦، التفسير البسيط ١٠/٣٨٢، تفسير السمعاني ٢/٣٠٣.

(٤) ينظر في: التحرير والتنوير لابن عاشور/١٠/١٦٩.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) شرح المقدمة الأجرومية، ص ١٦٤..

الله) (١) [(٢)، وقد تأتي [الحال] (٣) من الفاعل والمفعول معاً، نَحْوُ: (لقيتُ زيداً راكِبين) (٤)، فإن تعدّدَ صاحبها، واختلفتْ [في الفاعليّة والمفعوليّة] (٥) ولا قرينة، فأولُ الحالينِ لثاني المعمولينِ، نَحْوُ: (لقيتُ زيداً ماشياً راكباً)، ف (ماشياً) حالٌ من زيدٍ، و(راكباً) حال من التاء في (لقيتُ) (٦)، فإن كانت

(١) قال ابن هشام: "من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا، ونحو (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً)" مغني اللبيب ٧٣٢ - ٧٣٣، وينظر في أوضح المسالك ٢/٢٥٠، والتصريح ١/٥٦٩.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) ينظر في: الأصول ١/٢١٩، والمفصل ٨٩، والبدیع في علم العربية ١/١٨٣، وتوجيه اللمع ٢٠٢، والكناش في فني النحو والصرف ١/١٨٢.

(٥) زيادة من (ب).

(٦) ينظر في: المقتضب ٤/١٦٩، والأصول ١/٢١٨، والبدیع في علم العربية ١/١٨٤، وتوجيه اللمع ٢٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٦، والأشموني ٢/٢٧. قال ابن السراج: "ومن كلام العرب: رأيتُ زيداً مصعداً منحدراً، ورأيتُ زيداً ماشياً راكباً، إذا كان أحدهما ماشياً والآخر راكباً، وأحدكما مصعداً والآخر منحدراً. تعني أنك إذا قلت: رأيتُ زيداً مصعداً منحدراً أن تكون أنت المصعد وزيد المنحدر، فيكون "مصعداً" حالاً للتاء، و"منحدراً" حالاً لزيد، وكيف قدرت بعد أن يعلم السامع من المصعد، ومن المنحدرُ جاز". الأصول ١/٢١٨.

قرينةً جاز أن يكون أولُ الحالين لأولِ المعمولين، نَحْوُ (لَقِيتُ هِنْدًا رَاكِبًا ماشيةً)، وعلى ذلك قَوْلُهُ(١):

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا... مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَعْنَمًا

ف: (خائفاً) حالٌ من: (ابنِي)، و: (منجديهِ) حالٌ من: (أخويهِ).

[فتنبه] (٢)

قَوْلُهُ: "ولا يجيءُ الحالُ من المبتدأ، ويجيءُ من الفاعلِ والمفعولِ - كما تَقَدَّمَ - ويجيءُ من المجرورِ بالحرفِ، نَحْوُ: (مررتُ بهنْدٍ جالسةً)، ومن المجرورِ بالمضافِ، نَحْوُ قَوْلِهِ-تعالى- : (أَيُّجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ) (٣) ف: (ميتًا) حالٌ من: (أخيه)" (٤).

قال بعضهم: إذا قِيلَ- [مثلاً] (٥)- : (زيدٌ منفردًا أنفعُ من عمرو معانئًا): إن: (منفردًا) حالٌ من: (زيدٌ) (٦)

(١) البيت من الرمل، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٠/٢، إرشاد السالك ٥٠/١، شرح ابن عقيل ٣٧٤/٢، والمقاصد النحوية ١١٧١/٣، والأشْمُونِي ٢٧/٢.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) سورة الحجرات من الآية (١٢).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٦٥.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) ذهب المبرد إلى أن الحال لا يأتي من المبتدأ، حيث قال: "وَلَوْ قَلْتُ (زيدٌ أَخُوكَ قَائِمًا، وَعَبَدَ اللهُ أَبُوكَ ضَاحِكًا) كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ هَا هُنَا فِعْلٌ وَلَا مَعْنَى فِعْلٍ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ أَبَاهُ فِي حَالٍ، وَلَا يَكُونُ أَبَاهُ فِي حَالٍ أُخْرَى". المقتضب

أفربما يُفهمُ منه^(١) أنه حالٌ من لفظِ: (زيدٌ)، لِمع أنه مبتدأ، وليس كذلك بل مرادُهُ^(٢) أنه حالٌ من الضميرِ في: (أنفعُ) الذي يعودُ على: (زيدٌ)، تقديرُهُ (هو)، لكن لَمَّا لم يكنُ فرقاً بين: (زيدٌ وضميرُهُ) لفي المعنى غير هذا^(٣) فهي حالٌ متقدِّمةٌ، وكان الأصلُ: (زيدٌ [وضميرُهُ في المعنى]^(٤)) أنفعُ منفرداً من عمرو معاناً^(٥)، ولا يخفى أن: (معاناً) حالٌ من عمرو المجرورِ

(٤ / ١٦٨) ووافقهُ على ذلك ابن السراج في الأصول ١ / ٢١٨، وذهب إليه ابن جني في الخصائص ٢ / ٤٩٤، وقد رد الشيخ خالد قول المبرد حين أعرب بيضا من قولهم: "عليه مائة بيضا" تمييزاً لا حالاً، فقال: "قولهم: عليه مائة بيضا"، ف"بيضا" بلفظ الجمع: حال من "مائة"، وليس تمييزاً خلافاً لأبي العباس؛ لأن تمييز المائة لا يكون جمعاً منصوباً ولا مجروراً، وهو من أمثلة سيبويه، والدليل على أنه حال أنه لو رفع كان صفةً للمائة، والمائة مبهمة الوصف". التصريح (١ / ٥٨٨)

(١) في (ب): (فهم منه البعض).

(٢) في (ب): (والتحقيق).

(٣) في (ب): (عبر بقوله حال من زيد).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) ذهب سيبويه إلى جواز مجيء الحال من المبتدأ حيث قال: "تقول: مررت برجل معه كيسٌ مختوم عليه، الرفع الوجهُ لأنه صفة الكيس. والنصب جائز على قوله: فيها رجلٌ قائماً، وهذا رجلٌ ذاهباً" الكتاب ٢ / ٥٢، وينظر ٢ / ١١٢، ٢ / ١٢٢، ١٢٦ / ٣٣٨، والأصول ٢ / ٣٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ١، ٢ / ٣٢٩، ٤٥١، والتعليقة ١ / ٢٧٤، وشرح كتاب سيبويه للرماني ١ / ٥١٦، والبديع في علم العربية ١ / ١٩١، وقد صحح ابن مالك قول سيبويه فقال: "أشار

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسةً وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

بحرف الجرّ، وتمثيلاً لمجيء الحال من المجرور بالمضاف ظاهر، فإن: (ميتاً) حالٌ من: (أخيه) المجرور بالمضاف، وهو: (لحم)، وصحَّ ذلك؛ لأنه، أي: المضاف [٢٩/أ] وهو: (لحم)، لو أسقط لصحَّ الكلام، فلو قيل في غير القرآن: (يأكلُ أخاهُ ميتاً) لصحَّ^(١)، وهذه إحدى مسائل ثلاث مما يصحُّ فيها إتيانُ الحالِ من المضافِ إليه^(٢)، والثانية: أن يكون المضاف كالجُزء من المضافِ إليه، نحو قولهِ -تعالى-: (فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)^(٣) ف:

سببوه بقوله: حمل هذا على جواز (فيها رجل قائما)، أي أن صاحب الحال قد يكون نكرة دون مسوغ.

ومن المسوغات التي ذكرتها نحو قوله (فيها رجل قائما)، لكن على ضعف لإمكان الإتيان فإذا قدم الحال زال الضعف لتعذر الإتيان، وكان هذا بمنزلة قولنا في الاستثناء: ما قام أحد إلا زيد. فإن النصب مع تأخر المستثنى ضعيف لإمكان الإتيان. فإذا قدم المستثنى لزم النصب في المشهور من كلامهم لتعذر الإتيان. فظهر من كلام سببوه أن صاحب الحال الكائن في نحو (فيها رجل قائما) هو مبتدأ. وذهب قوم إلى أن صاحبه الضمير المستكن في الخبر. وقول سببوه هو الصحيح، لأن الحال خبر في المعنى، فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما^١ شرح التسهيل (٣٣٣/٢).

(١) زيادة من (ب).

(٢) ينظر في شرح شذور الذهب لابن هشام ٣٢١، وأوضح المسالك ٢/٢٦٩، والأشموني على الألفية ٢/٢٠.

(٣) سورة آل عمران من الآية (٩٥).

(حينفًا) حالٌ من : (إبراهيم) وهو مضافٌ إليه^(١)، لكنَّهُ جُرَّ بالفتحة ؛ لأنه اسمٌ لا ينصرفُ، مَنَعَهُ من الصرفِ العلميةُ والعجمةُ، والثالثةُ : أن يكونَ المضافُ عاملاً في المضافِ إليه، نَحْوُ : (جاء ضاربٌ هندٍ مجردةً)، [فمجردةً]^(٢) حالٌ من : (هندٍ) ؛ لأنها مضافٌ إليها : (ضاربٌ) العاملُ فيها^(٣)، وفيما عدا هذه المسائلَ الثلاثَ لا تأتي الحالُ من المضافِ إليه، فلا يقالُ : (جاء غلامٌ هندٍ جالسةً)^(٤) [على الأصحَّ]^(٥)؛ وذلك لأن العاملَ في الحالِ عاملٌ في

(١) ينظر في أمالي ابن الحاجب ١/٤٦٢، شرح شذور الذهب لابن هشام ٣٢١، وأوضح المسالك ٢/٢٦٩، والتصريح ١/٥٩٢.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) ينظر في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٢، شرح ابن الناظم ٢٣٧، التذييل ٩/٨٣، توضيح المقاصد ٢/٧٠٧، والتصريح ١/٥٩٢.

(٤) ينظر في شرح ابن الناظم على الألفية ٢٣٧،

(٥) قوله على الأصح اختيار المذهب جمهور النحويين حيث جوزوا مجيء الحال من المضاف إليه في ثلاث حالات، وهي كون المضاف عاملاً في المضاف إليه، أو جزأه أو كجزئه، ولا يجوز في غيرها، وهذا مذهب أكثر النحويين. ينظر في شرح الكافية الشافية ٢/٧٥٠، شرح ابن الناظم ٢٣٧، توضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٠٧، شرح شذور الذهب لابن هشام ٣٢٢، المقاصد النحوية ٣/١١٣٤، التصريح ١/٥٩٢.

والمذهب الثاني : ما ذهب إليه الفارسي وابن العلي من جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، سواء أكان المضاف عاملاً في المضاف إليه، أو جزأه أو كجزئه، أو لم يكن واحداً من ذلك، وجعلوا منه قوله تعالى : (أَنَّ ذَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ) ف : (مصباحين) حال من : (هؤلاء) وقول الشاعر [من الكامل] :

عوذ وبهثة حاشدون عليهم... حلق الحديد مضاعفاً يتلهب =

صاحبها، وهنا: (غلامٌ) عامل في: (هندٍ)، ولا يصحُّ أن يعملَ في: (جالسةً)؛ لأنه عاملٌ ضعيفٌ، و(جاء) لا يصحُّ أن يكونَ عاملاً في: (جالسةً) -أيضاً-؛ لأنه يصيرُ المعنى: أنه غلامُها حالَ كونها جالسةً، فإذا فارقتَ الجلوسَ انتفى كونهُ غلامَها، وذلك لا يصحُّ (٢) [فتدبر] (٣).

قوله: "والغالبُ أن الحالَ لا تكونُ إلا مشتقةً منتقلةً" (٤).

بيانهُ: [راكبًا] (٥) في مثل: (جاء زيدٌ راكبًا)، [فإنَّ الحالَ] (٦) مشتقةٌ؛ إذ هو اسمُ فاعلٍ، ومنتقلةٌ؛ لأنَّ الركوبَ غيرُ ملازمٍ لزيدٍ، [فإنَّ] (٧) جاءتُ، أي: الحالُ غيرُ مشتقةٍ أوَّلتُ بالمشتقِّ، فنحوُ: (أذهبَ وحَدَكُ)، تُؤوَلُ: (أذهبَ منفردًا) (٨)، ونحوُ: (كرَّ زيدٌ أسدًا) يُؤوَلُ: (كرَّ زيدٌ مشبهًا

= ف: (مضاعفًا) حال من: (الحديد). ينظر في: الشيرازيات ٣٣٦/٢، والبديع في علم العربية ١٨٥/١، والتذييل ٨٢/٩، والمقاصد الشافية ٤٦٣/٣، وهمع الهوامع ٣٠٥/٢.

= (١) ساقط من (ب).

(٢) ينظر في شرح الألفية لابن الناظم ٢٣٧.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٦٥.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) في (ب): (فإذا).

(٨) شرح الكافية الشافية ٧٣٤/٢، وتوضيح المقاصد ٦٩٥/٢، أوضح المسالك ٩٥/٣،

شرح شذور الذهب ٢٣٦، المقاصد الشافية ٤٣٦/٣، والأشمونى ٨/٢.

بالأسد^(١) إلى غير ذلك ، وقد تأتي الحال ملازمةً غير منفكّةٍ عن صاحبها ،
 أَنْحُوْ (دَعَوْتَ اللهُ سَمِيْعًا) ، ف(سَمِيْعًا) حالٌّ من الجلالة الشريفة ، والسمعُ لا
 يَنْفَكُ عَنْهُ -تعالى- (٢) [(٣) ، ومنه قَوْلُهُمْ : (خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدِيْهَا أَطْوَلَ
 مِنْ رِجْلَيْهَا"^(٤)]. إعرابُهُ^(٥) : (خَلَقَ) : فعلٌ ماضٍ ، (اللهُ) : فاعل ،
 (الزَّرَافَةُ) : مفعول به ، (يَدِيْهَا) : بدل بعض من الزرافة^(٦) ، والبدل من
 المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه مثنى ، (أَطْوَلَ) : حال من
 يديها ، وهي لازمة^(٧) ؛ لأن الطول لا يَنْفَكُ عَنْهَا ، (من رجليها) : جار
 ومجرور ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه مثنى .

(١) ينظر في : شرح الكافية الشافية ٧٣٠/٢ ، شرح ابن الناظم ٢٢٩ ، وتوضيح
 المقاصد ٦٩٤/٢ ، أوضح المسالك ٢٥٢/٢ ، إرشاد السالك ٤٠٤/١ ، المقاصد
 الشافية ٤٢٩/٣ ، التصريح ٥٧٤/١ .

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ٢٤٤/٢ ، شرح الأشموني ٦/٢ ، شرح الأزهري ٤٠ .
 (٣) ساقط من (ب) .

(٤) ينظر قول العرب في : الأصول ٥١/٢ ، شرح كتاب سيوييه للسيرافي ١٨/٢ ، المسائل
 الحلييات ٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥٩/٢ .
 (٥) زيادة من (ب) .

(٦) ينظر هذا الإعراب في : الأصول ٥١/٢ ، شرح كتاب سيوييه للسيرافي ١٨/٢ ،
 المسائل الحلييات ٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥٩/٢ .

(٧) ينظر في شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٣/٢ ، أوضح المسالك ٢٥٢/٢ ، شرح شذور
 الذهب ٣٢٢ ، إرشاد السالك ٤٠٣/١ ، المقاصد الشافية ٤٢٥/٣ .

[باب التمييز]

قَوْلُهُ: "ف(عرقاً) تمييزٌ لإبهام نسبة التصبب إلى (زيدٍ)، و(شحمًا) لتمييزٍ لإبهام نسبة التفقؤ إلى (بكرٍ)، و(نفسًا) [١] تمييزٌ لإبهام نسبة الطيب إلى (محمدٍ)، وأصلُ الكلام: (تصببَ عرقُ زيدٍ)، و(تفقأ شحمُ بكرٍ)، و(طابت نفسُ محمدٍ)" [٢].

النسبة: هي الإسنادُ الواقعُ بينَ المسندِ، والمسندِ إليه، فقولنا: (تصبَّبَ زيدٌ) فيه إبهامٌ [في إسنادِ التصببِ إلى (زيدٍ)، المتصبَّبُ منه] [٣] عرقٌ أو دمٌ أو دمعٌ؟ إلى غير ذلك، فُسرَّ بـ(عرقاً)، و(تفقأ [٢٩/ب] - أي: امتلأ - بكرٌ) فيه إبهامٌ [أن المتفقأ شحمٌ] [٤]، [أو] [٥] دهنٌ، [أو] [٦] لحمٌ؟، فُسرَّ بـ(شحمًا)، و(طابَ محمدٌ) فيه إبهامٌ [أنه طابت] [٧] منه النفسُ، أو الأبوةُ أو العلمُ أو الدارُ؟ [إلى غير ذلك] [٨]، فُسرَّ بـ(نفسًا). [٩].

(١) زيادة من (ب) يستقيم بها النص.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٦٧.

(٣) في (ب): أي ما الذي تصبب أعرق.

(٤) في (ب): أي ما الذي تفقأ أشحم.

(٥) في (ب): أم.

(٦) في (ب): أم.

(٧) في (ب): أي ما الذي طاب.

(٨) ساقط من (ب).

(٩) ينظر في: الأصول لابن السراج ١/٢٢٢، شرح كتاب سيويوه للسيرافي ٢/٧٧،

والإيضاح العضدي ٢٠٣، شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٣٤، البدیع في علم

العربية ١/٢٠٣، شرح المفصل لابن يعیش ٢/٤٤.

قَوْلُهُ: " والنَّاصِبُ لِلتَّمْيِيزِ بَعْدَ الْأَعْدَادِ، وَالْمَقَادِيرِ مَا دَلَّ عَلَى عَدْدٍ أَوْ مَقْدَارٍ"^(١).

بيانه أن الناصبَ للتمييزِ في نحو: (عشرينَ رجلًا) و: (رطلِ زيتًا) هو: (عشرينَ، ورطلِ) (٢)؛ [وذلك لأنهم نزلوا: (عشرينَ) منزلةً: (ضارينَ)، (٣) و: (رطلِ) المنونِ منزلةً (ضاربِ) المنونِ، فكما يُقالُ (رأيتُ ضارينَ [رجلًا] (٤))، و(جاء ضاربٌ زيدًا)، حُمِلَ نَحْوُ هَذَيْنِ المَثَالَيْنِ عليهما (٥)، والدليلُ على ذلك أنه لو أُسْقِطَ النونُ من (ضارينَ)، والتنوينُ من: (ضاربٌ) لا يصحُّ نصبُ ما بعدهما (٦)، بَلْ يَجِبُ جَرُّهُ بالإضافةِ، فتقول: (رأيتُ ضاربي رجلٍ)، و(جاءنا ضاربٌ زيدٍ)، وكذلك لو أُسْقِطَ

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٦٨.

(٢) ينظر في الارتشاف ٤/١٦٣٠، التذييل ٩/٢٢٢، أوضح المسالك ٢/٢٩٧ - ٢٩٨،

والتصريح ١/٦١٧.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) قال الشيخ خالد في التصريح (١/٦١٧): "وحكم التمييز النصب؛ لأنه من الفضلات." والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم، واختلف في صحة إعماله مع أنه جامد، فقليل: شبهه باسم الفاعل؛ لأنه طالب له في المعنى "ك: عشرين درهماً"، فإنه شبيه بـ "ضارين زيداً"، و"رطل زيتاً"، فإنه شبيه بـ "ضاربٌ عمراً" في الاسمية والطلب المعنوي، ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون.

(٦) وذلك لسقوط نوني المثني وجمع المذكر السالم، والتنوين عند الإضافة، فإذا حذفهما ثم نصب، كأنه تهيأ للإضافة ولم يضاف.

التنوينُ من: (رطلٍ) -مثلاً- وَجَبَ جَرُّ مَا بَعْدَهُ بِالْإِضَافَةِ، فتقولُ: (عندي رطلُ زيتٍ)، واختلِفَ في نحوِ: (عشرين) هل تسقطُ نونُهُ ويضافُ، فقليلٌ: نعم [قياساً على ضارين] (١)، فيقالُ: (رأيتُ عَشْرِي (٢) رجلٍ)، وقيلَ: لا؛ لأنَّ بينهما فرقاً (٣)، وهو أن [ضاربي] (٤) غيرُ [المضافِ إليه] (٥) بخلاف (عشرين)، فإنه عينٌ [تمييزه] (٦)، ولهذا البحث زيادة تحقيق (٧)، والله هو الملمهم (٨).

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ) عشرين بإثبات النون، وهو خطأ في التمثيل، والصواب: "عشري" بحذف النون. وهو المثبت من (ب).

(٣) في (ب): بينه وبين ضارين فرقاً.

(٤) في (ب): ضارين.

(٥) في (ب): المعمول.

(٦) في (ب): معموله.

(٧) قال المبرد في المقتضب (٣/ ٣٣): "إن قلت: هل يجوز (عندي عشرو رجلٍ)؟ فإن ذلك غير جائز؛ لأن الإضافة تكون على جهة الملك إذا قلت: (عشرو زيدٍ)، فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف لالتبس على السامع قصدك إلى تعريف النوع بتعرفك إياه صاحب العشرين، ولم يكن إلى النصب سبيل؛ لأنه في باب الإضافة كقولك: ثوب زيد، ودرهم عبد الله، والتبيين في بابه من النصب وإثبات النون؛ فامتنع من إدخاله في غير بابه مخافة اللبس". وينظر في: أمالي ابن الشجري ١/ ٥٢٧، والتذيل ٩/ ٢٣٣.

(٨) ساقط من (ب).

قَوْلُهُ: " وشرطُ نصبِ التمييزِ الواقعِ بعدَ اسمِ التفضيلِ ، أن يكونَ فاعلاً في المعنى ، كما في هذين المثالين ، ألا ترى أنك لو جعلتَ مكانَ اسمِ التفضيلِ فِعْلاً ، وجعلتَ التمييزَ فاعلاً ، وقلتَ : (زيدٌ كَرُمُ أبوهُ ، وجَمَلُ وجهُهُ) لَصَحَّ^(١) .

أي : فإن لم يصحَّ أن يكونَ فاعلاً له [في المعنى] (٢) وَجَبَ إضافةُ اسمِ التفضيلِ إليه ، نَحْوُ : (زيدٌ أَفْضَلُ رجلٍ) ، و(هندٌ أَجْمَلُ امرأةٍ) (٣) ، وإلى هذا أشار ابنُ مالكٍ - رحمه الله - في أَلْفِيَّتِهِ حيث قال (٤) :

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصَبِنِ بِأَفْعَلًا...مُفَضَّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا

فإنه يقال : (عَلَا مَنْزِلًا) (٥) ، [فاستفد] (٦) .

قَوْلُهُ : " خلافاً للكوفيين (٧) ، ولا حجةَ لهم في قول الشاعر (٨) :

(١) شرح المقدمة الآجرومية ، ص ١٦٨ .

(٢) زيادة من (ب) .

(٣) ينظر في شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٣ ، والارتشاف ٢٣٢٢/٥ ، وشرح ابن عقيل ٢٨٩/٢ ، والمقاصد الشافية ٥٤٣/٣ ، شرح المكودي ١٤٥ .

(٤) ألفية ابن مالك طبعة دار التعاون ص ٣٤ .

(٥) قال المكودي : " يعني أن الاسم النكرة إذا وقع بعد أفعال التفضيل ، وكان فاعلاً في المعنى وجب نصبه على التمييز ، وعلامة كونه فاعلاً في المعنى أنك إذا صغت من أفعال التفضيل فعلاً ، جعلت ذلك التمييز فاعلاً به ، نحو (أنتَ أَعْلَى مَنْزِلًا) ، أي : عَلَا مَنْزِلًا " شرح المكودي ١٤٥ .

(٦) ساقط من (ب) .

(٧) قبله : ولا يكون التمييز إلا نكرة....

(٨) البيت من الطويل ، وهو لراشد أو رشيد بن شهاب اليشكري في تخليص الشواهد ١٧٤ ، والمقاصد النحوية ١١٨٠/٣ ، والتصريح ٦١٦/١ ، ١٨٤ ، وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٩/٢ ، والبديع في علم العربية ٢٠٧/١ ، وتوجيه الملح ٤٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١ ، ٣٨٦/٢٦٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣٢٤/١ ، التذيل ٢٠٧/٩ ، وتوضيح المقاصد ٤٦٦/١ .

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا... صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
لِإِمْكَانِ حَمَلِ (أَلٍ) عَلَى الزِّيَادَةِ^(١).

استدل الكوفيون - على أن التمييز يأتي معرفة - بقول الشاعر في البيت المذكور، فإن (النفس) فيه تمييز [عن نسبة الطيب إلى المخاطب، وفيه (أَلٍ) المَعْرِفَةُ^(٢)]، وأجاب الشارح بأنه لا يصلح دليلاً؛ [لِإِمْكَانِ حَمَلِ (أَلٍ) على أنها زائدة؛ لاستقامة الوزن]^(٣) [أ/٣٠] وأصله: (وَطَبْتَ نَفْسًا). [وقد ذكروا في بحث الحال -أيضاً- أنه يأتي معرفاً ب(أَلٍ) وتُحْمَلُ على أنها زائدة؛ لاستقامة الوزن^(٤)]، كما في القراءة الشاذة: (لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلَّ)^(٥) فالمعنى: (لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ حَالَ كَوْنِهِ أَدْلًا)^(٦).

[باب الاستثناء]

قوله: "أي: أدواته...وسماها حروفاً تغليبا"^(٧).

-
- والشاهد فيه: زيادة (أَلٍ) في التمييز على مذهب البصريين، والكوفيون يجيزون تعريف التمييز، فلا تكون (أَلٍ) عندهم زائدة.
- (١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٦٩.
- (٢) ساقط من (ب).
- (٣) في (ب): (لأن أَلٍ فيه زائدة).
- (٤) ينظر في الفصل ٩١، وشرح الفصل ١٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٧/٢، ومغني اللبيب ٩٠٨، التصريح ٣٢٧/٢.
- (٥) قرأها الحسن وابن أبي عجلة: (لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلَّ) بالنون المضمومة والراء المكسورة، ونصب (الأعز) على المفعولية، و(الأذل) على الحالية. ينظر في: معاني القرآن للقراء ١٦٠/٣، الكشاف ٥٤٣/٤، البحر المحيط ١٨٣/١٠، إتحاف فضلاء البشر ٥٤٣، البدور الزاهرة في القراءات العشر ٥٧٠.
- (٦) ساقط من (ب).
- (٧) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٠.

أي: كان ينبغي للماتن أن يعبرَ بقوله: أدوات الاستثناء ثمانية؛ لأن الأدوات [جمع أداة، والأداة^(١)] ما يؤدي ذلك العمل [سواء كان^(٢)] حرفاً، أو اسماً، أو فعلاً، وفي نفس الأمر^(٣) ليس في الثمانية حرفٌ محضٌ غيرُ "إلا"؛ فلذلك قال الشارحُ: "وسمّاها حروفاً تغليياً"، يعني: غلبَ "إلا"؛ لأنها تفيّد الاستثناء الاصطلاحي، بخلاف غيرها، فليتأمل^(٤).

قوله: " والمراد بـ(الموجب) بفتح الجيم: ما لا يسبقه نفي ولا شبهه"^(٥).

المراد بشبهه النفي—هنا— النهي، والاستفهام، فالنفي مثل له الماتن بعدد، ومثال الواقع بعد النهي: (لا يقيم أحدٌ إلا زيداً، وإلا زيداً)، ف(زيدٌ) المرفوعُ على البديلية، والمنصوبُ على الاستثناء، و^(٦) الاستفهام [نحو^(٧)]: (هل قام أحدٌ إلا زيداً، وإلا زيداً)، ف(زيدٌ) في المثالين يُرفعُ على البديلية من (أحدٌ)، وهو الأرجح، ويُنصبُ على الاستثناء^(٨).

(١) زيادة من (ب) يستقيم بها النص.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب): لأنها أمّ الباب.

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧١.

(٦) زيادة من (ب).

(٧) زيادة من (ب).

(٨) قال ابن يعيش: "المستثنى من كلّ كلام غير موجب تامّ. وغير موجب ما كان فيه حرفٌ نافي، أو استفهام، أو نهى، نحو قولك: "ما جاءني من أحدٍ إلا زيداً"، و"لا

كما هو ظاهر^(١).

قوله: " ويظهر أثر الاحتمالين في الناصب له ما هو، وفي تقدير الضمير وعدمه، فعلى تقدير أن يكون بدلاً، فالناصب له (رأيت) مقدراً، بناءً على أن البدل على نية تكرار العامل، وهو الصحيح، ويجب تقدير الضمير معه على ما مر، وعلى تقدير أن يكون منصوباً على الاستثناء يكون الناصب (إلا) على الصحيح عند ابن مالك، ولا يحتاج إلى تقدير ضمير"^(٢).

ملخص ذلك أنك إذا قلت: (ما رأيت القوم إلا زيداً)، ف(زيداً) منصوبٌ على كلاً الحالين: [البديّة والاستثناء]^(٣)، لكن على البديّة يُقدَّر

يقم أحدُ إلّا زيدٌ، فهذا يجوز في المستثنى فيه النصبُ والبدلُ. أمّا النصبُ فعلى أصل الاستثناء على ما تقدّم، وأمّا البدلُ - وهو الوجه - فعلى أن تجعل "زيداً" بدلاً من "أحد"، فيصير التقدير: "ما جاءني إلّا زيدٌ"، لأنّ البدل يحل محلّ المُبدل منه، ألا ترى أن قولك: "مررتُ بأخيك زيدٌ" إنّما هو بمنزلة "مررتُ بزيدٍ" لأنّك لما نَحَيْتَ (الأخ)، قام (زيدٌ) مقامه، فعلى هذا تقول: "ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ"، و"ما رأيتُ أحدًا إلّا زيدًا". و"ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٍ".

وإنّما كان البدل هو الوجه، لأن البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى، وفي البدل فضلٌ مشاكلةٌ ما بعد "إلّا" لما قبلها، فكان أولى شرح الفصل ٥٨/٢ - ٥٩، وينظر التصريح ٥٤٢/١.

(١) في (ب): وتفصيلها على وزن ما تقدم.

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٢.

(٣) ساقط من (ب).

[اللفظ] (١) (منهم) ؛ لأنه بدلٌ بعضٍ ، وهو يشترطُ فيه ضميرٌ يعودُ على البدليَّةِ منه ، لثُمَّ والحالةُ هذه ، أي : إن قَدَرَ نَصْبُهُ على البدليَّةِ كان الناصِبُ له (٢) : (رأيتُ) مقدَّرَةٌ ؛ لأنَّ العاملَ في المبدلِ منه هو العاملُ في البدلِ ، فيكونُ التقديرُ : (ما رأيتُ القومَ [بل] (٣) رأيتُ زيدا مِنْهُمْ) ، وإن قَدَرَ نَصْبُهُ على الاستثناءِ ، يكونُ الناصِبُ له نفسَ (إلا) ، كما صحَّحَهُ ابنُ مالكٍ (٤)] - رحمه الله - ، وله دلائلٌ تُطلَبُ في شروح الألفية (٥) [(٦) .

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (ب) : ويكون حينئذ ناصبه.

(٣) في (ب) : (لكن).

(٤) ينظر في شرح التسهيل ٢/٢٧١ ، والمسألة فيها خلاف ينظر في : الجنى الداني ٥١٦ -

٥١٧ ، التصريح ١/٥٤١ - ٥٤٢ ، الأشموني ١/٥٠٣ .

(٥) قال الأشموني معللا نصب المستثنى ب(إلا) : "لأنه حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل ، فيجب في "إلا" أن تكون عاملة ، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ؛ فتلغى : وجوبا إن كان التفريغ محققا ، نحو : "ما قام إلا زيد" ، وجوازا إن كان مقدرًا ، نحو : "ما قام أحد إلا زيد" ؛ فإنه في تقدير "ما قام إلا زيد" ؛ لأن "أحد" مبدل منه ، والمبدل منه في حكم الطرح ، وإنما لم تعمل الجر ؛ لأن عمل الجر مجروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها ؛ و"إلا" ليست كذلك ؛ فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئا ، بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها .

الأشموني ١/٥٠٣ .

(٦) في (ب) : بدليله.

قَوْلُهُ: " وَحَدَفَ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ (غَيْرُ) وَبَنَاهَا عَلَى الضَّمِّ، تَشْبِيهًا بِ(قَبْلُ وَبَعْدُ)"^(١).

يعني أن: (غَيْرُ) في قولِ الماتن: "لا غَيْرُ" يُقْرَأُ بِضَمِّ الرَّاءِ، وَيَكُونُ مُحَلُّهُ النَّصَبَ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ (لا) لِنَفْيِ الْجِنْسِ، وَخَبَرُهَا مُحذوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (لا غَيْرُ ذَلِكَ جَائِزٌ)، وَبُنِيَتْ (غَيْرُ) -هُنَا- عَلَى الضَّمِّ^(٢)؛ حَمَلًا لَهَا عَلَى (قَبْلُ وَبَعْدُ)؛ [فَإِنَّ مِنْ حَالَاتِهِمَا الْأَرْبَعِ]^(٣) بِنَاؤُهُمَا عَلَى الضَّمِّ، [وَذَلِكَ]^(٤) إِذَا حُذِفَ [٣٠/ب] المضافُ، وَتُوِيَ مَعْنَاهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ -تَعَالَى- : (لِلَّهِ الْأَمْرُ

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٣.

(٢) يقال: (قبضتُ عشرةً، ليسَ غيرها) برفع (غَيْرُ) على حذف الخبر، أي: (مقبوضا).

- وينصب (غَيْرُ) على إضمار الاسم، أي: (ليس المقبوضُ غيرها).

- (وليس غيرُ) بالفتح من غير تنوين، على إضمار الاسم -أيضا- وحذف المضاف إليه لفظًا، ونية ثبوته كقراءة بعضهم: (لله الأمرُ من قبلِ ومن بعدِ) بالكسر من غير تنوين، أي: (من قبل الغلبِ ومن بعده).

- (وليس غيرُ) بالضم من غير تنوين، قال المبرد والمتأخرون: إنها ضمة بناء، لا إعراب، وإن (غَيْرُ) شُبِّهَتْ بِالغَايَاتِ ك(قَبْلُ، وَبَعْدُ)، فَعَلَى هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا وَأَنْ يَكُونَ خَبْرًا، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: ضَمَّةُ إِعْرَابٍ لَا بِنَاءَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ زَمَانٍ كَقَبْلُ وَبَعْدُ، وَلَا مَكَانٍ كَفَوْقُ وَتَحْتُ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ كُلِّ وَبَعْضٍ، وَعَلَى هَذَا فَهُوَ الْاسْمُ، وَحَدَفَ الْخَبْرُ،

وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين.

- (وليس غيرًا) بالفتح والتنوين، و (ليس غيرُ) بالضم والتنوين: وعليهما فالحركة إعرابية، لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور. ينظر مغني اللبيب ١/٣٦٤ - ٣٦٥.

(٣) في (أ) لأن لهما حالات أربعة، أحدها: [والمثبت من (ب) هو الأوفق للمعنى.

(٤) ساقط من (ب).

مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ^(١) بِالضَّمِّ فِيهِمَا بِإِجْمَاعِ السَّبْعَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: مِنْ قَبْلِ الْغَلْبِ وَمِنْ بَعْدِهِ. وَبَاقِي حَالَاتِهِمَا مَذْكُورَةٌ فِي الْكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ^(٢)، فَلْتَرَأِجِعْ^(٣).

قَوْلُهُ: " وَيُعْطَى غَيْرُ وَسْوَى، وَسُوَى، وَسَوَاءٌ مَا يُعْطَاهُ الْاسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ (إِلَّا) مِنْ وَجُوبِ النَّصْبِ بَعْدَ الْكَلَامِ التَّامِّ الْمَوْجِبِ، لَكِنْ عَلَى الْحَالِ، وَمِنْ جَوَازِ الْإِتْبَاعِ بَعْدَ التَّامِّ الْمُنْفِيِّ، وَمِنْ الْإِجْرَاءِ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ فِي النَّاقِصِ الْمُنْفِيِّ^(٤)".

(١) سورة الروم من الآية (٤).

(٢) قَبْلُ وَبَعْدُ لِهَمَا أَرْبَعِ حَالَاتٍ: إِحْدَاهَا: أَنْ يَكُونَا مِضَافَيْنِ، فَيَعْرَبَانِ نَصْبًا عَلَى الظرفية، أَوْ خَفْضًا بـ(من) تَقُولُ: جِئْتُكَ قَبْلَ زَيْدٍ وَبَعْدَهُ، فَتَنْصِبُهَا عَلَى الظرفية، وَ: مِنْ قَبْلِهِ وَمِنْ بَعْدِهِ، فَتَخْفِضُهَا بـ(من). الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَحْدَفَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ، وَيَنْوِي ثُبُوتَ لَفْظِهِ فَيَعْرَبَانِ الْإِعْرَابَ الْمَذْكُورَ، وَلَا يَنْوِنَانِ لِنِيَةِ الْإِضَافَةِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ (مِنْ الطَّوِيلِ):

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٌ... فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

بِخَفْضِ (قَبْلِ) بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، أَيْ، وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ، فَحَدَفَ ذَلِكَ مِنَ اللَّفْظِ وَقَدَّرَهُ ثَابِتًا. الْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنْ يَقْطَعَ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَلَا يَنْوِي الْمِضَافُ إِلَيْهِ، فَيَعْرَبَانِ أَيْضًا الْإِعْرَابَ الْمَذْكُورَ، وَلَكِنَهُمَا يَنْوِنَانِ؛ لِأَنَّهُمَا حِينْئِذٍ اسْمَانِ تَامَانِ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ النَّكَرَاتِ، فَتَقُولُ: جِئْتُكَ قَبْلًا وَبَعْدًا، وَ: مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ. الْحَالَةُ الرَّابِعَةُ: أَنْ يَحْدَفَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ، وَيَنْوِي مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، فَيَنْبِئَانِ حِينْئِذٍ عَلَى الضَّمِّ، كَقِرَاءَةِ السَّبْعَةِ: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ). يَنْظُرُ فِي شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى ١٩ - ٢٣ بِتَصَرُّفٍ.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٣.

بيان ذلك أنك تقول: (جاء القوم غير زيدٍ)، اَنْصَبُ (غير) ليسَ إلا[^(١)]؛ لأنك لو قلت: (جاء القومُ إلا زيداً)، تنصبُ (زيداً) وجوباً، فتتقلُّ نَصَبَهَا^(٢) إلى (غير)، ويكونُ نصبُها حِينَئِذٍ على الحالِ، والتقديرُ: جاءَ القومُ حالَ كونهم مغايرينَ زيداً، وكذلك سِوَى زيدٍ، وسِوَى زيدٍ أو سِوَاءَ زيدٍ، الثلاثةُ منصوبةٌ على الحالِ^(٣)، لكنَّ النصبَ في (سِوَاءَ) ظاهرٌ، وفي (سِوَى)،

(١) في (ب): (نصب (غير) فقط).

(٢) في (أ) نصب، والسياق يقتضي ما أثبتته من (ب) وهو الصحيح.

(٣) وإذا انتصبت (غير) على الاستثناء ففي الناصب لها أقوال: أحدها: وهو ما اختاره العاري كما يظهر من كلامه، أنها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء كما أن ما عدا زيدا مُقدَّرٌ بمصدر في موضع الحال وفيها معنى الاستثناء، وهو ظاهر مذهب سيويه، والمبرد، وإليه ذهب الفارسي وجماعة، وقد ذكر ابن مالك قول سيويه في باب (غير) ثم اختاره ورجحه فقال: "ولو جاز أن تقول أتاني القوم زيداً تريد الاستثناء، ولا تذكر إلا لما كان إلا نصباً". والجواب عن نصب غير بلا واسطة أنه منصوب على الحال، وفيه معنى الاستثناء، كما أن ما وصلتها في نحو: قاموا ما عدا زيدا مصدر بمعنى الحال وفيه معنى الاستثناء هذا هو اختيار السيرافي في ما عدا وما خلا، وهو الصحيح، ولا يمنع من ذلك كونه معرفة، فإن وقوع المعرفة حالا؛ لتأولها بنكرة سائغ شائع" شرح التسهيل ٢/٢٧٨. وينظر هذا الرأي في: الكتاب ٢/٣٤٣، المقتضب (٤/٤٢٣)، وشرح السيرافي ٣/٦٠، والحجة للقراء السبعة ١/١٦٠، التذييل ٨/١٨٥، تمهيد القواعد ٥/٢٢١٨، شرح ابن الناظم ٣٠٤، الارتشاف ٣/١٥٤١، توضيح المقاصد ٢/٦٧٧، والتصريح ١/٥٥٧. الثاني: أن انتصابها بما قبلها على الاستثناء كما انتصب الاسم الواقع بعد (إلا) وهذا هو المشهور، ذكره أبو حيان في الارتشاف ٣/١٥٤١، وينظر في توضيح

وسوى) مقدرٌ على الألفِ، وتَقُولُ: (ما جاءَ القومُ غيرَ زيدٍ، وغيرَ زيدٍ)، يرفع [غيراً] (١) على البدلية من (القوم)، وهو الراجح، وينصبها على الحال (٢)؛ لأنك لو قلتَ: (ما جاءَ القومُ إلا زيداً)، جازَ رفعُ (زيداً) على البدلية، وهو الراجح، ونصبُه على الاستثناءِ [إذا قلتَ: (ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ)، برفع (غير) كانتُ صفةً (أحدٌ) (٣)، وينصبها كانتُ حالاً -أيضاً- فإن قيلَ: كيف جعلتُ حالاً مع أن (أحدًا) نكرةٌ محضةٌ، والنكرةُ المحضةُ لا يأتي منها الحالُ مؤخرًا؟ أجيبَ بأن (أحدًا) لما كانَ في حيزِ النفي عمَّ فقربُ من

المقاصد ٢/٦٧٧، التذييل ٨/٣٤٢، وأوضح المسالك ٢/٢٣٨، همع الهوامع ٢/٢٧٤. وقد رجحه الشاطبي، والسيوطي حيث قال: "الذي اختاره أنّها انتصبت لقيامها مقام مضافها وأن أصله النصب بـ (أستثني) مضمرا، وهو الذي أميل إليه في أصل الاستثناء أن نصبه بـ (أستثني) لآزم الإضمار." همع الهوامع (٢/٢٧٤)، وينظر في: المقاصد الشافية ٣/٣٩٢.

الثالث: أن انتصابها على التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش، ينظر في مغني اللبيب ٢١١، المقاصد الشافية ٣/٣٤٩، التصريح ١/١٣، الأشموني ١/٥١٦.

(١) في (ب): (زيد) وهو خطأ، لأن (زيد) تكون مجرورة دوماً بالإضافة بعد غير.
(٢) سبق أن نصبها على الحال هو اختيار العاري وهو ظاهر مذهب سيويه، والمبرد، وإليه ذهب الفارسي وجماعة، وقد ذكر ابن مالك قول سيويه في باب (غير) ثم اختاره ورجحه.
(٣) ينظر في الإيضاح العضدي ٢٠٩، والبديع في علم العربية ١/٢١٨، ومغني اللبيب ٢١٠.

المعرفة، فصَحَّ إتيانُ الحالِ منه (١) [(٢) وتعربُ (غيرُ) وأخواتُها في المفعولِ على حسبِ العواملِ، فتقولُ: (ما جاءني غيرُ زيدٍ)، يرفعُ (غيرُ) فاعلُ (جاءَ)، و: (ما رأيتُ غيرَ زيدٍ)، بنصبِها مفعولُ (رأيتُ)، و: (ما مررتُ بغيرِ زيدٍ) بجرِّها بـ(الباءِ)، وهو ظاهرٌ.

قوله: " على تقديرِ الحرفيةِ والفعليَّةِ" (٣).

يعني إذا قيلَ: (جاءَ القومُ خلاَ زيدٍ)، و(عدا عمرو)، و(حاشا بكرٍ) بالجرِّ كانتُ (خلا و عدا وحاشا) حروفَ جرٍّ فيها معنى الاستثناءِ، وإذا قرئتُ الثلاثةُ: (زيداً وعمراً، وبكرًا) كانتُ الثلاثةُ أفعالاً ماضويَّةً، فإعرابُهُ حينئذٍ لأن (زيداً) في: (خلا زيداً) مفعولٌ به، وفاعلُ (خلا) مستترٌ وجوباً، يعودُ على متقدِّمٍ، والتقديرُ: (جاءَ القومُ خلا المجيءِ أو بعضُهُم زيداً)، فعلى الجرِّ المجموعُ جملةٌ واحدةٌ، وعلى النصبِ جملتانِ، الأولى وهي جملةٌ: (جاءَ القومُ) مستأنفةٌ استثنافاً نحوياً، والثانيةُ [١٣/أ] وهي (خلا زيداً) مستأنفةٌ استثنافاً بيانياً، ولا محلَّ لهما من الإعرابِ، والاستئنافُ البيانيُّ: هو ما كان ناشئاً عن سؤالٍ مقدَّرٍ، فكأنَّ المتكلمَ لما قالَ: (جاءَ القومُ)، قيلَ له: (هَلْ دَخَلَ زيدٌ معهم في المجيءِ؟)، فقالَ: (خلا زيداً)، ويجوزُ أن يكونَ محلُّها،

(١) قال ابن هشام في شرح شذور الذهب ٣٢٦: "في الحديث: "صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم- جالسا، وصلى وراءه رجالٌ قياماً" فـ(جالساً) حالٌ من المعرفة، و(قياماً) حالٌ من النكرة المحضة، وإنما الغالب إذا كان صاحب الحال نكرة أن تكون عامَّةً أو خاصةً أو مؤخِّرة عن الحال".

(٢) ساقط من (ب).

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٤.

أي: محلُّ جملة: (خلا^(١) - زيداً) - أيضاً - على الحال، والتقدير: (جاء القومُ حالَ كونهم خالينَ عنَ زيدٍ^(٢))، فاستفدنا^(٣).

[باب (لا) النافية للجنس]

قوله: " النافية للجنس " ^(٤).

قيّد بالجنس احترازاً من "لا" التي لنفي الوحدّة، فإنها تعملُ عملَ (ليس) من رفع الاسم ونصب الخبر، والفرقُ بينهما أنك إذا قلتَ: (لا رجلَ في الدار) - مثلاً - بفتح: (رجل)، لا يصحُّ أن تقولَ: (بل رجلان)، أو (رجالٌ)؛ لأنك نفيتَ الجنسَ من أصله، وإذا قلتَ: (لا رجلٌ في الدار) يرفع: (رجلٌ) يصحُّ أن تقولَ: (بل رجلان)، أو (رجالٌ)؛ لأنك نفيتَ الواحدَ من هذا الجنس^(٥)، فتدبر^(٦).

قوله: " وجوباً [لفظاً] ^(٧) أو محلاً ^(٨) ".

(١) زدت كلمة (خلا)؛ لأن المعنى يطلبها، وليست في (أ).

(٢) ينظر في شرح المفصل ٤/٥١٣، المقاصد الشافية ٣/٤٠٩.

(٣) في (ب): (أن في (خلا) ضميراً يعود على ما تقدم، والتقدير: جاء القومُ خلا المجيء أو بعضهم زيداً، وكذلك في عدا عمراً، وحاشا بكراً، وهذا الفاعل، ويجب الإضمار فلذلك يقال ما بعدها منصوب على الاستثناء).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٥.

(٥) ينظر في: التذييل ٥/٢٢٢، ٣١٠، ٢٥٠، أوضح المسالك ٢/٤، شرح قطر الندى ١٦٦، مغني اللبيب ٣١٦، شرح ابن عقيل ٥/٢، وتعليق الفرائد ٤/٩٥،

التصريح ١/٣٣٨.

(٦) في (ب): فقط.

(٧) زيادة من (ب).

(٨) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٥.

[فالنصبُ في اللفظ] (١) في المضاف، والمشبه به، نحو: (لا طالبَ علمٍ ممقوتٌ)، و: (لا خيراً من زيدٍ عندنا) (٢)، والنصبُ في المحلِّ في المفرد، نحو: (لا رجلَ في الدارِ)، ف: (رجلٌ مبنيٌّ على الفتح، محلُّه النصبُ) (٣). لو منَّ فهمَ أن المراد من قَوْلِهِ: أو محلاً، مثلاً: (لَا مَنْ جَاءَكَ جاهِلٌ) زاعماً أن (مَنْ) للعموم محلُّها النصبُ، بل فقد وَهَمَ وأبْعَدَ؛ لأن الظاهرَ أن (مَنْ) هنا اسمٌ موصولٌ، محلُّه الرفعُ على أنه اسمٌ (لا) بمعنى (ليس)، فيقالُ (جاهلاً) بالنصبِ، وإنما فهم ذلك؛ لأنه يقولُ: لو كانتُ بمعنى (ليس) لم ترفعَ المعرفةَ، ويمكنُ أن يُقالَ لَهُ: جَوَزَ بعضهم في (لا) بمعنى (ليس) أن ترفعَ المعرفةَ (٤)، مُستدلًّا بقَوْلِهِ (٥):

(١) في (ب): (فمثال النصب).

(٢) ينظر في الملحّة في شرح الملحّة ١/٤٨٩، شرح ابن الناظم ١٣٤، والجنى الداني ٢٩١، وتوضيح المقاصد ١/٥٤٥.

(٣) ينظر في الكتاب ٢/٢٧٤، والمقتضب ٤/٣٥٨، التعليقة ٢/٢٢ - ٢٣، شرح كتاب سيبويه للرماني ٣٣٩، اللمع لابن جني ٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٨، شرح الكافية الشافية ١/٥٢٢، شرح ابن الناظم ١٣٤.

(٤) منهم ابن جني، وابن الشجري، ينظر في ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٩، والجنى الداني ٢٩٣، مغني اللبيب ٣١٦، والأشموني ١/٢٦٥، واختاره ابن مالك فقال: "والقياس على هذا شائع عندي". شرح التسهيل ١/٣٧٧.

(٥) البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي ص ١٨٦، والرواية فيه: (ولا عن حبها) مكان: (ولا في حبها) وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٢٥، ٣٧٧،

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَأَنَا بَاغِيًّا... سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيًّا(١)
 [قَوْلُهُ] (٢): "وذهب طائفة من البصريين إلى أن (رجل)، ونحوه منصوبٌ
 لفظاً من غير تنوين، وهو ظاهرُ كلامِ المصنّف، ونُسِبَ إلى سيبويه (٣)" (٤).
 يعني أن ظاهرَ كلامِ المصنّف وفاقُ هذه الطائفة؛ لأنه قال: تَنْصِبُ
 [النكرات] (٥)، ولم يمثّلْ إلا بالمفرد (٦)، وعلى هذا القولِ يكونُ التنوينُ قد
 حُذِفَ من (رجل) تخفيفاً، وأصلُهُ: (لا رجلاً في الدار) (٧)، والجمهورُ على إما

وارتشاف الضرب ٣/١٢٠٩، التذييل ٤/٨٧، ٢٨٦، والجنى الداني ٢٩٣، ومغني
 اللبيب ٣١٦، تمهيد القواعد ٢/١٠٣٠، المقاصد الشافية ٢/٢٤٣.

(١) ساقط من (ب).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) قال سيبويه: "و(لا) تعمل فيما بعدها، فتنصبه بغير تنوين". الكتاب ٢/٢٧٤،
 وينظر في ذلك: معاني القرآن للأخفش ١/٢٤، المقتضب ٤/٣٥٧، ومعاني القرآن
 وإعرابه للزجاج ١/٦٩، الأصول لابن السراج ١/٣٧٩ - ٣٨٠، اللمع لابن
 جني ٤٤، وتوجيه اللمع ١٥٨، والمسألة فيها خلاف ينظر بأدلتها في البديع في علم
 العربية ١/٥٧٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٦٢، وما بعدها.

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٥.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) قال في الآجرومية: "إعلم أنّ" لا "تَنْصِبُ النَّكَرَاتِ بغير تنوين إذا باشَرَتِ النكرة،
 ولم تَتَكَرَّرْ" لا "نحو: "لا رجلاً في الدار". ص ٢١.

(٧) قال سيبويه: "اعلم أن التنوين يقع من المنفى في هذا الموضع إذا قلت: لا غلام لك
 كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثل زيد. والدليل على ذلك قول
 العرب: لا أبا لك، ولا غلامي لك، ولا مُسلمي لك." الكتاب ٢/٢٧٦،

تَقَدَّمَ من [لا] (١) أنه يُعَرَّبُ إذا كانَ مضافاً أو شِبْهَهُ، ويُبْنَى على الفتح إذا كانَ مفرداً (٢)، [ولذلك زيادة إيضاح مذكورة في المطولات] (٣).

قَوْلُهُ: "بأن فَصَلَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ، أو دَخَلَتْ (لا) على معرفة" (٤).

قد يقالُ عليه: متى دخلتْ (لا) على معرفةٍ، خرجتْ عن كونها لنفي الجنسِ، والكلامُ في (لا) التي لنفيه مَعَ أن [٣١/ب] (لا) الرافعة لَمْ يَجُوزْ كُلُّهُم دخولها على معرفةٍ، فليت شعري ما مرادهُ بذلك؟! فليتأمل [٥].
قَوْلُهُ: "عندَ غيرِ المبرِّدِ وابنِ كَيْسَانَ" (٦).

لو قال قائلٌ: إن الراجحُ ما ذهبنا إليه من عدم وجوب تكرارِ (لا) لم يَبْعُدْ، إذ لا يلزمُ من تقديم الخبرِ على الاسمِ تكرارُ العاملِ، إذ لا مانعُ أن

ووضح ابن السراج هذا فقال: "الموضع موضع نصب نصبتة" لا "وسقوط التنوين؛ لأنه جعل معها اسماً واحداً، والدليل على ذلك: أنه إن اتصل بها اسم مفرد سقط منه التنوين وصار اسماً واحداً" الأصول ٣٨١/١، ونقل الدماميني عن الزجاج قوله: مراده أنه معرب، لكنه مع كونه معرباً ركب مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل (عشر) من (خمسة عشر)، فحذف التنوين مع كونه معرباً؛ لتثاقفه بتركيبه مع عامله. تعليق الفرائد ٤/١٠١.

(١) زيادة من (ب).

(٢) ينظر في اللوحة في شرح الملحة ٤٨٩/١، أوضح المسالك ٧/٢ - ١٢، شرح قطر الندى ١٦٦ - ١٦٧، والتصريح ٣٤١/١ - ٣٤٤.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٦.

(٥) في (ب): يتفق على دخولها على معرفة.

(٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٦.

يقال في قولنا: [لا إلهَ لنا غيرُ الله: لا لنا إلهٌ غيرُ الله] (١)، فتكونُ (لا) لنفي الجنس، [ولم تتكرر فليراجع ذلك] (٢).

قوله: " لا زيدٌ في الدارِ، ولا عمرو" (٣).

بهذا يقوى الاعتراضُ عليه فيما تقدّم من قوله: أو دَخَلتُ (لا) على معرفة (٤)، إذ يصحُّ أن يقال—هنا- : (بل رجلانِ أو رجالٌ غيرُهُما) فيتعينُ كونها بمعنى (ليس)، وليس البحثُ فيها لوالله أعلم بالصواب (٥).

قوله: " والحاصلُ أنَّ للنكرة بعدَ (لا) النافية خمسةٌ أوجهٌ: ثلاثةٌ مع فتح النكرة الأولى، واثنانِ مع رفعها، وتوجيهُ كلِّ منها مذكورٌ في المطولات" (٦).

من أمثلة ذلك: (لا حولًا ولا قوةٌ إلا بالله)، فإن فَتَحْتَ (حولًا)، جاز في (قوةً) ثلاثةٌ أوجهٌ: الأولُ: فتحه على إعمالِ (لا) الثانية—أيضًا-

الثاني: نصبه على أنَّ: (لا زائدة) (٧) [وهو معطوفٌ بالواوِ على محلِّ (حول)] مع (لا) [الأولى] (٨)؛ فإن محلَّهما الرفعُ [على الابتداء] (٩)، كما صرَّحوا

(١) في (ب): (لا إلهَ في الوجود إلا الله، لا في الوجود إله إلا الله).

(٢) في (ب): (ولا يلزم تكرارها).

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٦.

(٤) في (ب): (يتقوى ما يقال عليه سابقا).

(٥) في (ب): (فليتأمل).

(٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٦.

(٧) النصب بالتنون حملًا على اللفظ، ينظر شرح كتاب سيويه للرماني ٣٩٢،

الفصل ١١١، البديع في علم العربية ٥٧٩/١، شرح ابن الناظم ١٣٥.

(٨) ساقط من (ب).

(٩) ساقط من (ب).

به (١) (٢)، وإن رفعت (حول) جازَ في (قوة) وجهان، الأول: فتحه على إعمال (لا) الثانية دون الأولى، الثاني: رفعه على إعمال (لا) الثانية. أيضا (٣)، ولقد أحسن ابن مالك - رحمه الله - حيث ذكره في ألفيته قائلاً (٤):

وَرَكِبَ الْمُرَدَّ فَاتْحًا كَلَّا... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، وَالثَّانِي اجْعَلَا
مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْلًا لَا تَنْصِبَا

معناه أنه لا يُنصب الثاني إذا رُفِعَ الأول، فلا يقال: (لا حول ولا قوة)؛ لأنه إنما جازَ نصبه مع فتح الأول؛ لأن وجهه أنه معطوفٌ على محلِّ الأول، وهو النصبُ حينئذٍ بخلاف ما إذا رُفِعَ الأول، فلا وجه له لنصب الثاني (٥)، بلغنا الله وإياك مما يرضيه الأمامي (٦).

(١) وتنظر هذه الأوجه الإعرابية أيضا في الكتاب ٢/٢٩٢، الأصول لابن السراج ١/٣٨٦، توجيه اللمع ١٥٩-١٦٠، شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٤، أمالي ابن الحاجب ٢/٥٩٣، الكافية ٢٧، تسهيل الفوائد ٦٨، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٤.

(٢) من أول قوله (وهو معطوف) هو الوجه الثالث من الأوجه الجائزة، وهو الرفع فقد أغفل الشيخ عدّه.

(٣) ينظر في: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٤، أمالي ابن الحاجب ٢/٥٩٣، الكافية ٢٧، تسهيل الفوائد ٦٨، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٤، شرح ابن الناظم ١٣٦-١٣٧، توضيح المقاصد ١/٥٤٨.

(٤) ألفية ابن مالك ٢٣.

(٥) ينظر في شرح ابن الناظم ١٣٧، وشرح ابن عقيل ٢/١٦، وشرح المكودي ٧٩.

(٦) في (ب): فتأمل.

[باب النداء]

قَوْلُهُ: " بالذاتِ وإنما المقصودُ واحدٌ من أفرادها"^(١).

[قال ذلك جواباً] ^(٢) عما يردُّ على إطلاقِ الماتنِ بأن يُقالَ: كيفَ يصحُّ أن يكونَ المنادى غيرَ مقصودٍ مع أنَّه معرّفٌ بأنه المطلوبُ إقبالُهُ؟ فأجاب عنه الشارحُ بأنَّ مرادَ الماتنِ بغيرِ المقصودةِ [٣٢/أ] أنها لا تُقصدُ خصوصاً بل يُقصدُ ^(٣) واحدٌ من أفرادها لا لذاته، كما يأتي في تمثيله ^(٤).

قَوْلُهُ: " هذا إذا لم تكنْ النكرةُ المقصودةُ موصوفةً، فإن كانتْ موصوفةً، فالعربُ تُؤثِّرُ نصبها على ضمِّها، فيقولون: (يا رجلاً كريماً أقبل)، ومنه الحديثُ: " يا عظيمًا يُرجى لكلِّ عظيمٍ"^(٥) نقله ابنُ مالكٍ عن الفراءِ، وأقره عليه ^(٦).

(١) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٧.

(٢) في (ب): يشير بهذا الكلام إلى جواب.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) حيث قال: " مثال النكرة غير المقصودة قول الواعظ: "يا غافلاً والموت يطلبه"؛ إذ لم يقصد غافلاً بعينه" شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٨.

(٥) ورد في حديث طويل للنبي - صلى الله عليه وسلم - وهو يدعو في سجوده، وله روايتان، إحداهما: بالرفع في الدعاء للطبراني، باب القول في السجود ١٩٤، وشعب الإيمان، باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان ٣٦٤/٥، والأخرى بالنصب في: أخلاق النبي لأبي الشيخ الأصبهاني ١٦٩/٣، والتبصرة لابن الجوزي ٥٧/٢.

(٦) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٨، وينظر في معاني القرآن (٣٧٥/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/٣.

وهذا النقل صحيح، ويُسمون ذلك مطوّلاً؛ لأنه طال بالصفة، فناسب فيه النصب الذي هو أخف من الرفع، والرفع عربيٌّ جيدٌ^(١) [أيضاً]^(٢)، ويُقرأ الحديث: "يا عظيمٌ يُرجى لكلِّ عظيمٍ"^(٣) وحينئذٍ فجملة: (يُرجى) محلُّها النصبُ على أنّها حالٌ من المنادى، إذ [هي صارت]^(٤) معرفةً بـ"يا"، كما صرّحوا به^(٥)، وجوّز بعضهم فيها حينئذٍ - [أيضاً]^(٦) - أن تكونَ صفةً للمنادى، ومحلُّها رفعٌ أو نصبٌ؛ لأنَّ المنادى

(١) قال الفراء: "العرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصب، يقولون: (يا رجلاً كريماً أقبل)، و (يا ركباً على البعير أقبل). فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون" معاني القرآن (٢/ ٣٧٥) وينظر في الجمل للخليل ٨٠، والمقتضب ٤/ ٣٠٢-٣٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٥٩، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٣٧، والأشموني ٣/ ٢١.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) سبقت الإشارة إلى ذلك في تخريج الحديث.

(٤) في (ب): صار.

(٥) نقل الشيخ خالد عن ابن هشام نصبها على الحالية من الضمير المستتر في: (عظيماً) فقال: "أما "يا عظيماً يرجى لكل عظيم، ويا لطيفاً لم يزل، ويا حليماً لا يعجل" فقال الموضح [في الحواشي]: ليست الجملة نعتاً لما قبلها، وإنما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف، وهو المخاطب بالنداء، وعامل الحال هو عامل صاحبها، والمنادى منصوب كما في: يا طالعاً جبلاً، ولك في حرف المضارعة الياء والثناء على حد: يا تميم كلهم أو كلكم. ا. هـ. فهو من الشبيه بالمضاف" التصريح ٢/ ٢١٦، وينظر في شرح الأزهريّة ٤٥، وحاشية الصبان ٣/ ٢٠٥.

(٦) زيادة من (ب).

المبنيَّ على الضَّمِّ تَتَّبَعُهُ صَفْتُهُ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا، فيقالُ: يا زَيْدُ الظَّرِيفَ،
والظَّرِيفُ^(١) [فاستفد]^(٢).

قَوْلُهُ: "مثالُ النكرة غيرِ المقصودة قولُ الواعظِ: (يا غافلًا والموتُ يطلُبُهُ)
إذا لم يَقْصِدْ غافلًا بعينه، ومثالُ المضافِ: (يا عبدَ اللهِ)، ومثالُ المشبهُ
بالمضافِ: (يا حسنًا وجهُهُ، ويا طالعًا جبلًا، ويا رفيقًا بالعبادِ، ويا ثلاثةً
وثلاثين)، فيمن سمَّيتهُ بذلك"^(٣).

اعلم أن جملة: (والموتُ يطلُبُهُ) حاليَّةٌ، والعاملُ فيها الفعلُ الذي نَأْتَتْ
(يا) عَنْهُ، وَصَحَّ مجيءُ الحالِ مِنْ غافلًا؛ لَأَنَّهُ بالإقبالِ عليه في الجملةِ، صارَ له
بعضُ قربٍ من المعرفةِ^(٤).

(١) قال سيبويه: "قلت: أَرَأَيْتَ قولهم: (يا زَيْدُ الطويلِ) علامَ نصبوا (الطويلِ)؟ قال:
نُصِبَ لَأَنَّهُ صَفَةٌ لمنصوب. وقال: وإن شئتَ كان نصباً على (أعني). فقلت: أَرَأَيْتَ
الرفعَ على أي شيء هو، إذا قال يا زَيْدُ الطويلِ؟ قال: هو صفةٌ لمرفوع." الكتاب
(٢/ ١٨٣) وينظر في المقتضب ٢٤/ ٢٠٧، والأصول لابن السراج ١/ ٣٦٩،
والإيضاح العضدي ٢٣٠- ٢٣١، واللمع لابن جني ١٠٩، والمفصل ٦٢، والمرتل
لابن الخشاب ١٩٤.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٧٨.

(٤) الذي عليه كثير من النحويين هنا أن تكون الواو استثنائيةً لا حاليَّةً، إذ لو جُعِلَتْ
حاليَّةً لكان هذا المثال من الشبيه بالمضاف؛ لعمله النصب في الجملة التي هي حال
من ضمير "غافلًا" المستتر فيه، وكان هذا مما يَرِدُ على العاري. ينظر في: حاشية
الصبان، حيث قال: قوله: " (يا غافلًا والموت يطلبه) قال البعض: الواو استثنائية؛

وفي قوله: " إذا لم يَقْصِدْ غافلاً بعينه" (١)

تكرارٌ لا طائلَ تحتهُ ؛ لأنه قدَّمَ أن النكرة غير المقصودة هي التي يُقْصَدُ واحدٌ من أفرادها لا لذاته. وجَعَلُهُ (ثلاثةً وثلاثين) من المشبَّه بالمضاف فيه تَسَامُحٌ ؛ لَأَنَّهُ ملحقٌ بالمشبَّه بالمضاف ؛ لأنَّ المشبَّه بالمضاف ما عمِلَ فيما بعده الرفعَ أو النصبَ ، أو تعلقَ به الجارُّ والمجرورُ ، كما مثلَ به (٢) ، واعلَمَ أنَّ الواوَ

يلصق كونه مثالاً للنكرة غير المقصودة ؛ إذ لو جعلت الحالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف ، لا مما نحن بصدده ا.هـ. ٢٠٦/٣

وكان العاري قد تنبه لهذا الاعتراض ، فجاء تخريجه للمثال على أن العامل في الحال الفعل الذي نابت (يا) عنه ، وضح مجيء الحال من غافلاً ؛ لأنه بالإقبال عليه في الجملة ، صار له بعضُ قربٍ من المعرفة.

ورجح الصبان كون المعنى على الحالية حيث قال: " وفيه أن المعنى على الحالية ، لا على الاستثناف ، فالأولى عندي أنه من شبيه المضاف ، لا من المفرد ، وإن درج عليه الشارح ، وغيره لما عرفته فتدبر " ٢٠٦/٣ . وفي توجيه العاري ما يدعم هذا المعنى إلا أن توجيهه يجعلها من النكرة المقصودة ؛ لأنه جعل العامل في الحال ليس كلمة (غافلاً) ، بل الفعل الذي نابت (يا) النداء عنه وهو : (أدعو).

(١) شرح المقدمة الآجرومية ، ص ١٧٨ .

(٢) قال صاحب البديع في علم العربية ، عند حديثه عن الشبيه بالمضاف : " وقد أحقوا بهذا القسم قوله تعالي : (يا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ) ... وأحقوا به المسمّى بالمعطوف والمعطوف عليه ، نحو رجل سمّيته ب " زيد وعمرو " ، تقول : (يا زيدا وعمرا أقبل) ؛ لأنَّ الاسم الأول لا يتمُّ به المسمّى ؛ فقد تنزّل منزلة المضاف من المضاف إليه ، من قولك : غلام زيد ، ومنزلة " زيد " من قولك : ضارب زيدا ، ولو ناديت رجلا اسمه : ثلاثة وثلاثون ؛ لنصبتهما معاً " . ٣٩١ / ١ - ٣٩٢ .

في : يا ثلاثة وثلاثين ليست حرفَ عطفٍ ؛ لأنَّ المجموعَ يدلُّ على [شيءٍ] ^(١) واحدٍ، والعطفُ يقتضي المغايرةَ، وليسَ : (ثلاثةً) معرباً [برأسه] ^(٢) ؛ لأنَّه غيرُ مستقلٌّ، وكانَ حَقُّه أَلَّا يُنَوَّنَ ؛ لأنَّه واقعٌ في الوَسَطِ ^(٣)، لكنَّه نُونٌ تشبيهاً بالمشبِّهِ بالمضافِ ^(٤)

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب) : على انفراده.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) قال سيبويه في : ” (باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد، مطول وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو)، وذلك قولك : (واثلاثة وثلاثيناه). وإن لم تندب قلت : (يا ثلاثة وثلاثين)، كأنك قلت : (يا ضاربا رجلا). وليس هذا بمنزلة قولك : (يا زيدٌ وعمرو) ؛ لأنك حين قلت : (يا زيدٌ وعمرو) جمعت بين اسمين كلُّ واحد منهما مفرد يُتوهم على حياله، وإذا قلت : (يا ثلاثة وثلاثين) فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين لتتوهم على حيالها، ولا الثلاثين من الثلاثة. ألا ترى أنك تقول : (يا زيدٌ ويا عمرو)، ولا تقول : (يا ثلاثة، ويا ثلاثون) ؛ لأنك لم ترد أن تجعل كل واحد منهما على حياله، فصار بمنزلة قولك : (ثلاثة عشر)، لأنك لم ترد أن تفصل ثلاثة من العشرة ؛ ليتوهموها على حيالها. ولزمها النصب كما لزم (يا ضاربا رجلا)، حين طال الكلام ” الكتاب ٢/٢٢٨، وينظر في : المقتضب ٤/٢٢٤ - ٢٢٥، الأصول لابن السراج ١/٣٤٤ - ٣٤٥، الإيضاح العضدي ١/٢٣٥ - ٢٣٦، وشرح كتاب سيبويه للرماني ١٩٧ - ١٩٨، تعليق الفرائد ٤/١٠٠، التصريح ٢/٢١٤، الأشموني ٣/٢٣، حاشية الصبان ٣/٢٠٧،

[فإِعْرَابُهُ^(١)]: (يا) حرفُ نداءٍ، (ثلاثةٌ وثلاثين) منادىٌ منصوبٌ، علامةُ نصبه الياءُ؛ لأنه ملحقٌ بجمع المذكرِ [ب/٣٢] السالمِ^(٢).

[باب المفعول من أجله]

قَوْلُهُ: "ونبه بهذين المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين الفعل المتعدي واللازم، ولا بين المصدرِ المضافِ وغيره"^(٣).

يعني: أنَّ المفعولَ من أجله يكونُ عاملاً لازماً، كما في (قام زيدٌ إجلالاً لعمرو)، ويكونُ متعدياً، كما في (قصدتُكَ ابتغاءَ معروفِكَ)، فإنَّ: (قامَ) لازمٌ، و(قصدَ) مُتَعَدٌّ، كما هو ظاهرٌ، وإنَّه لا يكونُ إلا مصدرًا مُنَوَّنًا، كما في (إجلالاً)، أو مضافاً، كما في (ابتغاءً)، وكان ينبغي له أن يذكرَ النوعَ الثالثَ، وهو (المعرَّفُ بـ"أل")^(٤) كما في قوله^(٥):

لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ... ولو توالى زمرُ الأعداءِ

(١) ينظر في شرح المفصل ١/٣١٥، ٣١٨، الأشموني ٣/٢٣.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٨٠.

(٤) في (ب): باللام.

(٥) من الرجز وهو مجهول القائل في شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٩٨، وشرح الكافية

الشافعية ٢/٦٧٢، شرح ابن الناظم ١٩٩، واللمحة في شرح الملحّة ١/٢٦٤،

ارتشاف الضرب ٣/١٣٨٧، التذيل ٧/٢٤٤، الأشموني ١/٤٨٣.

والشاهد فيه: (لا أقعد الجبن) حيث جاء المفعول له: (الجبن) مقترناً بـ (أل) ونُصِبَ؛

وهذا قليل.

ف(الجبن) هنا مفعولٌ من أجله، ومِنهُ قَوْلُهُ—تعالى- : (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)^(١) على أحد قولين، أحدهما: هو أن القسطَ مفعولٌ من أجله، أي: نَضَعُهَا لِأَجْلِ الْقِسْطِ، أي: العدلِ، والقولُ الثاني: أَنَّ الْقِسْطَ نَعَتُ الْمَوَازِينَ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، أي: ذواتِ الْقِسْطِ^(٢)، فاستفد.

[باب المفعول معه]

قَوْلُهُ: "أي: المذكورُ لبيانِ مَنْ صَاحَبَ مَعْمُولَ الْفِعْلِ"^(٣).
 إنما قال الشارحُ هذا؛ لِأَنَّ عِبَارَةَ الْمَاتِنِ تُوهِمُ شَمُولَ الْمَفْعُولِ بِهِ، مِثْلُ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا)، فَإِنَّهُ يُقَالُ: (فَعَلْتُ مَعَ زَيْدٍ الْإِكْرَامَ)، وَيُرَادُ بِهِ مَا يُرَادُ بِ (أَكْرَمْتُ زَيْدًا)، فَصَرَّفَهُ الشَّارِحُ إِلَى مَا قَالَ؛ دَفْعًا لِهَذَا الْإِبْهَامِ، ثُمَّ نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي الْمَثَلَيْنِ، [وَأَتَى الْمَاتِنُ^(٤) بِهَذَيْنِ الْمَثَلَيْنِ؛ لِإِيفِيدَا^(٥) أَنَّ الْمَنْصُوبَ بَعْدَ الْوَاوِ قَدْ يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ، ك(الجيش)، وَقَدْ لَا يَجُوزُ ك(الخشبة)، وَهُوَ ظَاهِرٌ، إِلَّا أَنَّ فِي قَوْلِهِ: "قَدْ يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَالْجَيْشِ" نَظْرًا، وَهُوَ [أَنَّهُ]^(٦) إِنْ

(١) سورة الأنبياء من الآية (٤٧).

(٢) قال أبو حيان: "القسط مصدر وصفت به الموازين مبالغة، كأنها جعلت في أنفسها القسط، أو على حذف مضاف، أي: ذوات القسط، ويجوز أن يكون مفعولا لأجله أي لأجل القسط". البحر المحيط ٤٣٥/٧. وينظر في الكشاف ١٢٠/٣، تمهيد القواعد ٤/١٨٨٤.

(٣) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٨١.

(٤) في (ب): ونبه.

(٥) في (ب): على.

(٦) في (ب): الجواز.

أراد به لأنه يجوزُ ومعنى المعيةِ باقٍ، فلا قائلَ به، وإن أرادَ ذلكَ مع اختلافِ المعنى فمُسَلَّمٌ، مثالُ عدمِ اختلافِ المعنى: (إن زِيداً قائمٌ، وعمراً، وعمرو)، حيثُ جَوَزُوا نَصَبَ (عمرو) عَطْفًا على لفظِ: (زِيداً)، ورفَعَهُ عَطْفًا على محلِّ (زِيداً) قبلَ دخولِ (إن)؛ لأنَّ أصلَهُ الرُفْعُ، فالمعنى على التقديرينِ لا يَخْتَلِفُ؛ إذ هو مسوقٌ لإثباتِ القيامِ لزَيْدٍ وعمرو على الإعرابينِ، وتجويزُ الرُفْعِ والنصبِ في (الجيش) في المثالِ المذكورِ ليس كذلك؛ لأنه إذا نُصِبَ فهو نصٌّ في صحبةِ الجيشِ للأميرِ في المجيءِ، وإذا رُفِعَ أفادَ الإخبارَ بأنه حَصَلَ المجيءُ من الأميرِ والجيشِ، مع احتمالِ المعيةِ والقَبْلِيَّةِ والبَعْدِيَّةِ، فاستفده؛ فإنني لم أقفُ على [٣٣/أ] تَفَرُّقَهُ له هكذا^(١).

[باب مخفوضات الأسماء]

قوله: "بإضافة المخفوضات إلى الأسماء؛ لبيان الواقع"^(٢).

يشيرُ بذلك إلى أن الإضافةَ في مخفوضاتِ الأسماءِ [إضافة^(٣)] بيانيَّةٌ، إذ التقديرُ: بابُ مخفوضاتِ هي الأسماءُ؛ لأنَّ الحفْضَ يختصُّ بالأسماءِ؛ إذ لو جُعِلَتِ الإضافةُ بمعنى (من) أو (في)، لَأَوْهَمَ أن الحفْضَ يوجدُ -أيضاً- في غيرِ الاسمِ، ولو جُعِلَتِ بمعنى (اللام)، لكان المضافُ غيرَ المضافِ إليه؛ إذ هذا

(١) في (ب): (مع اختلاف المعنى فمسلم وإلا فغير مسلم؛ لأن المفهوم من نصب الجيش مقارنته مجيء الأمير معه، وإذا رفع فغاية ما فيه أن أخبرنا أنه حصل المجيء من الأمير ومن الجيش وهذا معنى مشترك حينئذ فلا يعلم أن الأمير والجيش جاؤوا معا أو الأمير قبل الجيش أو الجيش قبل الأمير فانتبه ولا تغفل).

(٢) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٨٣.

(٣) زيادة من (ب).

مقتضى الإضافة على معنى (اللام)، فيتعين حينئذٍ أن تكون الإضافة بيانيةً، كما في قولهم: أسبابُ الحدثِ، أي: أسبابُ هي الحدثُ^(١)، فراجع تظفراً^(٢) قوله: "وقسمٌ مخفوضٌ بالتبعية على رأي الأَخْفَشِ والسُّهَيْلِيِّ، وهو ضَعِيفٌ"^(٣).

يعني: أنَّ الأصحَّ أنَّ هذا ليسَ قِسْماً من المخفوضاتِ مستقلاً؛ لأنَّ العاملَ في التابع هو العاملُ في المتبوع^(٤)، وكلامُهُمَا يُوهِمُ،

(١) الإضافة أربعة أنواعٍ لاميةً وبيانيةً وظرفيةً وتشبيهيةً.

١- فاللامية: ما كانت على تقدير "اللام"، وتفيد الملك أو الاختصاص، نحو: (هذا حصانٌ عليٌّ)، (أخذتُ بلجامِ الفرس).

٢- والبيانية: ما كانت على تقدير "من" وضابطها أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف، بحيث يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، نحو (هذا بابٌ خشبٍ)، (ذلك سوارٌ ذهبٍ)، (هذا ثوبٌ أثوابٍ).

٣- والظرفية: ما كانت على تقدير "في" وضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، وتفيد زمان المضاف أو مكانه، نحو: (سهرُ الليلِ مضنٍ)، (وقعودُ الدارِ محمِلٌ).

٤- والتشبيهية: ما كانت على تقدير "كاف التشبيه"، وضابطها أن يضاف المشبه به إلى المشبه، نحو: (انتثرَ لؤلؤُ الدمعِ على وَرْدِ الحدودِ). ينظر في جامع الدروس العربية ٢٠٦/٣ - ٢٠٧.

(٢) في (ب): ومعنى اللام لا يناسب؛ إذ المضاف فيها غير المضاف إليه، فلم يبق إلا الإضافة البيانية، فتأمل.

(٣) شرح المقدمة الأجرومية، ص ١٨٣ - ١٨٤. قال السيوطي في الهمع (٢/ ٤١٣): "الجر إما بحرف أو إضافة لا ثالث لهما ومن زاد (التبعية) فهو رأي الأَخْفَشِ مرجوح عند الجمهور"

(٤) قال ابن هشام في شرح شذور الذهب (ص: ٤٠٨): "وإنما لم أذكر المَجْرُورَ بالتبعية، كما فعل جماعة؛ لأنَّ التَّبَعِيَّةَ لَيْسَتْ عِنْدَنَا هِيَ الْعَامِلَةُ، وَإِنَّمَا الْعَامِلُ عَامِلٌ

بل [١] يُشعرُ أن المتبوعَ هو العاملُ في التابع، وهو بعيدٌ، بيانُ ذلك: أنا إذا قلنا: (مررتُ بزَيْدٍ وعمِرو)، فالذي عليه العملُ أن العاملَ في (عمِرو) الحُفْضُ، هو (الباءُ) [العاملُ] [٢] في (زَيْدٍ)، الحُفْضُ، فكأنَّا قلنا: (مررتُ بزَيْدٍ وبعِمِرو)، وعلى قولِهِمَا العاملُ في: (عمِرو) هو: (زَيْدٍ)، وهذا في غايةِ السقوطِ والبُعدِ [٣]. [إلا أن يُقالَ: مُرادُهُمَا بذلك أن التابعَ مجرورٌ؛ لأنَّ متبوعَهُ مجرورٌ، إلا أنَّ المرادَ لا يمنعُ ألا يُرادَ] [٤].
قوله: " وقد اجتمعت الثلاثةُ في البسملَةِ " [٥].

المتبوع، وذلك في غير البَدَل، وعامل مَحْدُوفٍ فِي بَابِ البَدَل، فَرجع الجَرَفِي فِي بابِ التَّوَابِعِ إِلَى الجَرِّ بِالِضَّافَةِ. وَيُنظَرُ فِي تَوْضِيحِ المَقَاصِدِ ١/٢٧٥، وَالتَّصْرِيحِ ١/٢٢، وَدَلِيلِ الطَّالِبِينَ لِكَلَامِ النُّحَوِيِّينَ ٧٠.

(١) ساقط من (ب).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) اختلف في العامل في التابع، فمذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل في المتبوع إلا البَدَل، فالجمهور على أن العامل فيه مقدر.

وذهب قوم منهم المبرد إلى أن العامل فيه المبدل منه، واختاره المصنف وهو ظاهر، وهو العامل في مذهب سيبويه. ينظر في توضيح المقاصد ٢/٩٤٦، تمهيد القواعد ٧/٣٢٧٧، شرح شذور الذهب للجوجري ٢/٧٥٧، الأشموني ٢/٣١٦، التصريح ٢/١٠٧، ٢٢٩. قال الشيخ خالد: "والقول: إن الرفع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه". التصريح ٢/٢٢٩.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٨٤.

أي: في (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، فَالْبِسْمَلَةُ عبارةٌ عن ذلك؛ لتسميةً
 لكلِّ باسمِ الجزء؛ لأنَّ لفظَ (البِسْمَلَةِ) في مقابَلَةِ (بِسْمِ اللَّهِ) فقط، [١] (١)
 [ونظيرُهُ] (٢) (الْحَيْعَلَةُ) عبارةٌ عن: (حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ)،
 [و] (٣) (الهِبِلَةُ) عبارةٌ عن: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، إلى غيرِ ذلك، ولا شكَّ أنَّ:
 (اسم) مخفوضٌ بالحرفِ، وهوَ (الباءُ)، لكنَّ حُذِفَتِ الهمزةُ من أوَّلِهِ في الخطِّ
 تَبَعًا لِلْفَظِّ؛ لكثرةِ كتابَتِهَا (٤)، [وتطويلُ الباءِ في الكتابةِ دالٌّ على الهمزةِ
 المحذوفةِ] (٥) والجلالةُ الشريفةُ مخفوضٌ بالإضافةِ، أي: بإضافةِ: (اسم)
 إليها، لأنَّ: (اسم) مضافٌ، و(اللهُ) مضافٌ إليه، و: (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ)

(١) ساقط من (ب).

(٢) زيادة من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) ينظر في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١/١، وعمدة الكتاب لأبي جعفر
 النحاس ٦٧، ومشكل إعراب القرآن ٦٥/١، شرح المقدمة المحسبة ٤٣٤/٢، تفسير
 السمعي ٣٢/١، تنقيف اللسان ٢٥٨/١، التبيان ٣/١، ظاهرة الحذف في الدرس
 اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة ص ٣٩.

(٥) زيادة من (ب).

تابعان للمخفوض، إذ هما إما نعتان للجلالة يفيدان المدح^(١)، أو (الرَّحْمَن) بدل من الجلالة، و(الرَّحِيم) نعت (الرَّحْمَن)^(٢). [فاستفدا]^(٣).
 قَوْلُهُ: " وَلَيْلٍ ، أَي: رَبِّ لَيْلٍ"^(٤).
 هذا أَوْلُ بَيْتِ شِعْرِ، وَهُوَ^(٥):
 وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ [لِيبْتَلِي]^(٦).

(١) ينظر في التفسير البسيط ٤٥٨/١، الدر المصون ٣٠/١، اللباب في علوم الكتاب ١٤٥/١، وشرح الأزهري ٥٨.

(٢) قال السمين الحلبي في الدر المصون (٣٠/١): "وذهب الأعلام الششمري إلى أن "الرحمن" بدل من اسم الله لا نعت له، وذلك مبني على مذهبه من أن الرحمن عنده علم بالغلبة. واستدل على ذلك بأنه قد جاء غير تابع لموصوف، كقوله تعالى: (الرَّحْمَنُ ❖ عَلَّمَ الْقُرْآنَ) (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى). وقد رد عليه السهيلي بأنه لو كان بدلا لكان مينا لما قبله، وما قبله - وهو الجلالة - لا يفتقر إلى تبيين؛ لأنها أعرف الأعلام، ألا تراهم قالوا: (وَمَا الرَّحْمَنُ)، ولم يقولوا: وما الله". وينظر في اللباب في علوم الكتاب ١٤٦/١، وشرح الأزهري ٥٨، والدر النثر والعذب النمر ١٥١.
 (٣) ساقط من (ب).

(٤) شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٨٤..

(٥) البيت من بحر الطويل، لامرئ القيس في ديوانه (١٨)، ط. دار المعارف، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٧/٣، شرح الكافية الشافية ٨٢١/٢، الفصول المفيدة في الواو الزيدة، ٢٤٥، وتمهيد القواعد ٣٠٥٦/٦، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ٢٧٠، وتوضيح المقاصد ٦٢٣/٢، ٧٧٥، ومغني اللبيب ٤٧٣.

(٦) في (أ): (لِبُتْلَى)، وما أثبتته من (ب) هو الصحيح، وهو رواية الديوان، والبيت من قصيدة لامية مكسورة، ولم أقف على رواية غير هذه الرواية، ومتابعة العاري في

إعرابه: (الواو) وأوْرُبُّ، (ليلٍ): مجرورٌ بها، أي بـ(رُبِّ) المَنَوِيَّةِ، المرادُ بها التَّكثِيرُ لا التَّقْلِيلُ؛ لأنَّه يشتكى من عروضِ ذلك كثيرًا له، (كَمَوْجٍ): جارٌّ ومجرورٌ، متعلِّقٌ بمحذوفٍ صفةٍ (ليلٍ)، أي: وليلٍ [٣٣/ب] كائنٍ كموجٍ (البحرِ) مضافٌ إليه موجٌ، والأظهرُ أن الإضافةَ هنا بمعنى (اللام) أي: مَوْجٍ للبحرِ، (أرَخَى): فعلٌ ماضٍ، فاعلُهُ ضميرٌ يعودُ على (ليلٍ) تقديرُهُ (هو)، (سُدُولُهُ) مفعولٌ [أرَخَى] (١)، جَمْعُ سِدْلٍ [بكسرِ السَّيْنِ] (٢) بمعنى الخَيْمَةِ (٣)، وجملةٌ: (أرَخَى) [سُدُولُهُ] (٤) [من الفعلِ والفاعلِ] (٥) محلُّها الجَرُّ على أنها صفةٌ ثانيةٌ لـ: (ليلٍ)، ويصحُّ أن يكونَ محلُّها النصبُ؛ لأنها حالٌ منه؛ لأنه وُصِفَ أوَّلًا، [فَصَحَّ إتيانُ الحالِ منه] (٦) وَتَكُونُ [حِينَئِذٍ] (٧) (قد) مقدرةٌ، أي: قَدْ أرَخَى [سُدُولُهُ]؛ لأن الذي ذكروه أنه متى كان أولُ

روايته هذه يحدث عيباً من عيوب القافية وهو الانتقال من الكسر إلى الفتح، وليس له مندوحة في هذا.

(١) زيادة من (ب).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) الوارد فيه: السدُّلُ: السَّتْرُ. ينظر في التكملة والذيل والصلة للصغاني، لسان العرب، وتاج العروس، (س دل). ولم يرد السدل بمعنى الخيمة فيما رجعت إليه من معاجم، ولعله من باب المجاز تشبيهاً للستر بالخيمة.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) زيادة من (ب).

(٦) زيادة من (ب).

(٧) زيادة من (ب).

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

الجملة الحاليّة فعلاً ماضياً، لَزِمَ أن تكونَ (قد) داخلةً على ذلك الفعلِ الماضي ظاهراً أو مقدّرةً^(١)، والعاملُ في الحالِ هو متعلّقٌ: (كموج)، وهو: (كائنٌ) المقدّرُ^(٢)، (عَلَيَّ): جارٌّ ومجرورٌ، (بأنواع): جارٌّ ومجرورٌ، لو كِلَاهُمَا^(٣) متعلّقانِ بـ(أرْحَى)، (الهموم): مضافٌ إليه [أنواع]^(٤)، والإضافةُ بمعنى (مِنْ)، أي: بأنواعٍ من الهموم، (لِأُبْتَلَى)^(٥): اللام لام (كي)، (أُبْتَلَى): فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمفعولِ، منصوبٌ بـ(أن) مضمرةٌ بعدَ لام (كَي)، وعلامةُ نصبه فتحةٌ مقدّرةٌ على الألفِ.

(١) مذهب البصريين أنه يجب اقتران الماضي بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة، قال المبرد: "فإن قلت فأجر (كان) بعد المعرفة وأجعلها حالا لها، فإن ذلك قبيح وهو على قبحه جائز في قول الأَخْفَش؛ وإِنَّمَا قبحه أن الحال لما أتت فيه، و(فعل) لما مضى فلا يقع في معنى الحال" ينظر في: المقتضب ٤/١٢٣، ومشكل مكّي ٢/٦٤١، الإنصاف ١/٢٠٥، والتبيين ٣٨٦، ونُسِبَ إلى الكوفيين القولُ بجواز وقوع الحال فعلاً ماضياً غير مقترن بـ"قد" اعتماداً على ما جاء في القرآن الكريم ومن ذلك الآية الكريمة: (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) ينظر في: معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٤، وأمالي ابن الشجري ٢/١٤٦، والإنصاف ١/٢٠٥، والتبيين ٣٨٦، والتذييل ٤/١٥١، والهمع ١/٤١٨.

والعاري هنا اختار رأي البصريين وبنى عليه، ولم يذكر مذهب الكوفيين.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) الرواية في الديوان (لِيَبْتَلَى) ولم أقف على رواية غيرها.

قَوْلُهُ: " وزاد ابنُ مالكٍ تبعًا لطائفةٍ قسمًا ثالثًا، وهو ما يقدرُ بـ(في) الدالَّةِ على الظرفيَّةِ، نَحْوُ: (مَكْرُ اللَّيْلِ) (١)، أي: مَكْرٌ فِي اللَّيْلِ، و: (تَرْبُصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) (٢)

يَبَانُ ذَلِكَ أَنَّ المضافَ إليه [إن] (٣) كَانَ ظرفًا للمضافِ، فالإضافةُ بمعنى (في)، كما مَثَّلَ به، وَنَحْوُ: (صلاةُ الوقتِ الأوَّلِ)، أي: (صلاةٌ فِي الوقتِ الأوَّلِ) (٤)، وَإِنْ كَانَ المضافُ إليه جنسًا للمضافِ، أي: يَشْمَلُ المضافُ، وَغَيْرُهُ، فالإضافةُ بمعنى (مِنْ) (٥)، نَحْوُ: (ثوبٌ خَزٌّ)، و(بابٌ ساجٍ)، و(خاتمٌ فضةٍ)، فَإِنَّ الخَزَّ، وهو الحريرُ يُصنَعُ منه الثوبُ، وَغَيْرُهُ، والساجُ، وهو (٦) خشبٌ أسودٌ، يُصنَعُ منه البابُ، وَغَيْرُهُ، والفضةُ يُصنَعُ منها الخاتمُ، وَغَيْرُهُ، وَإِنْ انتفى معنى (في ومن) فالإضافةُ بمعنى (اللام) نَحْوُ: (غلامٌ زيدٍ) (٧) [أي: غلامٌ لزيدٍ] (٨) ولا شكَّ أَنَّ الغلامَ غيرُ زيدٍ، لوزيدٍ غيرُ

(١) سورة سبأ من الآية (٣٣).

(٢) سورة البقرة من الآية (٢٢٦). وانظر: شرح المقدمة الآجرومية، ص ١٨٥.

(٣) في (ب): (إذا)..

(٤) ينظر في: شرح شذور الذهب ٤٢٥، شرح قطر الندى ٢٥٣، الأشموني ١٢٣/٢.

(٥) ينظر في: الأصول لابن السراج ٥/٢، والإيضاح العضدي ٢٦٨، وشرح المقدمة المحسبة ٣٣١/٢، والمفصل ١١٣، والمرتلج ٢٦١.

(٦) زيدت في (أ) هنا كلمة [الخز]، والصواب حذفها كما في (ب) ليستقيم النص.

(٧) ينظر في الأصول لابن السراج ٥٣/١، ٥/٢، الإيضاح العضدي ٢٦٧، الخصائص ٢٨/٣، اللمع لابن جني ٨٠، المفصل ١١٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٦٤/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/٣.

(٨) ساقط من (ب).

الغلام^(١) فإن اتَّحَدَ المضافُ والمضافُ إليه، أي: [كأننا يدلُّانِ على شيءٍ واحدٍ]^(٢)، فالإضافةُ جَيِّئُذٍ [تُسَمَّى]^(٣) بيانيَّةً، أي: [جيءَ بالمضافِ إليه تبييناً للمضافِ]^(٤)، كما تقدم في إقوله: "مخفوضاتُ الأسماءِ" التقديرُ^(٥): مخفوضاتُ هي الأسماءُ، وكذلك كلُّ ما لم يكنْ فيه بينَ المضافِ والمضافِ إليه مغايرةٌ، نَحْوُ: (صلاةُ الجمعةِ)، أي: (صلاةُ هي الجمعةُ)، فإن [أريدًا]^(٦) بالجمعةِ أنه اسمُ اليومِ [المعهودِ]^(٧)، فالإضافةُ بمعنى (في)، أي: (صلاةُ في الجمعةِ)، [وكذلك (صلاةُ الجماعةِ) الإضافةُ فيه بمعنى (اللامِ)، أو (في)، أي: (صلاةُ للجماعةِ)، أو (في الجماعةِ)]^(٨).

جمع الله شملنا [بالأحبةِ]^(٩) [أ/٣٤] في دار السلام، وعاملنا - تعالى - بما يليق به من الإنعام والإكرام [والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، تمت الحاشية النحوية بعون الله ذي العطية، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وأفضل الصلاة وأكمل السلام على

(١) زيادة من (ب).

(٢) في (ب): (كل منهما يدل على ما دل عليه الآخر).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب) بلفظ (أي المضاف إليه يبين المضاف).

(٥) في (ب) بلفظ (تقدير باب).

(٦) في (ب) بلفظ (أردت).

(٧) ساقط من (ب).

(٨) ساقط من (ب).

(٩) في (ب): (مع الأحبة).

سيد الأنام، ومصباح الظلام ورسول الملك العلام، وعلى آله الكرام،
وأصحابه العظام، وصلاة وسلاما دائمين إلى قيام الساعة، وساعة القيام،
وحسبنا الله ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير، عليه توكلت وإليه أنيب،
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم^(١)، إقال كاتبها مؤلفها - عفا الله
عنه، وشكر سعيه - فرغت من تبييضها ظهريّة يوم الثلاثاء، خامس شهر
محرم الحرام^(٢) افتتاح^(٣) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين، والحمد لله رب العالمين، آمين^(٤).

* * *

(١) زيادة من (ب).

(٢) وقد فرغ المحقق من نسخها يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر محرم الحرام
١٤٣٩ للهجرة.

(٣) لعله يقصد أنها افتتاح أشهر السنة الهجرية.

(٤) ساقط من (ب).

أهم المصادر والمراجع

- الرسائل الجامعية :

- البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
- التَّفْسِيرُ البَسِيطُ، للواحدى، المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط ١، ١٤٣٠ هـ.
 - شرح الآجرومية لإبراهيم اللقاني (١٠٤١هـ) تحقيق د. سعود بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الخنين. من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية رقم (١٤٦)، ٢٠١٧م.
 - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري، تحقيق / نواف بن جزاء الحارثي،، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (رسالة ماجستير للمحقق)، ط ١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٤م.
 - شرح كتاب الجمل للزجاجي، تأليف طاهر بن أحمد بن بابشاذ، دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه في كلية الآداب بجامعة بغداد، إعداد/ حسين علي السعدي، ٢٠٠٣م.
 - اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، تحقيق/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤م

- المطبوعات :

- إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع، المؤلف: عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت.

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع، تحقيق ودراسة، د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة، ١٩٩٩ م.
- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدمايطي، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية - لبنان، ط (٣)، ٢٠٠٦ م، ١٤٢٧ هـ.
- الإتيقان في علوم القرآن - للسيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية - تحقيق / د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف - الرياض، ط ١، ١٣٧٣ هـ، ١٩٥٤ م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.
- أسرار العربية، للأبباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م.
- الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام، تحقيق د/أيمن عبد الرزاق الشوا، دار نور الصباح، دمشق.
- إعراب لامية الشنفرى، للعكبري، تحقيق / محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (١)، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.

حاشية على بعض شرح الأجرمية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١١٢٨ هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٧، ١٩٨٦م.
- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، تأليف/ محمد راغب الطباخ، صححه وعلق عليه/ محمد كمال، دار القلم العربي حلب، ط ٢، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، والجزء السادس طبعة المطبعة العلمية بحلب ١٣٤٤هـ ١٩٢٦م.
- الإغفال للفارسي، تحقيق د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي أبو ظبي، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- ألفية ابن مالك، دار التعاون.
- أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، للأنباري، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لليضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (١)، ١٤١٨هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح العضدي، للفارسي - تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط ١، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د/ موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية، [١٤٠٢هـ ١٩٨٢م].
- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع للخطيب القزويني، دار الكتب العلمية بيروت.

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي، تصحيح / محمد شرف الدين، ورفعت بيلكهاكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان الأندلسي، تحقيق / صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط: ١٤٢٠ هـ.
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لابن عجيبة، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الدكتور حسن عباس زكي - القاهرة، طبعة: ١٤١٩ هـ.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، دار المعرفة - بيروت، ط ١، ١٤١٠/١٩٩٠ م.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، تأليف / عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب القاهرة، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.
- تاج العروس للزبيدي، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، أشرف على ترجمته إلى العربية أ. د / محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥ م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط (١)، ٢٠٠٣ م.
- تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة الدينوري، المكتب الاسلامي، مؤسسة الإشراف، ط (٢)، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م.
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق الدكتور / فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٤٠٢ هـ.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق / علي محمد الجاوي، دار الجيل بيروت، ط ٢، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١١٢٨ هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط (١)، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية، تأليف/ عبد الغني إسماعيل النابلسي، حققه/ هريبرت بوسه، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤ ميدان العتبة، المركز الإسلامي للطباعة والنشر.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالح، كلية التربية - بغداد، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي (الأجزاء ١، ١٣)، تحقيق د/ حسن هندراوي، دار القلم بدمشق، وكنوز إشبيلية بالرياض.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
- التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط ١، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.
- تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
- تفسير حدائق الروح والريحان، لمحمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١ م.
- تفسير القرآن، للسمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.
- تفسير النسفي، تحقيق/ يوسف علي بدوي، دار الكلم الطيب بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للصفاني، مجموعة من المحققين عبد العليم الطحاوي، ومعه آخرون، مطبعة دار الكتب، القاهرة.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق/ عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧ هـ)، دار الكتب العلمية - لبنان.
- توجيه اللمع لابن الحجاز، دراسة وتحقيق/ د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ط ٢، ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- الجاسوس على القاموس، لأحمد فارس أفندي، مطبعة الجوائب - قسطنطينية، ١٢٩٩ هـ.

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهري تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهرير بابن العاري (١١٢٨ هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

- جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر الطبري، ضبط وتوثيق / صدقي جميل العطار، دار الفكر بيروت، ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.
- جامع الشروح والحواشي معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلامي وبيان شروحها، تأليف عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٤ م.
- الجمل في النحو للخليل، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٥، ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.
- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق د/ رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، ط ١، ١٩٨٧ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.
- حاشية الخضري على ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر.
- حَاشِيَةُ الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، الْمُسَمَّاةُ: عِنَايَةُ الْقَاضِي وَكِفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، دار النشر: دار صادر - بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، للصبان، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م.
- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق/ سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤١١ هـ ١٩٩١ م.
- حروف المعاني للزجاجي، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الأمل الأردن، ط ٢، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.

- الحقيقة والمجاز في رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز، تأليف / عبد الغني بن إسماعيل النابلسي، تقديم وإعداد د/ أحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تأليف الشيخ / عبد الرزاق البيطار، حققه ونسقه وعلق عليه / محمد بهجة البيطار، دار صادر بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق / محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي، المطبعة الوهبية مصر، ١٢٨٤هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق.
- الدر النثير والعذب النمير، في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، للمالقي، تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراه للمحقق، دار الفنون للطباعة والنشر- جدة، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، المؤلف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط (١)، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- دليل الطالبين لكلام النحويين، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (المتوفى: ١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية - الكويت، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
- ديوان أبي الفتح البستي، تحقيق الأستاذين / درية الخطيب، ولطفي الصقال، مطبوعات جامعة دمشق، دمشق ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

- ديوان الإسلام، لشمس الدين بن الغزي، تحقيق/سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق/محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط ٥، [١٩٩٠م].
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، [١٩٧١م].
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ط ٢، ١٩٩٥م.
- ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه/الدكتور واضح الصمد دار صادر بيروت، ط (١) ١٩٩٨م.
- زاد المسير في علم التفسير للجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية: أبو حاتم الرازي، أحمد بن حمدان، ت ٣٢٢هـ، تح حسين بن فيض الله الهمداني، القاهرة ١٩٥٧، ١٩٥٨.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، ط ٢، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د/ حسن هندراوي، دار القلم دمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: د. محمد الدالي تقديم: د. شاکر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، دار صادر، ط (٢)، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لمحمد خليل المرادي، ضبطه وصححه/ محمد عبد القادر شاهين، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- السنن الكبرى للإمام أحمد بن شعيب النسائي، حققه وخرج أحاديثه/ حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١ م
- السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية للشيخ/ محمد مخلوف، المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٣٤٩ هـ.
- شرح الأزهرية، للشيخ خالد الأزهرى، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.
- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري، تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.
- شرح ألفية ابن معط، تحقيق د/ علي موسى الشمولي، نشر مكتبة الخريجي بالرياض، ط ١، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق/ عدد من الباحثين، دار السلام القاهرة، ط ١، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق/ صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بالعراق، ١٩٨٢ م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦.

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١١٢٨ هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

- شرح السنة، للبغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق/ محمد نور الحسن وزميله، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، للشيخ زاده، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط (١)، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م
- شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض، تحقيق د. سعد محمد عبد الرازق أبو نور، مراجعة أ.د. المتولي علي المتولي الأشرم، مكتبة الإيمان بالمنصورة
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ودار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي، تحقيق د/ المتولي الدميري، مكتبة وهبة القاهرة، ط ٢، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق/ أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الآجرومية في أصول العربية، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق د. زكرياء توناني، الطبعة الأولى ٢٠١٥م دار ابن حزم.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق/ خالد عبد الكريم، الكويت، ط ١، ١٩٧٧م.
- شرح المكودي على الألفية، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٥م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- شعب الإيمان لليهقي، حققه د/ عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه/ مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية في بومباي، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان الحميري اليمني، تحقيق/ د حسين بن عبد الله العمري، ومعه آخران، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سوريا)، ط (١) ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- الصاحبى لابن فارس، تحقيق عمر فاروق الطباع، بيروت، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م..
- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- صحيح البخاري، تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية، بإضافة ترقيم/ محمد فؤاد عبد الباقي) ط (١) ١٤٢٢هـ.
- صيد الخاطر، لابن الجوزي، بعناية حسن سويدان، دار القلم، دمشق، ط (١) ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي الشهير بابن العاري (١١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د/ طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢ م.
- علل النحو للوراق، تحقيق/ محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد الرياض، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- علم البديع للدكتور/ بسيوني فيود، طبعة مؤسسة المختار، ط (٢)، ١٩٩٨ م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحَّاس، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط (١)، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤ م.
- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق/ د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- غريب الحديث، للخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النييدار الفكر، دمشق، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م.
- الغيث المنسجم في شرح لامية العجم، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط ٢.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط (٨)، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م
- فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، لحمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعدي المَلِكِي، تحقيق/ إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٧ هـ، ١٤١٨ هـ.

- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين عبد الرحمن الجامي تحقيق: الدكتور/ أسامة طه الرفاعي.
- قصيدة الهمزية في مدح خير البرية، للبوصيري، دار الرشد الحديثة، الدار البيضاء.
- الكافية في علم النحو، والشافية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب، تحقيق د/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة، ط ١، ٢٠١٠ م.
- كتاب سيوبه، تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
- كتاب الشعر للفارسي، تحقيق د/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط ١، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي - بيروت - ط ٣، ١٤٠٧ هـ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٢ م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الكناش في فني النحو والصرف، للملك المؤيد، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض ابن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: م. ٢٠٠٠.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي، ضبطه الشيخ/ بكرى حيانى، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٥، ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأربحاي الحلبي الشهير بابن العاري (١٢٨ هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

- اللامات للزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، دار الفكر دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق / غازي مختار طليمات، د/ عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- اللغات في القرآن، لعبد الله بن الحسين بن حسنون، أبو أحمد السامري (المتوفى: ٣٨٦هـ) بإسناده: إلى ابن عباس، حققه ونشره: صلاح الدين المنجد، مطبعة الرسالة، القاهرة، ط ١، ١٣٦٥هـ، ١٩٤٦م.
- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق الدكتور / سميح أبو معلي، دار مجدلاوي، عمّان، ١٩٨٨م.
- متن الأجرومية، لابن أجروم، دار الصمعي، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- محاسن التأويل، للقاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- المحتسب لابن جني، تحقيق / علي النجدي ناصف وزميلي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده، تحقيق د/ عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، مؤسسة دار الفكر، قم إيران، ط ١، ١٤١١هـ.
- مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعراب، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٧هـ.

- المخصص، لابن سيده، تحقيق / خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المدارس النحوية، لأحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف، دار المعارف.
- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، لسبط ابن الجوزي، مجموعة محققين، دار الرسالة العالمية، دمشق، سوريا، ط (١)، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م
- المرتجل (في شرح الجمل) لابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.
- الزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق / محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار التراث، الطبعة: الثالثة.
- المسائل البصريات للفارسي، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني القاهرة، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات للفارسي، تحقيق د/ حسن هندراوي، دار القلم دمشق، ودار المنارة بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- مسائل خلافية في النحو، للعكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي - بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- المسائل العسكرية للفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠٠٢م
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

- مشكل إعراب القرآن لمكي، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٢، ١٤٠٥هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
- المصنف للحافظ عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٣
- معاني القراءات للأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢ هـ، ١٩٩١م
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/هدى قراة، مكتبة الخانجي القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق الأستاذين / أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور القاهرة.
- معاني القرآن الكريم للنحاس، تحقيق الشيخ/ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٨، ١٤١٠هـ ١٩٨٨، ١٩٨٩م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.
- معاني النحو - د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، ط ١، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م.
- معجم أعلام شعراء المدح النبوي للدكتور/ محمد درنيقة، منشورات دار ومكتبة الهلال بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ م.
- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق/ حمدي السلفي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ومكتبة ابن تيمية القاهرة، ط ٢.
- معجم المؤلفين، تأليف/ عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، تحقيق د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، للرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (٣)، ١٤٢٠هـ.
- المفصل في علم العربية للزمخشري، تحقيق د/ فخر صالح قدارة، دار عمار، عمّان، ط ١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- مفتاح العلوم للسكاكي، علق عليه/ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- المفتاح في الصرف للجرجاني، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمد، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، عمان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، (١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧م).
- المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق عدد من الباحثين، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ) تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، وآخرين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية - ط ١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م
- المقتضب للمبرد، تحقيق د/ محمد عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، ط ١، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

- المكرر في ما تواتر من القراءات السبع، لسراج الدين النشار، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
- منازل الحروف، للرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان.
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبوظبي - الإمارات، ط (١)، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤ م.
- نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط (١)، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، صححه أ/ محمد الضباع، دار الفكر، بيروت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي.
- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لمحمد محمد محمد سالم محيسن، دار الجليل، بيروت، ط (١)، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط (١) ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- همع الهوامع للسيوطي، عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

- الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق / أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للنيسابوري، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحفي الفرماوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

- الدوريات والمجلات:

- الحدود في علم النحو للأبّذي، تحقيق / نجاة حسن عبد الله نولي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢، السنة ٣٣، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- شرح الدرّة الدرّة في نظم العوامل النحوية، تحقيق د. أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، منشور بمجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد التاسع والأربعون.

* * *

- Al- Suyuti. *Hamae al-hawamie lil suyuti*. Abdel Hamid Hindawe, (Ed). Cairo: Al-Maktaba Al-Tawfikia.
- Al Safdi, (1420 h / 2000). *Al-wafi bel wafayat*, (1st ed). Ahmed Al-Arnaout & Turki Mustafai (Eds). Beirut: Dar Ihia Al-Torath.
- Abu Hilal al-Askari, (1428 h / 2007). *Al-wojoh wa al-nazayir*, (1st ed). Cairo: Maktabat Al-Thaqafa Al-Diynia.
- Al-Nisaburi, (1415 h / 1994). *Al-wasit fi tafsir al-quran al-majid*, (1st ed). Sheikh Adel Ahmed Abdul Mawgoud, and others, (Eds), Qadamah wa Qarzah, Dr. Abdel Hai Al-Faramawe. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmia.

Periodicals and Magazines:

- Al-aubdhy, (1421 h / 2001). *Al Hdood fi ilm al-nahwa*, (No. 112th). Najat Hassan Abdullah Nooli, (Ed). Medina: Majalit Al-Jamea al-Islamia.
- Ahmed Mohamed Abel Rahman Al-Jendi. *Sharh al-dorar al-duria fi nozom al-awamil al-nahwia*, (No 49th). Al-Olom Al-Arabia Magazine. Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University.

* * *

- Al-Zamakhshari, (1425 h / 2004). *Al-mofasil fi eilm al-arabia*,(1st ed). Fakhre Saleh Kedara, (Ed). Amman: Dar Ammar.
- Al- Sakkaki, (1407 h / 1987). *Moftah al-eulum*,(2nd ed). Commented on by: Naem Zarzour. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmia.
- Al-Jerjani, (1407 h / 1987). *Al-moftah fi al-sarf*,(1st ed).
- Corrected and presented by: Tawfik Al-Hamad. Erbid, Amman: Faculty of Arts, Yarmouk University.
- *Al-Shati, (1428 h / 2007).Al-maqasid al-shafiya. Group of researchers, (Eds).Umm Al-Qura University.*
- Badr Al-Din Al-Aini, (Died 855 h), (1431 h / 2010). *Al-maqasid al-nahwia fi sharh shawahid shuruh al-alfia*,(1st ed). Dr Ali Mohamed Fakhir And others, (Eds).Cairo, A R E: Dar Al-Salam lil Tebaea wa Al-Nashr wa Al-Tawzie wa Al-Tarjima.
- Al-Mabrad, (1415 h / 1994). *Al-moqtadab*. Dr. Mohamed Adema, (Ed). Cairo: Al-Majlis Al-'Alaa lil Shaoun Al-Islamia.
- Shaban Abdel Wahab Mohamed, (Ed). *Al-moqadema al-juzulia fi al-nahw*,(1st ed), (1408 h). Umm Al-Qura lil Tabae wa Al-Nashr.
- Inb Asfour,(1392 h / 1972). *Al-moqarab*,(1st ed). Dr. Ahmed Abdel Satar Al-Jabori, (Ed).
- Serag El Din Al-Nashar, (1422 h / 2001). *Al-mukarar fi ma tawatir min al-qara'at al-sbe*,(1st ed). Ahmed Mahmoud Abdel Samie El Shafei El Hafian, (Eds). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmai.
- *Al-Romani. Manazel al-Horouf. Ibrahim Al-Samorai. Oman: Dar Al-Fikr*
- Imam Malik Ibn Annas, (1425 h / 2004). *Al-Muata*,(1st ed). Mohamed Mostafa Al-Azame, (Ed). , Abu Dhabi, UAE: Moasasat Zayid Ibn Sultan Al Nahyan Lil'aemal Al-Khayriat wa Al-Insania.
- Abo Al-Qasim Al-Suhaili, (1412 h / 1992). *Natayij al-fikr*, (1st ed). Adel Ahmed Abdel Maougoud & Ali Mohamed Moawad, (Ed). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmia.
- Abo Al-Barakat Al-Anbari, (1405 h / 1985). *Nuzhat al-'alba' fi tabaqat al-'odba'*, (1st ed). Ibrahim Al-Samurai, (Ed). Jordon: Matabat Al-MANar Al-Zarka.
- Ibn Al-Jazri. *Al-nashr fi al-qira'at al-ashr*. Corrected by Ahmed Al-Dabaa. Beirut: Dar Al-Fikr.
- Ibn Al-Athir, (1399 h / 1979). *Al-nihaia fi gharib al-hadith wa al-athar*. Taher Ahmed Al-Zawe, (Ed). Beirut: Al-Maktaba Al-Ilmia.
- Mohamed Mohamed Mohamed Salim Mehesen, (1417 h / 1997). *Al-hadi sharh tayiba al-nashr fi al-qira'at al-ashr*, (1st ed). Beirut: Dar Al-Jil.
- Miki Ibn Ali TALib, (1429 h / 2008). *Al-hidaya ela bolugh al-nihaya fi eilm maeani al-quran wa tafsirih, wa ahkamuh, wa jomal min funun olumoh*, (1st ed). A College of Graduate Studies and Scientific Research, University of Shariqa, (Ed). Under the supervision of Dr: Al-shahid al-bushikhi. University of Shariqa: Majmueat bihooth al-kitab wa al-sunna, Faculty of Sharia and Islamic Studies
- Ismail Basha Al-Bughdadi. *Hadiat al-arifin 'asma' al-mualafin*. Beirut: Dar Ihia Al-Torath Al-Arabi.

- Al- Suyuti. *Al-muzhir fi eulum al-lugha wa 'anwaeiha*, (3rd ed). Mohamed Ahmed Jad Al-Moola Bik & Mohamed Abo Al-Fadl Ibrahim & Ali Mohamed Al-Bagawe, (Eds). Dar Al-Torath.
- Al-Farisi, (1407 h / 1985). *Al-masayil al-bsryat*, (1st ed). Mohamed Al-Shatir Ahmed, (Ed). Cairo: Matabat Al-Madani.
- Al-Farisi, (1407 h / 1992). *Al-masayil al-halbiat*, (1st ed). Dr. Hassan Hindawe, (Ed). Dimashq: Dar Al-Kalam & Beirut: Dar Al-Manarah.
- Al-Akbari, , (1412 h / 1992). *Masayil khilafia fi al-nahw*,(1st ed). Mohamed Khairi Al-Halawani,(Ed). Beirut: Dar Al-Sharq Al-Arabi.
- Al-Farisi, (2002). *Al-masayil al-askriat*. Dr. Ali Jaber Al-Mansuri, (Ed). Amman, Jordon: Al Dar Al-Elmia al-Dawlia lil Nashr wa Al-Tawzie & Dar Al-Thakafa lil Nashr wa Al-Tawzie.
- Ibn Aqeel, (1400 h / 1980). *Al-msaed ala tashil al-fawaid*. Dr. Mohamed Kamel Barakat, (Ed). Al-Malik Abdel Aziz University.
- Shoaib Arnaout & Adel Morshed & others, (Eds). *Musnad Al-Imam Ahmad Ibn Hanbal*, (1st ed), (1421 h / 2001). Supervised by Dr. Abdullah Ibn Abdel Mohsen Al Turki. Moasasat Al-Resala.
- Mekki Ibn Abi Talib, (1405 h). *Mushkil erab al-quran*, (12th ed). Hatem Salih Al-Damin, (Ed). Beirut: Moasasat Al-Resala.
- Al_Hafiz Abdel Razik Ibn Hammam Al-Sanani, (1403 h). *Al-mosanaf*, (2nd ed). Habib Al_Rahman Al-Sanaani, (Ed). Beirut: Al-Maktab Al-Islami.
- Al-Azhari, (1412 h / 1991). *Maeni al-qira'at*, (1st ed).
- Saudi Arabia, King Saud University: Research Center at the Faculty of Arts
- Al-Akhfash, (1411 h / 1990). *Maeni al-quran*, (1st ed). Dr. Huda Qoraa, (Ed). Cairo: Maktabat Al-Khanji.
- Al-Faraa. *Maeni al-quran*. Ahmed Yousof Nagati & Mohamed Ali Ak-Najar (Eds). Cairo: Dar Al-Soror.
- Al-Nahas, (1408 , 140 h / 1988 , 1989). *Maeni al-quran al-karim* (1st ed). Shiekh. Mohame Ali Al-Sabouni (Ed). Makkah: Umm Al-Qura University.
- Al-Zojaji, (1408 h / 1988). *Maeni al-quran aw ierabuh*. Dr. Abdel Jalil Abdu Shalabi, (Eds). Beirut: Allam Al-Kutub.
- Fadel Saleh Al Samurai, (1420 h / 2003). *Maeani al-nahw*, (1st ed). Jordon: Dar Al-Fikr lil Tebaa wa Al-Nashr wa Al-Twziaa.
- Mohamed Darnika, (2003). *Mojam 'alam shuara' al-madh al-nabawe*, (1st ed). Beirut : Manshurat Dar wa Maktabat Al-Hilal.
- Al-Tabari.*Al-mojam al-kabir*, (1st ed). Hamdi Abdel Megid Al-Salafi, (Ed).Beirut: Dar Ehia Al-torath Al-Arabi % Cairo: Maktabat Ibn Taimia.
- Amr Reda kahala.*Al-mojam al-Moalifin*. Maktabat Al-Mathni & Beirut: Dar Ehia Al-torath Al-Arabi.
- Ibn Hisham,(1412 h / 1992). *Moghni al-labib an ketab al'aerib*,(1st ed). Dr. MAzen Al-Mubarak & Mohamed Ali Hamd Allah, (Eds).Beirut: Dar Al-Fikr.
- Al-Razi, (1420 h). *Mafatih al-ghaib / Al-tafsir al-kabir*,(3rd ed). Beirut: Dar Ehia Al-torath Al-Arabi.

حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأرنؤاوي الحلبي
الشهير بابن العاري (١٢٨هـ) (دراسة وتحققاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

- Al-Farisi, (1408 h / 1988). *kitab al-sher*, (1st ed).Mahmoud Al-Tahan, (Ed). Cairo: Maktabat Al-Khanji.
- Al-Zamakhshari, (1407 h). *Al-kshaf an haqaiq ghwamid al-tanzil*, (1st ed). Dar Al-Kitab Al-Arabi.
- Al-thaelabi, (1422 h / 2002). *Al-kashf wa al-bayan an tafsir al-quran*, (1st ed). Al-Imam Abu Mohamed Ibn Ashour, (Ed). Revised and corrected by Professor: Nazir Al-Saadi. Beirut, Lebanon: Dar Ehiaa Al-Torath Al-Arabi.
- Haji Khalifa. *Kashf al-zonuwn an 'asami al-kutub wa al-funun*. Beirut: Dar Ehiaa Al-Torath Al-Arabi.
- Al-malik Al-muayid, (2000). *Al-kanash fi faniyi al-nahw wa al-sarf*. Dr. Riad Ibn Hassan Al-Khawam, (Ed). Beirut, Lebanon: Al-Maktaba Al-asria lil Tibaa wa Al-Nashr.
- Al- Motki *Al Hindi*, (1401 h / 1981). *Kanz al-ommal fi sunan al-'aqwal wa al-'afeal*, (5th ed). *Adjusted by Shaikh Bakri Hian*, Beirut, Muasasat Al-Risala.
- Al_Zojaji, (1405 h / 1985). *Al-lamat*, (2nd ed). Mazen Al-Mubarak, (Ed). Dimashq: Dar Al-Fikr.
- Al-Akbari, (1416 h / 1995). *Al-lobab fi elal al-bina' wa al-'ierab*(1st ed). Ghazi Mokhtar Tulaimat & Dr. Abdul Ilah Nabhan, (Ed). Beirut: Dar Al-Fikr Al-Moaser & Dimashq: Dar Al-Fikr.
- Ibn Manzur al-Ifriqii al-Misri, (1414 h). *Lisan al-arab*, (3rd ed). Beirut: Dar Sadir.
- Abdullah Ibn Al-Hussein Ibn Hassnoun, Abu Ahmed Al-Samarri, (Died386), (1365 h / 1946), *Al-lughat fi al-quran*, (1st ed). Authorized by: Ibn Abbas. Published and corrected by Salah Al-Din Al-Minajid. Cairo: Matbat Al-Risala.
- Ibn Jini, (1988). *Al-lamae fi al-arabia. Dr. Samih Abu Maali. Amman: Dar Majdlawi*.
- Ibn Ajaroom, (1419 h / 1419). *Matn al-ajrumia*. Dar Al-Smiey.
- Al Qasimi, (1418 h). *Mahasin al-taawil*, (1st ed). Mohamed, B, Al-Sood (Ed). Beirut: Dar Al Kutub Al Ilmyya.
- Ibn Jini, (1420 h /1999). *Al-muhtasib*. Ali Najdi Nasif And his Two colleagues, (Eds). Cairo: Al-Majlis Al-'alaa lil Shuyuwn Al-Islamiah.
- Ibn Sidah, (1421 h / 2000). *AL-mohkm wa al-mohit al-'azam fi al-lugha*, (1st ed). *Abel Hamid hindawe*, (Ed). Beirut: Dar Al Kutub Al Ilmyya.
- Saad Eddin Al-Tafazani, (1411 h). *Mukhtasir al-maeani*,(1st ed). Iran: Moasasat Dar Al-fikr.
- Mohammed Ibn Saleh Ibn Mohammed Al-Othaimen, (1427 h). *Mukhtasir moghny al-labib an kitab al-'aearib*,(1st ed). Maktabat Al-Roshd.
- Ibn Sidah, (1417 h / 1996). *Al-mokhasas*,(1st ed). Khalil Ibrahim Jafal, (Ed). Beiry: Dar Ehia Al-Torath Al-Arabi.
- Ahmed Shawki Abdel Sallam Daif, Known as Shawki Daif. *Al-madaris al-nahawia. Dar Al-Maarif*.
- Ibn Al-Khashab, (1392 h / 1972). *Al-murtajil (fi sharh al-jomal)*. Ali Hidar, (Ed). Dimashq.

- *Sharh ibn al-nazim ala alfiat ibn malik*, (1st ed), (1420 h / 200). Mohamed, B, Al-Sood (Ed). Beirut: Dar Al_Kutub Al_Ilmyya.
- *Al Bayhaqi*, (1423 h / 2003). *Shoab al-eman*, (1st ed). Dr. Abdul Ali Abdel Hamid Hamid, (Ed), Supervised Mokhtar Ahmed Al Nadawi. Riyadh; Maktabat Al-Rushd in cooperation Al-Dar Al-Salafia in Bombay.
- Ibn Faris, (1414 h / 1993). *Al Sahabi*, (1st ed). Omar Farouk Al-Tabaa, (Ed). Beirut: Dar Al-Marif.
- Ismail ibn Hammad Al-Gohary, (1407 h / 1987). *Al-sahah: taj al-lughwa wa sahab al-arabia*, (4th ed). Ahmed Abd El-Ghafoor Al-Gohary, (Ed). Beirut: Dar Al-Ilm lil Malayin.
- *Sahih a--Bukhari*, (1st ed), (1422 h). Mohamed Zuhair Ibn Nasser Al-Nasser, (Ed). Dar Tawk Al-Nagah. Illustrated by the Sultan, by adding numbering / Mohamed Fouad Abdel Baqi
- Ibn Al-Jawzi, (1425 h / 2004). *Sayid al-khater*, (1st ed). Hassan Suwaydan, (Ed). Dimashq; Dar Al-Kalam.
- Taher Soliman Hamouda (Ed). *Zahirt al-hadhfi al-dars alloghawi*, (1403 h / 1982). Alexandria: Al-Dar Al-Jamia lil Tebaa wa Al-Nashr.
- Al-Warak, (1420 h / 1999). *Elal al-nahw* (1st ed). Mahmoud Jassim Al Darwish, (Ed). Riyadh: Maktabat Al-Rushd
- Dr. Basouni Fyod, (1998). *Elim al-badie*(2nd ed). Muasasat Al-Mukhtar.
- Badr Al-Din Al-Aini. *Emdat al-qari sharh sahih al-bukhari*. Beirut: Dar Ehiaa Al-Torath Al-Arabi.
- Abo Gafar Al-Nahas, (1425 h / 2004). *Emdat al-kitab*, (1st ed). Bassam Abdel Wahab Al-Jabi, (Ed). Dar Ibn Hazm, Al Jafan and Al-Jabi lil Tebaa wa Al-Nashr.
- Al-khalil Ibn Ahmed. Al-eayn. Dr.Mahdi Al-Makhzoumi & Dr. Ibrahim Al-Samorai, (Eds). Dar wa Maktabat Al-Hilal.
- Al-Khatabi, (1402 h / 1982). *Gharib al-Hadith*. Abdel Karim Ibrahim Al-Gharabawe, (Ed). Abdul Qayyum Abd Rab Al Nabidar, reviewed its Hadith. Dimashq; Dar Al-Fikd.
- Al-Zamakhshari. *Al-faiiq fi gharib al-hadith wa al-athr*, (2nd ed). Ali Mohammed Al-Bagawi, Mohamed Abo Al-Fadl Ibrahim (Eds). Lebanon: Dar Al-Marifa.
- Hamad Ibn Mohamed Al-Raiqi Al-Saidi Al-Maliki, (1417 h / 1418 h). *Fath Al-mutaeal ala al-qasida al-musmah bi lamiat al-afeal*. Ibrahim Ibn Soliman Al-Buaimi, (Ed). Madinah: Mejalat Al-jame'a' Al-Islamiah.
- Abo Hilal Al-Askari. *Al-furuq al-lughawia*. Mohamed Ali Ibrahim Silim, (Ed/Com). Cairo: Dar Al-Ilm wa Al-Thakafa lil Nashr wa Al-Tawziea.
- Nour Al-Din Abdel Rahman Al-Jami. *Al-fawaid al-diaiah sharh kafiyaat ibn al-hajib*. Dr Osama Taha Al-Rifai.
- Al-Busairi. *Qasidat al-homazia fi madh khair al-bria*. Al-daar Al-Bayda': Dar Al-Rashad Al-Haditha.
- Ibn Al-hajib, (2010). *Al-kafiah fi eilm al-nahw, wa al-shafiah fi eilmi al-tasrif wa al-khat*, (1st ed). Saleh Abdel Azim Al-Shaer, (Ed). Cairo: Maktabat Dar Al-Adab.
- Abdel Sallam Haroon, (Ed). *Kitab sibawih* (3rd ed), (1408 h / 1988). Cairo: Maktabat Al-Khanji.

حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي
الشهير بابن العاري (١٢٨هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

- Ali Ibn Mohammed Ibn Issa, Abu Al-Hasan, Nur Al-Din Al-Ashmouni, (1419 h / 1998). *Sharh al-ashmouni ala alfiat ibn malik*, (1st ed). Beirut, Lebanon: Dar Al Kutub Al Ilmyya.
- Ali Mousa Shoumali. *Sharh al-alfia ibn maet*, (1st ed). (1405 h / 1985). Riyadh: Maktabat Al-Khuraiji.
- Ibn Malik, (1410 h / 1990). *Sharah al-tashil* (1st ed). Dr. Abdul Rahman Al-sayid & Dr. Mohamed Badwi Al-Makhtoon, (Eds). Cairo: Dar Hajr.
- Nazir Al-Jaysh, (1428 h / 2007). *Sharh al-tashil al-musama tamhid al-qawaeid bshrh tashil al-fawayid*,(1st ed).By Number of researchers, (Eds). Cairo: Dar Al-Sallam.
- Inb Asfour, (1982). *Sharh jomal al-zojaji*, (2nd ed). *Sahib Abu Jinnah, (Ed). Iraq: Wizarat al-awqaf.*
- *Sharh al-reda ala al-kafia*, (2nd ed) , (1996).Yusuf Hassan Omar, (Ed / Corr.). Benghazi: University of Qar Younis.
- Al-Baghawi, (1403 h / 1983. *Sharh al-sunna*,(1st ed).Shoaib Al-Arnaout & Mohammed Zuhair Al-Shawish, (Eds). Beirut & Dimashq: Al-Maktab Al-Islami.
- Al-Radi, (1402 h / 1982). *Sharh shafiat ibn al-hajib*
- Mohamed Nour El Hassan and his two colleagues, (Eds). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmia.
- *Sharh ibn oqil ala alfiat ibn malik*, (20th ed), (1400 h / 1980). Sheikh Mohamed Mohie Al-Din Abdel Hamid, (Ed). Cairo: Dar Al-Torath.
- Ibn Hisham, (1383 h).*Sharh qatar al-nada wa bal al-sada*, (11th ed). Mohamad Mohie Al-Din Abdel Hamid, (Ed). Cairo.
- Ibn Hisham, (1416 h / 1995).*Sharh qawaid al-erab*, (1st ed).
- Ismail Ismail Marwa, (Ed). Beirut, Lebanon: Dar Al-Fikr Al-Moasir.
- Yaqub Ibn Ahmed Ibn Haji Awad. *Sharh kafia ibn al-hajib*. Dr. Saad Mohamed Abdel Razak Abo Noor, (Ed). Dr. Al-Metwally Ali Al-Metwally Al-Ashram, (Rev.). Mansoura: Maktabat Al-Eman.
- Ibn Malik, (1402 h).*Sharh al-kafia al-shafia*, (1st ed). Abd El Monem Ahmed Haridi, (Ed). Scientific Research Center, Umm Al-Qura University, wa Dar Al-Mamun lil Torath.
- Al-Fakihi, (1414 h / 1993). *Sharh kitab al-hodod fi al-nahw*, (2nd ed).Al-Motwali Al-Demeri, (Ed). Cairo: Maktabat Wahba.
- Abo Said Al-Serafi, (1429 h / 2008). *Sharh kitab sibawih*,(1st ed). Ahmed Hassan Mahdli & Ali Sayed Ali, (Eds). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmia.
- Ibn Yaeish, (1422 h / 2001). *Sharh al-mufasil*,(1st ed). *Presented by Dr. Email Badi Yaqoub*. Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmia.
- Sheikh Khalid Al-Azhari, (2015). *Sharh al-muqadima al-ajrumia fi osol al-arabia*,(1st ed).*Dr. Zakaria Tonani,(Ed). Dar Ibn Hazm.*
- Chlobin, (1413 H / 1993). *Sharh al-muqadima al-juzulia al-kabir*, (1st ed). Dr. Turki ibn Suho Al – Otaibi, (Ed). Riyadh: Maktabat Al-Roshd.
- Ibn Babshadh, (1977). *Sharh al-muqadima al-muhsiba*, (1st ed). *Khalid Abd Al-Karim*, (Ed). Kuwait:
- *Sharh al-makwde ala al-alfia*, (1425 h / 2005). *Abdel HAMid Hindawe, (Ed)*. Beirut, Lebanon: Al-Maktaba Al-Asria.

- Al-Maliki(1411 h / 1990). *Al-doro al-nathir wa al-adhb al-namir, fi sharah mushkilat wa hal muqfalat eshtamal aliha kitab al-taysir*, by Abo Amr Othman Ibn Saeed Al-Dani. Ahmed Abdullah Ahmed Al-Muqri (Ed). The Origin of the book is: a PhD thesis. Jeddah: Dar Al Fonoon lil Tibaea wa Al-Nashr.
- *Al-Kadi Abdul Nabi Ibn Abdul Rasul Al-Ahmad Nikri, (Died 12 h). (1421 h/ 2000). Dostor al-olama' = Jamie al-eulum fi estilahat al-funun*, (1st ed).Translated from Persian into Arabic by, Hassan Hani Fahs. Beirut, Lebanon: Dar Al Kutub Al Ilmyya.
- *Mari Ibn Yusuf Ibn Abi Bakr Ibn Ahmed Al-Karmi Al-Maqdisi Al-Hanbali, (Died 1033 h), (1430 h / 2009). Dalil al-taliibn li Kalam al-nahwein. Kuwait: Dar Al-Makhtutat wa Al-Maktabat Al-Islamia.*
- *Shams Al-Din Ibn Al-Ghazi, (1411 h / 1990). Diwan al-islam*, (1st ed). Sayed Kasrawi Hassan, (Ed). Beirut, Lebanon: Dar Al Kutub Al Ilmyya.
- *Diwan emrao al-qais*, (5th ed) (1990). Mohamed Abi Al-Fadl Ibrahim, (Ed). Misr: Dar Al-Marif.
- *Diwan Jarir* explained by Mohammed Ibn Habib, (1971). Dr. Noman Mohamed Amin Taha, (Ed). Misr: Dar Al-Marif.
- *Diwan al-hadhliyn*, (1995). Dar Al-Kutub Al-Misria.
- *Diwan al-nabigha al-jiedi*, (1st ed), (1998).Collected, corrected and explained by Dr. Wadih Al-Samad.Beirut: Dar Sadir.
- Al-Jawzi, (1422 h). *Zad al-masir fi eilm al-tafsir*, (1st ed). Dr. Abdul Razzaq Al-Mahdi, (Ed). Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.
- Abu Hatem Al-Razi , Ahmed Ibn Hamdan, (Died 322 h). *Al-ziyna fi al-kalimat al-islamia al-arabia*. Hussein Ibn Fayad Allah Al-Hamdani, (Ed) (1957 / 1958). Cairo.
- Ibn-Mjahid, (1400 h). *Al-sabea fi al-qira'at*, (2nd ed). Dr. Shawki Diaf, (Ed). Cairo: Dar Al-Marif.
- *Ibn Jiniy, (1413 h / 1993). Sir sinaeat al-'ierab*, (2nd ed). Dr. Hassan Hidawe, (Ed). Demashq: Dar Al-Kalam.
- Alam Al-Din Al-Sakhawi, (1415 h / 1995). *Safar al-saada wa safir al-'ifada*, (2nd ed). Dr. Mohamed Al-Dali (Ed). Presented by Shakir Al-Faham, (President of Damascus Complex). Dar Sadir.
- Mohamed Khalil Al-Muradi. *Salk al-durar fi 'ayan al-qarn al-thany ashhr*. Adjusted and corrected by Mohamed Abdel Kadir Shahin. Mohamed Ali Baidawe's publications. Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmia.
- Al-Bayhaqi, (1424 h / 2003). *Al-sunan al-kubraa, (3rd ed). Mohamed Abdel Kadir Atta, (ed). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmia.*
- Imam Ahmad Ibn Shoaib Al-Nisae, (1421 h / 2001). *Al-sunan al-kubraa*, (1st ed). Achieved and edited by: Hassan Abdul Monem Shalabi, Supervised by: Shoaib Al-Arnaout, Presented by: Abdullah Ibn Abdul Mohsen Al-Turki. Beirut: Muasasat Al-Risala.
- Sheikh Mohammed Makhloof, (1349 h). *Shajarat al-noor al-zakia fi tabaqat al-malikia*. Cairo: Al-matbaea Al-Salafia.
- Sheikh Khalid Al-Azhari. *Sharh al-azhari. Bolak, Cairo: Al-Matbaea Al-Kobra.*
- Abo-Said Al-Sukari. *Sharh ashaar al-hadhliyn. Dr. Abdul Satar Ahmed Farrag, (Ed).Cairo: Maktabat Dar Al-Oroba.*

حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأرنؤاوى الؤلبى
الشهبر بابن العارى (١٢٨هـ) (دراسة وتحققاً)

د. دسوقى محمد على إبراهيم السؤاوى

- *Tanwir al-muqbas min tafsir ibn abaa.*, Collected by Majd Al-Din Abo-Taher Mohammed Ibn Yaqoub Al-Firouzabadi (Died 817 h). Lebanon: Dar Al Kutub Al Ilmyya.
- Ibn-Abbas, (1428 h / 2007). *Tawjih al-lamae*, (2nd ed). Dr. Fayz Zaki Muhamed Diab (Ed). A.R.E: Dar Al-Salam lil Tebaha wa Al-Nashr wa Al-Tawzie wa Al-Tarjma.
- Al-Mouradi , (1422 h / 2001). *Tawdih al-maqasid wa al-masalik bshrh 'alfiat ibn malik* (1st ed). Dr. Abdul Rahman Ali Soliman (Ed). Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
- Abo Jaafar Al-Tabari (1415 H, 1995). *Jamae al-bayan fi taeweel al-quran*. Sidqi Jamil Al-Attar (Ed) . Beirut: Dar Al-Fikr
- Abdullah Mohammed Al-Habashi, (2004) . *Jamae al-shrouh wa al-hwashi*, a comprehensive dictionary of names of explained books in the Islamic heritage and the statement of explanations. Abu Dhabi: Al-mojme Al-thakafi.
- Al-khalil, (1416 h, 1995). *Al-Jomal fi al-naho*(5th ed). Dr. Fakhr Al-Din Qabawah.
- Al-Zogagi, (1417 h, 1996). *Al-jomal fi al-Naho* (5th ed). Dr. Ali Tawfiq Al-Hamd (Ed). Beirut: Muasasat Al-Risala.
- Ibn Duraid,(1987). *Jamahrat al-lugha* (1st ed). Dr. Ramzi Mounir Al-Balabaki (Ed). Beirut: Dar Al-Ilm lil Malayin.
- Al-Mouradi, (1403H / 1983). *Al-jinni al-dani fi hroof al-maeni* (2nd ed).– Dr. / Fakhr Al- Din Qabawah & Mohamed Nadim Fadel (Ed). Beirut: Dar Al-Afaq Al-Jadida.
- *Ali Ibn-Okil, Hashiat al-khodry. Dar Al-Fikr lil tebaeah wa Al-Nashr.*
- *Hashit al-shihab ala tfsir al- baidawe*, which is called: *Einayt al-qadi wakifayt al-radi ala tfsir al-baidawe*. Beirut: Dar Sadir.
- Al-Sabban, (1417 H / 1997). *Hashiat al-sabban ala sharah al-ashmoni li alfiat ibn malik*, (1st ed). Beirut, Lebanon: Dar Al Kutub Al Ilmyya.
- Ibn Zanjala, *Hujat al-qira'at*. Dr. Said al-Afghani. Dar Al-Resala.
- Abo Ali Al-Farsi, (1411 h / 1991). *Al-huja lil qira'at al-sabea*, (1st ed). Badr Al-Din Kahwaji & Bashir Joujati, (Eds). Dimashq: Dar Al-Mamoon lil Torath.
- Al_Zojaji, (1406 h / 1986). *Huruf al-maeani* (2nd ed). Dr. Ali Tawfiq Al-Hamd (Ed). Beirut: Muasasat Al-Risala & Jordon: Dar Al-Amal.
- Abdul Ghani Ismail Nabulsi, (1986). *Al-haqiqat wa al-majaz fi rihlat bilad al-sham wa misr wa al-hijaz*. Presented and prepared by Dr. Ahmed Abd Al-Hamid Haridi. Al-hiah al-misria al-ama lil kitab.
- Al-Sheikh Abdul Razzaq Al-Bitar, (1413 h / 1993). *Holyat al-bashar fi tarikh al-qarn al-thalith ashra*, (2nd ed).
- Corrected, coordinated and commented on by Mohamed Bahja Al-Bitar. Beirut: Dar Sadir.
- Ibn Jini. *Al-khasyis*. Mohamed Ali Al-Najar, (Ed). Dar Al-Kutub Al-Misria.
- Al-Imhabi, (1284 h). *Khulasat al-'athar fi 'ayan al-qarn al-hadi ashra*. Al-Matbaeh Al-Wahbia Misr.
- Al-Samin Al-Halabi. *Al-doro al-maswn fi eulum al-kitab al-maknun*. Dr Ahmad Mohamed Al-Kharat (Ed). Dimashq: Dar Al-Kalam.

- Al-Akbari, (1407 h / 1987). *Al-tebyan fi erab al-quran*, (2nd ed). Ali Mohammed Al-Bagawi (Ed). Beirut: Dar Al-Jil.
- Al-Akbari, (1407 h / 1987). *Al-tabiiin ean madhahib al-nahwiin al-bsryyin wa al-kufyyin* (1st ed). Dr. Abdul Rahman Al – Othaimen (Ed). Dar Al-Gharb Al-Islami.
- Abo-Hafs Omar Al-Saqlayi Al-Nahwii Al-Loghawi, (1410 h / 1990). *Tathqif al-lisan wa talqih al-jinan* (1st ed) .Mustafa Abd Al-qadir Ata presented, compared and corrected its manuscripts. Dar Al_Kutub Al_Ilmyya.
- Abdul Ghani Ismail Nabulsi. *Al-tohfa al-nabolsia fi al-rihla al- tarabulsia*. Herbert Busse (Ed). Maktabat Al-Thaqafat Al-Deniah, 14 Midan Al-Atba, Al-Markaz Al-Islami liltibaa wa Al-Nashr.
- Ibn-Hisham, (1406 h / 1987). *Takhlis al-shawahid wa talkhis al-fawayid* (1st ed). Dr. Abbas Mustafa Al-Salhi (ED). Baghdad: College of Education & Dar Al-Kitab Al-Arabi.
- Abou Hayyan Al-Andalusi. *Al-tadhyil wa al-takmil fi sharah kitab al-tashil*, (Parts 1 ,13). Dr. Hassan Hendawe(Ed). Dimashq :Dar Al Qalam, Riyadh: Kunuz Ishbilila.
- Ibn-Malik, (1387 h / 1967). *Tashil al-fawayid wa takmil al-maqasid*. Dr Muhamed Kamel Baraket (Ed). Cairo: Dar Al-Kitab Al-Arabi.
- Sheikh Khalid Al Azhari, (1421 h / 2000). *Al-tasrih alaa al-tawdih 'aw al-tasrih bimadmun al-tawdih* (1st ed). Mohamed, B, Al-Sood (Ed). Beirut: Dar Al_Kutub Al_Ilmyya.
- Ali ibn Mohammed ibn Ali Al-Zain Al-Sharif Al-Jarjani, (1403 h / 1983). *Al-taerifat* (1st ed). It was verified and corrected by a group of scholars under the supervision of the publisher, Beirut, Lebanon: Dar Al_Kutub Al_Ilmyya.
- Abu Ali Al-Farsi, (1403 h / 1990). *Al-taeliqa alaa kitab sibawih* (1st ed). Dr. Awad Ibn Hamad Al-Qosi (Ed).
- Al-Damamini, (1403 h / 1983). *Taeliq al-farayid alaa tashil al-fawayid* (1st ed). Dr. Mohammed Ibn Abdul Rahman Ibn Mohammed Al-Makdi (Ed).
- Tafsir Al-Baghawi, (1420 h). *Maealim al-tanzil fi tafsir al-quran* (1st ed). Abdel Razeq Al-Mahdi (Ed). Beirut: Dar Ehiaa Al-Torath Al-Arabi.
- Mohammed Al-Ameen ibn Abdullah Al-Armi Al-Horari Al-Shafei, (1421 h / 2001). *Tafsir hadayiq al-ruwh wa al-riyhan* (1st ed). Supervised and reviewed by Dr. Hashim Mohammed Ali ibn Hussein Mahdi. Beirut, Lebanon: Dar Tawq Al-Najah.
- Al-smeani, (1418 h / 1997). *Tafsir al-quran* (1st ed). Yasser ibn Ibrahim & Ghoneim ibn Abbas ibn Ghoeim (Eds). Riyadh, Saudi Arabia: Dar Al-Watan.
- *Tafsir al-nasfi* (1st ed). Yousef Ali Badawi, (Ed) (1419 h / 1998). Beirut: Dar Al-Kalim Al-Taib.
- Al-Saghani. *Al-takmelah wa al-dhil wa al-selah likitab taj allughah wa sahad al-arabia*. Abdel-Alim El-Tahawy and others (Eds). Cairo: Matbieat Dar Al-Kutub.
- Al-Azharii, (1384 h / 1964). *Tahdhib al-lughah*. Abd Al-Salam Harun and others (Eds). Al-Dar Al-Misria Lil Taalif wa Al-Tarjma.

حاشية على بعض شرح الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي الحلبي
الشهير بابن العاري (١٢٨ هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

- Mohamed Ragheb Al-Tabakh, (1408 h / 1988). *'Elam al-nubla' bitarikh halab al-shahaba'*(2nd ed).Halab: Dar Al-Kalam Al-Arabi. And part 6 (1344 h / 1926). Halab: Tabet Al-Matba Al-Elmia.
- Al_Farisi, (1424 h / 2003). *Al-eghfal*. Dr. Abdullah Ibn Omar Al-Haj Ibrahim (Ed). Abu Dhabi: Al-mojam'e Al-Thaqafi.
- Ibn-Malik. *Al'alfia*. Dar Al-Taawon.
- Ibn-Al-Hajib, (1409 h / 1989). Amali ibn- al-hajib. Dr. Fakhr Saleh Soliman Qadara (Ed). Jordan: Dar Ammar, & Beirut: Dar Al Jeel.
- Ibn Al-Shajari, (1413 h / 1991). Amali ibn al-shajari (1st ed). Dr. Mahmoud Mohamed Al-Tanahi (Ed). Cairo.
- Al-Anbari, (1424 h / 2003). *Al-insaf fi masayil al-khilaf bayn al-nahwyyin* (1st ed). Al-Maktba Al-Asria.
- Al-Baydawe, (1418 h). *Anwar al-tanzil wa asrar al-taawil* (1st ed). Mohammed Abdul Rahman Al-Maraashly (Ed). Beirut: Dar Ehiaa Al-Torath Al-Arabi.
- Ibn-Hisham. *Awdah al-masalek ela alfiat ibn malik*. Yousef Al-Sheikh Mohammed Al-Bekaie(Ed). Dar Al-Fikr Liltebaa wa Al-Nashr wa Al-Tawzie.
- Al-Farisi, (1389 h / 1969). *Al-'idah al-adodi*(1st ed). Dr. Hassan Shadhili Farhood (Ed). Faculty of Arts, Riyad University.
- Ibn Al-Hajib, (1402 h / 1982). *Al-'idah fi sharah al-mufsil*. Dr. Mousa Benay Al-Olili (Ed). *Iraqi Ministry of Awqaf*.
- Al-Khatib Al-Qazwini. *Al-'idah fi olom al-balagha al-m'ani wa al-bayan wa al-badie*. Beirut: Dar Al Kutub Al Ilmyya.
- Ismail Pasha Al-Baghdadi. *'Idah al-maknoon fi al-dhayl 'ala kashf al-zunuw*n. Mohammed Sharaf al-Din & Rifat Bilkiah al-Kalaisi (Eds). Beirut: Dar Ehiaa Al-Turath Al-Arabi.
- Abou Hayyan Al-Andalusi, (1420 h). *Al-bahr al-muhit fi altafsir*. Sidqi Mohammed Jamil (Ed). Beirut: Dar Al-Fikr.
- Ibn-Ajiba, (1419 h). *Al-bahr al-madid fi tfsir al-quran al-majid*. Ahmed Abdullah Al-Qurashi Raslan & Dr. Hassan Abbas Zaki (EdS). Cairo.
- Al- Zarkshi, (1410 h / 1990). *Al-burhan fi eloom al-quran* (1st ed). Beirut: Dar Al-Maerifa.
- Abdul Muttal al-Saidi, (1420 h / 1999). *Bughyat al-'iidah litalkhis al-miftah fi eloom al-balagha*. Cairo: Maktabat Al-Adab.
- Al-Suyuti. *Bughyat al-waea fi tabaqat al-laghwiiin wa al-nohah*. Mohamed Abou El Fadl Ibrahim(Ed). Lebanon, Saïda: Al-Maktaba Al-asria.
- *Al-Zubaidi, Taj al-arooos. A group of (Ets). Dar Al-Hedaia.*
- *Karl Bruckleman, (1995). Tarikh al-'adab al-arabi. Dr. Mahmoud Fahmy Hijazi Supervised its translation into Arabic. Al-Hi'a Al-Misria Al ammah Lilkitab.*
- Al-Dhahbi, (2003). *Tarikh al-eslam wa wafyat al-mashahir wa al-'allam* (1st ed). Dr. Bashar Awwad Marouf (Ed). Dar Al Gharb Al Islami
- Ibn-Qutaiba Al-Dinuri, (1419 h / 1999). *Tawil mukhtalaf al-hadith* (2nd ed). Al-Maktb Al-Islami, Muasasat Al Eshraq.
- Al-Sumeri, (1402 h). *Al-tabsirah wa al-idhkhkra*, (1st ed). Dr. Fathi Ahmed Mustafa Ali El-Din (Ed). Dimashq: Dar Al-Fikr.

List of References:

Theses

- Ibn Al-Atheer, (1420 h). *Albadie fi ilm Al-Aarabia*, (1st ed). Dr. Fathi Ahmad Ali Eldiyn (Ed). University of Om Al-Qura , Makkah Al-Mukarramah, Saudi Arabia.
- Al_Wahidi, (1430 h). *Altafsir Albasit*, (1st ed). in (15) PhD thesis, Al-Imam Muhammad ibn Saud Islamic University (Ed), Then a scientific committee of the university was established and coordinated, Emadat Albahith Al-Elmi, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.
- Ibrahim Al-Lakani (1041 h). *Sharah Al-Ajromiyah*, Dr. Saud ibn Abdulaziz ibn Abdurahman Alkhonein,(Ed). Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, Thesis Series (146), (2017).
- Al-Jujri, (1423 h / 2004). *Sharh shudhur al dhahab fi maerifat kalam al arab* (1st ed). Nawaf ibn Jazza Al-Harthy ,, (Ed). Emadat Albahth Al-Elmi, Islamic University, Al_Madina, Saudi Arabia (Master's thesis)
- Al Zojaji, (2003). *Sharah kitab al_jomal*, Taher ibn Ahmed ibn Babshadh (Ed). PhD thesis in the Faculty of Arts, University of Baghdad, by Hussein Ali Al-Saadi.
- Ibn Al-Saayigh, (1424 h / 2004). *Allamha fi sharah al-malhaa*, (1st ed). Ibrahim ibn Salem Al-Saadi (Ed). Emadat Albahth Al-Elmi, Islamic University, Al_Madina, Saudi Arabia
- **Publications**
- Abdul Rahman ibn Ismail ibn Ibrahim, 'Ibraz al mani min herz al'amani fi al_alqara'at al_sab. Beirut: Dar Al Kutub Al Ilmyya.
- Ibn Al-qitta,(1999). 'Abniat al-'asma' wa al-'af'al wa al-masadir. Dr. A. Abdel Dayem (Ed). Cairo: Dar Al-Kutub wa Al-watha'iq Al-Qawmia.
- Al-Demyate, (1427 h / 2006). 'Ithaf fudala' al-bashar fi al-qara'at al-arbet ashr (3rd ed). Anas Muhra (Ed). Lebanon: Dar Al Kutub Al Ilmyya.
- Al- Suyuti, (1421 h / 2001). *Al'itqan fi ulum al-qura'n* (2nd ed). Beirut: Dar Al kitab Al-Arabi
- Abo Hayyan Al-Andalusi, (1418 h / 1998). *Ertishaf al-darb min lisan al-arab* (1st ed). Dr. Rajab, O. M. (Ed). Cairo: Maktabat Al-Khanji.
- Ibn Al-Qiam, J, (1373 h / 1954). *Irshad al-salik ela hal 'alfiat ibn malik* (1st ed). Dr. Mohammed, A, M, Al-Sahli (Ed). Riyadh: 'Adwa' Al-Salaf.
- Al-Zamakhshari, (1419 h / 1998). *Asas al balagha*(1st ed). Mohamed, B, Al-Sood (Ed). Beirut, Lebanon: Dar Al Kutub Al Ilmyya.
- Al-Anbari, (1420 h / 1999). *Asrar al-arabia*(1st ed). Dar Al-Arkam Ibn Abi Al Arkam.
- Ibn Siraj, (1407 h / 1987). *Al'usul fi al-nahw* (2nd ed). Dr. A, Al-Fatly (Ed). Beirut, Muasat Al-Risala.
- Abi Jaafar A, M, Al Nahas, (1409 h / 1988). *Erab al-quran* (3rd ed). Dr. Z. Ghazi (Ed). Beirut: Aalm Al-Kutub & Maktabat Al-Nahda Al-Arabia.
- Ibn-Hisham. *Al-'iirab 'an qawaeid al-'iirab*. Dr. A. Al Shawa(Ed). Dimashq: Dar Noor Al-Sabah.
- Al-Akbari, (1404 h / 1984). *Tirab lamiat al-shanfri* (1st ed). M. A. Jamran(Ed). Beirut: Al-Maktab Al-Eslami.
- Al-Zirkali, (1986). *Al-'aelam* (7th ed). Beirut: Dar Al-Ilm lilmalayin,

حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهرى تأليف الشيخ عبد الرحمن الأرنؤاوي الحلبي
الشهير بابن العاري (١٢٨هـ) (دراسة وتحققاً)

د. دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

Hashyah “marginal notes” on Al-Ajromiyah explanation of Sheikh Khalid Al-Azhari by Sheikh Abdul Rahman Al-Arihawi Al-Halabi (Ibn Al-Ari) (1128 H.)
Analysis and verification

Dr. Dosoki Mohammed Ali Ibrahim Al-Sakhawy, Assistant professor,
College of Arabic Language in Al-Menoufia, Al-Azhar University, and College
of Arabic Language, Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University,
Riyadh

Abstract:

One of the most common explanations of the Al-Ajromiyah is that by Sheikh Khalid Ibn Abdullah Al-Azhari (d. 905 H.). Then came Abdulrahman Ibn Mohammed Al-Ari Al-Arihawi Al-Halabi (d.1128 H), to comment on this explanation with a very great Hashiyah “Marginal Notes”, which I have edited, verified and explored using two written manuscripts to benefit the lovers of Arabic and students. I have highlighted the grammatical character of Abdulrahman Al-Ari, by introducing him and his works, focusing on his grammatical choices and underpinning the value and characteristics of this Hashyah such that he his conjugation of many quotations and examples. He hasn’t limited it to what the commentator said, but he added things that overlooked there.

I verified this Hashiyah motivated by its scientific value; it is a marginalia on an important grammatical marginalia that explains an important and well-known grammatical introduction that triggered many commentaries. It also highlights the efforts of a scholar from the Levant, whose works do not gain popularity among students today.